وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة
مخبر الاقتصاد، المالية وإدارة الأعمال (ECOFIMA)

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث

إدارة المعلومات المحاسبية من خلال تمهيد الدخل: دراسة قياسية لمجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

الشعبة: علوم مالية ومحاسبة

التخصص: محاسبة

الطالبة: بن طبولة أشواق

مدير الأطروحة: كيموش بلال أستاذ جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

لجنة المناقشة:

أ.د. زيرق سوسن	أستاذ	رئيسا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
أ.د. كيموش بلال	أستاذ	مشرفا ومقررا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
د. عبد الواحد محمد	أستاذ محاضر "أ"	عضوا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
د. قواسمية هيبة	أستاذ محاضر "أ"	عضوا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
د. ماضي زين العابدين	أستاذ محاضر "أ"	عضوا	جامعة باجي مختار عنابة
د. ذبيح قلاب إلياس	أستاذ محاضر"أ"	عضوا	جامعة 8 ماي 1945 قالمة

السنة الجامعية: 2025/2024

بِسْمِ اللَّـهِ الرَّحْمَـٰنِ الرَّحِيمِ

{{يرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ}}

صَدَقَ اللَّهُ العَظِيمُ

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة
مخبر الاقتصاد، المالية وإدارة الأعمال (ECOFIMA)

إقـــرار خاص بأطروحة الدكتوراه

أنا الممضي أسفله الطالب (ة) بن طبولة أشواق أقر بأن هذه الأطروحة الموسومة بـ: "إدارة المعلومات المحاسبية من خلال تمهيد الدخل: دراسة قياسية في مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية"
هي عمل أكاديمي خاص بي، وأنه لم يتم تقديم أي جزء منه أو كله في أي مكان آخر لنيل درجة علمية.

الإمضاء

Scanné avec CamScanner

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز كيفية إدارة المعلومات المحاسبية من خلال سياسة تمهيد الدخل في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، واختبار أثر بعض العوامل في ذلك (نسبة الربحية معدل النمو، المدفوعات الضريبة، طبيعة الملكية، قطاع النشاط، الرفع المالي، حجم المؤسسة، ومعدل العائد على حقوق الملكية)، من خلال فحص العلاقة الخطية بين مستوى تمهيد الدخل والمتغيرات المستقلة، انطلاقا من البيانات المالية لـ 72 مؤسسة جزائرية، للفترة الممتدة ما بين 2012 و2022، استنادا على نموذج انحدار خطي متعدد مطبق على بيانات سلسلة زمنية مقطعية غير متوازنة، وبالاعتماد على برنامج "Eviews12" لإجراء أهم الاختبارات الإحصائية القياسية اللازمة.

توصلت نتائج الدراسة إلى أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية موضع البحث، بشكل عام، تمارس سياسة تمهيد الدخل، وذلك بعد تصنيفها إلى مؤسسات ممارسة وغير ممارسة لتمهيد الدخل باستخدام نموذج "Eckel"، كما أشارت النتائج إلى معنوية أغلب العلاقات الخطية التي تم دراستها بين تمهيد الدخل والمتغيرات المستقلة، باستثناء بعض المتغيرات كنسبة الربحية ومعدل النمو والمدفوعات الضريبة التي لم يكن لها أثر في مستوى تمهيد الدخل، في حين توصلت الدراسة إلى وجود أثر لكل من طبيعة الملكية، قطاع النشاط، الرفع المالي، حجم المؤسسة، ومعدل العائد على حقوق الملكية على مستوى تمهيد الدخل.

الكلمات المفتاحية: إدارة المعلومات المحاسبية؛ تمهيد الدخل؛ نموذج Eckel؛ التقرير المالي؛ محددات تمهيد الدخل؛ الدوافع الانتهازية؛ الدوافع المعلوماتية.

Résumé

Cette étude vise à mettre en évidence la manière dont l'information comptable est gérée à travers la politique de lissage des résultats dans les sociétés économiques algériennes, et à tester l'impact de certains facteurs sur celle-ci (taux de rentabilité, taux de croissance, paiement des impôts, nature de la propriété, secteur d'activité, levier financier, taille de la société, et taux de rendement des capitaux propres), en examinant la relation linéaire entre le niveau de lissage des résultats et les variables indépendantes, à partir des états financiers de 72 sociétés algériennes, pour la période s'étendant entre 2012 et 2022, basé sur un modèle de régression linéaire multiple appliqué à des données de panel déséquilibrées, et en s'appuyant sur le programme « Eviews12 » Pour réaliser les tests statistiques nécessaires.

Les résultats de l'étude ont révélé que la plupart des sociétés économiques algériennes concernées pratiquent en général la politique de lissage des résultats, après les avoir classées en sociétés pratiquant et non pratiquant le lissage des résultats selon le modèle « Eckel ». La plupart des relations linéaires étudiées entre le lissage des résultats et les variables indépendantes sont significatif, à l'exception de certaines variables, telles que le taux de rentabilité, le taux de croissance et le paiement d'impôts, qui n'ont eu aucun effet sur le niveau de lissage des résultats. L'étude a révélé l'effet de la nature de la propriété, du secteur d'activité, du levier financier, de la taille de la société et du taux de rendement des capitaux propres sur le niveau de lissage des résultats.

Mots-clés: Gestion des informations comptables ; Lissage des résultats ; Modèle Eckel ; Reporting financier; Facteurs déterminants ; Motifs opportuniste; Motifs informationnelle.

Abstract

This study aims to highlight how accounting information is managed through income smoothing policy in Algerian companies, and to test the impact of some factors on this policy (profitability, growth, tax payments, nature of ownership, sector of activity, financial leverage, company size, and return on equity), by examining the linear relationship between the level of income smoothing and the independent variables, based on the financial data of 72 Algerian companies, for the period extending from 2012 to 2022, based on a multiple linear regression model applied to unbalanced panel data, and relying on the "Eviews12" program to conduct the necessary statistical tests.

The results of the study showed that most of the Algerian companies under study, in general, practice income smoothing policy after classifying them into companies practicing and not practicing income smoothing using the "Eckel" model. The results also indicated the significance of most of the linear relationships that were studied between income smoothing and the independent variables, with the exception of some variables such as profitability, growth and tax payments that had no effect on the level of income smoothing, while the study found an effect of each of the nature of ownership, sector of activity, financial leverage, company size, and return on equity on the level of income smoothing.

Keywords: Management of accounting information; Income smoothing; Eckel model; Financial reporting; Influencing factors; Opportunistic motivations; informational motivations.

إهداء

من قال أنا لها "نالها".

لم تكن الرحلة قصيرة ولا ينبغي لها أن تكون،

لم يكن الحلم قريبا ولا الطريق كان محفوفا بالتسهيلات،

لكني فعلتها ونلتها.

الحمد لله حبا وشكرا وامتنانا، الذي بفضله ها أنا اليوم أنظر

إلى حلما طال انتظاره وقد أصبح واقعا أفتخر بيه.

إلى ملاكي الطاهر، وقوتي بعد الله، داعمتي الأولى والأبدية "**أمي**"

أهديك هذا الإنجاز الذي لولا تضحياتك لما كان له وجود،

ممتنة لأن الله قد اصطفاك لي من البشر أما يا خير سند وعوض.

إلى من كانت دعواته لي في السر والعلن خير زاد،

إلى من دعمني بلا حدود وأعطاني بلا مقابل"**أبي**".

أطال الله عمريهما في طاعته ورضاه ومتعهمابالصحة والعافية

إلى من قيل فيهم: سنشد عضدك بأخيك

إلى من مد يده دون كلل ولا ملل وقت ضعفي "**أخي الكبير**" أدامك الله ضلعا ثابتا لي.

إلى من آمنت بقدراتي وأمان أيامي "**أختي**".

إلى من يذكرني بقوتي ويقف خلفي كظلي "**أخي الصغير**".

إلى كل عائلتي، أصدقائي، زملائي... ومن كان برفقتي أثناء دراستي

إلى كل أساتذتي الأعزاء... الذين وقفوا معي خلال مسيرتي الدراسية

إلى كل من سعتهم ذاكرتي، ولم تسعهم مذكرتي...

إليكم جميعا أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع.

أشواق

شكر وتقدير

نحمد الله عز وجل الذي ألهمنا الصبر والثبات، وأمدنا بالقوة والعزم على مواصلة مشوارنا الدراسي وتوفيقه لنا على انجاز هذا العمل، فنحمدك اللهم ونشكرك على نعمتك وفضلك ونسألك البر والتقوى ومن العمل ما ترضى، وسلام على حبيبه وخليله الأمين عليه أزكى الصلاة والسلام.

أتقدم بجميل شكري وتقديري للدكتور الفاضل "**كيموش بلال**" بالإشراف على هذا البحث، وعلى كل ما قدمه من توجيهات ومعلومات ساهمت في إثراء هذه الدراسة، وعلى سعة صدره وحرصه أن يخرج هذا البحث في صورة كاملة لا يشوهه أي نقص، أسأل الله أن يجزيه عنا خيرا،

أتوجه بجزيل الشكر وعظيم الامتنان أيضا إلى كل من:

أعضاء لجنة المناقشة الكرام كل واحد باسمه على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة

إلى كل من مد يد العون والمساعدة من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل

جزاكم الله خير الجزاء ولكم مني فائق التقدير والاحترام

وأخير أسأل الله العظيم أن يجعل أعمالنا خالصة لوجه الله الكريم

"إن أصبنا فمن الله وإن أخطأنا فمن أنفسنا"

بن طبولة أشواق

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	توضيح بعض المعايير التي أتاحت الفرصة لممارسة تمهيد الدخل	102
02	توزيع المشاهدات حسب طبيعية ملكية المؤسسات المدروسة	141
03	توزيع المشاهدات حسب قطاعات النشاط المدروسة	142
04	قياس متغيرات الدراسة	143
05	الإحصاءات الوصفية المتعلقة بمدى ممارسة المؤسسات المدروسة لتمهيد الدخل	154
06	توزيع المؤسسات الممارسة وغير الممارسة لتمهيد الدخل حسب طبيعة الملكية	156
07	نسب ممارسة مؤسسات عينة الدراسة لتمهيد الدخل حسب قطاع النشاط	157
08	اختبار الطبيعية لبيانات المتغير الثنائي (ممارسة/غير ممارسة)	158
09	نتائج اختبار مدى معنوية ممارسة تمهيد الدخل من طرف الشركات الجزائرية المدروسة	159
10	نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة	161
11	مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة	163
12	نتائج اختبار الفروق في مستوى تمهيد الدخل حسب الملكية	164
13	إحصاءات مستوى تمهيد الدخل حسب الملكية	164
14	نتائج اختبار الفروق في مستوى تمهيد الدخل بين القطاعات	165
15	إحصاءات مستوى تمهيد الدخل حسب القطاعات	165
16	نتائج اختبار الفروق في مستوى النمو بين المؤسسات الممارسة وغير الممارسة لتمهيد الدخل	166
17	إحصاءات مستوى النمو حسب ممارسة تمهيد الدخل	166
18	نتائج اختبار الفروق في مستوى الرفع المالي بين المؤسسات الممارسة وغير الممارسة لتمهيد الدخل	167
19	إحصاءات مستوى الرفع المالي حسب ممارسة تمهيد الدخل	167
20	نتائج اختبار الفروق في مستوى الربحية بين المؤسسات الممارسة وغير الممارسة لتمهيد الدخل	168
21	إحصاءات مستوى الربحية حسب ممارسة تمهيد الدخل	168

22	نتائج اختبار الفروق في معدل العائد على حقوق الملكية بين المؤسسات الممارسة وغير الممارسة لتمهيد الدخل	169
23	إحصاءات معدل العائد على حقوق الملكية حسب ممارسة تمهيد الدخل	169
24	نتائج اختبار الفروق في حجم المؤسسات بين المؤسسات الممارسة وغير الممارسة لتمهيد الدخل	170
25	إحصاءات حجم المؤسسات حسب ممارسة تمهيد الدخل	170
26	نتائج اختبار الفروق في المدفوعات الضريبية بين المؤسسات الممارسة وغير الممارسة لتمهيد الدخل	171
27	إحصاءات المدفوعات الضريبية حسب ممارسة تمهيد الدخل	171
28	نتائج اختبار الاستقرارية لمتغيرات الدراسة	172
29	نتائج اختبار اختبار Redundant Fixed Effects – Likelihood Ratio لنموذج لنموذج الدراسة المقدر باستخدام عينة الدراسة ككل	174
30	نتائج اختبار Hausman لنموذج الدراسة المقدرباستخدام عينة الدراسة ككل	174
31	نتائج تقدير نموذج الدراسة لعينة الدراسة ككل	176
32	نتائج اختبار Redundant Fixed Effects – Likelihood Ratio لنموذج الدراسة المقدر باستخدام مجموعة المؤسسات غير الممهدة ومجموعة المؤسسات الممهدة للدخل	177
33	نتائج اختبار Hausman لنموذج الدراسة المقدر باستخدام مجموعة المؤسسات غير الممهدة ومجموعة المؤسسات الممهدة للدخل	177
34	نتائج تقدير نموذج الدراسة لمجموعة المؤسسات غير الممهدة للدخل	178
35	نتائج تقدير نموذج الدراسة لمجموعة المؤسسات الممهدة للدخل	179
36	ملخص نتائج حساسية نموذج الدراسة لممارسة تمهيد الدخل	180
37	نتائج اختبار Redundant Fixed Effects – Likelihood Ratio لنموذج الدراسة المقدر باستخدام مجموعة المؤسسات العمومية ومجموعة المؤسسات الخاصة	180
38	نتائج اختبار Hausman لنموذج الدراسة المقدر باستخدام مجموعة المؤسسات العمومية ومجموعة المؤسسات الخاصة	181
39	نتائج تقدير نموذج الدراسة لمجموعة المؤسسات العمومية	182
40	نتائج تقدير نموذج الدراسة لمجموعة المؤسسات الخاصة	183

41	ملخص نتائج حساسية نموذج الدراسة لطبيعة الملكية	183
42	نتائج اختبار Redundant Fixed Effects – Likelihood Ratio لنموذج الدراسة المقدر باستخدام مجموعة المؤسسات حسب القطاعات	184
43	نتائج اختبار Hausman لنموذج الدراسة المقدر باستخدام مجموعة المؤسسات حسب القطاعات	185
44	نتائج تقدير نموذج الدراسة لمجموعة مؤسسات الصناعة الغذائية	185
45	نتائج تقدير نموذج الدراسة لمجموعة مؤسسات البناء والأشغال العمومية	186
46	نتائج تقدير نموذج الدراسة لمجموعة مؤسسات الخدمات	187
47	نتائج تقدير نموذج الدراسة لمجموعة مؤسسات الصناعات الأخرى	188
48	نتائج تقدير نموذج الدراسة لمجموعة مؤسسات الطاقة	189
49	ملخص نتائج حساسية نموذج الدراسة لقطاع النشاط	189

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المفيدة وفق الإطار المفاهيمي الجديد لمجلس معايير المحاسبة الدولية	21
02	ماهية إدارة المعلومات المحاسبية	30
03	أشكال إدارة المعلومات المحاسبية	31
04	أشكال تمهيد الدخل	65
05	العلاقة بين المحاسبة الإبداعية وإدارة الأرباح وتمهيد الدخل	73
06	العلاقة بين ممارسات تمهيد الدخل والأطراف ذوي المصلحة	81
07	التدرج في السلوك الأخلاقي للإدارة في تمهيد الدخل	105
08	هيكل متغيرات الدراسة	138
09	المؤسسات الممهدة والمؤسسات غير الممهدة للدخل حسب المستويات الثلاث لصافي الدخل	155
10	تصنيف المؤسسات حسب ممارسة تمهيد الدخل وطبيعة الملكية	156
11	تصنيف ممارسات الشركات لتمهيد الدخل حسب قطاع النشاط	157

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	نتائج ممارسة شركات عينة الدراسة لتمهيد الدخل على ثلاث مستويات	**236**
02	ملكية وقطاع نشاط مؤسسات عينة الدراسة	**239**
03	نتائج العوامل المؤثرة للمؤسسة عينة الدراسة خلال الفترة 2012-2022	**242**

قائمة المحتويات

الآية القرآنية..... أ

الإقرار ..... ب

الملخص باللغة العربية ..... ج

الملخص باللغة الفرنسية ..... د

الملخص باللغة الإنجليزية ..... هـ

الإهداء..... و

الشكر ..... ز

قائمة الجداول ..... ح

قائمة الأشكال ..... ك

قائمة الملاحق..... ل

قائمة المحتويات ..... ك

المقدمة 1-9

الفصل الأول: أهمية إدارة المعلومات المحاسبية في تحديد جودة التقرير المالي.....10-58

تمهيد الفصل.....11

1. جودة التقرير المالي كهدف رئيسي للمحاسبة.....12

1.1. أهداف التقرير المالي للأغراض العامة.....12-13

1.1.1. حاجة مستخدمي التقارير المالية من المعلومات.....13-15

2.1.1. المعلومات حول الموارد الاقتصادية والمطالبات والتغيرات المتعلقة بها.....15

2.1. الخصائص النوعية للتقرير المالي المفيد.....16

1.2.1. الخصائص الأساسية.....16-18

2.2.1. الخصائص المعززة.....18-20

3.1. مفهوم جودة التقرير المالي.....21-24

4.1. مقاييس جودة التقرير المالي.....24

1.4.1. جودة المعلومات المحاسبية.....24-25

2.4.1. جودة الأرباح.....25

3.4.1. جودة التدقيق.....25-26
4.4.1. التحفظ المحاسبي.....27
2. إدارة المعلومات المحاسبية كمقياس لجودة التقرير المالي.....28
1.2. مفهوم إدارة المعلومات المحاسبية.....28-30
2.2. أشكال إدارة المعلومات المحاسبية.....30
1.2.2. إدارة المعلومات المحاسبية ضمن حدود القوانين والمعايير المحاسبية.....31-34
2.2.2. إدارة المعلومات المحاسبية خارج حدود القوانين والمعايير المحاسبية.....34-36
3.2. إدارة المعلومات المحاسبية باستخدام القرارات الحقيقية والمحاسبية.....36
1.3.2. إدارة المعلومات المحاسبية باستخدام القرارات الحقيقية.....36-38
2.3.2. إدارة المعلومات المحاسبية باستخدام القرارات المحاسبية.....38-42
4.2. أساليب إدارة المعلومات المحاسبية.....42
1.4.2. قائمة المركز المالي.....42-44
2.4.2. قائمة الدخل.....44-46
3.4.2. قائمة التدفقات النقدية.....46-47
4.4.2. قائمة التغيرات في حقوق الملكية.....47-48
3. النظريات المفسرة لإدارة المعلومات المحاسبية.....49
1.3. النظرية الإيجابية للمحاسبة.....49-50
2.3. نظرية الوكالة.....50-51
3.3. نظرية الإشارة (عدم تماثل المعلومات).....51-53
4.3. نظرية كفاءة السوق المالي.....53-55
5.3. النظرية السياسية.....55-57
خلاصة الفصل.....58
الفصل الثاني: تمهيد الدخل كأسلوب لإدارة المعلومات المحاسبية.....59
تمهيد الفصل.....60
1. الإطار العام لتمهيد الدخل.....61
1.1. مفهوم تمهيد الدخل.....61-63

2.1. فرضيات وخصائص تمهيد الدخل.....63-65
3.1. أشكال تمهيد الدخل.....65-66
1.4.1. تمهيد الدخل الطبيعي.....66
2.4.1. تمهيد الدخل المتعمد..... 66-69
4.1. أهداف تمهيد الدخل.....69
1.4.1. ثبات واستقرار الدخل.....69
2.4.1. صورة الشركة.....69
3.4.1. غايات التصنيف المهني.....69
4.4.1. تحسين العلاقات مع العاملين والموردين.....69
5.4.1. تعظيم قيمة حقوق المساهمين.....70
6.4.1. جذب واستقطاب المزيد من الأموال والمستثمرين للشركة.....70
7.4.1. تحسين الأداء المالي للمؤسسة.....70
8.4.1. تخفيض المخاطر.....70
9.4.1. تجنب الإبلاغ عن الخسائر في القوائم المالية.....70
5.1. تمهيد الدخل والأشكال الأخرى لإدارة المعلومات المحاسبية.....71-73
2. دوافع ومحددات تمهيد الدخل.....74
1.2. العوامل المؤثرة في ممارسة تمهيد الدخل.....74
1.1.2. حجم المؤسسة.....74
2.1.2. ربحية الشركة.....74
3.1.2. مديونية الشركة.....75
4.1.2. المدفوعات الضريبية.....75
5.1.2. معدل نمو المؤسسة.....76
6.1.2. قطاع نشاط المؤسسة.....76
7.1.2. ملكية المؤسسة.....77
8.1.2. معدل العائد على حقوق الملكية.....77
2.2. مشروعية ممارسة تمهيد الدخل.....77

1.2.2. المنظور الانتهازي.....77
2.2.2. المنظور المعلوماتي.....77-78
3.2. دوافع الإدارة لممارسة تمهيد الدخل.....78
1.3.2. الدوافع التعاقدية.....78-79
2.3.2. دوافع سوق المال.....79-80
3.3.2. الدوافع التنظيمية.....80-81
4.2. قيود تمهيد الدخل.....82
1.4.2. نظام الرقابة الداخلية.....82
2.4.2. لجنة التدقيق.....82
3.4.2. التدقيق الداخلي.....83
4.4.2. التدقيق الخارجي.....83
5.4.2. هيكل الملكية.....84
6.4.2. المعايير المحاسبية.....85
5.2. التحفظ المحاسبي وتمهيد الدخل.....85-86
3. مقاييس تمهيد الدخل.....86-87
1.3. مناهج قياس تمهيد الدخل.....87
1.1.3. المنهج الكلاسيكي (التقليدي).....87
2.1.3. منهج معامل التباين.....87
3.1.3. المنهج الاقتصادي الثنائي.....88
2.3. تقنيات وأدوات تمهيد الدخل.....88
1.2.3. التوقيت.....89
2.2.3. التغيرات المحاسبية.....89
3.2.3. التصنيفات المحاسبية.....90
4.2.3. المخصصات والاحتياطات المحاسبية.....90
3.3. نماذج الكشف عن ممارسات تمهيد الدخل.....91
1.3.3. نموذج (Imhoff E. A., 1977).....91

2.3.3. نموذج (Eckel, 1981).....92-94
3.3.3. نموذج (Moses, 1987).....94
4.3.3. نموذج (Bowen, Burgstahler, & Daley, 1987).....94-95
5.3.3. نموذج (Leuz & Wysocki, 2003).....95
6.3.3. نموذج (Francis & al, 2004).....96
7.3.3. نموذج (Tucker & Zarowin, 2006).....96-97
4.3. النتائج السلبية المترتبة عن ممارسة تمهيد الدخل.....97
1.4.3. الإضرار بالكفاءة الاقتصادية للشركة.....98
2.4.3. تلاشي المعايير الأخلاقية.....98
3.4.3. إخفاء مشاكل الإدارة التشغيلية.....99
4.4.3. التعرض لعقوبات مالية.....99
5.4.3. تغيرات في الثروة.....99
5.3. الاتجاهات الحديثة للحد من ممارسات تمهيد الدخل.....100
1.5.3. تعميم فكرة لجان المراجعة.....100-101
2.5.3. اتجاه مجلس المعايير المحاسبة الدولية IASB 101-102
3.5.3. دعم ركائز وآليات حوكمة الشركات.....103
4.5.3. يقظة وكفاءة المراجعين وتنمية الثقافة المحاسبية لمستخدمي المعلومات المالية 103
5.5.3. تفعيل دور السلوك الأخلاقي للمحاسبين والإدارة.....104-105
خلاصة الفصل.....106
الفصل الثالث: الدراسات السابقة والإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية.....107
تمهيد الفصل.....108
1. الدراسات السابقة.....109
1.1. دراسات في البيئة الجزائرية.....109
1.1.1. دراسات حول المحاسبة الإبداعية.....109-113
2.1.1. دراسات حول إدارة الأرباح.....113-119

2.1. دراسات خارج البيئة الجزائرية.....119
1.2.1. دراسات عربية.....119-127
2.2.1. دراسات أجنبية.....127-130
3.1. موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة.....130-132
4.1. ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة.....132-134
5.1. فرضيات الدراسة.....135-136
2. منهجية ونموذج الدراسة.....136
1.2. منهجية الدراسة.....136
2.2. نموذج الدراسة.....137-138
3.2. قياس متغيرات الدراسة.....138
1.3.2. قياس المتغير التابع (تمهيد الدخل).....138-140
2.3.2. قياس المتغيرات المستقلة (العوامل المؤثرة).....140-144
3. مجتمع وأساليب الدراسة.....144
1.3. مجتمع وعينة الدراسة.....144
1.1.3. جمع البيانات.....145
2.1.3. إجراءات الدراسة.....145
2.3. الأساليب الإحصائية المستخدمة.....145
1.2.3. الإحصاء الوصفي.....145-146
2.2.3. اختبار الإشارة.....146
3.2.3. مصفوفة الارتباط.....146
4.2.3. اختبار الفروق.....147
5.2.3. اختبار المعنوية الكلية.....147-148
6.2.3. اختبار الارتباط الذاتي.....148
7.2.3. اختبار الاستقرارية (جذر الوحدة).....148-149
3.3. إجراءات تقدير نموذج الدراسة.....149-150
4.3. اختبارات تحديد النموذج الملائم لبيانات البانل.....150

خلاصة الفصل.....151

الفصل الرابع: عرض وتحليل بيانات الدراسة ومناقشة النتائج.....152

تمهيد الفصل.....153

1. التحليل أحادي المتغير.....154

1.1. نتائج قياس مستوى تمهيد الدخل.....154

1.1.1. الإحصاء الوصفي للمتغير التابع تمهيد الدخل.....154-157

2.1.1. اختبار مدى معنوية ممارسة تمهيد الدخل.....157-159

2.1. الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة.....159-162

2. التحليل ثنائي المتغيرين (Bivariate analysis).....162

1.2. نتائج الارتباط.....162-163

2.2. اختبار معنوية الفروق بين المؤسسات العمومية والخاصة لتمهيد الدخل..163-164

3.2. اختبار معنوية الفروق بين قطاعات النشاط لمستوى تمهيد الدخل.....165

4.2. اختبار معنوية الفروق بين المؤسسات الممارسة وغير الممارسة لتمهيد الدخل فيما يخص مستوى النمو.....166

5.2. اختبار معنوية الفروق بين المؤسسات الممارسة وغير الممارسة لتمهيد الدخل فيما يخص مستوى الرفع المالي.....167

6.2. اختبار معنوية الفروق بين المؤسسات الممارسة وغير الممارسة لتمهيد الدخل فيما يخص مستوى الربحية.....168

7.2. اختبار معنوية الفروق بين المؤسسات الممارسة وغير الممارسة لتمهيد الدخل فيما يخص العائد على حقوق الملكية.....169

8.2. اختبار معنوية الفروق بين المؤسسات الممارسة وغير الممارسة لتمهيد الدخل فيما يخص الحجم.....170

9.2. اختبار معنوية الفروق بين المؤسسات الممارسة وغير الممارسة لتمهيد الدخل فيما يخص المدفوعات الضريبية.....171

3. التحليل متعدد المتغيرات (Multivariate analysis).....172

1.3. اختبارات الاستقرارية (جذر الوحدة).....172-173

2.3. تقدير نموذج الدراسة للعينة ككل.....173-176
3.3. تحليل الحساسية.....176-177
1.3.3. حساسية نموذج الدراسة لممارسة تمهيد الدخل.....177-180
2.3.3. حساسية نموذج الدراسة لطبيعة الملكية.....180-184
3.3.3. حساسية نموذج الدراسة لقطاع النشاط.....184-190
4. مناقشة نتائج.....190-204
خلاصة الفصل.....205
الخاتمة.....206-214
المراجع.....215-234
الملاحق.....235-242

مقدمة

1. تمهيد

من المعروف حسب متطلبات المعايير والقوانين التي تحكم مهنة المحاسبة بأنه من واجب المؤسسات الاقتصادية بأن تقوم بالإعلان عن نتائجها المالية وفق متطلبات الأسس المالية والمحاسبية الدولية والمبادئ المقبولة قبولا عاما، والتي يتم اعتمادها من قبل المساهمين في اجتماعات الجمعية العامة، لذلك نجد أن الهدف الرئيسي من إعداد وعرض القوائم المالية هو توفير معلومات مالية عن المركز المالي للمؤسسة ونتيجة نشاطها وتدفقاتها النقدية الداخلة والخارجة منها، بحيث تكون هذه المعلومات مفيدة في عملية اتخاذ القرار لشريحة واسعة من مستخدمي القوائم المالية المتضمنة لتلك المعلومات، وتتطلب المعايير المحاسبية الدولية ومعايير التقرير المالي IAS/IFRS ضمن إطارها المفاهيمي وجوب عرض القوائم المالية بما يحقق الصورة العادلة أو الصادقة، وضرورة أن تكون المعلومة المالية المفصح عنها ضمن تلك القوائم المالية قابلة للفهم من قبل مستخدمي القوائم المالية، ملائمة لحاجات صانعي القرار وموثوقة، وقابلة للمقارنة،لذلك نجد المؤسسات الاقتصادية اليوم تواجه العديد من التغيرات في بيئتها الداخلية والخارجية والتي أصبحت تشكل تحدياً حقيقيا أمام استمراريتها وبقائها في بيئة الأعمال، الأمر الذي يحتم على إدارة هذه المؤسسات البحث عن أكثر الطرق فاعلية لمواجهة هذه التغيرات بما يضمن بقاءها في بيئة الأعمال، واتباع مدراء هذه المؤسسات سياسات محددة لإدارة معلوماتها المحاسبية بغية التأثير في النتائج المالية لأعمال المؤسسة، سعياً منهم لتحقيق غايات متعددة.

على الرغم من الجهود المبذولة من قبل الهيئات المهنية كمجلس معايير المحاسبة الدوليةIASB في إعطاء البيانات المالية نوع من الحيادية والملاءمة، وإلزام المؤسسات باستخدام بعض الطرق والسياسات المحاسبية، إلا أن هناك مرونة محاسبية متاحة ضمنيا في معالجة بعض بنود الأصول والالتزامات، الإيرادات والمصاريف، هذا ما يتيح بالضرورة للشركة الاختيار فيما بينها، ويفتح المجال أمام إدارة المؤسسة لاستغلال هذه المرونة في التأثير على سلسلة دخلها أو نتيجة نشاطها على مدار عدة فترات مالية بما يتماشى وأغراضها الخاصة، وباعتبار استقرار الربح المحاسبي واستمراريته معياراً أساسيا لتقييم أداء المؤسسات والحكم عليها، وعامل مهم لتدعيم ثقة المستثمرين فيها، تلجأ العديد من المؤسسات التي تعاني من تقلبات في أرباحها أو خسائرها إلى تبني أحد سياسات إدارة المعلومات المحاسبية ألا وهي سياسة تمهيد الدخل لتجنب مخاطر عدم استقرار الأرباح التي لم تكن لتتجنبها من خلال أدائها الفعلي.

قد كان لأزمة الثقة التي عصفت بالمحاسبة والتدقيق في السنوات الأخيرة نتيجة لانهيار بعض

الشركات الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية من ناحية، والتحولات الاقتصادية والهزات المالية التي اجتاحت العالم في أواخر القرن العشرين خاصة في دول شرق أسيا وروسيا من ناحية أخرى، دور مباشر في ظهور مفهوم تمهيد الدخل بشكل واضح، ويقصد به عموما مجموع الإجراءات التي تقوم بها الإدارة للحد من تقلبات الدخل غير المرغوبة عبر السنوات المتتالية لمحاولة إظهار الدخل أكثر استقرارا. فالهدف الأساسي لتمهيد الدخل هو تسجيل تيار ثابت لنمو الأرباح في التقارير المالية، وهذا بدوره يعطي انطباعا عن انخفاض المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسة، ويطمئن الأطراف ذات المصلحة تجاه الوضعية المستقبلية لها، وبالتالي ينتج عنه ارتفاع في أسعار أسهمها، وانخفاض التكاليف اللازمة لمتطلبات الاقتراض والتمويل، وكذلك زيادة إقبال المستثمرين على الاستثمار في المؤسسة وكسب ثقتهم.

على الرغم من أن البيانات المالية المحتوية على معلومات ممهدة تصبح أقل موثوقية إلا أن هذه الحسابات ليست مخالفة للإجراءات المحاسبية وتدخل ضمن إدارة المعلومات المحاسبية، وبذلك يمكن اعتبار تمهيد الدخل تحريفا محاسبيا يتدثر بعباءة القانون، وعلى هذا الأساس تباينت آراء العديد من الباحثين حول جدوى ممارسة سياسة تمهيد الدخل، إذ أكد البعض منهم على تأثيرها السلبي لما توفره من مظلة للانتهازية الإدارية، وما قد ينطوي عليها من عمليات تمكن الإدارة من تحقيق مكاسب شخصية على حساب حملة الأسهم،وعلى تزايد احتمالية إعادة إصدار القوائم المالية وارتفاع مخاطر التقاضي والعقوبات التي ربما تفرضها الهيئات التنظيمية على المؤسسات وتؤثر سلباً على سمعتها. في المقابل أكد بعض الباحثين الآخرين على التأثير الإيجابي لممارسات تمهيد الدخلكمدخل يدعم المحتوي الإعلامي للأرباح المحاسبية وأسعار الأسهم، إلا أن هذا التأثير الإيجابي يظل مرهوناً بكفاءة وقدرة الإدارة على تنفيذ تلك الممارسات، فعلى سبيل المثال قد يترتب على سوء تقدير الإدارة للدخل المتوقع في السنوات التالية الانزلاق في نفق الغش عند محاولة استعاضة الأرباح التي تم نقلها لفترات سابقة على حساب الفترة الحالية، تحقيقاً للأرباح المستهدفة من قبل الإدارة أو المحللين الماليين.

2. إشكالية الدراسة

تسعى الإدارة في المؤسسات الاقتصادية إلى تدعيم مراكزها المالية للحصول على أكبر قدر من العوائد من خلال التأثير على مستخدمي القوائم المالية، والمعلومات المحاسبية (العاملين والمستثمرين والمقرضين) الذين يسعون إلى تعظيم ثرواتهم، وعوائد استثماراتهم، حيث تلجأ الإدارة إلى العمل بالمرونة المتاحة لها في اختيار البديل المناسب من بين البدائل المحاسبية المتعددة لتحقيق منافعها الذاتية، وعلى

هذا الأساس يشكل صافي الدخل المفصح عنه في القوائم المالية المقياس الذي يأخذ الوزن الأكبر عند أي تقييم لأداء المؤسسة سواء كان هذا التقييم على المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي، وبما أن قيم صافي الدخل تبقى عرضة للتذبذب والتغير بين سنة وأخرى تبعا لعوامل مختلفة فإن إدارة المؤسسة قد تسعى إلى التلاعب بالأساليب المحاسبية المختلفة وطرق الإفصاح بغرض إظهار الأداء المالي بشكل طبيعي ومستقر لا يثير الانطباعات السيئة والمخاوف لدى كافة الأطراف حول مركزها المالي، وهي الظاهرة المعروفة بتمهيد الدخل كأحد أشكال إدارة المعلومات المحاسبية.

تجدر الإشارة أن البيئة المحاسبية الجزائرية تتسم بالصبغة القانونية التي تعتمد على الإثبات المادي أكثر عند تسجيل الأحداث الاقتصادية، إضافة إلى أن النظام المحاسبي المالي SCF يتميز بالمرونة وهذا بتوفيره خيارات محاسبية وطرق وبدائل قياس تمكن المحاسب من تأجيل جزء من أرباح الفترة الحالية إلى الفترات التالية أو التعجيل بأرباح الفترات التالية إلى الفترة الحالية وبذلك يقلل من التقلبات غير المرغوب بها في الدخل المعلن، من هذا المنطلق فإن مشكلة البحث تكمن في احتمالية عدم صحة أرقام الدخل التي تفصح عنها المؤسسات الاقتصادية في الكشوفات المالية، لذلك لابد من محاولة البحث والاستقصاء عن مدى سعي إدارة المؤسسات لإظهار الأرباح بصورة مستقرة وقليلة التغير مع مرور الزمن، لتضليل مستخدمي البيانات المالية، كما يُعد فحص العوامل المؤثرة على تلك الممارسات أحد الاتجاهات البحثية المهمة التي تضيف قيمة للمستثمرين والمنظمين والأطراف ذات العلاقة على مستوى القطاع الاقتصادي الجزائري.

انطلاقا مما سبق، يمكن صياغة التساؤل الرئيسي الآتي:

هل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ممارسة لتمهيد الدخل خلال الفترة 2012-2022، وما هي العوامل المفسرة لذلك ؟

من أجل معالجة إشكالية الدراسة، تم صياغة التساؤلات الفرعية الآتية:

التساؤل الفرعي الأول: هل هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لطبيعة الملكية في مستوى تمهيد الدخل في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية خلال فترة الدراسة؟

التساؤل الفرعي الثاني: هل هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لقطاع النشاط في مستوى تمهيد الدخل في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية خلال فترة الدراسة؟

التساؤل الفرعي الثالث: هل يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمعدل النمو في مستوى تمهيد الدخل في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية خلال فترة الدراسة؟

التساؤل الفرعي الرابع: هل يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمستوى الرفع المالي في مستوى تمهيد الدخل في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية خلال فترة الدراسة؟

التساؤل الفرعي الخامس: هل هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لمستوى الربحية في مستوى تمهيد الدخل في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية خلال فترة الدراسة؟

التساؤل الفرعي السادس: هل هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لمستوى العائد على حقوق الملكية في مستوى تمهيد الدخل في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية خلال فترة الدراسة؟

التساؤل الفرعي السابع: هل يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لحجم المؤسسة في مستوى تمهيد الدخل في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية خلال فترة الدراسة؟

التساؤل الفرعي الثامن: هل يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمستوى المدفوعات الضريبية في مستوى تمهيد الدخل في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية خلال فترة الدراسة؟

3. أهمية الدراسة

تعد هذه الدراسة امتدادا للدراسات الحديثة ومحاولة جادة للوقوف على جانب مهم من جوانب المحاسبة، ألا وهو الأبعاد السلوكية لعملية القياس والإبلاغ المالي، من خلال معالجة الفجوة البحثية لسلوك تمهيد الدخل كأحد أشكال إدارة المعلومات المحاسبية، والذي يمثل أحد أهم الممارسات المحاسبية ذات الأثر الكبير على نتائج الأعمال المعروضة في القوائم المالية خاصة على درجة الملائمة والموثوقية، الأمر الذي ينعكس على نتائج التحليل المالي لتلك القوائم، وهذا يؤثر على جودة عملية تقييم الأداء وعلى جودة ما يترتب عليها من قرارات سواء من جانب الإدارة، أو من جانب الأطراف الأخرى ذات الصلة بالمؤسسة (المستثمرين الحاليين والمرتقبين) فيما يتعلق بقراراتهم الاستثمارية المختلفة. كما أن دراسة المحددات أو العوامل المؤثرة في سلوك تمهيد الدخل وتحديد الوسائل أو الأدوات الممكنة لتمهيد الدخل يساعد مستخدمي المعلومات في وضع أساس يمكن الاسترشاد به للتنبؤ بالسلوك المحاسبي المتوقع للإدارة في تأثيرها على المعلومات المحاسبية المعلنة، كما ويستمد البحث أهميته العملية من اختلاف

وتعارض نتائج الدراسات السابقة، وذلك من خلال إجراء الاختبار في بيئة الأعمال الجزائرية التي تختلف من الناحية التنظيمية والتشريعية عن البيئات التي تناولتها الدراسات السابقة في هذا المجال.

4. أهداف الدراسة

إن تباين نتائج الأبحاث السابقة وتطبيق معظمها في دول متقدمة يبرز الحاجة لوجود أدلة تجريبية في دول نامية، وهذا ما سنحاول تقديمه عبر دراسة كيفية إدارة المعلومات المحاسبية من خلال تمهيد الدخل كإحدى السياسات التي تمارسها الإدارة لتقليل التقلبات غير المرغوبة في الدخل التي فرضتها الظروف الراهنة، بالتطبيق على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وأيضا بالتطرق للعديد من العوامل المؤثرة التي من شأنها أن تحدد سلوك تمهيد الدخل في البيئة العربية، ويرتبط بهذا الهدف الرئيسي الأهداف الفرعية الآتية:

- استعراض الأدبيات النظرية لموضوع إدارة المعلومات المحاسبية، والتطرق إلى أهم النظريات المفسرة؛
- محاولة الوقوف على مبررات ودوافع استخدامتمهيد الدخل،وأهم المداخل والنماذج المستخدمة لقياسه؛
- استقصاء ما إذا كانت المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تمارس سياسة تمهيد الدخل؛
- دراسة العلاقة بينمختلف العوامل المؤثرة ومستوى تمهيد الدخل في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛
- الوقوف على اختبار فرضيات الدراسة وتحديد صحتها من عدمها؛
- الخروج بتوصيات للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية فيما يخص موضوع الدراسة؛
- فتح آفاق جديدة أمام الباحثين لدراسة عوامل أخرى تؤثر في مستوى تمهيد الدخل.

5. حدود الدراسة

1.5. الحدود الموضوعية

بالرغم من تشابه ممارسات التلاعب المحاسبي من حيث الدوافع وأغراض الإدارة من القيام به إلا أن دراستنا اقتصرت على شكل فرعي واحد من أشكال إدارة المعلومات المحاسبية الذي لا يخالف القوانين والمعايير المحاسبية هو **تمهيد الدخل**، وقد تم استثناء كل من إدارة الأرباح ومحاسبة التخلص من الخسائر في سنة رديئة وغيرها كممارسات أخرى فرعية، باعتبار أن طرق ممارسة كل منهم تختلف عن تمهيد الدخل ولكل شكل خصوصيته.

2.5. الحدود المكانية

لاختبار فرضيات الدراسة، تم الاعتماد على البيئة الاقتصادية الجزائرية كميدان للدراسة، من خلال اختيار مجموعة من المؤسسات الاقتصادية بطريقة عشوائية، مع مراعاة تنوع موقعها الجغرافي على كافة التراب الوطني لتشمل أكبر عينة ممكنة، وتنويع حجم هذه المؤسسات لكي لا يتم الاعتماد على المؤسسات الكبيرة فقط دون المؤسسات المتوسطة وصغيرة الحجم أو العكس، إضافة لتنوع قطاع نشاطها وطبيعة ملكيتها بين العامة والخاصة، ويرجع سبب اختيار هذه البيئة لعدة اعتبارات، أبرزها هو المساهمة في معالجة الاقتصاد الجزائري وإنعاشه، من خلال زيادة الإفصاح المحاسبي ومحاولة جذب الاستثمار الأجنبي، ومحاولة زيادة ثقة مستخدمي التقارير المالية.

3.5. الحدود الزمانية

إن طبيعة الدراسة وفرضياتها ونوع المتغيرات التي تعالجها، تفرض علينا اعتماد حدود زمنية مختلفةلعينة الدراسة لتشكيل سلسلة زمنية مقطعية (Panel Data) وتجدر الإشارة أنه كلما طالت الفترة الزمنية للدراسة كانت النتائج أفضل وأكثر مصداقية،لهذا تماعتماد أقصى فترة زمنية ممكن الحصول عليهاوالتي قدرت بـ 11 سنة، وبذلك تم استخدام القوائم المالية الصادرة عن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية للفترة الممتدة بين سنتي 2012 و2022.

6. منهج الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي من خلال استعراض الإطار النظري لما كتب في الفكر المحاسبي عن موضوع إدارة المعلومات المحاسبية وعلاقته بتمهيد الدخل ومختلف العوامل المؤثرة عليه، وذلك لمعرفة أحدث ما وصلت إليه الأبحاث المحاسبية للاستفادة منها في صياغة الفروض الخاصة بالدراسة، بالاعتماد على ما توافر من كتب ورسائل ومقالات تخدم موضوع البحث، كما تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي وأسلوب العينة المختارة في الجانب العملي، وذلك بالتطبيق على 72 مؤسسة اقتصادية جزائرية للفترة الممتدة بين 2012-2022 إذ تم تصميم نموذج ممثل في معادلة الانحدار الخطي المتعدد، وبعد الحصول على البيانات المالية للمؤسسات محل الدراسة، وتشكيل بيانات سلسلة زمنية مقطعية Panel Data تم تقدير نموذج الدراسة، وقد تم اتخاذ مختلف أساليب القياس الكمي الإحصائي المناسبة أسلوبا للتحليل باستخدام برنامج Eviews، للتأكد من مدى تحقق الفروض التي

أسفرت عنها الدراسة النظرية والإجابة عن تساؤلات البحث، والخروج منها بنتائج ومقترحات تعتبر بمثابة توصيات يمكن أن تساعد المؤسسات في الاهتمام بمضمون التقارير المالية بشفافية ومصداقية، وبما يساهم في زيادة كفاءة السوق الجزائري.

7. صعوبات الدراسة

إن أي بحث علمي إلا وتعترضه بعض الصعوبات والمعوقات، وبذلك لابد من الإشارة إلى مختلف الصعوبات التي واجهتها عند إعداد هذه الدراسة، من أجل تفادي الوقوع فيها مستقبلا عند طرق باب مثل هذه المواضيع، وتتمثل هذه الصعوبات أساسا في ما يلي:

– قلة المراجع المتعلقة بجوهر موضوع الدراسة، إن لم نقل انعدام الدراسات التي تناولت موضوع إدارة المعلومات المحاسبية نظريا بشكل شامل وموسع؛

– الوقت الذي تستغرقه عملية الترجمة والصعوبات التي ترافقها بالنظر إلى أن معظم مستجدات الموضوع تصدر باللغة الإنجليزية وبالتالي غياب ترجمة دقيقة باللغة العربية؛

– لقد كان لندرة المعلومات الإضافية عن المؤسسات المكونة لعينة الدراسة دور في عدم إمكانية توظيف عوامل أخرى مؤثرة في تمهيد الدخل كحجم تداول السهم، معدل سعر السهم الواحد، تصنيف المدققين وغيرها. ويرجع ذلك إلى عدم توفر المعلومات المنشورة، وثقافة السرية غير المبررة التي تتبعها المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

– صعوبة تطبيق معادلات قياس تمهيدالدخل ومختلف العوامل المؤثرة على مستوى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية مما اضطررنا إلى ترجيحها، وهذا راجع للأخطاء الواقعة في قوائمها المالية؛

8. هيكل الدراسة

في إطار مشكلة الدراسة وأهدافها وللإجابة على التساؤلات البحثية المطروحة واختبار فرضياتها، تم تنظيم خطة الدراسة لتشتمل على مقدمة وخاتمة وأربعة فصول، يتضمنالفصل الأول الإطار النظري لإدارة المعلومات المحاسبية، أما الفصل الثاني فتم تسليط الضوءفيه على الإطار النظري لتمهيد الدخل، ليمثل الفصل الثالث والرابع الجانب التطبيقي للدراسة، حيث خصص الفصل الثالث للدراسات السابقة

وبناء الفرضيات وطريقة وأدوات الدراسة، أما الفصل الرابع فتضمن نتائج الدراسة ومناقشتها، وقد ارتأينا تضمين كل جزء بما يلي:

الفصل الأول: بعنوان أهمية إدارة المعلومات المحاسبية في تحديد جودة التقرير المالي، نتناول من خلاله جودة التقرير المالي كهدف رئيسي للمحاسبة، إدارة المعلومات المحاسبية كمقياس لجودة التقرير المالي، وإبراز أهم النظريات المفسرة لإدارة المعلومات المحاسبية؛

الفصل الثاني: بعنوان تمهيد الدخل كأسلوب لإدارة المعلومات المحاسبية، نتناول من خلالهاالإطار العام لتمهيد الدخلوالتطرق للأشكال الأخرى لإدارة المعلومات المحاسبية، دوافع ومحددات ممارسة تمهيد الدخل ومختلف العوامل المؤثرة، وفي الأخير إبراز أهم مقاييس الكشف عن تمهيد الدخل ومختلف تقنياته وأدواته إضافة إلى نتائجه السلبية والاتجاهات الحديثة للحد منه؛

الفصل الثالث: بعنوان الدراسات السابقة والإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية، يتضمن هذا الفصل عرض أهم ما توصلت إليه الدراسات السابقة ذات الصلة، والكشف عن فجوة الدراسة لنتمكن من صياغة فرضيات الدراسة، بالإضافة لمنهجية البحث وتحديد النموذج وعرض متغيراته وطريقة قياسهم، ثم نسلط الضوء على عينة الدراسة وجمع بياناتها وأهم الأساليب الإحصائية المستخدمة، لينفرد الجزء الأخير من هذا الفصل بإجراءات تقدير النموذج وأهم الاختبارات الإحصائية اللازمة؛

الفصل الرابع: يتضمن الفصل الأخير نتائج الدراسة بدءا بالإحصاءالوصفي لمتغيرات الدراسة واختبار الارتباط بينهم، ليتم بعدها دراسة استقرارية هذه المتغيرات لنختم هذا الفصل بتقدير أحسن طريقة للنموذج، واختبار فرضيات دراسة وعرض أهم النتائج ومناقشتها؛

خاتمة: بشكل عام تضمنت خاتمة الدراسة أهم النتائج النظرية والتطبيقية التي تم التوصل إليها في هذا البحث، متبوعة بأهم التوصيات التي من شأنها أن تساهم في إدراك ممارسات إدارة المعلومات المحاسبية، والحد من تمهيد الدخل، وأخيرا تقديم آفاق الدراسة التي يمكن أن تدفع بالباحثين إلى إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث في نفس المجال.

الفصل الأول: أهمية إدارة المعلومات المحاسبية في تحديد جودة التقرير المالي

تمهيد الفصل الأول

نظرا لأن التقارير المالية يتم إعدادها في ضوء المعايير المحاسبية، ونظرا للمرونة المتاحة في هذه المعايير، فإن الإدارة قد تقوم باستغلال هذه المرونة في ممارسات إدارة معلوماتها المحاسبية من خلال الاختيارات المحاسبية والتقديرات الحكمية والتي تمثل مكونات أساسية للمعايير المحاسبية، فالمرونة التي تتضمنها المعايير المحاسبية تمنح الفرصة لإدارة المعلومات المحاسبية وتوفر الوسائل أو الأدوات التي يستخدمها المديرون في ممارسة أحكامهم وتقديراتهم الشخصية في التقرير المالي خلال فترة زمنية معينة وتحت ظروف معينة ولتحقيق أهداف معينة، ومن ثم يمكن النظر إلى إدارة المعلومات المحاسبية على أنها دالة لحرية الاختيار التي تسمح بها المعايير المحاسبية ومنتج طبيعي لها، ولا يعني ذلك أن المعايير المحاسبية تمثل دوافع في حد ذاتها لإدارة المعلومات المحاسبية، إنما توفر الوسائل أو الأدوات التي يتم استخدامها في تحقيق ذلك، فكلما كانت المعايير المحاسبية تتمتع بمرونة عالية أتاحت الفرصة للإدارة القيام بممارسات إدارة المعلومات المحاسبية والعكس صحيح، فكلما تم إحكام المعايير المحاسبية، انخفضت قدرة الإدارة على ممارسات إدارة المعلومات المحاسبية.

تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كالتالي:

1. جودة التقرير المالي كهدف رئيسي للمحاسبة؛
2. إدارة المعلومات المحاسبية كمقياس لجودة التقرير المالي؛
3. النظريات المفسرة لإدارة المعلومات المحاسبية.

1. جودة التقرير المالي كهدف رئيسي للمحاسبة

مع التوسع الكبير في المجالات الاقتصادية وزيادة نطاق المبادلات التجارية وتعامل المؤسسات مع جهات متعددة ذات مصالح مشتركة، أصبح من الضروري على المؤسسات أن تتبنى وظيفة الإبلاغ لهذه الأطراف عن وضعها المالي ونشاطها التجاري، وفقًا لما تقتضيه المعايير المحاسبية والقوانين الحكومية. ولتحقيق هذا الهدف يجب على المؤسسة إعداد وتقديم مجموعة من التقارير المالية بشكل موضوعي وموثوق، مع الالتزام بالمعايير الدولية، وتدقيق هذه التقارير من قبل مراقب الحسابات لضمان اعتمادها من قبل جميع الأطراف المستفيدة في اتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية المختلفة.

1.1. أهداف التقرير المالي للأغراض العامة

إن التقارير المالية ذات الهدف العام هي تلك التقارير المالية التي يتم إعدادها بشكل دوري لتقديم معلومات حول الوضع المالي للشركات بمختلف أنواعها، سواء كانت خاصة أو مملوكة للدولة، بهدف تلبية احتياجات شريحة واسعة من أصحاب المصالح المهتمين بالشركة، ولا يقتصر إعداد هذه التقارير على خدمة فئة معينة من المستخدمين، مثل مصلحة الضرائب أو المستثمرين أو المقرضين، بل يتم إعدادها لتلبية احتياجات مجموعة متنوعة من المستخدمين الذين يعتمدون على هذه المعلومات المالية (العرابي و قاشي، 2015، صفحة 66). فالتقارير المالية ذات الهدف العام وفقًا لمجلس معايير المحاسبة الدولية، ليست مصممة لتقديم صورة دقيقة عن قيمة الشركات التي يتم إعداد التقارير بشأنها، ومع ذلك فإنها توفر معلومات تمكن مستخدميها من تقدير قيمة تلك الشركات،وعلى الرغم من ذلك لا تقدم هذه التقارير جميع المعلومات اللازمة، حيث يُطلب من المستخدمين الحصول على معلومات إضافية من مصادر أخرى، مثل الأحداث السياسية والاقتصادية المحيطة، وكذلك من المصادر ذات الصلة في الصناعة بشكل عام (ويفر، 2016، صفحة 75).

يشير أيضا الهدف الأساسي من إعداد التقارير المالية ذات الهدف العام إلى تقديم معلومات مالية حول الشركات التي تُعد لها هذه التقارير، بحيث تكون مفيدة للمستثمرين الحاليين والمحتملين،والمقرضين، والدائنين الآخرين في اتخاذ قراراتهم المتعلقة بتخصيص الموارد لهذه الشركات. تشمل هذه القرارات عمليات شراء أو بيع الأسهم، تقديم أو تسوية القروض، وأي نوع آخر من عمليات التمويل.وتتمحور أهداف التقارير المالية حول تلبية احتياجات الأطراف المختلفة التي تستخدم القوائم المالية، من خلال

توفير المعلومات المتعلقة بالموارد الاقتصادية للمنشأة، الالتزامات المترتبة عليها، والتغيرات التي تطرأ على هذه الموارد والالتزامات (Mirza, 2008, p. 08).

ومن أجل تقييم احتمالات الشركة المتعلقة بصافي التدفقات النقدية المستقبلية الواردة يحتاج مقدمي رأس المال معلومات حول موارد الشركة والالتزامات من الشركة وكيف يؤدي مجلس إدارة الشركة مسؤولياته بكفاءة وفاعلية لاستخدام موارد الشركة، وتشمل الأمثلة على تلك المسؤوليات حماية موارد الشركة من الآثار غير المواتية للعوامل الاقتصادية مثل تغير الأسعار والتغيرات التقنية وضمان امتثال الشركة للقوانين واللوائح المعمول بها والأحكام التعاقدية.

هذه نقطة مهمة لأنها تُشكل أساساً للمنطق القائل بأن مستخدمي القوائم المالية يكونون مهتمين المقام الأول بالمركز المالي، حيث سيؤدي ذلك إلى تمكينهم من تحليل السيولة واليُسر المالي للشركة، ويستند المركز المالي على مفهوم أن الشركة المقدمة للتقارير لديها موارد متاحة (أصول)، وأنه سيكون هناك مطالبات (التزامات) على الشركة، وهذه هي طريقة الإطار في شرح الأصول والالتزامات باعتبارها اللبنات الأساسية لإعداد التقارير المالية في ظل المعايير الدولية (ويفر، 2016، صفحة 76)

1.1.1. حاجة مستخدمي التقارير المالية من المعلومات

تستخدم فئات متعددة المعلومات المحاسبية لدعم اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، وقد حدد الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية مجموعة من الفئات الأساسية كمستخدمين رئيسيين لهذه القوائم، وتشمل هذه الفئات المستثمرين الحاليين والمحتملين، الموظفين، الموردين والدائنين التجاريين، العملاء، المقرضين، الحكومة ودوائرها المختلفة، والجمهور. تُوجّه التقارير المالية بشكل أساسي إلى هذه الفئات، ومع ذلك، قد تستفيد جهات أخرى مثل الجهات التنظيمية والمنافسين من هذه التقارير، رغم أنها ليست موجهة لهم بشكل رئيسي. بالإضافة إلى ذلك، حدد الإطار طبيعة المعلومات التي تحتاجها كل فئة من هؤلاء المستخدمين على النحو التالي (أبو نصار و حميدات، 2017، الصفحات 4-5) :

أ. المستثمرون الحاليون والمحتملون: إن أهم المعلومات التي تحتاجها هذه الفئة تتمثل في :

- المعلومات التي تساعد المستثمر في اتخاذ قرار شراء أو بيع أسهم الشركة؛

- المعلومات التي تساعد المستثمر في تحديد مستوى توزيعات الأرباح الماضية والحالية والمستقبلية وأي تغيير في أسعار أسهم الشركة؛

– المعلومات التي تساعد المستثمر في تقييم كفاءة إدارة الشركة؛

– المعلومات التي تساعد المستثمر في تقييم سيولة الشركة ومستقبلها وتقييم سهم الشركة بالمقارنة مع أسهم الشركات الأخرى.

قد يحتاج المستثمرون إلى معلومات إضافية غير متوفرة في التقارير المالية لاتخاذ قراراتهم، ويتم الحصول على هذه المعلومات من مصادر أخرى، مثل الأوضاع الاقتصادية العامة، الظروف السياسية، وأوضاع الصناعة والشركة. وأشار الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية إلى أن المستثمرين هم الجهة التي تزود الشركة برأس المال وهم الأكثر تحملًا للمخاطر. لذلك، فإن تزويدهم بالمعلومات التي يحتاجونها سيلبي غالبية احتياجات بقية مستخدمي القوائم المالية من المعلومات المالية العامة. كما يوضح الإطار المفاهيمي أن العامل المشترك بين جميع مستخدمي القوائم المالية هو الحصول على معلومات تساعدهم في تقييم قدرة الشركة على توليد تدفقات نقدية أو شبه نقدية، وتحديد توقيت ودرجة التأكد من حدوث هذه التدفقات في المستقبل.

ب. الموظفون: يحتاج الموظفون في الشركة إلى معلومات تتعلق بمدى استقرار وأمان وظائفهم، وفرص التحسين الوظيفي المتوقعة في المستقبل. بالإضافة إلى ذلك، يبحث الموظفون عن معلومات تساعدهم في دعم مطالبهم بتحسين أوضاعهم الوظيفية، سواء من حيث الرواتب أو ظروف العمل.

ج. الموردون والدائنون التجاريون: تحتاج هذه الفئة إلى معلومات تساعدها في تقدير ما إذا كانت الشركة ستكون عميلًا جيدًا وقادرًا على سداد ديونها في الوقت المحدد أم لا.

د. العملاء: يحتاج العملاء إلى معلومات تساعدهم في التنبؤ بالوضع المستقبلي للشركة وقدرتها على الاستمرار في إنتاج وبيع سلعها بشكل مستدام، مما يضمن استمرارية تلبية احتياجاتهم على المدى الطويل.

هـ. المقرضون: يحتاج المقرضون إلى معلومات تساعدهم في تقدير قدرة الشركة المقترضة على توفير النقدية اللازمة لسداد أصل القرض والفوائد المستحقة في الوقت المحدد. كما يحتاجون إلى معلومات لتقييم مدى التزام الشركة بالمحددات المالية، كنسبة الديون لحقوق الملكية، لضمان عدم تجاوزها لهذه الحدود.

ك. الحكومة ودوائرها المختلفة والجهات المنظمة لأعمال المنشآت: تحتاج هذه الفئات إلى معلومات تساعدها في التحقق من مدى التزام الشركة بالقوانين ذات الصلة، مثل قانون الشركات وقانون ضريبة

الدخل. كما تحتاج إلى معلومات لتقدير الضرائب المختلفة التي تلتزم بها الشركة وتحديد قدرتها على تسديد هذه الضرائب، بالإضافة إلى تقييم مدى مساهمة الشركة في الاقتصاد الوطني بشكل عام.

ي. الجمهور: يحتاج الجمهور إلى المعلومات المتعلقة بالفئات السابقة، كما قد يتطلب أيضًا معلومات خاصة إضافية قد يكون من الصعب توفيرها ضمن القوائم المالية ذات الغرض العام.

من الجدير بالذكر أن فئات مستخدمي القوائم المالية تشمل جميع الأفراد والجهات الذين لديهم مصلحة في الشركة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. ومن بين هذه الفئات، التي لم يتم ذكرها ضمن إطار إعداد وعرض القوائم المالية الصادر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية، توجد إدارة الشركة، المحللون والمستشارون الماليون، السوق المالي، المنافسون، والمحامون.

كما ينص الإطار المفاهيمي، فإن القوائم المالية لا تستطيع تلبية جميع احتياجات مستخدميها من المعلومات التي تساعدهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية. المعلومات الواردة في القوائم المالية تغطي الأحداث التي وقعت في الماضي، بينما تكون القرارات التي يتخذها معظم مستخدمي القوائم المالية مرتبطة بالمستقبل. بالإضافة إلى ذلك، تعرض القوائم المالية معلومات مالية، بينما تُستخدم في كثير من الأحيان إلى جانب معلومات غير مالية.

2.1.1. المعلومات حول الموارد الاقتصادية والمطالبات والتغيرات المتعلقة بها

توفر التقارير المالية ذات الغرض العام معلومات حول المركز المالي للشركة، بما في ذلك مواردها الاقتصادية والمطالبات التي عليها. كما تقدم معلومات عن تأثيرات المعاملات والأحداث الأخرى التي تؤثر على موارد الشركة والمطالبات المتعلقة بها. يوفر كلا النوعين من المعلومات مدخلات مفيدة للقرارات المتعلقة بتوفير الموارد للشركة. من خلال تقديم معلومات حول الموارد الاقتصادية والمطالبات، تساعد التقارير المالية مستخدميها في تقييم نقاط القوة والضعف المالية، بما في ذلك سيولة الشركة ودرجة اليسر المالي لديها (كيموش و شرشافة، 2019، صفحة 07).

تنتج التغيرات في الموارد الاقتصادية والمطالبات على الشركة عن الأداء المالي لها، أي نتيجة الأعمال من ربح أو خسارة، بالإضافة إلى الأحداث والعمليات الأخرى مثل إصدار أسهم أو سندات. لتقدير التدفقات النقدية المستقبلية للشركة، يحتاج مستخدمو المعلومات إلى التمييز بين التغيرات الناتجة

عن الأداء المالي (مثل الربح أو الخسارة) والتغيرات الناتجة عن الأحداث الأخرى المؤثرة (أبو نصار و حميدات، 2017، صفحة 07).

2.1. الخصائص النوعية للتقرير المالي المفيد

صدر هذا الفصل من الإطار المفاهيمي للتقارير المالية عن مجلس معايير المحاسبة الدولية في عام 2010، وشهد بعض التعديلات الطفيفة في النسخة المنقحة لعام 2018. ركزت التعديلات بشكل خاص على أدوار "الحذر" و"عدم التأكد من القياس" و"تفوق الجوهر على الشكل" في تحديد المعلومات المفيدة. يتناول هذا الفصل ما يجعل المعلومات المالية مفيدة، ويحدد الخطوة الأولى في إصدار الأحكام الضرورية لتحقيق هدف التقرير المالي من خلال تحديد الخصائص النوعية. كما يناقش الفصل التكاليف، التي تعتبر عائقًا كبيرًا أمام إعداد التقارير المالية (كيموش و شرشافة، 2019، صفحة 123).

تحدد الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة أنواع المعلومات التي من المحتمل أن تكون أكثر نفعًا للمستثمرين والمقرضين والدائنين الآخرين، سواء الحاليين أو المحتملين، عند اتخاذ قرارات بشأن الشركة المبلّغ عنها بناءً على المعلومات الواردة في تقريرها المالي. ولتحقيق الفائدة المرجوة من المعلومات المالية، يتعين توافر خاصيتين أساسيتين: الملائمة والتمثيل الصادق للظواهر الاقتصادية المستهدفة. بالإضافة إلى ذلك، تزداد المنفعة من هذه المعلومات عند اتسامها بأربع خصائص داعمة: القابلية للمقارنة، وإمكانية التحقق، والتوقيت الملائم، وسهولة الفهم. يؤدي اجتماع هذه الخصائص إلى تعزيز القيمة المعلوماتية للبيانات المالية وزيادة فعاليتها (IASB, 2018, p. 13).

1.2.1. الخصائص الأساسية:

أ. الملائمة: تتحقق ملائمة المعلومات المالية عندما تؤثر بشكل جوهري على القرارات، وذلك من خلال مساعدة المستخدمين في توقع نتائج الأحداث عبر الأطر الزمنية المختلفة (الماضية، الحاضرة، والمستقبلية)، أو تعديل التوقعات السابقة. يشير مفهوم الملائمة للهدف إلى قدرة المعلومات المالية على تمكين المستخدمين من تحقيق أهدافهم. ومع ذلك، يصعب تحقيق هذا المفهوم نظرًا لتباين أهداف المستخدمين، مما يجعل هذه الخاصية ذات طبيعة ذاتية ترتبط بتنوع احتياجات وغايات المستخدمين. ولضمان ملائمة المعلومات المالية لاتخاذ القرارات، يجب أن تتسم بمجموعة من الخصائص المتمثلة في (IASB, 2018, p. 14):

– **القيمة التنبؤية:** تتجلى القيمة التنبؤية للمعلومات المحاسبية في قدرتها على تعزيز كفاءة متخذي القرارات في استشراف النتائج المستقبلية، استنادًا إلى تحليل معطيات الماضي والحاضر. يعد هذا الربط الزمني ضروريًا، إذ يصعب التكهن بالمستقبل دون فهم عميق للأحداث السابقة. في المقابل، فإن الاقتصار على دراسة الأحداث الماضية دون استشراف آفاق المستقبل يفقد العملية قيمتها الإستراتيجية. وعليه، فإن القيمة التنبؤية للمعلومات تمكّن مستخدميها من صياغة توقعات دقيقة للنتائج المحتملة لمختلف الأحداث، مما يسمح لهم إما بتأكيد توقعاتهم السابقة أو تعديلها أو تصحيحها وفقًا للمستجدات.

– **القيمة التأكيدية:** تتميز المعلومات المحاسبية بقدرتها على تحسين عملية صنع القرار من خلال تعزيز قدرة متخذي القرارات على التنبؤ وتأكيد أو تعديل توقعاتهم السابقة. يتحقق ذلك عبر الاستفادة من الأحداث التاريخية للتنبؤ بالأحداث المستقبلية المماثلة. تكتسب المعلومات صفة الملائمة عندما تسهم في تقليص حالة عدم اليقين، وهو ما يجسد مفهوم التغذية الراجعة في نظم المعلومات المحاسبية. على سبيل التوضيح، يمكن اعتبار صافي دخل الفترة الحالية ذا قيمة تنبؤية إذا ساعد المستخدمين في توقع التدفقات النقدية المستقبلية. كما يمكن اعتباره ذا قيمة تأكيدية إذا مكّن المستثمرين من تأكيد أو تعديل تقديراتهم السابقة حول قدرة الشركة على توليد التدفقات النقدية. هذه العملية تمثل آلية التغذية العكسية في النظام المحاسبي، حيث تساهم المعلومات الحالية في تشكيل وتحسين القرارات المستقبلية.

– **الأهمية النسبية:** يتحدد مستوى الأهمية النسبية لبند معين بمدى تأثيره على عملية اتخاذ القرار. يعتبر البند هامًا نسبيًا إذا كان إدراجه أو استبعاده يؤدي إلى تغيير في التقدير الشخصي لمستخدم المعلومات ذي المهارة المتوسطة. في المقابل، يفقد البند أهميته النسبية، وبالتالي ملائمته، إذا لم يكن لإدراجه أو حذفه تأثير على قرارات المستخدم. وفقًا لهذا المبدأ، ينبغي أن يكون للبند تأثير ملموس ليستحق الإفصاح عنه. فالمعيار الأساسي للإفصاح هو قدرة البند على إحداث فرق في عملية صنع القرار. هذا المفهوم يساعد في ترشيد عملية إعداد التقارير المالية، بحيث تركز على المعلومات ذات الصلة والتأثير الجوهري على مستخدمي البيانات المالية.

ب. التمثيل الصادق: تتحقق خاصية التمثيل الصادق في المعلومات المالية عندما تعكس البيانات المنشورة في التقارير المالية بدقة الواقع الاقتصادي للمنشأة. يتجلى ذلك في التطابق بين الأرقام والأوصاف المقدمة وبين الأحداث والعمليات الاقتصادية الفعلية التي شهدتها الوحدة الاقتصادية. بعبارة أخرى، يجب أن تجسد الأرقام المعروضة الأحداث الحقيقية التي وقعت بالفعل، دون تحريف أو تضليل.

ولضمان تحقيق التمثيل الصادق في المعلومات المحاسبية، يجب أن تتمتع بعدة خصائص هي (IASB, 2018, p. 34):

– **الاكتمال:** لتحقيق التمثيل الصادق، يجب أن تتسم المعلومات في القوائم المالية بالاكتمال ضمن إطار الأهمية النسبية والتكلفة. إن حذف أي معلومات قد يؤدي إلى تقديم صورة خاطئة أو مضللة. لضمان موثوقية المعلومات في الكشوفات المالية، يتعين أن تكون شاملة في حدود ما تسمح به اعتبارات الأهمية النسبية، مع الحرص على عدم إغفال أي معلومات قد تؤثر على قرارات مستخدمي هذه الكشوفات.تشمل خاصية الاكتمال جميع المعلومات الضرورية لتمكين المستخدم من فهم الظاهرة الاقتصادية المعروضة بشكل شامل. وهذا يتضمن تقديم كافة الأوصاف والتفسيرات اللازمة لتوضيح السياق وتعزيز الفهم الدقيق للبيانات المالية.

– **الحيادية:** تعتبر خاصية الحيادية ذات أهمية كبيرة لمعدّي القوائم المالية، حيث تعني أن يتم إعداد القوائم مع التركيز على الملائمة والموثوقية في المعلومات المحاسبية بدلاً من التركيز على النتائج المترتبة من تطبيق هذه المعايير. لا تعني الحيادية أن المعلومات خالية من الأغراض أو غير مؤثرة على سلوك المستخدم، بل المقصود هو تجنب التحيز المتعمد الذي يهدف إلى تحقيق نتائج مسبقة أو التأثير على سلوك مستخدمي المعلومات في اتجاه معين.

– **الخلو من الأخطاء:** أي بند من المعلومات المالية يكون خاليًا من الأخطاء سيكون أكثر دقة وبالتالي يقدم تمثيلًا صادقًا للبند المالي. ومع ذلك، لا يعني التمثيل الصادق الخلو التام من الأخطاء، نظرًا لأن معظم التقارير المالية تعتمد على تقديرات مختلفة تتضمن أحكام إدارة الشركة. على سبيل المثال، يجب على الإدارة تقدير مبالغ الحسابات غير المحصلة لتحديد مصروف الديون المعدومة، وتحديد مصروف الاندثار، وتقدير العمر الإنتاجي للمكائن والمعدات، وقيمة الأنقاض للأصول.

2.2.1. الخصائص المعززة

هي خصائص مكملة للخصائص النوعية الأساسية، هذه الخصائص تميز المعلومات الأكثر فائدة من المعلومات الأقل فائدة. والخصائص المعززة هي القابلية للمقارنة، التحقق، التوقيت المناسب، القابلية للفهم وأدناه مفهوم كل خاصية (IASB, 2018, p. 35):

أ. **القابلية للمقارنة:** تُعرَّف قابلية المقارنة للقوائم المالية بأنها الخاصية التي تتيح مقارنة البيانات المالية لمنشأة ما عبر فترات زمنية متعددة، أو مع بيانات منشآت أخرى خلال نفس الفترة الزمنية. تكتسب هذه الخاصية أهمية بالغة لمستخدمي المعلومات المحاسبية، حيث تسهل عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية، وتمكن من تتبع الأداء المالي للمنشأة وتطور مركزها المالي عبر الزمن. فالهدف الرئيسي من إجراء المقارنات هو تحديد وتفسير أوجه التشابه والاختلاف في المعلومات المحاسبية، مما يساعد في تكوين رؤية شاملة حول قضايا محددة. وتجدر الإشارة إلى أن القيمة المعلوماتية للبيانات المالية تتناسب طردياً مع قابليتها للمقارنة. ومن الجدير بالذكر أن خاصية قابلية المقارنة تتأثر بشكل كبير بمبدأ الثبات في تطبيق الطرق والسياسات المحاسبية. فكلما التزمت المنشأة بهذا المبدأ، ازدادت قابلية معلوماتها المحاسبية للمقارنة، مما يعزز من فائدتها للمستخدمين.

ب. **قابلية التحقق من الصحة:** يتجسد مفهوم قابلية التحقق في القوائم المالية عند حصول توافق كبير بين نتائج القياسات التي يجريها عدة أفراد مستقلين باستخدام منهجية قياس موحدة. على سبيل المثال، عندما يتوصل عدد من المراجعين المستقلين إلى استنتاجات متطابقة عند فحص مجموعة من القوائم المالية، فإن ذلك يعزز من قابلية هذه القوائم للتحقق.في المقابل، إذا أسفرت عمليات القياس التي تجريها أطراف خارجية باستخدام نفس الأساليب عن نتائج متباينة، فذلك يشير إلى انخفاض قابلية القوائم المالية للتحقق. في مثل هذه الحالات، قد يواجه المراجعون صعوبة في إبداء رأي موثوق حول هذه القوائم.

لذلك تعتبر قابلية التحقق من الخصائص الجوهرية للمعلومات المالية ذات الجودة العالية، حيث أنها تعزز الثقة في البيانات المالية وتزيد من موثوقيتها لدى مستخدميها. كما أنها تساهم في تقليل احتمالية التحيز في التقارير المالية وتدعم مبدأ الشفافية في الإفصاح المالي. وتجدر الإشارة إلى أن تحقيق درجة عالية من قابلية التحقق يتطلب تطبيق معايير محاسبية موحدة وإجراءات قياس متسقة، مما يسهل عملية المراجعة والتدقيق ويعزز جودة المعلومات المالية المقدمة لأصحاب المصلحة.

ج. **التوقيت المناسب:** تعد الحاجة للمعلومات في الوقت المناسب ضرورة ملحة ومستمرة، خاصة في ظل التغيرات السريعة في البيئة الاقتصادية والتنظيمية، حيث تفقد العديد من المعلومات أهميتها بسرعة نتيجة لهذه التغيرات. وفقًا لمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، يعتبر التوقيت المناسب إحدى الخصائص الرئيسية التي تحدد مدى ملائمة المعلومات المحاسبية.

يمكن اعتبار توقيت نشر التقارير المالية مؤشرًا هامًا لقياس منفعة هذه المعلومات. فالتقارير التي تصل إلى المستخدمين في فترة زمنية قصيرة تعتبر معلومات حديثة، ومن المرجح أن تحظى باستجابة أكبر في الأسواق المالية مقارنة بالمعلومات المتأخرة. من منظور آخر، فإن توفر معلومات جديدة في السوق يمكن أن يؤدي إلى زيادة في حجم التداول، وذلك نتيجة لتباين تفسيرات المتعاملين لهذه المعلومات. وعليه، يمكن استنتاج أن فعالية الإبلاغ المالي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالتوقيت المناسب لعرض المعلومات. وتجدر الإشارة إلى أن دراسات عديدة في مجال المحاسبة والتمويل قد أكدت على أهمية التوقيت المناسب في الإفصاح المالي. على سبيل المثال، وجدت دراسة لـ (يمكن ذكر اسم باحث هنا) أن الشركات التي تقدم تقاريرها المالية بسرعة أكبر تميل إلى تحقيق تقييمات سوقية أعلى.

في ضوء هذا يمكن القول أن التوقيت المناسب يعد عنصرًا حاسمًا في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية وزيادة فائدتها لمستخدمي القوائم المالية. ومع ذلك، من المهم الموازنة بين سرعة الإبلاغ ودقة المعلومات المقدمة، حيث أن الإفراط في السرعة قد يؤدي إلى أخطاء أو إغفال معلومات هامة.

د. **القابلية للفهم:** تعد قابلية الفهم خاصية جوهرية للمعلومات المحاسبية، حيث تشير إلى قدرة المستخدمين على استيعاب محتوى التقارير المالية واستخلاص المعنى منها. يفترض هذا المفهوم أن مستخدمي المعلومات المحاسبية يمتلكون مستوى معقولاً من المعرفة في مجالات المحاسبة والأعمال والاقتصاد، إضافة إلى الاستعداد لبذل الجهد اللازم لدراسة المعلومات المقدمة. لتحقيق قابلية الفهم، يجب أن تتسم المعلومات المالية المعروضة بالوضوح والبساطة النسبية، متجنبة التعقيد غير الضروري. الهدف الأساسي هو تقديم المعلومات بطريقة تسهل على المستفيدين استخدامها وتطبيقها، بدلاً من مجرد عرض أرقام وبيانات مجردة عن نشاط المؤسسة، فالمعلومات التي تُقدم بشكل غير مألوف أو معقد قد تواجه خطر التجاهل أو سوء الفهم من قبل المستخدمين.

إن تحقيق قابلية الفهم لا يعني تبسيط المعلومات المعقدة بشكل مفرط. بل يتطلب الأمر فقط تحقيق توازن دقيق بين تبسيط العرض والحفاظ على دقة وشمولية المعلومات المقدمة في التقارير المالية، لذلك تعتبر عنصراً حاسماً في تحقيق فعالية الاتصال المالي بين الشركات وأصحاب المصلحة، مما يساهم في تعزيز شفافية السوق وكفاءة ودقة تنبؤات المحللين وقرارات المستثمرين.

الشكل رقم (01): الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المفيدة وفق الإطار المفاهيمي الجديد لمجلس معايير المحاسبة الدولية

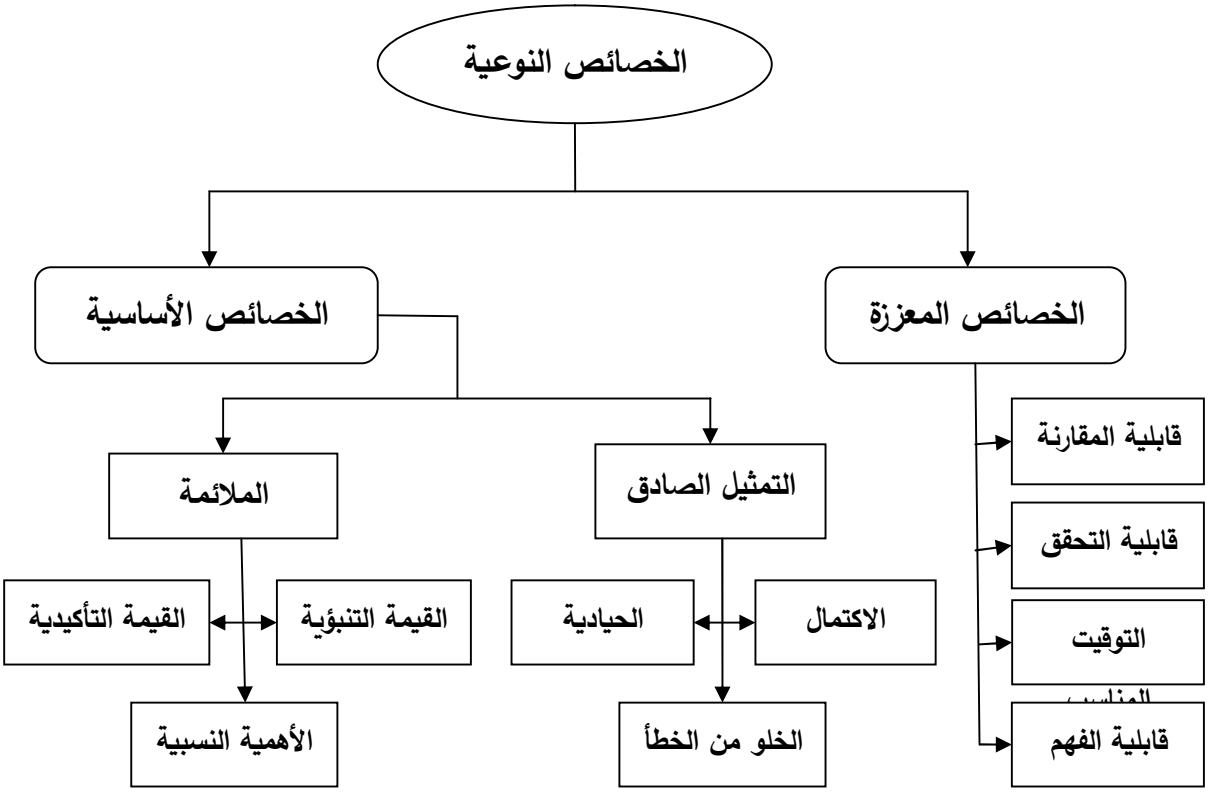

المصدر: من إعداد الباحثة

3.1. مفهوم جودة التقرير المالي

وفقًا للقانون رقم 07-11 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي "تُعرَّف التقارير المالية بأنها الكشوفات المالية التي يتعين عليها تقديم عرض شامل للوضع المالي للكيان، وكفاءته التشغيلية، وكافة التغيرات الطارئة على حالته المالية، كما وتقع مسؤولية إعداد هذه الكشوفات على عاتق المسيرين، ويجب إتمامها في مدة لا تتجاوز أربعة أشهر من تاريخ إقفال السنة المالية المحاسبية، ويشترط أن توفر هذه الكشوفات المالية بيانات تتيح إجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة. كما يُلزم القانون بعرض هذه الكشوفات المالية بالعملة الوطنية". وهو ما يضمن توحيد العرض ويسهل عملية التحليل والمقارنة على المستوى الوطني، إذ تهدف هذه المتطلبات القانونية إلى ضمان جودة وموثوقية التقارير المالية، وتعزيز الشفافية والمساءلة في الممارسات المحاسبية للمنشآت الخاضعة للنظام المحاسبي المالي الجزائري.

بوجه عام في الفكر المحاسبي يشير مصطلح الجودة عادة إلى جودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها. يتضمن هذا المفهوم عدة مصطلحات مرتبطة، منها: جودة التقرير المالي، جودة المحاسبة، جودة الإفصاح، وجودة الأرباح. ويعد مفهوم جودة الإفصاح مختلفا وأكثر بعدا عن المفاهيم الأخرى بتركيزه على كمية العناصر التي تفصح عنها الشركة، بينما يعتبر مفهوما جودة التقرير المالي وجودة المحاسبة الأكثر شيوعًا في الاستخدام.فوفق دراسة (Herath & Albarqi, 2017) تُعرَّف الجودة بأنها "مجموعة الخصائص التي يجب أن تتصف بها المعلومات المحاسبية لتكون مفيدة في تلبية الاحتياجات الأساسية لمستخدميها، حيث تشمل هذه الخصائص القابلية للفهم، المصداقية، الملائمة، القابلية للمقارنة، والتوقيت المناسب. وترتبط جودة المعلومات المحاسبية بشكل أساسي بمدى قدرة المعلومات المفصح عنها على إحداث تأثير في قرارات مستخدمي التقارير المالية".هذا التعريف يسلط الضوء على الأهمية الوظيفية للمعلومات المحاسبية في عملية صنع القرار، مؤكدًا على ضرورة توافر مجموعة من الخصائص النوعية لضمان فعالية هذه المعلومات في تلبية احتياجات المستخدمين.

قد تختلف أو تتشابه مفاهيم جودة التقارير المالية وطرق قياسها بناءً على آراء معدي ومستخدمي هذه التقارير. وقد عرّفت بعض الدراسات الأجنبية، مثل دراسة (Schipper & Vincent, 2003)، (Biddle, Hilary, & Verdi, 2009)، (Chen, Hope, & Wang, 2011)، (Mcdermott, 2012) جودة التقارير المالية بأنها "درجة الدقة التي تمكن التقارير المالية من نقل معلومات مفيدة إلى مستخدميها عن عمليات الشركة، بما يمكنهم من تقدير التدفقات النقدية المتوقعة". يتوافق هذا التعريف مع ما ورد في قائمة المفاهيم رقم SFAC8 الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) في عام 2010، والتي ذكرت أن الهدف من إعداد التقارير المالية هو تزويد المستثمرين الحاليين والمحتملين بالمعلومات التي تساعدهم في بناء توقعاتهم المستقبلية واتخاذ قرارات استثمارية سليمة.وقد حاولت عدة هيئات ومنظمات مهنية ورقابية، خاصة بعد الأزمات التي أصابت كبرى المؤسسات العالمية في البلدان الكبرى، إصدار العديد من القوانين والضوابط التي تهدف إلى تحسين جودة التقارير المالية وزيادة ثقة المساهمين. من بين هذه الإجراءات كان قانون Sarbanes–Oxley الأمريكي الصادر في عام 2003، وإصدار لوائح حوكمة الشركات. كما أوصت لجنة Blue Ribbon في تقريرها الصادر عام 1999، الذي تناول تحسين فعالية لجان التدقيق، بأن تتطلب المعايير المقبولة عمومًا (GAAS) من

المدقق المالي الخارجي مناقشة جودة المعايير المستخدمة في إعداد التقارير المالية مع لجنة التدقيق، وكذلك قبول معايير المحاسبة المعتمدة (زياني، 2023، صفحة 130).

تم تعريف جودة التقارير المالية من منظور فائدتها في اتخاذ القرارات، "بمدى دقتها في تصوير واقع الأداء المالي للمؤسسة، لاسيما في ما يتعلق بتدفقاتها النقدية المستقبلية المتوقعة، مما يمكّن المستثمرين من اتخاذ قرارات استثمارية مستنيرة" (بن دوبة، 2023، صفحة 44)، وهذا التعريف يتوافق مع تعريف اللجنة الخاصة بالتقارير المالية المنبثقة عن المجمع الأمريكي للمحاسبينالقانونيين AICPA والتي عرفتها بـ" القدرة على استخدام المعلومات المفصح عنها في مجال التنبؤ، ومدىملائمة هذه المعلومات للهدف من الحصول عليها"، أما من منظور جودة الإفصاح فعرفها الاتحاد الدولي للمحللين الماليين FAF بأنها "الوضوح، الشفافية وتوافر المعلومات في التوقيت المناسب" (حرفوش، 2019، صفحة 184)

أما (Filip, Labelle, & Rousseau, 2015) فعرفوا جودة التقارير المالية "بأنها تشير إلى التقارير التي يتم إعدادها فيضوء المعاييرالمحاسبية والتشريعات والقوانين، وتنطوي على درجة أكبر من التحفظ المحاسبي، ويترتب عليها انخفاضوالحد من عدم تماثل المعلومات".

كما يمكن القول عن جودة التقارير المالية على أنها المعلومات ذات المصداقية وما تحققه من منفعة للمستخدمين وخلوها من التحريف والتضليل وإعدادها في ضوء مجموعة من المبادئ القانونية والرقابية والمهنية والفنية لتحقيق الهدف من استخدامها والوصول لتقارير مالية جيدة وهذا من خلال آليات تساهم في الاهتمام بعملية إعداد التقارير المالية من حيث عرض ومضمون تلك التقارير وتتميز بالوضوح والبساطة بما يتناسب مع احتياجات المستخدمين من بناء قرارات (خليل و ابراهيم، 2005، صفحة 723)

مما سبق نستنتج أن جودة التقارير المالية تمثل مدى مصداقية المعلومات المحاسبية وقدرتها على تقديم صورة حقيقية للواقع دون تحريف أو تضليل، مع تحقيق فائدة حقيقية لمستخدمي هذه التقارير، ويجب أن تكون هذه التقارير معدة وفقًا للمعايير القانونية والرقابية والمهنية المعتمدة،وتؤثر جودة التقارير المالية بشكل كبير على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي تحتويها، حيث يمكن قياسها من خلال تحقيق الهدف الرئيسي المتمثل في تقديم معلومات صحيحة ومفيدة لأصحاب المصلحة لاتخاذ

قرارات مستنيرة. كما تعكس جودة التقارير المالية أيضًا مدى التزام الشركة بأخلاقيات المحاسبة الإدارية وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية فيها.

4.1. مقاييس جودة التقرير المالي

على الرغم من أن العديد من الهيئات والمنظمات تؤكد على أهمية التقارير المالية عالية الجودة، إلا أن إحدى التحديات الرئيسية في الأدب المحاسبي تكمن في كيفية قياس هذه الجودة من أجل تقييم مدى تحققها. وقد نشأت نتيجة لذلك مجموعة متنوعة من المقاييس التي استخدمت لتقييم جودة التقارير المالية، حيث تختلف آراء الباحثين حول المقياس الأكثر دقة وموثوقية في التعبير عن جودة هذه التقارير. وقد قدمت الدراسات السابقة عدة مؤشرات معيارية تدل على جودة التقارير المالية، مثل استمرارية الأرباح وجودة المستحقات المحاسبية وتمهيد الأرباح وتجنب الإعلان عن الخسائر، بالإضافة إلى المؤشرات الداخلية مثل إعادة نشر القوائم المالية وغيرها من المعايير (Ajward, 2011).

وفق (Renkas, Goncharenko, & Lukianets, 2015) يتوقع المهنيون في مجال المحاسبة بصفة عامة أن يتم تحديد مقياس الجودة بالاستناد إلى المعلومات المالية المعلنة من قِبل الشركات. ومع ذلك، فإن بعض مقاييس الجودة يمكن أن تعتمد أيضًا على معلومات غير مالية. على سبيل المثال، يعتمد أحد هذه المقاييس على الأتعاب المدفوعة للمراجعين الخارجيين، بينما يعتمد مقياس آخر على التوقعات التي يقوم بها المحللون الماليون فيما يتعلق بالتنبؤ بالأرباح والتدفقات النقدية.

1.4.1. جودة المعلومات المحاسبية

تتميز بأنها مقياس مباشر لجودة التقرير المالي، وتغطي جميع جوانب التقارير المالية بما في ذلك المعلومات المالية وغير المالية، حيث تعتمد على خصائص جودة المعلومات المحاسبية ،وذلك وفقاً للإطار المفاهيمي الجديد للمحاسبة المالية الذي أصدره مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية (FASB) ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) سنة 2010. وهي الخصائص التي تجعل المعلومات المحاسبية أكثر منفعة لمستخدميها في اتخاذ القرارات وتتمثل في الخصائص النوعية الأساسية (الملائمة والمصداقية) وخصائص نوعية معززة والتي تعزز من منفعة المعلومات المحاسبية (القابلية للمقارنة، القبلية للتحقق، القابلية للفهم، والوقتية) (Yurisandi & Puspitasari, 2015, p. 646)، وفقًا لهذا المقياس، يتم إعداد استبيان موجه لكل من المستخدمين الداخليين والخارجيين، يشمل مجموعة

من المحاور، حيث يرتبط كل محور بواحدة من الخصائص النوعية،ويتم منح درجة معيارية تتراوح بين 1 و5 لكل بند يُستخدم لقياس كل خاصية، وبعد ذلك يتم حساب الدرجة النهائية لكل خاصية على حدة، ومن ثم يتم تحديد مستوى جودة التقارير المالية بشكل عام (حرفوش، 2019، صفحة 188)، إلا أن هذا المقياس يُعد صعب الاستخدام نظرًا لصعوبة قياس هذه الخصائص بدقة، وتباين النتائج باختلاف الأشخاص الذين يقومون بالقياس. ولهذا السبب، اتجهت العديد من الدراسات إلى استخدام أساليب أخرى أكثر موضوعية لقياس جودة التقارير المالية (مصطفى حسن، 2020، صفحة 26).

2.4.1. جودة الأرباح

تركز الأبحاث المعاصرة على تحليل جودة التقارير المالية من خلال دراسة دقة وموثوقية الأرقام المتعلقة بأداء الشركات، حيث يتم التركيز بشكل خاص على مفهوم جودة الأرباح كمؤشر رئيسي لتقييم الأداء المالي (حرفوش، 2019، صفحة 192)، ويعتبر مؤيدو هذا المنهج أن الربح المحاسبي هو المعلومة الأكثر أهمية لأصحاب المصالح،ويتوقف إنتاجه على حجم الموارد المتاحة ومدى كفاءة الإدارة في تشغيلها والفرص الاقتصادية المتوقعة (مليجي، 2014)، وتستخدم جودة الأرباح في الدراسات التجريبية لتقييم تطور معايير المحاسبة، مقارنة بأنظمة إعداد التقارير المالية بين الدول، ودراسة تأثيرها على تكلفة رأس المال (Ewert & Wagenhofer, 2011). وفقًا للمحللين الماليين، تعتبر الأرباح ذات جودة عالية إذا عكست الأداء التشغيلي الحالي للشركة، وقدمت مؤشرًا جيدًا للأداء المستقبلي، مع إمكانية تحويلها إلى تدفقات نقدية (مصطفى حسن، 2020، صفحة 27).

يتجسد مفهوم جودة الأرباح في قدرتها الحالية على الاستمرار في فترات مستقبلية، مما يعكس قدرتها على التنبؤ بالأرباح المستقبلية، وفقًا للمفهوم الاقتصادي للدخل (shipper & Linda, 2003) تعرّف جودة الأرباح بأنها قدرة الأرباح المفصح عنها على التعبير بدقة عن الدخل الاقتصادي للشركة، كما يُعرّف الدخل الاقتصادي بأنه الحد الأقصى القابل للتوزيع على المساهمين مع الحفاظ على رأس المال الأصلي للوحدة الاقتصادية في بداية الفترة.

3.4.1. جودة التدقيق:

ترتبط مناقشة جودة التدقيق وعلاقتها بالإفصاح وجودة التقارير المالية بظاهرة الفصل بين الملكية والإدارة. هذا الفصل أدى إلى نشوء مشكلات الوكالة وعدم تماثل المعلومات، مما استلزم تطوير آليات

للحد من التكاليف الناجمة عنها، وهو ما يعرف بحوكمة الشركات. تعرف حوكمة الشركات بأنها النظام الذي يراقب ويوجه الشركة. يعتبر التدقيق أحد الآليات الرئيسية لحوكمة الشركات، حيث يهدف إلى ضمان جودة التقارير المالية والتزامها بالمعايير الدولية للإعداد، بالإضافة إلى ضمان تمثيلها العادل للوضع المالي للشركة (بن زواي، 2019، صفحة 63). وقد عرف (De Angelo, 1981) جودة التدقيق بأنها "احتمال اكتشاف المدقق الخارجي احتيال أو خطأ مافي إعداد التقارير المالية، ومن ثم إبلاغ مستخدمي هذه التقارير المالية به"، وقد اعتمدت العديد من الدراسات الأكاديمية (Carcello & Nagy, 2003)، (Krishnan, 2005)، (Manaf, Amran, & Ishak, 2016)، (Eftekhari, 2016)، جودة التدقيق كمؤشراً هاماً يقيس جودة التقارير المالية، إذ يعمل التدقيق كآلية رقابة خارجية تهدف إلى تقليص فجوة عدم تماثل المعلومات بين الإدارة وأصحاب المصالح، وذلك من خلال تعزيز الشفافية والمصداقية في القوائم المالية، مما يؤدي إلى تحسين جودة التقارير المالية النهائية.

اتجهت بعض الدراسات نحو اعتماد تقرير المدقق الخارجي كمؤشر لجودة التدقيق، ويعد هذا التقرير وسيلة اتصال أساسية بين الشركة ومستخدمي التقارير المالية، حيث يتيح للمدقق إبداء رأيه حول جودة التقرير المالي وتقييم مصداقية وموثوقية البيانات والقوائم المالية المتضمنة فيه، يهدف التقرير إلى التأكيد على عرض البيانات المالية بعدالة من جميع الجوانب الجوهرية، وفقاً لمبادئ المحاسبة المقبولة عموماً (حلمي، 2009، صفحة 27).

تنوعت الدراسات التي بحثت في العلاقة بين جودة التدقيق وجودة التقارير المالية في بيئات مختلفة، مع تباين في المقاييس المستخدمة لتقييم كلا المتغيرين. ففي السياق التايلاندي، قامت دراسة (Kamolsakulchai, 2015, p. 328) بفحص تأثير حوكمة الشركات، مع التركيز على فعالية لجان التدقيق، وجودة التدقيق على جودة التقارير المالية. شملت الدراسة عينة من الشركات المدرجة في البورصة التايلاندية خلال الفترة (2008–2012)، وقد اعتمدت الدراسة علىنموذج "Jones" للاستحقاقات الاختيارية لقياس جودةالتقارير المالية،وتم تقييم جودة التدقيق من خلال ثلاثة معايير: نوع التقرير، أتعاب التدقيق، وحجم مكتب التدقيق. كما وتم قياس فعالية لجان التدقيق استناداً إلى حجمها، خبرتها، وعدد اجتماعاتها، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين فعالية لجان التدقيق عموماً، وحجمها خصوصاً، وبين جودة التقارير المالية، كما أشارت النتائج إلى أن إصدار المدقق لتقرير نظيف يدل على ثقته في المعلومات الواردة في التقارير المالية.

4.4.1. التحفظ المحاسبي

يعد التحفظ المحاسبي أحد النماذج الرئيسية لقياس جودة التقارير المالية، حيث يشير وفق دراسة كل من (ريمون ميلاد، 2016)، (شرف، 2017) إلى تأجيل الاعتراف بالأخبار السارة (الأرباح) وتعجيل الاعتراف بالأخبار السيئة، أو الاعتراف بالخسائر في الوقت المناسب، أو عدم توقع أي ربح مع توقع كل الخسائر، أو الأخذ بالقيم الأقل للأصول، كما يعتبر من الوسائل الهامة للتخفيف والحد من مشاكل التخلخل الأخلاقي الناتجة عن عدم تماثل المعلومات، وتوفير حماية للمستثمرين مع الحد من قدرة الشركة على القيام بالتصرفات الانتهازية لتحقيق مصالحها الذاتية، وينعكس ذلك إيجابيا على تحقيق جودة التقارير المالية، حيث يساعد على إعداد تقارير مالية تتسم بالمصداقية والاعتمادية حتى يمكن الاعتماد عليها من جانب المستخدمين (عبد الحليم، 2018، صفحة 551).

ارتبطت الحاجة للتحفظ المحاسبي في التقارير المالية بظهور نظرية الوكالة، حيث أدى فصل الملكية عن الإدارة إلى استعانة ملاك الشركة وحملة الأسهم إلى مديرين محترفين لإدارة الشركة، وفي ضوء العلاقات التعاقدية بينهما اتجه المديرين إلى تعظيم منافعهم الذاتية على حساب الملاك وأصحاب المصالح، ومن ثم بدأت تفقد التقارير جودتها وزادت معها مشاكل الوكالة ولذلك أصبح التحفظ مؤشرا على مدى كفاءة الأسواق المالية الناشئة (إسماعيل سليمان، 2018، صفحة 520). وفي نفس السياق فإن القدرة الإدارية تعزز من استخدام المديرين لمعايير تحقق أعلى عند الاعتراف بالأخبار السارة مقارنة بمعايير التحقق عند الاعتراف بالأخبار غير السارة ووفقا لنظرية الوكالة فإن المديرون ذوي القدرة الإدارية العالية يميلون لاستخدام التحفظ المحاسبي باعتباره كإستراتيجية فعالة لإعداد التقارير المالية، حيث يساهم هذا النهج في تحقيق مزايا الحوكمة ويساعد على تقليل مشاكل الوكالة المرتبطة بقرارات الاستثمار الإدارية والحد من عدم تماثل المعلومات والتقليل من الممارسات الانتهازية، والحد من مخاطر التقاضي المحتملة وتخفيض مستوى الضغوط والانتقادات العامة (مليجي مليجي، 2019، صفحة 307).

في ضوء ما سبق يتضح أنه لا يوجد نموذج موحد متفق عليه لقياس جودة التقارير المالية، ويعزى هذا إلى تعدد الفئات المستخدمة للتقارير المالية، حيث يوفر كل نموذج مؤشرات مختلفة لتقييم الجودة من وجهات نظر مختلفة، إذ تهدف هذه النماذج المتنوعة إلى استعادة الثقة في التقارير المالية وتلبية احتياجات مختلف المستخدمين.

2. إدارة المعلومات المحاسبية كمقياس لجودة التقرير المالي

إن الهدف الرئيسي للمحاسبة هو تقديم المعلومات الملائمة لاحتياجات المستفيدين لصنع قرارات رشيدة عن طريق مخرجاتها والمتمثلة في التقارير المالية، والتي تعد المنتج الرئيسي للمعلومات المحاسبية التي تعكس الوضع المالي والاقتصادي للمؤسسة. هذا وبالإضافة إلى ذلك، تتصف المحاسبة بأن لها مبادئ مرنة تعتمد في بعضها على الاختيار والتقدير الشخصي، وغالبا ما تتدخل الإدارة في عمليات القياس والإفصاح المحاسبي، فهي بذلك تخفي حقائق وأرقام كان من الضروري للجمهور الإطلاع عليها، سواء ضمن حدود القوانين والمعايير المحاسبية أو خارجها وهو ما يعرف بإدارة المعلومات المحاسبية.

1.2. مفهوم إدارة المعلومات المحاسبية

على الرغم من أن محاسبة الاستحقاق تختلف عن المحاسبة النقدية في اختيار وقت تسجيل الإيرادات والمصروفات، إلا أن الفرق بين الطريقتين يجب أن يكون غير ظاهر على مدى عمر الشركة، فعلى المدى الطويل تقدم النتائج تفسيرا مرضيا تماما للعائد، ومع ذلك على المدى القصير يؤدي الارتباط بين الإيرادات والمصروفات (المطابقة) إلى خلق تناقضات. وإدارة المعلومات المحاسبية إلى الحد الذي لا تشكل فيه احتيالا تمثل وسيلة لمعالجة هذا التناقض، فعادة ما تقوم بإدخال الإيرادات في الممارسة في الفترة التي تكون بأمس الحاجة إليها، مع الحفاظ على التكاليف، إذ تأمل الشركة أن تكون الأرباح المستقبلية كافية لتغطية التكاليف المؤجلة. ومن الناحية التقنية فإن الأشكال المختلفة لإدارة المعلومات المحاسبية هي في جوهرها مسألة فترة (توقيت)، وبالتالي فإن هذه الممارسات ترتبط ارتباطا وثيقا بمبدأ المحاسبة على أساس الاستحقاق ذاته.

تم تصميم الإطار النظري لفهم إدارة المعلومات المحاسبية على أساس مبدأ رئيسي هو أن الهدف من نشر المعلومات المالية هو تقليل تكلفة تمويل مشاريع الشركة، إلا أن هذا التخفيض يعتمد على مخاطر نقل الثروة كما يراها الوكلاء في السوق. وتعتمد العمليات التطبيقية التي تسمح بإجراء هذا التحويل على النتائج والتوازن بين الديون وحقوق الملكية، وبالتالي فإن الهدف من إدارة المعلومة المحاسبية هو تعديل المقياسين التاليين: التغيير في ربحية السهم و نسبة الدين إلى حقوق الملكية. حيث يمكن تعديل نتيجة السهم بطريقتين: إما بإضافة أو إزالة إيرادات و نفقات معينة (وهذا هو تعديل النتيجة الصافية)، أو عن طريق نقل عنصر أعلى أو أسفل النتيجة التي تكون بمثابة أساس حسابي لربحية السهم

(ما يعرف بإدارة المعلومات حسب التصنيف)، أما فيما يخص نسبة الدين إلى حقوق الملكية فمن الممكن تعديلها عن طريق زيادة الربح أو بإخفاء بعض التمويلات عن طريق أجهزة تولد التزامات خارج الميزانية.

يعتبر الباحثان (Stolowy & Breton, 2003) من بين الأقلية التي حاولت الاهتمام بموضوع ممارسات التلاعب المحاسبي بحيث قدما تعريفا لإدارة المعلومات المحاسبية باختصار أنها "استغلال السلطة التقديرية المتروكة للمديرين فيما يتعلق بالاختيارات المحاسبية أو هيكلة العمليات، وذلك بهدف خلق تعديل لمخاطر نقل الثروة المرتبطة بالشركة، حيث يتم إدراك هذه المخاطر عمليا من قبل السوق، وبالتالي تصبح البيانات المالية لا تقدم صورة حقيقية وعادلة للوضع المالي للشركة، وهذا يوحي بأن الربح المعلن لن يشير إلى قدرة الشركة على تحقيق الأرباح على المدى الطويل".

في حين استخدم (Copeland & Licastro, 1968) مصطلح "التلاعب" من قبل للدلالة على إدارة المعلومات المحاسبية ويعرفه على أنه "القدرة على زيادة أو تخفيض صافي الدخل المعلن والناجمة عن رغبة شخصية متعمدة "، في نفس الوقت اعترف ضمنيا بأن مصطلح التلاعب له عدة معاني، ويشير إلى أن مضخمي الدخل أو مقلليه لن يتبعوا نفس نمط سلوك ممهدي الدخل. وفي هذا الصدد يرى (Stolowy & Breton, 2004) بأن هذا المفهوم أوسع من ذلك إذ يتضمن المعاملات التي تتعلق بالميزانية وأشارا أنه "استخدام الإدارة للمرونة المتاحة عند اختيار السياسات والمعالجات المحاسبية بحيث تؤثر على إمكانية نقل الثروة بين الشركة وجمهورها (التكاليف السياسية)، المساهمين (تكلفة رأس المال)، أو المديرين (خطط التعويضات)".كما تم تعريفها أيضا "بالممارسات غير الأخلاقية في اختيار التقديرات والسياسات المحاسبية المتاحة التي تتيح فرصة للتلاعب والغش مما ينتج عنه بيانات مالية غير صحيحة ومضللة"(صبايحي، 2015، صفحة 12)، وتعتبره (سوياد، 2016، صفحة 284) بأنه "خلق انطباع مختلف عن الحقيقة لدى مستخدمي القوائم المالية عن العائد والمخاطرة، وذلك باستغلال السلطة التقديرية الممنوحة للمحاسبين في مجال الاختيار المحاسبي أو هيكلة العمليات"، بينما (حماد، 2005، صفحة 53) يرى بأنه يمارس بطرق مختلفة وهي:

- العمليات الحقيقية: كالتحكم في توقيت بعض الصفقات أو شروطها؛
- العمليات المحاسبية: مثل اختيار سياسة محاسبية معينة أو تطبيقاتها أو تغيير السياسات والطرق المحاسبية المستخدمة، أو تبويب عناصر بيان الدخل بشكل معين؛
- العمليات الوهمية: كالغش والتزوير.

مما سبق يتضح أن إدارة المعلومات المحاسبية بشكل عام تمثل تصميم عملية ما أو اختيار معيار أو إجراء محاسبي، يعمل على تغيير الطريقة التي ينظر بها المشاركون في السوق إلى مخاطر تحويل الثروة المرتبطة بها مع الشركة، مما يؤدي إلى تغير قيمة الأسهم أو السندات أو التحويلات الأخرى، وبالتالي تضليل البيانات المالية وتقديم صورة غير حقيقية وعادلة للوضع المالي للشركة.

شكل رقم (02): ماهية إدارة المعلومات المحاسبية

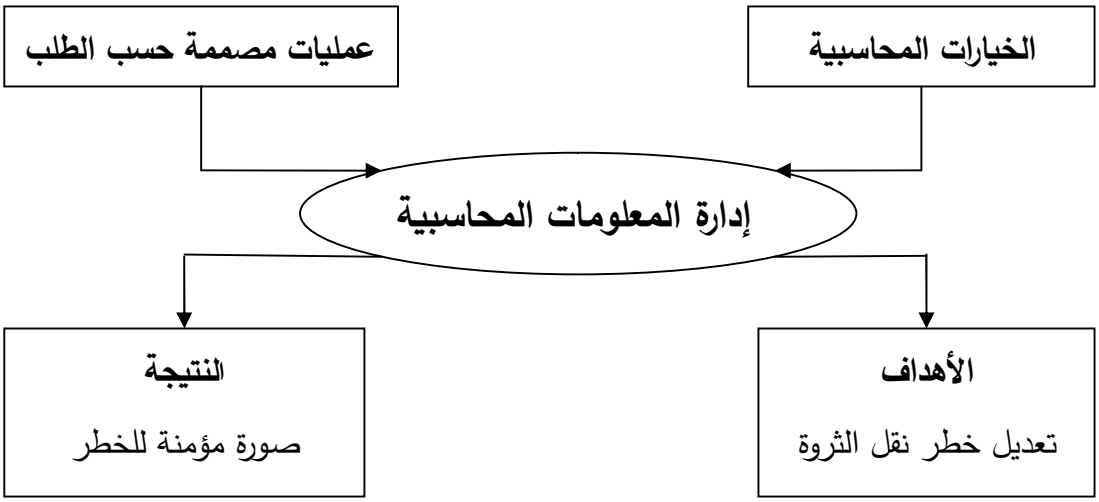

المصدر: (Stolowy & Breton, 2003, p. 131)

2.2. أشكال إدارة المعلومات المحاسبية

وفق ما تشير دراسة (Balaciu, Bogdan, & Beattrice, 2009, p. 172) فإنه يمكن تصنيف إدارة المعلومات المحاسبية أو ما يسميها البعض بتحريف البيانات المالية إلى ممارسات تتم خارج القوانين والمبادئ المحاسبية، وتسمى بالغش المحاسبي، وممارسات تتم في إطار المبادئ المحاسبية، وتسمى بالمحاسبة الإبداعية،وتظهر هذه الممارسات في صورة تمهيد الدخل أو إدارة الأرباح أومحاسبة التخلص من كل الخسائر في سنة رديئة، إضافة إلى أسماء أخرى مثل المحاسبة التجميلية، تنظيف القوائم المالية، المحاسبة النفعية... إلخ.

الشكل رقم (03): أشكال إدارة المعلومات المحاسبية

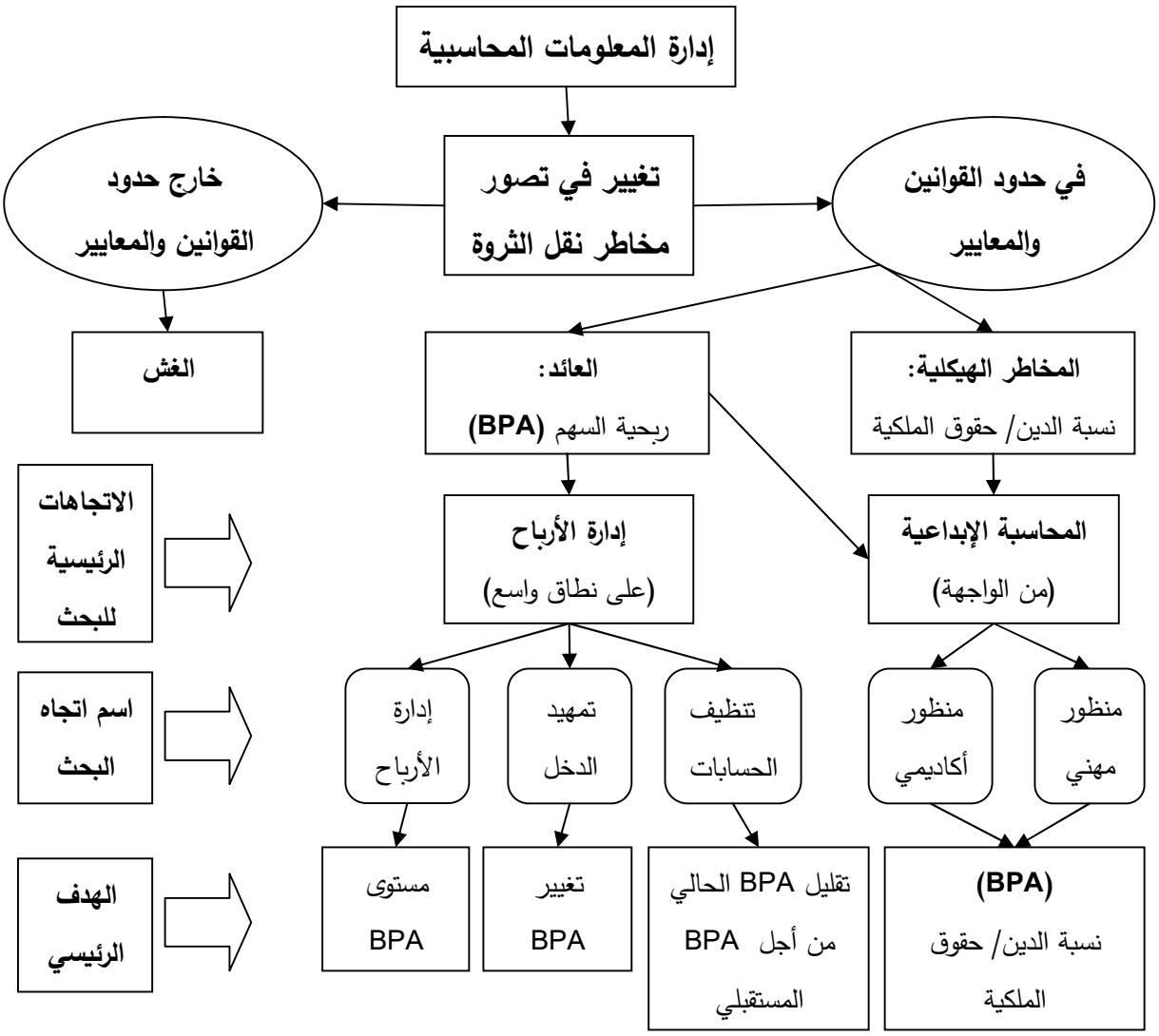

المصدر: (Stolowy & Breton, 2003, p. 130)

1.2.2. إدارة المعلومات المحاسبية ضمن حدود القوانين والمعايير المحاسبية

تعددت المصطلحات والمسميات التي تطلق على الإجراءات الخفية للتلاعب في البيانات المحاسبية، وذلك حسب ما جاء في أدبيات هذا المجال من علم المحاسبة فمنها على سبيل المثال: المحاسبة التجميلية، إدارة الأرباح، تمهيد الدخل، تنظيف الحسابات ومصطلح المحاسبة الإبداعية الذي يعد الأكثر استخداما، والتي تندرج جميعها ضمن أشكال إدارة المعلومات المحاسبية (Khaneja, Bhargava, & Gupta, 2017, p. 32)، وأيا كانت هذه المُسميات فجميعها يستغل الثغرات في السياسات المحاسبية كتعدد بدائلها ونقاط ضعفها المختلفة في سبيل إظهار البيانات المالية بغير صورتها

الحقيقية وبشكل يخدم فئة معينة مستفيدة من هذه الإجراءات الصورية على حساب باقي الفئات ذات المصلحة بالشركة وخصوصا في حال الإفصاح عن البيانات المالية (سعيدي، 2021، صفحة 23).

أ. المحاسبة الإبداعية

ظهر مفهوم المحاسبة الإبداعية بشكل رئيسي من قبل الممارسين، الصحفيين الماليين والمعلقين على نشاط السوق المالي، وهذا من خلال تحليلهم المعلومات الواردة (الصادرة) إلى سوق الأوراق المالية وتفهمهم لدوافع المؤسسات لهذه الممارسات التي تهدف إلى تضليل المستثمرين من خلال عرضها بما تريد رؤيته من جانب المستثمرين وبتقديم الصورة التي يرغبونها. هذا وقد أطلقت على المحاسبة الإبداعية مصطلحات عديدة مثل إدارة الأرباح، تمهيد الدخل، الهندسة المالية، المحاسبة التجميلية (Amat & Gowthorpe, 2004, p. 4).

أما من وجهة نظر المحاسب الأكاديمي (Naser, 1993) يرى أن المحاسبة الإبداعية هي: "عملية التلاعب بالأرقام المحاسبية من خلال استغلال الثغرات الموجودة في القواعد والمبادئ المحاسبية، أو بالاستفادة من اختيار أساليب القياس والإفصاح لتغيير القوائم المالية إلى ما يرغب به معدو القوائم المالية، أو بهدف تحويل القوائم المالية عما يجب أن تكون عليه إلى الوضع الذي يفضل مستخدم القوائم المالية رؤيته. كما وصفها أيضا بالعملية التي من خلالها نشأت، بنيت (هيكلت) العمليات التجارية لإنتاج الأرباح (النتائج) المطلوبة عوضا من نقل العمليات التجارية بما هي في أرض الواقع". بمعنى تلك العملية التي تنظم فيها الصفقات وتحويلالقيم المحاسبية المالية من صورتها الحقيقية إلى صورة مرغوبة، بحيث تعطي القيم الجديدة ميزة إيجابية للمؤسسة ودون المس بأي من المبادئ والقواعد المحاسبية.

ب. إدارة الأرباح

في دراسة نظرية بحتة يقدم (Dye, 1988) إدارة الأرباح باعتبارها النتيجة المنطقية للموقف الذي يستفيد فيه المديرون من عدم تناسق المعلومات تجاه المساهمين، وتقع هذه الفكرة أيضا في قلب التعريف الذي قدمه (Scott, 1997)، إذ يساهما باعتبارين جديدين أولهما يتم استخدام إدارة الأرباح لزيادة التعويضات التنفيذية، وبالتالي يمكننا أن نفترض أن المستثمرين يأخذون هذا الاحتمال في الاعتبار، ثانيا المساهمين الحاليون يريدون رؤية السوق يضع أعلى قيمة للشركة. ولذلك هناك إمكانية لنقل الثروة من المساهمين الجدد إلى المساهمين القدامى، وهذا يخلق الطلب الخارجي على إدارة الأرباح.

كما ينظر إلى إدارة الأرباح على أنها سياسة معتمدة من قبل الإدارة والتي يتم من خلالها التدخل المتعمد في اختيارات السياسات المحاسبية في إطار المعايير المحاسبية المعمول بها والمبادئ المتعارف عليها من أجل التحكم في عملية القياس والإفصاح المحاسبي للتأثير على مبلغ الربح المعلن لتحقيق أهداف الإدارة وبطريقة تخلق انطباعا مختلفا عن الأداء الفعلي للشركة لمستخدمين البيانات المالية (محمد راشد، 2020، صفحة 10)

ج. تمهيد الدخل

تعتمد ممارسة تمهيد الدخل على الاعتقاد بأن التقدم المطرد في الأرباح المعلن عنها سوف يضلل المشاركين في سوق رأس المال، وترتكز هذه القناعة على ملاحظة غير علمية لممارسة السوق من ناحية ولكن أيضا على طريقة تقدير المخاطر ويعد التباين في الأرباح أحد مقاييس المخاطر المرتبطة بهذا الربح ويترتب على ذلك أنه عندما يتم تقليل هذا الاختلاف يجب بدوره تعديل التصور (Stolowy & Breton, 2004). فقد ترغب الإدارة عادة في زيادة الربح أو تحقيق سلسلة مستقرة نسبيا من الأرباح على مدار عدة سنوات بغرض زيادة حوافزها ودعم مراكزها الوظيفية أو زيادة قيمة الشركة في الأجل الطويل، فمن المعروف أن التقلبات الكبيرة في الدخل تعني زيادة المخاطر وبالتبعية زيادة العائد المطلوب مقابل المخاطر المرتفعة، في حين يؤدي تخفيف التقلب في الدخل إلى تخفيض المخاطر وفي نفس الوقت زيادة قيمة الشركة في الأجل الطويل (حماد، 2005، صفحة 53).

لذلك يمكن تحديد ماهية وجوهر تمهيد الدخل من خلال أبحاث كل من (Copeland و Licastro، 1968)، و(Beidleman، 1973) على أنه مجموعة الممارسات المحاسبية التي تسعى بصورة رئيسية إلى الحد من التقلبات غير المرغوب فيها في الأرباح المحاسبية المفصح عنها وبالشكل الذي يؤدي إلى اتساق تلك الأرباح من فترة لأخرى، وذلك من خلال الاعتماد على العديد من الأساليب ومنها تغيير السياسات والبدائل المحاسبية وإعادة تبويب البنود والتحيز في الاعتراف، وتستند تلك الممارسات على العديد من الدوافع كالرغبة في تحقيق مزايا ضريبية أو مزايا تمويلية من خلال الرسالة الإعلامية الموجهة لمتلقي المعلومات المحاسبية، إضافة لمزايا أخرى على المستوى الاجتماعي والسياسي.

د. تنظيف القوائم المالية

يستخدم هذا الأسلوب في فترات إعادة هيكلة أو تغيير إدارة الشركة، أو عندما تحدث خسائر في الشركة عندها تكون هناك فرصة لإظهار أكبر قدر ممكن من الخسائر لتظهر الأرباح في السنوات القادمة بشكل أفضل. فالإدارة أحيانا لا تستطيع تحقيق الحد الأدنى للربح الذي يجب أن تحققه من الأرباح حتى تحصل على المكافآت فتقوم بتنظيف حسابات الشركة وتخفيض الربح بإظهار أكبر قدر ممكن من الخسائر وذلك لضمان أرباح أعلى في السنوات القادمة وبالتالي مكافآت أعلى، أما في حال تسلم إدارة جديدة ستستغل هذه الإدارة الفرصة لتنظيف الحسابات وتصفية الخسائر ومن ثمّ تحميل الإدارة السابقة مسؤولية النتائج غير الجيدة أو أي عجز، وتستفيد من هذه التصفية لحسابات الشركة باستخدامها مستقبلا في تحسين أرباح السنوات القادمة لطمأنة المستثمرين وتحقيق عائدات أفضل (Stolowy & Breton, 2000, p. 43)، ومن الوسائل المستخدمة لتحقيق ذلك: إعادة هيكلة العمليات، وإعادة هيكلة الديون المشكوك فيها، واثبات الانخفاض في قيمة الأصول الثابتة.

تظهر هذه الممارسة عندما تتوقع المؤسسة ظهور مصاريف كبيرة في فترة الانخراط في تغييرات هيكلية، قد تمتد إلى عدة سنوات بدلا من الاعتراف بهذه المصاريف بمجرد ظهورها، فينتج من ذلك تخفيض للدخل في إجمالي المصروفات المتوقعة في سنة واحدة، وهو ما يصطلح عليه تنظيف القوائم المالية وتكون نتيجة ذلك تعزيز دخل السنوات التالية، وأما الدافع من وراء ممارسة تنظيف القوائم المالية فهو الاعتقاد بأن المستثمرين سوف يتسامحون مع الشركة التي أعلنت أرباح سيئة في سنة ممارسة ذلك في حالة ما إذا تبعها تحسن فعلي في السنوات اللاحقة (بريش، 2020، صفحة 27).

2.2.2. إدارة المعلومات المحاسبية خارج حدود القوانين والمعايير المحاسبية

يصطلح على إدارة المعلومات المحاسبية التي تحدث خارج إطار المبادئ والقواعد المحاسبية بالغش المحاسبي، والذي يعرفه (Hounnongandji, 2011) في كتابه "على أنه ذلك السلوك الانتهازي المتعمد في الحذف والتحريف والذي يؤدي لتغليط الآخرين ويسبب خسارة لديهم، ويحقق في المقابل الفائدة لممارسه، في حين يشير كلا من (Rezaee & Riley, 2010) على أنه "مصطلح عام يتضمن معان متنوعة، من خلاله يمكن لبراعة الفرد ورغبته في الحصول على منافع تميزه عن غيره تعمد تقديم حقائق كاذبة ومزيفة باستخدام الحيل، الخداع وخرق القانون للتحايل على الآخرين.

يختلف الغش المحاسبي عن الخطأ أو السهو فالخطأ يشير إلى تحريف أو استبعاد غير متعمد مبالغ أو إفصاحات معينة في القوائم المالية، وهي غالبا ما ترتكب نتيجة جهل موظفي إدارة الحسابات بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها أو نتيجة الإهمال أثناء القيام بالإجراءات المحاسبية، أما الغش فهو عبارة عن تحريف متعمد وهي غالبا ما ترتكب برغبة مرتكبيها في إخفاء إفصاحات معينة في القوائم المالية أو اختلاسات أو تقديم تقارير مالية غير حقيقية (غالي، 2002، صفحة 24).

وقد أشارت دراسة (Ajekwe & Ibiamke, 2017, p. 38) إلى أن هناك فرق بين الغش والأشكال الأخرى لإدارة المعلومات المحاسبية، حيث يمثل الغش تلك الأفعال الغير قانونية التي ترتكبها الإدارة بهدف الحصول على منافع أو مكاسب عن طريق الخداع، بينما تعبر الأشكال الأخرى عن التلاعب المحاسبي المشروع، ويعرف التلاعب المحاسبي على أنه التحايل أثناء إعداد القوائم المالية لكن وفقا للمعايير الدولية، حيث أن الخط الفاصل بينهما هو أن الأول يحدث نتيجة مخالفة اللوائح القانونية، أما الثاني فهو يحدث في إطار المعايير المحاسبية الدولية.

على عكس دراسة (رجب عثمان، 2018، صفحة 10) أشارت إلى أنه لا يوجد فرق بين الغش والأشكال الأخرى لإدارة المعلومات المحاسبية في الواقع العملي لعملية المراجعة، حيث أن كليهما ينتج عنه معلومات مضللة لمستخدمي القوائم المالية، على الرغم من أن الأشكال الأخرى تتم في ظل المعايير المحاسبية الدولية، إلا أن نية الإدارة هي خداع المساهمين ومستخدمي القوائم المالية، وبالتالي فإن توفر عنصر الخداع والتحايل هو عامل مشترك بين الغش والأشكال الأخرى لإدارة المعلومات المحاسبية.

استنادا لما تقدم، نلاحظ أنه توجد فجوة عميقة بين إدارة المعلومات المحاسبية ضمن حدود القوانين والمعايير المحاسبية وبين إدارة المعلومات المحاسبية خارج حدود القوانين والمعايير المحاسبية، حيث تنطبق الأولى على المحاسبة المنجزة بتعديل (تسوية) المعايير المحاسبية حسب حوافز ودوافع الأطراف، ومن دون تجاوز المعايير أو الخروج عن النطاق المحدد. بمعنى أخر، تكمن في طريقة استغلال المناطق الرمادية التي تتيحها المعايير والقواعد المحاسبية، بينما الغش أو الاحتيال المحاسبي يتمثل في كل عملية تعد للخداع، أو في العمل الذي تم إنجازه باستعمال وسائل الغش الذي يهدف إلى الحصول على حوافز مادية أو معنوية غير مستحقة أو قصد التهرب من تنفيذ القوانين. وبالتالي يتمثل

الغش المحاسبي في تطبيق إجراءات التي تتجاوز المعايير أو التي لا تطبق من حيث الروح، وتعتبر غير قانونية وغير مسموحة، لأن وراء تطبيقها توجد نية التعمد في خداع الآخرين.

3.2. إدارة المعلومات المحاسبية باستخدام القرارات الحقيقية والمحاسبية

إن العمل المحاسبي لا يرتبط دائماً بالمعايير والتنظيمات المحاسبية، هذه الأخيرة قد تتيح للمديرين مرونة في تعديل شكل ومضمون القوائم المالية للتأثير على تصورات المستخدمين وقراراتهم، حيث يهدف هذا التأثير إلى تحقيق أهداف محددة كتحسين قيمة الشركة، الامتثال للالتزامات التعاقدية، أو تقليل التكاليف السياسية لمصلحة المديرين،ويتم ذلك باستخدام تقنيات إدارة المعلومات المحاسبية، أبرزها إدارة الأرباح التي اكتسبت شعبية في العقود الأخيرة،وتهدف هذه التقنية إلى التحكم في مستوى الأرباح وتوقيتها وفقاً لأهداف الإدارة (كيموش، 2015، صفحة 124). إذ تشير إلى مجموعة من الاستراتيجيات والأساليب المستخدمة للتأثير على المعلومات المحاسبية شكلاً ومضموناً، خاصة عند إعداد التقارير المالية، وتختلف هذه الأساليب حسب نوع القرار الإداري والأهداف المحددة مسبقاً. وقد تم تقسيمها إلى مدخلين وكل مدخل يتضمن مجموعة من الاستراتيجيات والأساليب كالتالي:

1.3.2. إدارة المعلومات المحاسبية باستخدام القرارات الحقيقية

يعرف (Roychowdhury, 2006) التلاعب الحقيقي بالأنشطة على أنه ممارسات تشغيلية غير طبيعية من قبل المديرين بهدف تضليل بعض أصحاب المصلحة بشأن تحقق بعض الأهداف المالية للشركات، وتشمل تلك الممارسات تسريع المبيعات والتغييرات في جداول الشحن والتأخير في نفقات البحث والتطوير والصيانة، كما وقد عرفت إدارة الأرباح الحقيقية بأنها أنشطة تشغيلية إدارية لتغيير الأرباح المبلغ عنها في اتجاه معين، والتي تتحقق من خلال زيادة إنتاج المخزون لخفض تكلفة السلع المباعة أو خفض النفقات التقديرية لتحسين الهوامش المبلغ عنها (Huang & sun, 2017, p. 92). في حين يرى (Piosik & Genge, 2019, p. 2) بأنها تمثل الأرباح التي تحدث بسبب قيام المدراء بالتحكم بالتقارير المالية وهيكلة التعاملات مما يؤدي إلى التغيير بالتقارير المالية بهدف العمل على تمويه البعض من أصحاب المصالح بالأداء الاقتصادي الرئيسي للشركة أو بهدف إحداث تأثير على نتائج التعاقدات التي ترتكز على أرقام المحاسبة المفصح عنه. أما (Li, 2018, p. 205) عرفها على أنها الإجراءات الإدارية التي تنحرف عن إتباع الأعمال العادية، للعمل على تنفيذها لغرض أساسي متمثل

بالتأثير على أرباح الفترة الحالية، وذلك من خلال تغيير العمليات الأساسية، فإن الشركات التي تشارك في أرباح حقيقية تؤثر على أرباح الفترة الحالية على حساب القيمة الاقتصادية المستقبلية. وتنقسم إلى:

أ. إدارة المبيعات

يتم من خلاله زيادة أو تخفيض الأسعار أو إعطاء خصومات كبيرة أو تسهيل شروط البيع الآجل وبالتالي محاولة الإدارة التلاعب لزيادة المبيعات مؤقتا وهذا قبل نهاية السنة المالية حيث تقوم الإدارة باتخاذ الإجراءات تؤثر على عملية وحجم المبيعات لمقابلة أرباح مستهدفة فعلى سبيل المثال تقوم الإدارة بتقديم خصومات للأسعار وتساهل أكثر في شروط الائتمان هذا من شأنه تمكين المديرين من رفع المبيعات إلى ذروتها أكثر قبل السنة المالية وتؤدي هذه الخصومات إلى زيادة الإقبال على شراء وبالتالي ارتفاع أو زيادة مبيعات الشركة في تلك الفترة من الطبيعي أن الشركة لم تقدر على تقديم مثل هذه الخصومات في السنة القادمة وبالتالي ستعود الشركة للسعر القديم مرة أخرى وبهذا يحدث انخفاض لمبيعاتها في السنة المقبلة (صديقي و بن يحي، 2020). ويرى (Roychowdhury, 2006, p. 340) أن المديرين قد يعجلون بأرباح حالية على حساب أرباح مستقبلية أي أنهم يحققون أرباح في الأجل القصير على حساب الأرباح في الأجل الطويل أو التساهل أكثر في شروط الائتمان فتتم من خلال إعطاء تسهيلات ائتمانية أكثر مثل تخفيض أسعار الفائدة على المبيعات الآجلة أو تقديم تخفيضات على عملية البيع العاجل مما يزيد من المبيعات خلال هذه الفترة.

ب. إدارة المصروفات الاختيارية

حسب دراسة (الحنفى، 2022، صفحة 625) تتمثل المصروفات الاختيارية في مصروفات الدعاية والإعلان المصروفات البيعية والإدارية ومصروفات البحوث والتطوير وتعتبر المصروفات البيعية والإدارية مصروفات اختيارية لأنها في الغالب تتضمن مصروفات اختيارية مثل الصيانة انتقالات تدريب الموظفين وغيرها وقد أشارت دراسة (Roychowdhury, 2006, p. 340) إلى أنه يمكن للإدارة باستخدام المصروفات الاختيارية لممارسه إدارة الأرباح عن طريق زيادتها أو تخفيضها خلال الفترة الحالية إذ أن هذه المصروفات غالبا ما يتم دفعها في الفترة التي تحدث خلالها فعلى سبيل المثال يمكن للإدارة تأجيل القيام بدورة تدريبية للموظفين خلال الفترة الحالية بما يؤدي إلى انخفاض المصروفات وزيادة الأرباح في الفترة الحالية وانخفاض تدفقات النقدية الخارجة.

ج. إدارة الإنتاج

يمكن للمؤسسات ممارسة إدارة الأرباح من خلال التحكم في حجم الإنتاج، فمن خلال زيادة الإنتاج يمكن تخفيض التكاليف الثابتة المحملة على كل وحدة منتجة ومن ثم تخفيض تكلفة الوحدة، ومن ناحية أخرى تؤدي زيادة الإنتاج إلى زيادة المخزون في نهاية السنة مما يؤدي إلى تخفيض تكلفة المبيعات، كل ذلك يقود إلى زيادة الأرباح ومن ثم الوصول إلى رقم الربح المرغوب به، هذا ويؤثر ما سبق سلبا على التدفقات النقدية حيث يتطلب ذلك شراء مواد خام وما يتبع ذلك من زيادة التدفقات النقدية الخارجة، ومن ناحية أخرى فان زيادة الإنتاج قد تؤدي إلى زيادة المشتريات بنسبة أعلى من زيادة المخزون آخر المدة بما يؤدي إلى زيادة تكلفة البضاعة المباعة ومن ثم انخفاض الأرباح، كما أن زيادة مخزون آخر المدة يؤدي إلى زيادة تكلفة البضاعة المباعة ومن ثم انخفاض الأرباح، كما أن زيادة المخزون ستؤدي إلى تحمل المؤسسة تكاليف تخزينه مرتفعة وقد يتعرض المخزون للتلف خاصة إذا عجزت المؤسسة عن تصريفه (بريش، 2020، صفحة 25).

2.3.2. إدارة المعلومات المحاسبية باستخدام القرارات المحاسبية

يقوم هذا النوع على قرارات محاسبية تتعلق بالتقدير والقياس والتبويب، حيث تتاح لإدارة الشركة مرونة نسبية في الاختيار بين البدائل المحاسبية وممارسة نوع من التقدير الشخصي لمعالجة بعض الأحداث الاقتصادية، بالإضافة إلى إعادة تبويب بعض الحسابات في القوائم المالية، وذلك للتأثير على أرباح الشركة المتعلقة بالفترة المالية، ونشير إلى أن القرارات التي تتخذها الإدارة في هذا الصدد تعتبر قرارات مشروعة لكونها لا تخالف القواعد القانونية والمعايير المحاسبية، ولكن تلزم هذه الممارسات إدارات الشركات بزيادة الإفصاح عن تأثير هذه التغيرات على صافي الربح وربحية السهم (بوقابة، 2022). ويمكن توضيح كيفية ممارستها باستعمال الوسائل المحاسبية كما يلي:

أ. توقيت تطبيق معيار محاسبي معين

عند إصدار معيار محاسبي ملزم جديد، فإنه يتم إعطاء مهلة من الوقت (فترة بينية) قبل التطبيق الإلزامي للمعيار، ولذلك يتاح لإدارة الشركات التطبيق الفوري للمعيار أو الانتظار لحين انتهاء الفترة البينية المتاحة للأخذ به (كبلان، 2013، صفحة 1524). قدمت بعض الدراسات دليلا تجريبيا على أن الشركات التي تبنت معيار المحاسبة المالية رقم 52 "المحاسبة عن ترجمة العملات الأجنبية" بشكل مبكر

قد أتيحت لها الفرصة لتزيد أرباحها بمتوسط مقداره 0.38 دولار للسهم، وذلك عند مقارنتها بشركات أخرى تبنت المعيار لاحق. أي أن الشركات التي تبنت المعيار في وقت مبكر كانت أكثر عرضة للدين وقيود توزيعات الأرباح وأقل ربحية من الشركات التي قامت بالتبني في وقت لاحق (Abdelghany, 2005, p. 1005).

ب. الاختيار بين البدائل والطرق والسياسات المحاسبية

يقصد بالسياسات المحاسبية كما جاء في المعيار المحاسبي الدولي الثامن IAS8 "السياسات المحاسبية هي مبادئ وأسس وأعراف وقواعد وممارسات محددة، تطبق من قبل الشركة عند إعداد وعرض القوائم المالية" (IAS08، 2016)، ونظرا لأهمية السياسة المحاسبية داخل الشركة ومن أجل زيادة وتعزيز ملائمة وموثوقية البيانات المنشورة في القوائم المالية، ولزيادة درجة وقابلية القوائم المالية لنفس الشركة من فترة لأخرى والمقارنة بين الشركات المختلفة لنفس الفترة، جاء المعيار المحاسبي الدولي (IAS8) "السياسات المحاسبية والتغييرات والتقديرات المحاسبية والأخطاء" إذ تمثل السياسات المحاسبية مجموعة من المبادئ المحددة والأسس والطرائق والإجراءات التي تطبقها إدارة الشركة أو تستخدمها كقواعد للمعالجات المحاسبية للعمليات اليومية التي تقوم بها، أو لضبط عرض المعلومات المحاسبية في تقاريرها المالية، حيث يتضمن استغلال فرص اختيار الطرق والسياسات المحاسبية البديلة، أو التحول من طريقة أو سياسة متعارف عليها إلى طريقة أو سياسة أخرى، مثل تغيير طرائق تقييم المخزون السلعي من طريق التكلفة الوسطية المرجحة إلى طريقة (FIFO) أوالعكس، أو تغيير طريق الإهتلاك الأصول غير الجارية من طريقة الإهتلاك الخطي إلى طريقة الإهتلاك حسب عدد الوحدات المنتجة، أو معاملة المصاريف الرأسمالية على أنها مصاريف إيرادية.

ج. التغيير في التقديرات المحاسبية

عرفه المعيار المحاسبي الدولي الثامن IAS 8 "هو تعديل المبلغ الدفتري لأصل أو التزام، أو مبلغ الإهلاك الدوري لأصل، والذي ينتج عن تقييم الوضع الحالي والمنافع المستقبلية المتوقعة والالتزامات المرتبطة بالأصول والالتزامات، تنتج التغيرات في التقديرات المحاسبية من معلومات جديدة أو تطورات جديدة، ولا تعد تصحيحا لأخطاء "(IAS08، 2016، صفحة 1)، أي أن هناك بنود في القوائم المالية ليس بالإمكان قياسها بدقة، نتيجة لطبيعتها أو لحالة عدم التأكد المحيطة بنشاط الشركة، ومن ثم لابد من

تقديرها، لذلك يقوم المحاسب في نطاق اختصاصه تحديد مجموعة من التقديرات المتعلقة بكثير من بنود النشاط، ومن ثم قد لا يلتزم بالحياد وإنما تخضع هذه التقديرات إلى اختيارات الإدارة بما يتفق مع الأهداف المرسومة لها، مثل (الجرف، 2017، صفحة 90):

– تتطلب عقود الإنشاءات طويلة الأجل تقديرات تتعلق بنسبة الإنجاز في أعمال الشركة، وتكلفة هذا الإنجاز، وبالتالي يمكن للمديرين استخدام تقديرات متفائلة للتقدم في إنجاز الأعمال وذلك بغرض تعظيم الأرباح؛

– يتطلب حساب الإهلاك تقدير العمر الإنتاجي وقيمة الخردة للأصول القبلة للإهلاك، وبالتالي يمكن للمديرين استخدام تقديرات متفائلة للعمر الإنتاجي وقيمة الخردة وذلك لتدنية مصروفات الإهلاك بهدف تعظيم الأرباح؛

– تظهر حسابات العملاء بالقيمة الصافية القابلة للتحقق، وبالتالي يمكن للمديرين استخدام تقديرات متفائلة للقيم القابلة للتحصيل، بغرض تخفيض مخصص الديون المشكوك فيها، ومن ثم تعظيم الأرباح.

د. إعادة تصنيف بعض بنود القوائم المالية

إن التمييز بين الحسابات العادية والحسابات الغير عادية لأغراض إعداد جدول نتائج ويعتبر من الأمور البالغة الأهمية فالحسابات العادية تخضع لسيطرة الإدارة وهي المكون الأساسي للربح وبالتالي فهي تستعمل لتقييم أداء الإدارة أما الحسابات الغير عادية فهي لا تخضع لسيطرة الإدارة بالإضافة إلى أنها غير متكررة ولا يتوقع حدوثها بانتظام فغالبا ما لا تستعمل لتقييم الأداء ويمكن أن تقوم الإدارة باستغلالها وذلك بالخلط بينها للتأثير على الربح التشغيلي والذي يعطى له أهمية خاصة من قبل محللي القوائم المالية والمستثمرين وهذا عند قياسهم كفاءة أداء الإدارة، بالإضافة إلى أهمية نصيب السهم من الأرباح الناتجة من العناصر العادية (علي تبن، 2018، صفحة 113).

يمكن للإدارة ممارستها من خلال إعادة تبويب بنود القوائم المالية وعرضها بطريقة معينة للتأثير على الأداء الحقيقي للشركة كما يلي:

– في قائمة التدفقات النقدية يمكن أن تلجأ الإدارة إلى التركيز على بنود المجموعة الأولى من تلك القائمة والتي ترتبط بأنشطة التشغيل من خلال تصنيف بعض البنود التي ترتبط بأنشطة الاستثمار أو التمويل على أنها مرتبطة بأنشطة التشغيل والعكس بالعكس والذي لن يؤثر في النهاية على الرصيد النهائي

للتدفقات النقدية ويستهدف من ذلك توليد انطباع غير حقيقي عن المقدرة الكسبية للشركة والتي تعكسها أنشطة التشغيل الفعلية ومن أمثله ذلك القيام برسملة فوائد الاقتراب وتكاليف البحوث والتطوير على أنها أنشطة استثمار بدلا من أنشطة التشغيل مما يؤدي إلى زيادة صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل وبالتالي إعطاء انطباع جيد عن المقدرة الكسبية للشركة من أنشطتها الرئيسية.

– يمكن للإدارة ممارسة إدارة الأرباح من خلال إعادة تصنيف بعض البنود الظاهرة في قائمة الدخل بنقل بند مصروفات التشغيل إلى بند مصروفات أخرى لزيادة الأرباح التشغيلية وذلك لمقابلة التوقعات المحللين الماليين كما قد يقوم المديرون أثناء فترات نمو المخزون بتصنيف بعض التكاليف على أنها تكاليف إنتاج بدلا من تكاليف دورية أو فطرية مما يؤدي إلى تدنية المصروفات وتعظيم الإيرادات.كما قد يتم استخدام تكلفه إيجار غير حقيقية لحجب تكلفه مبنى جديد من الظهور ضمن بنود الميزانية حيث يتم إبرام عقد إيجار طويل الأجل يتم بموجبه دفع مصاريف إيجار ثابتة سنويا وبالتالي التخلص من المبلغ الضخم المتعلق بالمبنى مستخدما مصاريف الإيجار كبديل عنه بما يحسن بعض النسب المالية.

– من الأمثلة على ممارسات التبويب الخطأ لبنود قائمة المركز المالي أن تقوم الشركة بإدراج بند استثمارات طويلة الأجل ضمن الاستثمارات المتداولة مما قد يترتب على ذلك زيادة الأصول المتداولة عن الالتزامات المتداولة بهدف التأثير على رقم صافي رأس المال العام ونسبة التداول وإظهارها بأكبر من قيمتها الحقيقية كما قد تقوم بالتبويب الخطأ للقروض قصيرة الأجل ضمن القروض طويلة الأجل في قائمه المركز المالي مما يترتب على ذلك تخفيض إجمالي الالتزامات المتداولة وزيادة رأس المال العامل ونسبه التداول وإظهارهما بأكبر من قيمتهم الحقيقية.

هـ. إدارة المستحقات

يقصد بإدارة المستحقات تغيير احتمالات وتقديرات تحقق الإيرادات والمصاريف المستحقة، مثل تغيير العمر الافتراضي للأصول أو احتمال سداد المدينين بغرض التحكم في مقدار الإيرادات والمصاريف التي تظهر في فترة مالية معينة (حماد، 2005، صفحة 58). وتظهر أهمية أساس الاستحقاق في ظل الإخفاقات التي تعاني منها الأساس النقدي والمتمثلة في كل من المقابلة والتوقيت التي أدت إلى التشكيك في مدى قدرة الأساس النقدي على القياس السليم لأداء المؤسسة.

بذلك ازداد الاهتمام بأساس الاستحقاق من قبل الجهات المختصة، إذ نجد على رأسها مجلس معايير المحاسبة المالية الذي أكد في قائمة المفاهيم المحاسبية رقم (1) أن أساس الاستحقاق يلعب دورا هاما في تفسير أداء المؤسسة، هذا وعلى الرغم من المزايا التي يتمتع بها أساس الاستحقاق والمتمثلة أساسا في مساعدة المستثمرين في تقييم أداء المؤسسات من خلال استخدام مبادئ المحاسبة الأساسية مثل المقابلة وتحقيق الإيراد، إلا أن مساحة الاختيار التي يمنحها هذا الأساس قد تمكن الإدارة من ممارسة إدارة الأرباح، وعلى هذا الأساس تعتبر إدارة الاستحقاقات من أهم مداخل إدارة الأرباح، ولكونه من المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما، يزيد ذلك الأمر صعوبة في اكتشافه من قبل المستخدمين (بوقابة، 2022، صفحة 77).

4.2. أساليب إدارة المعلومات المحاسبية

يمكن لإدارة المؤسسة ممارسة إدارة المعلومات المحاسبية من خلال التحكم في مجموعة من المحاور، تمثل الاتجاهات التي يمكن للإدارة من خلالها التأثير على دخلها أو مركزها المالي، لذا فإن محاور إدارة الأرباح يمكن تصنيفها طبقا للممارسات المحاسبية في أربع مجالات أساسية يرتبط كل منها بمحتويات القوائم المالية الأساسية وهي قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية. حيث تختلف ممارسات إدارة المعلومات المحاسبية في كل قائمة عن القوائم الأخرى نظرا للخصوصية التي تتمتع بها كل قائمة، وذلك لتحقيق نتائج أو تأثيرات معينة على بنود هذه القوائم خدمة لغايات متعددة.

1.4.2. قائمة المركز المالي

ترتبط أهمية قائمة المركز المالي بما توفره من معلومات حول طبيعة وحجم الموارد المتاحة لدى الشركة، والتزاماتها تجاه المقرضين والمالكين، كما تساعد في التنبؤ بمبالغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية، فالمنافع التي تحققها قائمة المركز المالي يجب أن تُقيم في ضوء مجموعة من المحددات، يأتي في مقدمتها أن أغلب الأصول والالتزامات تُقيم بالتكلفة التاريخية،كما أنها لاتظهر العديد من العناصر التي لها قيمة مالية مؤثرة كالمعرفة ومهارات العاملين (عمورة و بن عمر، 2017، صفحة 07)، وفيما يلي عرض لفرص التلاعب بالقيم المحاسبية باستخدام أساليب المحاسبة الإبداعية في قائمة المركز المالي:

أ. الأصول غير الملموسة: حيث يتم المبالغة في تقييم بنود الأصول غير الملموسة مثل العلامات التجارية،إضافة إلى الاعتراف المحاسبي بالأصول غير الملموسة، بما يخالف الأصول والقواعد المنصوص عليها ضمن معايير المحاسبة الدولية مثل الاعتراف بالشهرة غير المشتراة، إضافة إلى إجراء تغييرات غير مبررة في طرق الإطفاء المتبعة في تخفيض هذه الأصول.

ب. الأصول الثابتة: حيث لا يتم الالتزام بمبدأ التكلفة التاريخية في تحديد القيمة المدرجة لها في الميزانية، كما يتم التلاعب في نسب الإهتلاك المتعارف عليها للأصول، بتخفيضها عن تلك النسب المستخدمة في السوق. أو التغيير الغير مبرر في طرق الاهتلاك مثلا من طريقة القسط الثابت إلى طريقة القسط المتناقص أو العكس (François, 1995, p. 24).

ج. الأصول المتداولة: حيث يتم التلاعب في أسعار السوق التي تستخدم في تقييم محفظة الأوراق المالية، إضافة إلى إجراء تخفيضات غير مبررة في مخصصات انخفاض الأسعار.

د. النقدية: ويتم في هذا البند عدم الإفصاح عن البنود النقدية المقيدة، والتلاعب في أسعار الصرف المستخدمة في ترجمة البنود النقدية المتوفرة من العملات الأجنبية.

هـ. الذمم المدينة: ويتم التلاعب من خلال عدم الكشف عن الديون المتعثرة بهدف تخفيض قيمة مخصص الديون المشكوك فيها، وإجراء أخطاء متعمدة في تصنيف حسابات الذمم المدينة من تصنيف الذمم طويلة الأجل على أنها أصول متداولة، بهدف تحسين سيولة الشركة (لفتة صالح، 2016، صفحة 590).

و. الاستثمارات طويلة الأجل: يتم من خلال تجنب إظهار نصيب الشركة الأم من خسائر الشركة التابعة أو الزميلة، وأيضا بعدم القيام باستبعاد العمليات المتبادلة بين الشركة الأم و شركاتها التابعة عند إعداد البيانات المالية الموحدة للمجموعة مثل المبيعات المتبادلة و القروض المتبادلة، بالإضافة لتملك أصول شركة تابعة بطريقة دمج حقوق المساهمين أي بقيمتها الدفترية، ثم بيع أحد هذه الأصول وتحقيق مكاسب مادية تدمج في رقم الربح دون الإفصاح عن ذلك (مطر و الحلبي، 2009، صفحة 12).

ز. الموجودات الطارئة: حيث يتم إثبات الموجودات المحتملة قبل التأكد من شروط تحققها، مثل إثبات الإيرادات المتوقع تحصيلها من دعوى قضائية على أحد العملاء قبل إصدار الحكم فيه.

ح. المطلوبات المتداولة: مثل عدم إدراج الأقساط المستحقة خلال العام الجاري من القروض طويلة الأجل ضمن المطلوبات المتداولة، بهدف تحسين نسب السيولة، أو تسديد قرض قصير الأجل عن طريق الاقتراض طويل الأجل، أو بقيام بعض شركات المقاولة بممارسة عملية تأجيل إثبات الدفعات المقبوضة مقدما من قبل العملاء بقصد تحسين نسب الرفع المالي للشركة.

ط. المطلوبات طويلة الأجل: مثل الحصول على قروض طويلة الأجل قبل إعلان الميزانية، بهدف استخدامها في تسديد القروض قصيرة الأجل، لتحسين نسب السيولة. وأيضا بإطفاء السندات القابلة للاستدعاء قبل موعد استحقاقها و إضافة المكاسب المحققة إلى صافي الربح دون الإفصاح عنها ضمن البنود الغير العادية (مجبل، 2014، صفحة 247).

ي. المخزون: وتكون ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية في تضمين كشوفات الجرد بنود بضاعة راكدة ومتقادمة، إضافة إلى عمليات التلاعب في أسعار تقييمها، أو التغيير غير المبرر في طريقة تسعير المخزون مثلا من LIFO إلى FIFO أو العكس.

ك. حقوق المساهمين: مثل إضافة مكاسب محققة من سنوات سابقة إلى صافي ربح العام الجاري، بدلا من معالجته ضمن الأرباح المحتجزة كما يجب، باعتباره بندا من بنود سنوات سابقة، ومعالجة مكاسب أو خسائر تقلب أسعار الصرف المرتبطة بمعاملات تمت بالعملات الأجنبية في حقوق المساهمين بدلا من قائمة الدخل، وأيضا معالجة المكاسب التي تنشأ عن ترجمة البيانات المالية للشركات التابعة المعدة بالعملات الأجنبية ضمن قائمة الدخل بدلا من معالجتها ضمن حقوق المساهمين (شعلان، 2017، صفحة 246). كل هذه الأساليب وغيرها تستخدم في المحاسبة الإبداعية في قائمة المركز المالي (الميزانية)، وذلك من أجل التلاعب والاحتيال لتحقيق أغراض خاصة.

2.4.2. قائمة الدخل

تُعتبر قائمة الدخل من أهم القوائم المالية نظرا لأهمية البيانات المدرجة فيها، فهي تعطي صورة واضحة لأصحاب الشركة وللمستفيدين منها والذين لهم علاقة بعناصر الإيرادات والمصروفات والحجم لكلمنها، مما يساعدهم في عملية التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات السليمة في المستقبل (عطية و محمد، 2000، صفحة 48)، لذلك يتم التلاعب في قائمة الدخل من خلال الأساليب الآتية (فليح و جميل، 2011، صفحة 366):

أ. **تسجيل الإيراد بشكل سريع فيما عملية البيع لا تزال موضع شك:** حسب الأصول المتبعة فإن تسجيل الدخل يتم بعد اكتمال عملية تبادل المنفعة، وفي هذه الطريقة يتم الاعتراف محاسبيا ودفتريا بالدخل المترتب على عملية البيع قبل أن تكتمل العملية ذاتها على أرض الواقع، وقبل اكتمال عملية تبادل المنفعة.

ب. **تسجيل إيراد مزيف:** تتمثل هذه الطريقة في تسجيل إيرادات وهمية أو مزيفة.

ج. **زيادة الإيرادات من خلال عائد لمرة واحدة:** تتمثل هذه الطريقة في قيام إدارة شركة ما، بزيادة إيراداتها خلال فترة مالية محددة من خلال زيادتها لمرة واحدة، إذ تُعطي هذه الممارسات صورة إيجابية عن إدارة الشركة من خلال زيادة إيراداتها وأرباحها في الوقت الذي يكون فيه أداؤها سيئا، وعادة ما يتم التعامل مع هذا النوع من العائدات، بالإشارة إلى أنه ناجم عن عمليات غير جوهرية وغير تشغيلية.

د. **نقل الإيرادات الجارية إلى فترة مالية لاحقة:** تهدف هذه الطريقة إلى تخفيض الأرباح الجارية الحالية ونقلها إلى فترة مالية لاحقة تكون الحاجة لها أكثر إلحاحية، وعادة ما تستخدم هذه الطريقة عندما تكون أوضاع الشركة في السنة الجارية ممتازة، فتقوم بترحيل هذه الأرباح إلى فترات مستقبلية تعتقد إدارة الشركة أنه يمكن أن تكون عصيبة، فمن المعروف محاسبيا أن الإيرادات يجب أن تسجل خلال الفترة المالية التي تحققت واكتسبت فيها.

هـ. **الإخفاق في تسجيل أو تخفيض غير ملائم للالتزامات:** تقوم إدارة بعض الشركات في بعض الأحيان لغايات خاصة فيها مثل ارتباط الالتزامات بشؤون قضائية، أو الالتزامات بالشراء بالإفصاح المتحفظ عن التغيرات التي تحدث في حسابات الالتزامات.

و. **نقل المصاريف الجارية إلى فترات محاسبية سابقة أو لاحقة:** إن هذا النوع من التلاعب ذو علاقة بحسابات الموجودات، حيث من المعروف أن المصاريف المترتبة على تنفيذ الأعمال قد تؤدي إلى تحقيق منافع قصيرة الأجل (مثل الإيجارات والرواتب والإعلانات التي تحسم مباشرة من الإيرادات)، وقد تؤدي إلى منافع بعيدة الأجل (مثل المباني والآلات التي تعد أصولاً يحسم إهتلاكها على مدى طويل الأجل)، في الوقت الذي تكون الفائدة منها قد تحققت فعليا، وفي بعض الأحيان فإن بعض بنود هذه الأصول تصبح عديمة المنفعة، وبالتالي يتم تسجيلها كمصاريف تخصم مباشرة من الدخل.

ز. نقل المصروفات المترتبة على الشركة مستقبلا إلى الفترة المالية الحالية لظروف خاصة: تستخدم هذه الأساليب في الأوقات التي تواجه فيها الشركات أوقات صعبة، لأن تراجع الأعمال وغيرها من النكسات يدفع المديرين إلى عمل إجراءات في السجلات المحاسبية لمواجهة ذلك على أمل أن المستقبل سيكون أفضل،وبهدف التخفيف من الأعباء عن الوقت الراهن على حساب مستقبل جيد متوقع.

ح. المغالاة في تقييم مخزون آخر مدة: تقوم الشركة خلال الفترة المحاسبية بشراء أو إنتاج كمية من السلع بغرض بيعها، وفي نهاية الفترة المحاسبية تقوم بجرد أو حصر الكمية المتبقية بالمخزن، وتُمثل تكلفة هذه الكمية مخزون آخر المدة، وبخصم هذه الكمية من الكمية المشتراة أو المنتجة خلال المدة، يتم تحديد كمية وتكلفة البضاعة المباعة، ويقوم بعض المسئولين في بعض الشركات بالتلاعب في إجراءات جرد وتقييم المخزون آخر المدة، بهدف تضخيم قيمة المخزون (الأصل) وتخفيض قيمة تكلفة البضاعة المباعة (المصروف)، وبالتالي تضخيم الأرباح على غير الحقيقة، ويتم التلاعب من خلال ما يلي (أحمد لطفي، 2005، صفحة 75):

- إعادة تغليف البضاعة التالفة وجردها وتقييمها على أنها بضاعة سليمة؛
- تحويل وهمي للبضاعة من المخازن الأصلية إلى مخازن خارجية لتغطية العجز في كمية المخزون؛
- استلام بضاعة من الموردين في نهاية الفترة وجردها وتقييمها، وعدم تسجيلها بالدفاتر والسجلات المحاسبية كمشتريات وعدم تسجيلها كديون مستحقة للغير مقابل ذلك.

ط. تخفيض الديون المشكوك في تحصيلها: تقوم الشركات ببيع جزء من منتجاتها بالأجل، وفي تاريخ البيع يتم تسجيل هذه المبيعات في حسابات المدينين، فإذا ما تبين في وقت لاحق أن بعض حسابات المدينين لن يمكن تحصيلها، فإنه يتم تقدير قيمة الديون المشكوك في تحصيلها وتكوين مخصص لذلك، مقابل تحميل هذه القيمة التقديرية على المصروفات، حيث يقوم البعض بالتلاعب في هذه المخصصات بتخفيضها لتخفيض قيمة المصروفات المرتبطة بها، وبالتالي زيادة الأرباح غير الحقيقية. فهذه الأساليب وغيرها يتم استخدامها من أجل القيام بعمليات الاحتيال والسرقة في الشركة، سواء كانذلك عمدا أو اختياريا، مما يؤدي إلى إفلاس الشركة وانهيارها على المدى الطويل.

3.4.2. قائمة التدفقات النقدية

تُعرض قائمة التدفقات النقدية جميع التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من حيث مصادرها واستخداماتها خلال فترة زمنية معينة، ويهدف إعداد هذه القائمة إلى مساعدة المستثمرين والدائنين وغيرهم

في تحليل النقدية، من خلال توفير معلومات ملائمة عن مصادر التدفقات والمدفوعات النقدية خلال فترة زمنية معينة (شعلان، 2015، صفحة 246)، لذلك يمكن استعراض أهم الأساليب والطرق المستخدمة للتلاعب في قائمة التدفقات النقدية كما يلي (البعاج، 2014، صفحة 23):

– يقوم المحاسب بتصنيف النفقات التشغيلية باعتبارها نفقات استثمارية أو نفقات تمويلية والعكس، وهذه الإجراءات والممارسات لا تُؤثر ولا تُغير في القيم النهائية.

–تستطيع الشركة كذلك دفع تكاليف التطوير الرأسمالي وتسجيلها، باعتبارها تدفقات نقدية استثمارية خارجية وتبعدها عن التدفقات النقدية الخارجية التشغيلية، وبالتالي فإن هذه الممارسات تزيد من التدفقات النقدية الداخلة.

– تتوفر كذلك إمكانية التلاعب بالتدفقات النقدية التشغيلية بهدف التهرب من الضرائب، من خلال عمل تعديلات في التدفقات النقدية التشغيلية (كتخفيض مكاسب بيع الاستثمارات وبعض حقوق الملكية)، وكذلك بالنسبة للعمليات غير المكتملة، حيث أنها تؤثر في التدفقات النقدية التشغيلية من خلال إزالة تأثير الضريبة عن هذه العمليات من التدفقات النقدية التشغيلية، حيث أي نقد يتم تسلمه نتيجة العمليات غير المكتملة أو نتيجة للتخلص منها، يتم اعتباره ناجما عن نشاطات استثمارية، لذلك وأثناء حساب التدفقات النقدية التشغيلية، يتم إزالة تأثير مكاسب أو خسائر العمليات التشغيلية غير المكتملة أو التخلص منها من الدخل الصافي.

– التلاعب بالدخل من خلال العمليات المستمرة، وكذلك من خلال عدم تصنيف الأسهم المملوكة للشركة باعتبارها أسهما تجارية، إذ يمكن تصنيفها كاستثمارات جارية أو غير جارية اعتمادا على فترة الاحتفاظ.

4.4.2. قائمة التغيرات في حقوق الملكية

تُعتبر قائمة تغيرات حقوق الملكية حلقة الربط بين قائمة الدخل وبين قائمة المركز المالي، وهي تتحدد من خلال رصد ومتابعة التغيرات التي تحدث في بنود حقوق الملكية من بداية الفترة المالية وحتى نهايتها، فجميع عناصر بنود هذه القائمة معرضة لاستخدام ممارسات المحاسبة الإبداعية من خلال إجراءات تغيرات وهمية في زيادة رأس المال المدفوع أو تخفيضه، وكذلك رأس المال المكتسب ورأس المال المحتسب، والتي تُمارس على إعادة تقدير حجم الأخطاء السابقة أو خسائر الخيارات السابقة

وأرصدة العملات الأجنبية (مطر و الحلبي، 2009، صفحة 14). تتكون هذه القائمة من ثلاثة عناصر تتمثل في (رضوان، 2003، صفحة 296):

أ. رأس المال المدفوع: وينقسم إلى رأس المال القانوني (القيمة الاسمية للسهم)، كرأس المال الإضافي (علاوة أو خصم إصدار الأسهم وأسهم الخزينة)، ويتعرض رأس المال المدفوع إلى تغييرات تتمثل في زيادة رأس المال والناتجة عن استثمارات إضافية يقدمها المساهمون، أو تخفيض رأس المال والناجم عن توزيعات رأس المال بحيث يكون التوزيع من رأس المال المدفوع.

ب. رأس المال المكتسب (الأرباح المحتجزة): وتشمل التغيرات التي تحدث في ثلاث مصادر،تتمثل في رصيد الأرباح المحتجزة أول الفترة المالية من تصحيح أخطاء سابقة و توزيعات أرباح على المالكين والمساهمين وصافي الدخل الشامل.

ج. رأس المال المحتسب: وتشمل التغيرات التي تحدث في ثلاث مصادر أيضا، وتتمثل في مكاسب أو خسائر إعادة التقدير، مكاسب أو خسائر الحيازة غير المحققة، مكاسب أو خسائر ترجمة أرصدة العملات الأجنبية المتوفرة في نهاية الفترة المالية.

إن استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية بمختلف أشكالها في مختلف القوائم المالية، سوف يؤدي بلا شك إلى نشوء الأزمات المالية في مختلف بقاع العالم، مما يؤدي أيضا إلى فقدان الثقة بموثوقية وصدق القوائم المالية من قبل شرائح المستثمرين الحالين والمتوقعين.

3. النظريات المفسرة لإدارة المعلومات المحاسبية

تستعرض الأدبيات المحاسبية العديد من النظريات الأساسية التي تقدم تفسيرات لإدارة المعلومات المحاسبية وتساعد على فهم سلوك ودوافع الإدارة المختلفة عند الاختيار بين القواعد والسياسات المحاسبية، عند إعداد وعرض التقارير المالية للشركات، ويمكن حصر أهم هذه النظريات في: النظرية الإيجابية للمحاسبة، نظرية الوكالة، نظرية الإشارة، نظرية كفاءة السوق المالي، والنظرية السياسية.

1.3. النظرية الإيجابية للمحاسبة

منذ بداية السبعينيات شهد البحث المحاسبي تحولاً نحو استخدام المنهج الإيجابي الاستقرائي في مجالات التنظير المحاسبي وتحليل دوافع الإدارة في اختيار السياسات المحاسبية، وقد اعتمد هذا المنهج على الطريقة العلمية، متضمنة الملاحظة وصياغة الفرضيات واختبارها، لتحليل العلاقات المعقدة بين قرارات التقرير المالي والعوامل الاقتصادية المؤثرة (حنيش، 2014، صفحة 28).

تعتبر دراسة (Zimmerman & Watts, 1978) من أهم الأعمال الرائدة في تقديم المفهوم العلمي لنظرية المحاسبة الإيجابية كمدخل جديد لتنظير المعرفة المحاسبية،إذ ركزت هذه الدراسة على الأساليب والطرق الملائمة لوصف الخصائص العامة للممارسة المحاسبية كما هي قائمة فعلاً في الواقع العملي،مؤكدة على ضرورة ربط المحاسبة بالعلم التجريبي الذي يتعلق بالشرح والتنبؤ بالعالم الواقعي.

يركز الباحثون في المحاسبة الإيجابية على تحليل وتفسير والتنبؤ بسلوك الأطراف المشاركة في الشركة، خاصة سلوك الإدارة في اختيار السياسات المحاسبية،لهذا تعمل النظرية الإيجابية على تحليل وتفسير اختيار الطرق والسياسات المحاسبية، مع الأخذ في الاعتبار أن هذه الاختيارات قد لا تعتمد فقط على المبادئ والمعايير المحاسبية، بل قد تتأثر بقرارات إدارة الشركة (Casta Francois, 2000, p. 1233). فالهدف الرئيسي للنظرية الإيجابية هو تطوير التقرير المالي من خلال توضيح دوافع اختيار السياسات المحاسبية والتنبؤ بآثارها على الشركة. حيث سعت هذه النظرية للإجابة على التساؤلات الناشئة من الممارسة المحاسبية العملية، مما يساهم في فهم أعمق للعوامل المؤثرة على اتخاذ القرارات المحاسبية في الواقع العملي، ومن أمثلة تلك التساؤلات على سبيل المثال (حنيش، 2014، صفحة 30):

- ✓ لماذا تفضل الإدارة العليا طرق محاسبية معينة على حساب طرق أخرى؟

- ✓ لماذا تفضل الإدارة التمسك بالتكلفة التاريخية بالرغم من أن هناك زيادة في معدل التضخم، بينما يفضل البعض الآخر طرق التغير العام لمختلف العوامل الاقتصادية التي تؤثر على الأسعار ؟

خلاصة القول إن النظرية الإيجابية تحاول الإجابة على التساؤلات التي تظهر من الممارسة المحاسبية العملية وما هي الأسباب التي تدعو الإدارة إلى أن تختار طرق وسياسات محاسبية معينة دون غيرها عند إعداد التقرير المالي (بريش، 2020، صفحة 4).

2.3. نظرية الوكالة

أدى الفصل بين الملكية والإدارة، وظهور نموذج الشركات المساهمة، إلى تطور هام في الفكر الاقتصادي. نتج عن هذا التطور ظهور نظريات اقتصادية تركز على تحليل السلوك والعلاقات بين مختلف الأطراف ذات المصلحة داخل الشركة. من بين هذه النظريات البارزة، برزت نظرية الوكالة كإطار نظري أساسي لفهم وتفسير هذه الديناميكيات التنظيمية الجديدة (ذيبة، الرمحي، و الجعيدي، 2011، صفحة 189)، حيث قام كل من (Jensen & Meckling, 1976, p. 308) بطرح "نظرية الوكالة"التي تحاول تقديم إطاراً تفسيرياً شاملاً للممارسات والسياسات المحاسبية التي تتبناها إدارة المؤسسات للتأثير على الأرقام المحاسبية، وخاصة صافي الدخل، وتُعرَّف علاقة الوكالة بأنها ترتيب تعاقدي يقوم فيه طرف أو أكثر (الموكل) بتفويض طرف آخر (الوكيل) لأداء مهام معينة نيابة عنه، مع منح الوكيل سلطة اتخاذ القرارات.وتمثل هذه النظرية تحولاً جوهرياً عن النظرية الكلاسيكية التقليدية التي اعتبرت الشركة "علبة سوداء"لفترة طويلة، وبدلا من ذلك اقترحت نظرية الوكالة رؤية للشركة كمركز للتعاقدات، يسعى الأفراد المشاركون فيها إلى تعظيم منافعهم الشخصية (Alain, 2009, p. 15).

وفقاً لنظرية الوكالة، تُعتبر الشركة مجموعة من العلاقات التعاقدية الصريحة والضمنية، مع الإدارة كمحور لهذه العلاقات سواء مع الملاك أو الدائنين أو السوق المالي. تُستخدم هذه النظرية لتفسير مشكلات الحوافز الناتجة عن انفصال الملكية عن الإدارة، آليات مراقبة الموارد، عملية تعيين مراقبي الحسابات، وأيضا لتفسير دوافع اختيار الطرق والسياسات المحاسبية، بما في ذلك ممارسات المحاسبة الإبداعية (حماد، 2005، صفحة 67)، وبالتالي تفسر النظرية سلوك الإدارة في التأثير على الأرقام المحاسبية في القوائم المالية كنتيجة للعلاقات التعاقدية القائمة بين الأطراف ذات العلاقة. نتيجة لهذا

التحليل، ظهرت ثلاثة اتجاهات رئيسية لتفسير اختيار الإدارة للسياسات المحاسبية في مجال المحاسبة كما يلي (Ben Omonuk, 2007, pp. 21-22):

1.2.3. الاتجاه الأول: يربط اختيارات السياسات المحاسبية بعقود الحوافز والمكافآت الإدارية. عندما ترتبط الحوافز بالأرقام المحاسبية، تميل الإدارة إلى تبني سياسات تزيد الأرباح في الفترة الحالية.

2.2.3. الاتجاه الثاني: يفسر اختيارات السياسات المحاسبية كوسيلة لتحقيق شروط عقود الدين، مفترضاً توافق مصالح الإدارة مع مصالح الملاك.

3.2.3. الاتجاه الثالث: يرى أن اختيارات السياسات المحاسبية تهدف إلى جذب المستثمرين وزيادة رأس المال، من خلال تحقيق توقعات المحللين الماليين للأرباح المستقبلية.

يلاحظ أن المرونة المتاحة للإدارة في إعداد القوائم المالية قد تؤدي إلى تأثر اختياراتها المحاسبية بأهدافها الذاتية، حتى على حساب الدقة في التعبير عن نتائج العمليات الفعلية للشركة التي قامت بها خلال فترة معينة. فالإدارة تمارس عملها كوكيل عن المساهمين تقوم بإدارة الشركة لمصلحتهم وتعمل بوحي من القرارات التي تصدرها الجمعية العمومية للمساهمين في اجتماعها الدوري، وهي ترغب في إظهار مدى نجاحها في المهمة الموكلة إليها وقد كان هذا النجاح يقاس بمدى قدرة الإدارة على تنظيم الربح عنها في قوائمها المالية، إلا أن في السنوات الأخيرة، تطورت نظرية الوكالة لتنظر إلى الشركة كمنطقة تقاطع لمجموعة من العلاقات التعاقدية بين مختلف الأطراف: الإدارة، المالكين، الدائنين، والحكومة. هذا التطور يوسع نطاق تحليل العوامل المؤثرة على القرارات المحاسبية للإدارة (حمدان و القاضي، 1995، الصفحات 21-22).

3.3. نظرية الإشارة (عدم تماثل المعلومات)

لقد كان أول ظهور لمفهوم نظرية الإشارة في أعمال "Linter" سنة 1956حيث قام بدراسة لعينة من 28 شركة صناعية ذات سمعة كبيرة، وقام بإجراء مقابلات مع المسيرين الرئيسيين لهذه الشركات والذين لهم تأثير على قرارات الشركة حول سياسة توزيع الأرباح. حيث توصل من خلال دراسته إلى أن المسيرين يدركون بأن المساهمين يفضلون توزيع ثابت ومستقر للأرباح والذي يعتبر إشارة على الاستقرار والنمو المستمر للشركة (بوعظم، 2022، صفحة 68)، وبالتالي هناك فكرتان رئيسيتان تعتمد عليهما هذه النظرية (Hutin, 2003, p. 285):

- ✓ أن نفس المعلومة لا يمتلكها كل الأطراف، حيث يمكن أن يتوفر المسيرين على معلومات ليست بحوزة المستثمرين؛
- ✓ حتى وإن كانت المعلومة متوفرة عند كل الأطراف، فإنها لا تستقبل بنفس الطريقة.

وبالتالي القرارات المالية للمسيرين تتجاوز مجرد كونها صحيحة تقنياً؛ إذ يتعين عليهم إقناع السوق بجودة هذه القرارات وفائدتها للشركة والمستثمرين. تشكل الإشارات المرسلة من المسيرين إلى المستثمرين العنصر الأساسي في سياسة الاتصال المالي للشركة.

ينشأ التعارض بين الإدارة وأصحاب المصلحة نتيجة عدم تماثل المعلومات في هياكل الشركات،إذ يستغل المدراء مواقعهم لتحقيق منافع شخصية من خلال التحكم في الإفصاح عن المعلومات في التقارير المالية، هذا السلوك يتضمن الإفصاح الانتقائي عن بعض المعلومات وإخفاء أخرى، مما قد يضر بمصالح الأطراف ذات العلاقة. لذلك تكمن أهمية هذه المعلومات في دورها الحاسم في اتخاذ القرارات المالية المثلى مستقبلاً. غالباً ما يفتقر أصحاب المصلحة إلى القدرة على تحليل وتمييز صحة المعلومات المعروضة أو اكتشاف التلاعب في الأرباح، سواء بسبب نقص المهارات الشخصية، أو عدم الرغبة في التحليل، أو اللامبالاة (لوالبية، 2020، صفحة 15)، ووفق (Zimmerman & Watts, 1978, p. 118) فإن عدم تماثل المعلومات يكون بين:

1.3.3. متلقي المعلومات: تشمل هذه الفئة المستثمرين الحاليين والمحتملين، سواء من القطاع الخاص أو العام، بالإضافة إلى المستهلكين والمنافسين والموظفين.

2.3.3. المستثمرون: يبرز عدم تماثل المعلومات بين المالكين الحاليين والمستثمرين المحتملين، إذ قد يتبنى المالكون الحاليون سلوكاً انتهازياً اتجاه نظرائهم المحتملين لتعظيم منفعتهم، مما يشكل إشارة يستخدمها المستثمرون المحتملون لتقييم القيمة الاقتصادية للشركة.

3.3.3. المسيرون والإدارة الجبائية: يتولى المسيرون إعداد ونشر المعلومات العامة والخاصة للشركة، متحكمين في جودتها وتوقيت نشرها، في المقابل، تعتمد الإدارة الضريبية على تصريحات المكلفين بالضريبة بنتائج أعمالهم لاستخدامه كوعاء لاحتساب الضريبة، وتُعتبر قرارات التصريح أو الامتناع عنه، أو توقيت والمبلغ المصرح به وطبيعة وحجم النشاط المستغل، إشارات تتلقاها الإدارة الضريبية كمعلومات غير متماثلة في معظم الحالات.

4.3.3. المسيرون والأطراف ذات المصلحة: يوجد عدم تماثل معلوماتي بين المسيرين من جهة، والمستثمرين، الدائنين، العمال، والمنافسين الحاليين والمحتملين من جهة أخرى. إذ تمتلك الإدارة عادةً معلومات أكثر تفصيلاً وشمولاً مقارنة بالأطراف الأخرى.

هذا التباين في توزيع المعلومات يؤثر على ديناميكيات صنع القرار وعلاقات القوة بين مختلف الأطراف المعنية بأداء الشركة.

وقد أشار كل من (Lopatta, Buchholz, & Kaspereit, 2016) و (Ferrero, Cano, & Sanchez, 2016) أن عدم تماثل المعلومات بين إدارة الشركة والأطراف الخارجية يمكن أن يؤدي إلى استغلال تلك المعلومات من قبل الإدارة لتحقيق عوائد غير عادية مبالغ فيها بالمقارنة بالأطراف الخارجية، من خلال الاتجار الداخلي. هذا الاستغلال يؤدي إلى ممارسات انتهازية مثل إدارة الأرباح لتحقيق منافع ذاتية، مما يؤثر سلبًا على جودة التقارير المالية وشفافية الشركة، ويضر بقيمة الشركة على المدى الطويل. كما أن عدم التماثل في المعلومات يمكن أن يدفع الإدارة إلى تخصيص الموارد لمشروعات تعزز أهدافها قصيرة الأجل، على حساب أهداف الشركة الطويلة الأجل. إضافة إلى ذلك، قد يؤدي هذا الوضع إلى تبني استراتيجيات تحوط غير مثالية ضد مخاطر السوق، مثل تغير أسعار المنتجات، أسعار صرف العملة، وأسعار الفائدة، مما يهدد استمرارية الشركة على المدى الطويل.

4.3. نظرية كفاءة السوق المالي

بدأت نظرية الكفاءة كاتجاه فكري بالتبلور منذ ظهور أعمال "Louis Bachelie" سنة 1900 وإثباته لعشوائية تغيرات الأسعار في السوق المالية في رسالة الدكتوراه التي أعدها تحت عنوان "نظرية المضاربة"، ثم تدعم هذا الاتجاه بأعمال كل من "Von Neumann"، وأعمال "Kendall" من خلال الدراسات الميدانية التي أجريت على الأسواق المالية الأمريكية الأوروبية. وفي سنة 1965 أسس "Samuelson" الطرح النظري لنظرية كفاءة الأسواق المالية، أين عرفت انتشارا واسعا في الوسط الأكاديمي لتصبح الدعامة الأساسية لما يعرف بالمالية الحديثة. وبالرغم من أن "Samuelson" أول من حاول إعطاء تعريف للسوق الكفء وعلاقته بالسير العشوائي للأسعار، إلا أن الفضل في شهرة هذه النظرية يعود إلى "Eugene Fama"، نظرا لكثرة الأعمال والدراسات التي قدمها في هذا المجال، ودفاعه عن هذه النظرية أمام المعسكر الفني (Colmant, Gillet, & Szafarz, 2009, pp. 4–5). حيث

يرى أن "السوق المالي كفؤا إذا كانت جميع المعلومات المتاحة حول أصل مالي معين وفي أي لحظة من الزمن منعكسة في سعره وفي اللحظة ذاتها (Fama, 1965). وقد تلقت فرضية السوق المالي الكفء اهتماما كبيرا من قبل الباحثين في مجال الأسواق المالية، وإن اختلفت وجهات النظر:

1.4.3. وجهة نظر الخبراء والمحللين الماليين: يرى هؤلاء أن قدرة تحليل واستيعاب معلومات السوق المالي محصورة في فئة محددة. هذه الفئة تتمتع بكفاءة متفوقة في تحليل المعلومات، مما يمكنها من تحقيق أرباح غير عادية. تعتبر هذه الأرباح الاستثنائية مكافأة خاصة لخبرتهم في تحديد الأوراق المالية المقيمة بأقل من قيمتها الحقيقية.

2.4.3. وجهة نظر المحاسبين: تستند هذه الرؤية إلى نظرية الوكالة، التي تفترض أن إدارة الشركات المساهمة قد تتلاعب بأرقام الأرباح المعلنة في البيانات المالية لتحقيق مصالحها الذاتية، هذا التلاعب مرتبط بكون مكافآت الإدارة غالباً ما تعتمد على هذه الأرقام. نتيجة لذلك، قد لا تعكس أسعار الأوراق المالية المتداولة في السوق بدقة المعلومات الحقيقية المتضمنة في البيانات المحاسبية، ما يؤدي إلى تضليل المستثمرين.

يثير هذا التباين في وجهات النظر تساؤلاً جوهرياً حول تأثير تغيير الإجراءات المحاسبية على النتائج المالية المعلنة وعلى القيمة السوقية للشركة،فغالباً ما يلجأ المسيرون إلى تعديل الإجراءات المحاسبية لتحسين الصورة المالية الظاهرة للشركة. لكن السؤال المطروح هو ما إذا كانت هذه التغييرات في الإجراءات المحاسبية تؤثر فعلياً على القيمة السوقية الحقيقية للشركة؟

أكدت دراسة كل من (Sunder, 1973) و (Kaplan & Roll, 1972) أن الأسواق المالية تستجيب لتغيرات القوائم المالية، إلا أن هذه الاستجابة لا تؤدي إلى تحقيق أرباح غير عادية، حيث يكون المتعاملون على دراية بتأثير تغير القواعد على النتائج المسجلة على الأسعار، مما يؤدي إلى تراجع سريع للأسعار لتعكس قيمتها الحقيقية. كما أن هذه التغييرات قد تضر بالشركة أكثر مما تنفعها، خصوصًا من ناحية السمعة، حيث أن الانهيارات التي تعرضت لها شركات أمريكية كبرى مثل Enron وAnderson وWorldCom كانت نتيجة رئيسية للتلاعب بالممارسات المحاسبية بهدف إظهار نتائج إيجابية. وبالتالي، فإن نشر المعلومات المحاسبية أو تعديل القواعد المحاسبية يؤثر بسرعة على الأسعار المعنية، مما يدل على كفاءة السوق إلى حد ما.

لذا تُعتبر نظرية كفاءة السوق المالي واحدة من أوسع النظريات البحثية في المفاهيم الحديثة، حيث تفسر هذه الممارسات وتحلل سلوك الفاعلين في السوق المالي، وتفترض أن هؤلاء الفاعلين لا يتصرفون دائمًا بطريقة عقلانية، مما يسمح للشركات بتضليلهم بالمعلومات المقدمة، وهذا يعني أن آليات السوق المالي قد لا تثبت وجود ممارسات لإدارة الأرباح (Stolowy & Breton, 2003, p. 126)

5.3. النظرية السياسية

أسسكلمن(Zimmerman & Watts, 1978) فرضية التكاليف السياسية، التي تُعتبر من الآليات المستخدمة من قبل الحكومة لنقل الثروة بين الأطراف المعنية بغرض تحقيق العدالة الاجتماعية. حيث تقوم الدولة بإصدار تشريعات تؤدي إلى إعادة توزيع الثروة من أجل رفاهية المجتمع، وتعتبر القوائم المالية من المصادر الرئيسية التي تُستند إليها في اتخاذ قرارات نقل الثروة، مثل الحد من الاحتكارات وفرض الضرائب أو التأميم. وبذلك، تؤدي عملية التنظيم الحكومي (العملية السياسية) إلى اتباع إدارة الشركة سياسات محاسبية تهدف إلى تخفيض الربح، مما يدفع الإدارة في هذه الحالات إلى استخدام سياسات محاسبية تساعدها على تجنب التدخل الخارجي أو تجعل هذا التدخل لصالح الشركة.

حيث تنشأ التكاليف السياسية نتيجة للإجراءات التنظيمية والسياسية المتعلقة بالتشريعات والأنظمة في المجتمع. إذ تشترط بعض الوكالات الحكومية على بعض الشركات المنافع العامة، بموجب سلطاتها التشريعية، استخدام طرق محاسبية معينة عند الإبلاغ عن أنشطتها لهذه الوكالات، وذلك ضمن إطار من المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً. الأمر الذي يدفع إدارة هذه الشركات إلى استخدام الأساليب المحاسبية بحيث تؤثر على القرارات والإجراءات التشريعية، مما يسهم في تحقيق تأثير إيجابي على هذه الشركات أو على الأقل تجنب الآثار السلبية لتلك الإجراءات (زهران، 1990، صفحة 155).

أشارت البحوث والدراسات الرائدة في مجال ممارسات إدارة الأرباح إلى أن إدارات الشركات قد تلجأ إلى اتباع سياسات محاسبية معينة تهدف إلى تضخيم أرقام الأرباح المعلنة في التقارير المالية، وذلك عبر استخدام مدخل الاستحقاقات الاختيارية أو المدخل الحقيقي لإدارة الأرباح، وذلك لتحقيق أهداف محددة، مثل تعظيم حجم الحوافز والمكافآت لإدارة الشركة، أو تحسين المظهر المالي للشركة تمهيداً للاندماج مع شركات أخرى، أو محاولة تقديم نتائج قريبة من توقعات المحللين الماليين. كما قد تلجأ إدارات الشركات إلى استخدام نفس الوسائل والأساليب لإظهار رقم من أرقام الأرباح المعلنة في التقارير

المالية بأقل من قيمته الحقيقية، بهدف تحقيق غايات محددة، مثل تقليل احتمالات التعرض للتكاليف السياسية، مثل الضرائب والرسوم الجمركية، والتكاليف الناجمة عن الفحص والرقابة والتدخل من الجهات الحكومية والتنظيمية، كالتدخل لضبط الأسعار أو منع الممارسات الاحتكارية أو زيادة رواتب العاملين (بشاى، يوسف، و شحاتة، 2021، صفحة 141).

بالإضافة إلى الشركات التي تستخدم مجموعة من الأدوات، مثل حملات المسؤولية الاجتماعية في وسائل الإعلام، فإن اختيارها للسياسات المحاسبية قد يكون بهدف تقليل الأرباح والمكاسب المعلنة في التقارير المالية. حيث أن الإدارة يمكنها أن تقلل من احتمال التعرض للعمليات السياسية وبالتالي تخفض من التكاليف المتوقعة، بما في ذلك التكاليف القانونية المرتبطة بالمنازعات أو الضغوط الناتجة عن الحملات السياسية أو التنظيمية. من خلال اتخاذ هذه الخطوات، تسعى الإدارة إلى تقليل المخاطر المرتبطة بالتدخل الخارجي والحفاظ على سمعة الشركة من خلال تبني ممارسات مالية أكثر تحفظًا.

أوضحت الدراسات السابقة أنه كلما زادت درجة حساسية الشركة سياسيًا، زادت احتمالية تبنيها سياسات محاسبية تُظهر مستويات منخفضة من الربحية، كوسيلة لتجنب التعرض للتدخل الحكومي وفرض ضرائب أعلى على أنشطتها. ونظرًا لصعوبة القياس المباشر للتكاليف السياسية، يتم التعبير عنها بمقاييس تقريبية، وأحد أكثر المقاييس استخدامًا بين الباحثين هو حجم الشركة. حيث افترضت الدراسات وجود ارتباط بين حجم الشركة وتعرضها للتدخلات الحكومية، إذ أنه كلما كان حجم الشركة أكبر، زاد احتمال تعرضها لتلك التدخلات السياسية، خاصة خلال فترات ارتفاع الأرباح. هذا الاتجاه يعكس رغبة الشركات في تخفيض ظهور الأرباح كاستراتيجية للتقليل من خطر التدخلات الحكومية والمراقبة (Ness & Mirza, 1991, p. 216).

تجدر الإشارة إلى أن النظرية الاقتصادية تفترض أن السياسيين ومسؤولي الحكومة، مثل أي طرف آخر، يسعون إلى تعظيم منفعته الذاتية على حساب الأطراف الأخرى. فهم ليسوا مجرد وسطاء بين الأطراف المتصارعة، بل يمثلون أيضًا طرفًا ذا مصلحة خاصة. لذلك، يكون لديهم الدافع لزيادة الموارد الاقتصادية التي ستخصص للحكومة، بهدف تعزيز وضعهم السياسي والمحافظة على مناصبهم الحكومية. هذا الدافع يؤدي بالحكومة إلى إصدار تشريعات ولوائح تهدف إلى تحويل الثروة من الشركات إلى الحكومة من خلال العملية السياسية، مما يعكس العلاقة المعقدة بين القطاعين العام والخاص ويدفع

الشركات إلى اتخاذ تدابير معينة لتجنب هذه التدخلات وتقليل المخاطر المرتبطة بها (جعفر، 2008، صفحة 124).

يتضح مما سبق وجود دوافع قوية لدى إدارات الشركات لانتهاجها سلوكيات التلاعب المحاسبي كوسيلة لتجنب التعرض لتدخلات حكومية أو تنظيمية، مما قد يؤدي إلى تحملهم تكاليف سياسية باهظة،فالعديد من المراقبين ينتقدون مهنة المحاسبة بوصفها إحدى أسباب نشوء الأزمات، بسبب التلاعب في البيانات المحاسبية للشركات، حيث تستغل هذه الإدارات مرونة المعالجات والسياسات المحاسبية المتاحة، هذا الاستخدام غير السليم يمكن أن يؤدي إلى ظهور التقارير المالية بشكل مضلل، مما يؤثر سلباً على قرارات مستخدمي هذه التقارير، سواء كانوا مستثمرين أو مقرضين أو جهات تنظيمية، وبالتالي يعرض صحة السوق المالية والاقتصاد ككل للخطر.

خلاصة الفصل الأول

إن مفهوم إدارة المعلومات المحاسبية وإن بدا للبعض كمفهوم غريب أو حديث، إلا أنه في الحقيقة هو سياسة تتطلب تساؤلات عديدة حول طبيعة ممارستها والطرق والإجراءات والأساليب المحاسبية المستخدمة في تطبيقها. وقد تم التوصل إلى أنه يمكن النظر إلى إدارة المعلومات المحاسبية من زاويتين رئيسيتين:

الأولى إيجابية: تعمل إدارة المعلومات المحاسبية على التجديد والتطوير في الطرق والإجراءات المحاسبية، حيث تسعى إلى إيجاد حلول وإجراءات غير مألوفة في معالجة البيانات المالية باستخدام المهارات التقنية المتقدمة، وتتمثل المخرجات الرئيسية لهذه العملية في إعداد تقارير مالية تهدف إلى توفير وتوصيل معلومات محاسبية ومالية ذات جودة عالية، تكون مفيدة ومجدية للجهات المستفيدة. تساعد هذه المعلومات في تحقيق أهداف تلك الجهات، بما في ذلك اتخاذ القرارات المالية المستنيرة، التخطيط للضرائب، تحسين الأداء... إلخ، مما يساهم في نجاحها ونموها المستدام في بيئة الأعمال التنافسية.

الثانية سلبية: أينيطلق على الإجراءات المحاسبية التي تسعى إدارات المؤسسات إلى تحسين صورة غير حقيقية لأدائها "التلاعب المحاسبي" أو "التحسين المضلل للأداء المالي". تسعى هذه الإجراءات إلى توضيح الوضعية المالية للمؤسسة بصورة أفضل مما هي عليه في الواقع، بهدف إخفاء بعض المشاكل التي تعاني منها أو لإظهار وضعية معينة تخدم مصالح أطراف معينة. إذ تستخدم هذه الأساليب عن طريق استغلال الثغرات الموجودة في المعايير المحاسبية أو من خلال الاستفادة من تعدد البدائل المتاحة في السياسات المحاسبية، مما يؤثر سلبًا على نوعية الأرقام التي تظهرها القوائم المالية، سواء من حيث الأرباح أو المركز المالي، مما يعرّض هؤلاء الأرقام لمخاطر عدم الدقة ويوجه القرارات المستندة إلى هذه البيانات في اتجاهات غير سليمة. قد يؤدي ذلك في النهاية إلى فقدان الثقة من قبل المستثمرين والمستخدمين الآخرين لهذه المعلومات، ويزيد من المخاطر المرتبطة بالاستثمارات في هذه المؤسسات.

الفصل الثاني: تمهيد الدخل كأسلوب لإدارة المعلومات المحاسبية

تمهيد الفصل الثاني

تعد قيم الدخل الصافية التي يفصح عنها في التقارير المالية، المقياس الأساسي لتقييم أداء الشركات والحكم عليها، وعامل مهم لتدعيم ثقة المستثمرين فيها كونها تعبر عن مدى كفاءة الإدارة في استخدام الموارد المتاحة لها واستغلالها، وبما أن قيم الدخل معرضة للتذبذب والتغير من سنة لأخرى، فإن إدارة الشركة قد تسعى دائما إلى التلاعب في الإجراءات والسياسات المحاسبية المختلفة،التي يسمح باستخدامها وطرق الإفصاح، بغرض تجنب مخاطر عدم استقرار الدخل التي لم تكن لتتجنبها من خلال أداءها الفعلي، والوصول بالربح إلى المستويات المرغوب فيها، وإظهار الأداء المالي للشركة بشكل طبيعي، حتى لا يخلق انطباعات أو سمعة سيئة لدى الأطراف أصحاب المصلحة حول مركزها المالي.

لذلك نهدف من خلال هذا الفصل الإحاطة بالجوانب النظرية المتعلقة بتمهيد الدخل، كأحد أساليب إدارة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية، وخدمة لذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كالآتي:

1. الإطار العام لتمهيد الدخل؛
2. دوافع ومحددات ممارسة تمهيد الدخل؛
3. مقاييس تمهيد الدخل.

1. الإطار العام لتمهيد الدخل

أصبح مفهوم تمهيد الدخل إلى جانب أساليب إدارة المعلومات المحاسبية الأخرى،موضع تركيز واهتمام العديد من الباحثين والمهتمين خلال السنوات الأخيرة، خاصة بعد حالات الانهيار التي عرفتها العديد من كبريا الشركات في العالم، حيث يسعى مديرو الشركات لتجميل التقارير المالية وإظهارها بالصورة المرغوبة،لتنال اهتمام المستخدمين الذين يعتمدونها في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية. لذلك سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى كل من مفهوم تمهيد الدخل والافتراضات والخصائص التي يقوم عليها، وأيضا أهداف تمهيد الدخل ومختلف أشكاله، بالإضافة إلى ربطه مع الأشكال الأخرى لإدارة المعلومات المحاسبية.

1.1. مفهوم تمهيد الدخل

ظهر تمهيد الدخل كمفهوم لأول مرة في دراسة (Hepworth, 1953)، رغم أنه كممارسة وجد قبل ذلك بكثير، ليتم بعدها التوسع في هذا المفهوم من خلال دراسة (Gordon, 1966)، والذي قام ببناء إطار عمل تمكن من خلاله استنتاج العديد من الدوافع المؤدية إلى ممارسات تمهيد الدخل من طرف المديرين، ثم توالت الدراسات الميدانية، فجاءت دراسة (Copeland & Licastro, 1968)، ثم دراسة (Copeland & Wojdak, 1969)، ودراسة (Cushing, 1969)، و(Simpson, 1969) ثم دراسة (White, 1970)، ثم دراسة (Ronen & Sadan, 1975)، ثم دراسة (Barnea, Ronen, & Sadan, Classificatory Smoothing of Income with Extraordinary Items, 1976)، حيث كان هدف جميعها هو التأكد فيما إذا كان تمهيد الدخل من طرف مديري الشركات يتم بشكل متعمد أو غير متعمد (Eckel, 1981, p. 28) .

أدرجت العديد من الدراسات ممارسات تمهيد الدخل ضمن مفهوم ممارسات إدارة الأرباح، حيث عادة ما يأخذ الاتجاه السالب في الاعتراف بالأرباح أي تخفيض النتيجة بهدف جعل الأرباح أكثر استقرارا، وهذا بنقل النتيجة من السنوات ذات الدخل المرتفع إلى السنوات ذات الدخل المنخفض، ويعتبر تمهيد الدخل نوع من أنواع التلاعب بالأرباح، حيث يتم عادة استخدام طرق وتقديرات محاسبية من أجل تغيير مستوى تقلبات صافي الدخل (السلمان، 2012، صفحة 58).

اختلف الباحثون في تحديد مفهوم دقيق لتمهيد الدخل، وتعددت المصطلحات والصياغات باختلاف الدراسات، إلا أنها في الأخير تصب في معنى واحد،حيث يعرف (Ronald, 1968, p. 101) "تمهيد

الدخل بأنه تعديل تقلبات الدخل عن طريق تحويل الأرباح من سنوات الذروة إلى السنوات ذات الأداء المنخفض". في حين اعتبره (Beidleman, 1973, p. 653) "بأنه تخفيض متعمد للتذبذب الموجود في الأرباح المعلنة مقارنة بمستواها الطبيعي". أما (Sadan & Ronen, 1975, p. 62) فقد عرف"تمهيد الدخل من الناحية التشغيلية بأنه التخفيض الملحوظ للتقلبات حول مستوى معين من الدخل ويفترض بأنه طبيعي بالنسبة للشركة". أما (Imhoff, 1981, p. 24) "فيرى تمهيد الدخل بأنه حالة خاصة من عدم كفاية و ملائمة الإفصاح للمعلومات المالية، بطريقة مصطنعة لتقليل التقلب في الدخل". أما حسب (Koch, 1981, p. 574) "فهو يمثل الوسائل المستخدمة من قبل الإدارة لتخفيف تقلبات الدخل المعلن عنه نسبة إلى الدخل المستهدف، من خلال التلاعب بالمتغيرات الحقيقية كالتوقيت وحجم الصفقات، أو المتغيرات الوهمية كاستخدام السياسات والطرق المحاسبية وتغييرها".

يرى (Moses, 1987, p. 360) "أن تمهيد الدخل يمثل مختلف الجهود المبذولة من قبل الإدارة للحد من تقلبات الأرباح المعلنة للشركة". كما يعرف (الشيرازي، 1990) "تمهيد الدخل باعتباره تقليل حدة التفاوت والتقلبات في أرقام الدخل الخاصة بالفترات المحاسبية المختلفة. أما (Stolowy & Breton, 2000, p. 18) فعرف "تمهيد الدخل بأنه تلاعب لديه هدف واضح وهو إنتاج تدفق ثابت من الأرباح، لذلك يتطلب من الشركة تحقيق مستويات مرتفعة من الأرباح بما يكفي لتنظيم التذبذب عند الضرورة". أما (Belkaoui, 2004, p. 78) فاعتبر"تمهيد الدخل بأنه تسوية مقصودة للدخل المعلن عنه بغية الوصول إلى الدرجة أو الاتجاه المرغوب، إذ يعبر عن رغبة الإدارة في تخفيض الانحرافات غير الطبيعية في الدخل إلى الحد الممكن والمسموح به في ظل مبادئ المحاسبة المقبولة عموما".

عرف أيضا (Chong, 2006, p. 41) "تمهيد الدخل على أنه تلاعب بالأرباح نحو هدف محدد مسبقا، قد تحدده الإدارة أو تطلبه أو تتوقعه مجموعة معينة من أصحاب المصلحة". وعرف (Martinez & Castro, 2011, p. 60) "تمهيد الدخل بأنه التدخل المتعمد للإدارة في قياس والإفصاح عن الدخل من أجل الوصول إلى المستوى المرغوب". ويمكن تعريف تمهيد الدخل بأنه "أحد أشكال تدخل الإدارة في عملية القياس والإفصاح المحاسبي لما له من تأثير في تقييم مستخدمي القوائم المالية والمعلومات المحاسبية، وفي دقة النتائج وبالذات قدرتها في اتخاذ القرارات ما دام نابعا من تدخل إداري مقصود" (صيام، 2009، صفحة 164). كما يمكن تعريفه "بأنه عبارة عن مجموعة من الإجراءات الخاصة

باستغلال المرونة المتاحة في عمليات اختيار السياسات والإجراءات المحاسبية، وذلك بهدف تخفيض التقلبات الطارئة على الدخل" (Acharya & Lambrecht, 2015, p. 2535).

من بين التعاريف الحديثة لتمهيد الدخل"أنه سلوك ينتهزه المديرون في إعداد التقارير المالية لتخفيف التقلبات في الأرباح المحققة"، حيث أشارت دراسة (Egolum, 2021, pp. 60-61) أن 96% من المديرين الذين تمت عليهم الدراسات الميدانية،أظهروا تفضيلا واضحا للأرباح الأكثر استقرار، حيث يعمل تمهيد الدخل على تقليل تقلبات الأرباح بمرور الوقت، بالإضافة إلى نقل الإيرادات والنفقات بين الفترات لإعطاء انطباع خاطئ بأن أرباح الشركة منتظمة ومتسقة، وذلك لخداع المحللين وغيرهم من أجل زيادة الحوافز الإدارية.

بناء على ما سبق يمكن تعريف تمهيد الدخل "بأنه إجراء تقوم به الإدارة عن قصد أو عن غير قصد في حدود المبادئ المحاسبية المقبولة عموما، والبدائل التي سمحت بها معايير المحاسبة الدولية في عملية القياس والإبلاغ المالي الخارجي، بهدف تخفيض حدة التقلبات غير الطبيعية في دخل الشركة عبر الفترات المالية المتتالية، وذلك باعتبارها المسؤولة عن إعداد القوائم المالية، ومن الضروري تقليل الانحرافات في الدخل وإخفاء المخاطر المقترنة بأنشطة وعمليات الشركة، وضمان استقرارها. وهنا تجدر الإشارة إلى أن تأثيره لا يكون على كل الأرصدة في القوائم المالية، وإنما على حسابات محددة فقط.

2.1. فرضيات وخصائص تمهيد الدخل

في منتصف الستينيات، كان (Gordon, 1964) أول من لاحظ أن مديري الشركات في الغالب يكونون متحمسين لتمهيد الدخل واستغلال الطرق والإجراءات المحاسبية البديلة في مجالات التطبيق المختلفة، وأن معدل النمو الثابت للدخل هو المفضل لديهم على تدفقات الدخل المتباينة. لذلك قام (Gordon, 1964) في محاولاته الأولى لتفسير سلوك تمهيد الدخل،بوضع فرضيات لصياغة نظرية محاسبية وضعية، وهذه الفرضيات تتمثل في:

- **الفرضية الأولى:** أن المعيار الذي يستخدمه المديرون عند المفاضلة بين الطرق والإجراءات المحاسبية هو تعظيم المنفعة أو الرفاهية.
- **الفرضية الثانية:** أن منفعة المديرين ورفاهيتهم تزداد بزيادة أمنهم الوظيفي ومستوى نمو دخل الإدارة، ومعدل النمو في حجم الشركة.

- **الفرضية الثالثة:** يعتمد تحقيق زيادة مستوى نمو دخل الإدارة جزئيا، على رضا المساهمين على أداء الشركة، وكلما كان المساهمون أكثر رضا زاد الأمن الوظيفي للمديرين وزاد دخلهم.
- **الفرضية الرابعة:** يزداد رضا المساهمين عن الشركة بزيادة متوسط معدل نمو أرباح الشركات (أي متوسط معدل العائد على رأس المال واستقرار دخلها).

يلاحظ أن هذه الفرضيات تفسر سلوك المديرين من خلال الربط بين مصلحة المساهمين ومصلحتهم، فمصلحة المساهمين تتحقق مع زيادة معدل النمو في دخل الشركة واستقرار دخلها، أما مصلحة المديرين تتحقق من خلال المحافظة على أمنهم الوظيفي وزيادة دخلهم، وبهذا فإن مصالحهم تتفق لتحقيق هدف مشترك لكيلاهما، لذلك تم صياغة وتصميم النظرية بالنظر إلى أن الفرضيات الأربعة المذكورة أعلاه مقبولةوتم إثباتها على أنها صحيحة، ويترتب على الإدارة وفي حدود إمكانياتها ضمن المرونة التي تسمح بها القواعد المحاسبية، وبدافع تعظيم منفعتها الذاتية التي تتأثر برضا المساهمين عن أداء الشركة، أن تعمل على تمهيد الدخل المعلن عنه بشكل ثابت، وتمهيد معدل النمو في الدخل وضمان استقراره (Martinez & Castro, 2011, p. 62).

ليس بالضرورة أن يكون تمهيد الدخل ممارسة سلبية، إنما هو نتيجة منطقية لمرونة المعايير المحاسبية المتعارف عليها في إعداد وعرض القوائم المالية، لذا ينبغي على الإدارة عند الاختيار من بين السياسات المحاسبية المختلفة، التأكد من أنه ضمن الأطر القانونية والأخلاقية، ويحقق مصلحة الشركة وجميع الأطراف ذات العلاقة.فالإدارة الجيدة هي التي تمتلك قدرة ومهارة تمكنها من تمهيد الدخل دون أن يترتب عليه ضرر لأي طرف من الأطراف (Chong, 2006, p. 42) ، وبعبارة أخرى يتطلب تمهيد الدخل ذكاء من قبل الإدارة، فما تقوم به في الفترة الحالية يؤثر على عدة فترات محاسبية متتالية، فإما أن تنجح في عرض دخل ممهد للشركة خلال عدة فترات متتالية أو تفشل في ذلك، مما قد يؤثر سلبا على الشركة والأطراف ذات العلاقة. ولكي تمارس إدارة الشركة تمهيد الدخل بشكل مثالي يجب على المديرين الحرص على توفر الخصائص التالية (Ronald, 1968, p. 102):

- أن يحقق الأسلوب المستخدم التعديلات المطلوبة دون تحميل الشركة بأية التزامات استثنائية في المستقبل، كما لا ينبغي لأسلوب التمهيد وأدواته الفعالة الخروج عن مبدأ الاتساق أو المماثلة في استعمال الأساليب والطرق المحاسبية.

- أن يكون التمهيد مبنياً في الغالب على ممارسة الحكم المهني وملتزماً بالمعايير المحلية والدولية، وأن لا تؤدي الطرق المتبعة في التمهيد إلى إرغام الإدارة للكشف عن حقيقة تلاعبها بوضوح، مما يقود إلى إصدار محافظ الحسابات تقريرا متحفظاً.

- أن تؤدي وسيلة التمهيد إلى تحول جوهري، للفروق وللتغيرات الحاصلة في الدخل من سنة إلى أخرى، أي يجب أن يتصف بالمادية وأن تكون له أهمية نسبية حتى يكون فعالا.

- يجب أن تكون الوسيلة التي تتخذها الإدارة قادرة على تقليل التقلبات في الدخل وأن تساعدها على تحقيق أهدافها طويلة الأجل، وكذلك ضرورة الاستمرار في استعمالها خلال السنوات اللاحقة، وأن لا تؤثر بشكل ملحوظ في تقلبات الدخل السنوية.

- أن لا يتطلب عملية محاسبية حقيقية وقعت مع أطراف ثانية، يكفي أن تكون بإعادة تصنيف لأرصدة الحسابات الداخلية.

3.1. أشكال تمهيد الدخل

اتفقت الدراسات السابقة (Imhoff, 1977)، (Eckel, 1981)، (Belkaoui, 2004)، (Albrecht & Richardson, 1990)، على أن تمهيد الدخل يمكن أن يكون طبيعيا أو مقصودا، حيث ينتج تمهيد الدخل الطبيعي عن عملية توليد الدخل الذي ينتج دخلا سلسا،والذي لا يعتبر تلاعبا من قبل الإدارة، في حين أن تمهيد الدخل المتعمد يمكن أن يكون نتيجة تمهيد الدخل الحقيقي أو أساليب المحاسبة المصطنعة.وتمهيد الدخل الحقيقي هو نتيجة لتغيير المديرين للأحداث الاقتصادية المدرة للدخل، في حين أن تمهيد الدخل المصطنع هو نتيجة لتغيير المديرين لتوقيت الاعتراف والإثبات المحاسبي بغية إنتاج دخل ممهد.

الشكل (04): أشكال تمهيد الدخل.

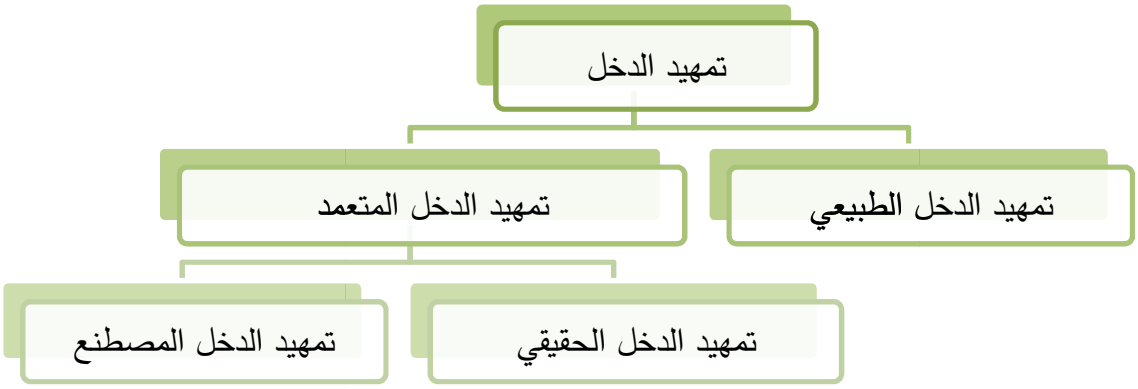

المصدر:(Eckel, 1981, p. 29)

يعتبر (Imhoff, 1977, p. 89) أول من ميز بين ممارسات تمهيد الدخل المتعمد، وتدفقات الدخل الممهدة بشكل طبيعي، وبدا له أنه من المستحيل تحديد فيما إذا كان الدخل قد تم تمهيده عن قصد أو نتيجة لبعض الأحداث الطبيعية، وكمحاولة منه لتحديد سلوك تمهيد الدخل الطبيعي، توصل إلى أن مستوى الدخل يعتمد إلى حد كبير على مستوى المبيعات، فإذا كان تدفق الدخل مدعومًا بنمط مماثل لتدفق المبيعات فقد يُنظر إلى تدفق الدخل الممهد كنتيجة طبيعية للعمليات، أما في إطار تمهيد الدخل المتعمد فقد حاولت بعض الدراسات النظر في الفرق بين التمهيد الاصطناعي والحقيقي، على سبيل المثال أظهر (Koch, 1981, p. 576) أن الإدارة تقوم بتمهيد دخلها بشكل أكبر باستخدام المتغيرات الاصطناعية(المحاسبية)مقارنة بالمتغيرات الحقيقية (المعاملات). في حين استخدم (Lambert, 1984, p. 607) نظرية الوكالة لفحص ظاهرة تمهيد الدخل الحقيقي، وأشار إلى أن هناك معاملات حقيقية تقوم بها الإدارة وينتج عنها مستوى دخل ثابت، وذلك عن طريق القرارات التشغيلية التي يكون الهدف منها تقليل تقلب الأرباح،مما ينعكس على التدفقات النقدية. ويمكن تقسيم تمهيد الدخل إلى:

1.3.1. تمهيد الدخل الطبيعي: هو نتيجة للعمليات والأنشطة العادية للشركة في اتجاه توليد الأرباح دون تدخل الإدارة، بمعنى آخر يعبر عن طريقة التسوية التي تتم بشكل طبيعي، نتيجة العمليات العادية لتوليد الدخل في الشركة دون أي تأثيرات غير طبيعية أو تدخلات من الإدارة أو اجتهادات منها (Jafarpour & Soumehsaraei, 2014, p. 25).

2.3.1. تمهيد الدخل المتعمد: يسمى أيضا بالتمهيد المقصود، وهنا تدخل الإدارة لتمهيد الدخل بشكل متعمد، من خلال تطبيق أو تغيير بعض الإجراءات (Eckel, 1981, p. 29)، ويمكن تصنيف هذا النوع من التمهيد بدوره إلى:

أ. **تمهيد الدخل الحقيقي:** يركز على القرارات التشغيلية المتعلقة بالأحداث الاقتصادية التي تستخدمها الإدارة، للمناورة بإيرادات ومصروفات الفترة وإحداث التأثير المطلوب على الدخل المعلن عنه، مما يعني أن التسوية الحقيقية هي توقيت الأحداث والمعاملات الفعلية، اعتمادا على تأثيرها على تمهيد الدخل كما هو الحال مع التأخير والتسليم في البيع في نهاية الفترة. وقد أشار (جهماني، 2001، صفحة 111) أن الإدارة تقوم بتمهيد دخلها عن قصد للسيطرة على الأحداث الاقتصادية ومدى تأثيره فيه، كالتركيز على القرارات التشغيلية أو الاستثمارية، أو من خلال استخدام الإدارة

لإيرادات ومصروفات فترة معينة بهدف القيام بتأثير محدد على الدخل المعلن (شخاترة و الخوري، 2014، صفحة 572).

ب. تمهيد الدخل المحاسبي: يسمى أيضا التمهيد الاصطناعي للدخل أو تمهيد الكتاب أو التمهيد الوهمي، ويعتمد على تدخل الإدارة في الاختيار بين الطرق والسياسات المحاسبية من أجل تقليل التقلبات في الأرباح بين الفترات المختلفة، لا يؤثر بشكل مباشر على التدفقات النقدية بل يؤثر على بعض الأرقام المحاسبية، وهو تحويل البنود أو العناصر المكونة للبيانات المالية أو تغيير الطرق والسياسات المحاسبية المستخدمة،كالتسوية عن طريق تصنيف بنود قائمة الدخل (Salih, Abdalla, & al, 2020, p. 6). وقد اعتبر (Imhoff, 1981, p. 24) تمهيد الدخل المصطنع كإجراء متعمد تتخذه الإدارة لتغيير الإيرادات أو تدفقات التكلفة، على سبيل المثال يؤدي التحويل المتعمد للمبيعات من فترة إلى أخرى إلى زيادة مصطنعة في الإيرادات والذمم المدينة لفترة واحدة.

ج. تمهيد الدخل التصنيفي: إلى جانب تمهيد الدخل الحقيقي وتمهيد الدخل المحاسبي، يضيف عدد من الباحثين على غرار (Barnea, Ronen, & Sadan, 1976) و (Salih, Abdalla, & al, 2020)، تمهيد الدخل التصنيفي كبعد آخر لتمهيد الدخل، ويتم تحقيق ذلك من خلال وقوع الأحداث أو التعرف عليها، أو ما يسمى بالتوقيت المخطط (مثل البحث والتطوير والصيانة والإعلان وبرامج التدريب)، من خلال التوزيع الزمني للأحداث (رسملة أو إطفاء) على غرار مصاريف التطوير، أو تصنيف فقرات بيان الدخل (تصنيف بعض المكاسب والخسائر على أنها بنود عادية أو غير عادية).

ذهب العديد من الباحثين في بعض الدراسات (Michael & Nahum, 2002) و(حماد، 2008) و(المطارنة، 2014) إلى تحديد تمهيد الدخل في شكلين آخرين من خلال النظر إلى نوعية القرارات المتخذة من قبل الإدارة لتحقيق الأهداف العامة من إعداد القوائم المالية، إضافة لدراسة كل (Healy، 1985) و(Stolowy & Breton, 2000) فيما يخص الشكل الأخير المتمثل في محاسبة التخلص من الخسائر في سنة رديئة:

أ. طرق تستخدم القرارات الإدارية: ترتبط هذه الأساليب بقرارات الإدارة المتعلقة بأنشطة الاستغلال والاستثمار لتعديل الإيرادات والمصروفات المتوقعة، ويطلق على هذا النوع من الأساليب "الأساليب ذات التأثير الموضوعي أو الحقيقي". حيث يلجأ المحاسب إلى استخدام هذا الأسلوب بناء على ما توجهه الإدارة، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى تغيير حقيقي في النتائج والمراكز المالية

والتدفقات النقدية، من خلال التحكم في وقت حدوث الأحداث الاقتصادية والتعديل عليها إضافة إلى التحكم في التقديرات المحاسبية أو التأثير على القيم الدفترية من خلال إعادة تخصيص وتبويب هذه القيم، وذلك بما يتماشى مع المفاهيم والمعايير المعمول بها في الشركة، لاسيما في إتباع السياسات المحاسبية كالتحول من طريقة الإهتلاك المتناقص إلى طريقة الإهتلاك الثابت، أو القيام بإعادة النظر في طرق تقييم المخزون السلعي، والتحول من طريقة لأخرى في تقييمه، كالتحول من طريقة الوارد أولا وارد أخيرا إلى المتوسط المرجح، وعليه فإن هذا الأمر ينعكس في النهاية على القيم الجاري إنجازها بهدف إعداد القوائم المالية الختامية في نهاية الفترة المالية في الشركة.

ب. طرق تستخدم القرارات المحاسبية: والمرتبطة باختيارات الإدارة في تطبيق أساليب وطرق محاسبية معينة، وذلك بهدف التأثير على نتائج الأنشطة الخاصة في الفترة المالية، عن طريق إعادة النظر في التبويب الخاص بعرض القوائم المالية كما هو الحال عند معالجة بعض البنود فيها، كالعناصر العادية أو غير العادية طبقا لأهميتها النسبية، لذا فإن هذه الأساليب لا تؤثر على التدفقات النقدية وقد أطلق عليها الأساليب ذات التأثير الشكلي، وعليه فإن الشركات تتجه أحيانا نحو اعتماد وتطبيق معايير محاسبية معينة دون أخرى.

ج. محاسبة التخلص من الخسائر في سنة رديئة: يرى (Stolowy & Breton, 2000) أن محاسبة التخلص من الخسائر في سنة رديئة سهلة الفهم، ففي كل مرة يحدث فيها تغييرات حكومية أو وزير المالية، فإن الوزير الجديد يعلن أن العجز المتوقع سيكون أكبر من المعلن عنه من قبل الوزير السابق، لأنه وجد الكثير من المصروفات المخفية والمتستر عليها، لذلك يستغل الفرصة كاملة بما يعرف بتلطيف الميزانية من كل نقاط الضعف ويقوم بتوجيه اللوم على الوزير السابق، وهو ما ينطبق تماما على إدارة المؤسسة الجديدة فإنها تتبع نفس السلوك، فعندما يأتي رئيس تنفيذي جديد للشركة، فإنه يعمل على التخلص من كل الخسائر وإلقائها على عاتق الإدارة السابقة.

أوضحت دراسة (Healy, 1985) أن نقص العوائد في الفترة الجارية وغياب الحوافز أو المنافع لصالح الإدارة، قد يجعلها تلجأ إلى تخفيض المكاسب أكثر، فهي على كل حال سنة رديئة ولن يضر إن ازدادت رداءة، والغرض من ذلك السماح للإدارة بتحقيق نتائج أفضل في الفترة المقبلة، ويتم ذلك من خلال تأجيل بعض الإيرادات في السنة الحالية الرديئة أو تسريع إعدام الديون، أو تحميل الفترة الجارية بمصاريف مستقبلية يمكن إظهارها على أنها تخص الفترة الجارية، وهو ما يعرف بأخذ حمام (Taking a

bath)، أي التخلص من الخسائر وكل ما هو رديء، والأساس المنطلق منه هنا هو أنه عندما لا يكون للإدارة إمكانية الوصول إلى الحد الأدنى للحصول على حوافز بكفاءة، فمن الأفضل النزول بالأرباح على قدر المستطاع، وذلك لتمهيد الطريق أمام زيادتها في الفترات المستقبلية.

يمكن القول أن الوسائل التي تستعين بها إدارة الشركات في تمهيد الدخل تكون إما من خلال استخدام القرارات الإدارية المتعلقة بالاستغلال أو الاستثمار، أو من خلال الاختيار الأمثل للمبادئ والسياسات المحاسبية والتغييرات فيها، أو القيام بتعديلات ونقل خسائر متراكمة لسنة رديئة قصد إطفائها وإعادة الانطلاق من جديد، ويأتي ذلك بغية تحسين صورة الأداء المالي للشركة من خلال الأخذ بعين الاعتبار كل من العائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية إضافة إلى الربحية.

4.1. أهداف تمهيد الدخل

كل إدارة شركة تعتمد أسلوب تمهيد الدخل لابد وأن يكون ذلك بغرض تحقيق جملة من الأهداف تتماشى ومصلحتها الذاتية، ويمكن إبراز أهم هذه الأهداف من خلال العناصر التالية:

1.4.1. ثبات واستقرار الدخل: يعد من أهم أهداف الإدارة لتمهيد دخلها، وذلك بهدف إرضاء رغبات الملاك والمستثمرين، إذ يعد تمهيد الدخل أحد أساليب الإدارة في المحافظة على استقرار الأرباح، ومن المؤكد أن مالكي ودائني الشركة سيشعرون بثقة أكبر اتجاه إدارة قادرة على الإبلاغ عن أرباح ثابتة ومستقرة، وعلى العكس في حالة وجود تقلبات كبيرة في الأرباح المعلن عنها. وهذه الثقة قد تؤدي إلى زيادة الأمن الوظيفي للمديرين، وزيادة مكافآتهم (Hepworth, 1953, p. 33) .

2.4.1. صورة الشركة:التي يجب أن تتسم بالقوة والصلابة أمام مستخدمي قوائمها المالية الخارجيين، وظهور إدارة الشركة أيضا بالمستوى المطلوب أمام المنافسين (الشمري، 2016، صفحة 20).

3.4.1. غايات التصنيف المهني: تتنافس العديد من مؤسسات الأعمال العاملة في ذات القطاع للحصول على تصنيف مهني متقدم على منافسيها، والذي تعده مؤسسات دولية متخصصة استنادا إلى مؤشرات ومعايير مالية تستخلص من البيانات المالية السنوية التي تعدها مؤسسات الأعمال، لذلك يتم اللجوء إلى تحسين بعض مؤشراتها المالية للحصول على تصنيف متقدم (حماد، 2008، صفحة 62).

4.4.1. تحسين العلاقات مع العاملين والموردين: يتم اللجوء إلى تمهيد الدخل بهدف تحسين العلاقات مع العاملين والموردين وغيرهم من المتعاملين مع الشركة، مما يحقق ضمان معقول لهم حول أداء الشركة وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها (Chen, Kalara, & Sun, 2009, p. 615) .

5.4.1. تعظيم قيمة حقوق المساهمين: يأتي هذا الأمر من خلال استجابة الأسواق المالية لمعلومات الدخل الممهد وارتفاع الأسعار السوقية لأسهم الشركات، حيث يساهم في توفير الحماية لأصحاب المصالح من المساهمين (Graham, Harvey, & Rajgopal, 2005, p. 53) .

6.4.1. جذب واستقطاب المزيد من الأموال والمستثمرين للشركة: يهدف تمهيد الدخل إلى دفع المستثمرين إلى ضخ مزيد من الأموال، بسبب القناعة التي تتولد لديهم بانخفاض المخاطرة وقدرة الشركة على الاستمرارية (Graham, Harvey, & Rajgopal, 2005, p. 54) ، كما أن توفير بيانات متسقة تظهر معدلات نمو ثابتة ومنتظمة للدخل عبر الفترات المالية المتلاحقة يساهم في توجيه تنبؤات المستثمرين بالاتجاه الذي ترغبه الإدارة ويحقق مصالحها (Markarian & Albornoz, 2012, p. 5).

7.4.1. تحسين الأداء المالي للمؤسسة:يقوم مديرو العديد من الشركات بتحسين قيم المؤسسات لعكس صورة إيجابية عن أدائها لغايات شخصية تتمثل في تحسين صورتهم المهنية أمام مجالس إدارة المؤسسات الأخرى (حماد، 2008، صفحة 62).

8.4.1. تخفيض المخاطر: التي تتعرض لها الشركة بما هو ممكن عن طريق تخفيض الفروقات في الأرباح والتقلبات في التدفقات النقدية، وهذا ما أشار إليه الباحثون في مطلع السبعينات، إلا أن اتساع أسواق رأس المال العالمية وانتشارها وبلوغ أوجها منذ الثمانينات دفع المستثمرين إلى الاعتماد على كفاءة السوق، بدلا من اعتمادهم بشكل رئيسي على البيانات المالية التي قد تعاني من ظاهرة سياسة تمهيد الدخل، وعلى الرغم من ذلك يبقى تمهيد الدخل قائما يمارسه المديرون الذين لا يثقون بكفاءة الأسواق المالية أو البورصات (أبو انصار و حمد، 2013، صفحة 332).

9.4.1. تجنب الإبلاغ عن الخسائر في القوائم المالية: وذلك سعيا من الإدارة لتخفيض المخاطر التي قد تنجم عن وجود توقعات بأن يتراجع الدخل إلى ما دون الصفر في فترة مالية ما، مما يضمن أن الإدارة تقوم بعملها المطلوب باتجاه تحسين الكفاءة المالية للمؤسسة (Fels, 2015, p. 2) .

إن لكل نشاط من نشاطات الحياة العملية أهداف معينة تعمل كموجة لتحقيق بعض الغايات المنشودة لذلك النشاط، وهذا ما ينطبق تماما على سياسة تمهيد الدخل، فالإدارة تهدف من خلاله إلى تضليل الأطراف ذات المصلحة حول الأداء الاقتصادي الحقيقي للمؤسسة أو للتأثير على النتائج الفعلية المحققة، وذلك بغرض تحقيق منافع ذاتية مختلفة، إضافة إلى التأثير على مستخدمي المعلومات المحاسبية عن طريق الكشف عن معلومات تتفق وتوقعاتهم بشأن التدفقات النقدية المستقبلية للمؤسسة،

وعندئذ يكون هدف الإدارة الرئيسي هو تخفيض وتهدئة التقلبات الحاصلة على مستوى الدخل الدوري على مدار السنوات، وإظهار كفاءة المؤسسة واستقرارها الدائم.

5.1. تمهيد الدخل والأشكال الأخرى لإدارة المعلومات المحاسبية

ورد في الأدب المحاسبي العديد من الممارسات والتقنيات المحاسبية المرتبطة بتمهيد الدخل، تم تصنيفها جميعا تحت طائلة لعبة الأرقام المالية "The Financial Numbers Game"، والتي تعبر عن تغيير المبالغ المحاسبية المبلغ عنها، قصد التأثير في أداء الشركة ومركزها المالي في اتجاه معين من طرف الإدارة،سواء من خلال تغيير السياسات المحاسبية،تغيير التقديرات المحاسبية، أو تغيير القرارات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية. وهناك جدل كبير بين الباحثين حول تحديد طبيعة بعض الممارسات ذات الصلة بلعبة الأرقام المالية، وبالأخص إدارة الأرباح والتلاعب المحاسبي والمحاسبة الإبداعية (التميمي و الساعدي، 2015، صفحة 30).

حسب (بوسنة، 2012، صفحة 80) فإن إدارة الأرباح تمثل ممارسات متعمدة تتبعها الإدارة عند إعداد وعرض التقارير المالية للشركة، مستغلة المرونة التي تنطوي عليها المعايير المحاسبية في الاختيار بين الطرق والسياسات المحاسبية، وكذلك السلطة التقديرية المتاحة لها عند تقدير بعض عناصر التقارير المالية، قصد التأثير في دخل الشركة في الأجل القصير، وإعطاء التقارير المالية صورة مغايرة للواقع، وذلك بغرض تحقيق أهداف محددة مسبقا، كتوقعات المحللين الماليين أو الإدارة نفسها بشأن الأرباح المستقبلية، أو المحافظة على اتجاه معين لنمو الأرباح، وتسلك الإدارة في سبيل تحقيق هذه الأهداف ممارسات وتقنيات محاسبية (وهمية) وكذا ممارسات وأساليب اقتصادية (حقيقية).

يعد تمهيد الدخل شكل من أشكال إدارة الأرباح، حيث حدد "Levitt" رئيس مجلس إدارة هيئة البورصة الأمريكية خمسة أنواع لإدارة الأرباح من بينها غسيل القوائم المالية،حيث يحدث ذلك في ظروف وجود إعادة هيكلة للشركة واستمراره لعدة سنوات، ويتم استغلال هذه الظروف خلال فترة مالية معينة للمبالغة في تقدير تكاليف إعادة الهيكلة وتحميلها على حسابات تلك الفترة، مما يؤدي إلى تخفيض مصاريف الفترات المالية المستقبلية (Harris & Shi, 2014)، وبالتالي زيادة الدخل في هذه الفترات على اعتبار أن انخفاض الدخل في سنة ممارسة هذا السلوك سوف يتم تقبله من قبل المحللين الماليين وباقي المستخدمين ولن يؤثر على السوق على أساس وجود أرباح مستقبلية متوقعة، كما يلجأ مديرو

الشركات أحيانا إلى هذه الممارسة من خلال زيادة الاحتياطات وتعزيز الإيرادات في فترات مالية معينة (Kiesso, Weygandt, & Warfield, 2001, p. 952).

هنا نؤكد على نقطة مهمة جدا وهي ضرورة التمييز بين مصطلح "إدارة الأرباح" و"تمهيد الدخل"،فتمهيد الدخل يهدف إلى المحافظة على مستوى معين للأرباح بحيث تظهر أكثر استقرارا وتنمو بشكل ثابت من سنة لأخرى، ومجرد ادخار جزء من أرباح الفترات المالية ذات النتائج الجيدة لاستخدامها في الفترات المالية ذات النتائج الرديئة، وبذلك يمكن اعتبار تمهيد الدخل أحد أنشطة إدارة الأرباح.

أما المحاسبة الإبداعية فقد تم اعتبارها كأحد أنواع إدارة الأرباح والتي تتشابه مع سلوك تمهيد الدخل، حيث تعتمد هذه الممارسة على تحويل بعض المصاريف في الشركات المستحوذ عليها إلى ديون مستقبلية، مما ينعكس على أدائها المالي (Jense, 2005, p. 13) ، ويمكن أيضا في ذات السياق استغلال البنود غير المهمة نسبيا، حيث يتجه مديرو الشركات أحيانا لارتكاب أخطاء بشكل منظم ومنهجي لاعتقادهم بعدم وجود أثر يذكر على الوضع المالي، في حين أن لجوؤهم للبنود المهمة نسبيا قد يؤثر بالفعل سلبا على قرارات المستثمرين ويضعف الثقة في المعلومات المحاسبية، على اعتبار أن هناك عدم وضوح في تطبيق مفهوم الأهمية النسبية (الشمري، 2016، صفحة 18).

عرف (Mulford & Comiskey, 2002, p. 9) المحاسبة الإبداعية " Accounting Creative" على أنها الإجراءات المتبعة في لعبة الأرقام المالية، بما في ذلك اختيار المحاسبة غير المتحفظة، وإعداد القوائم المالية المزورة، وأي إجراءات باتجاه إدارة الأرباح وتمهيد الدخل. والجدير بالذكر أن المحاسبة الإبداعية ليست فرعا من فروع المحاسبة مثل (المحاسبة الإدارية، المحاسبة المالية، محاسبة التكاليف..)، وإنما هي مجموعة من الأساليب التي يطورها معدو القوائم المالية، استنادا لخبرتهم في الممارسة العملية للمحاسبة، حتى تظهر المبالغ الواردة في القوائم المالية بشكل يعكس مصالح طرف دون الأطراف الأخرى التي تتعامل مع الشركة، مستغلين في ذلك أمور عدة على غرار:

– الخبرة المتراكمة نتيجة لممارسة العمل المحاسبي؛

– المرونة التي توفرها المبادئ المحاسبية في الاختيار بين الطرق والسياسات المحاسبية واجبة الإتباع، لاسيما إذا لم يكن هناك نظام محاسبي يلزم الشركات بإتباع طريقة معينة دون أخرى، أو عند وجود أكثر من طريقة يمكن استخدامها؛

– ثقة المستثمرين، لاسيما إذا لم يعتادوا على الإطلاع بين مدة وأخرى على ما تحقق من عوائد ومصادر تلك العوائد، أو جهل الكثير منهم للمبادئ والطرق المحاسبية؛

– أن المعلومات المحاسبية في أي شركة تكون بيد المحاسبين، إذ يعد المحاسب هو المصدر الأساسي لتوفير المعلومات المحاسبية لكل من الإدارة وكافة الأطراف المتعاملة مع الشركة.

الشكل (05): العلاقة بين المحاسبة الإبداعية وإدارة الأرباح وتمهيد الدخل

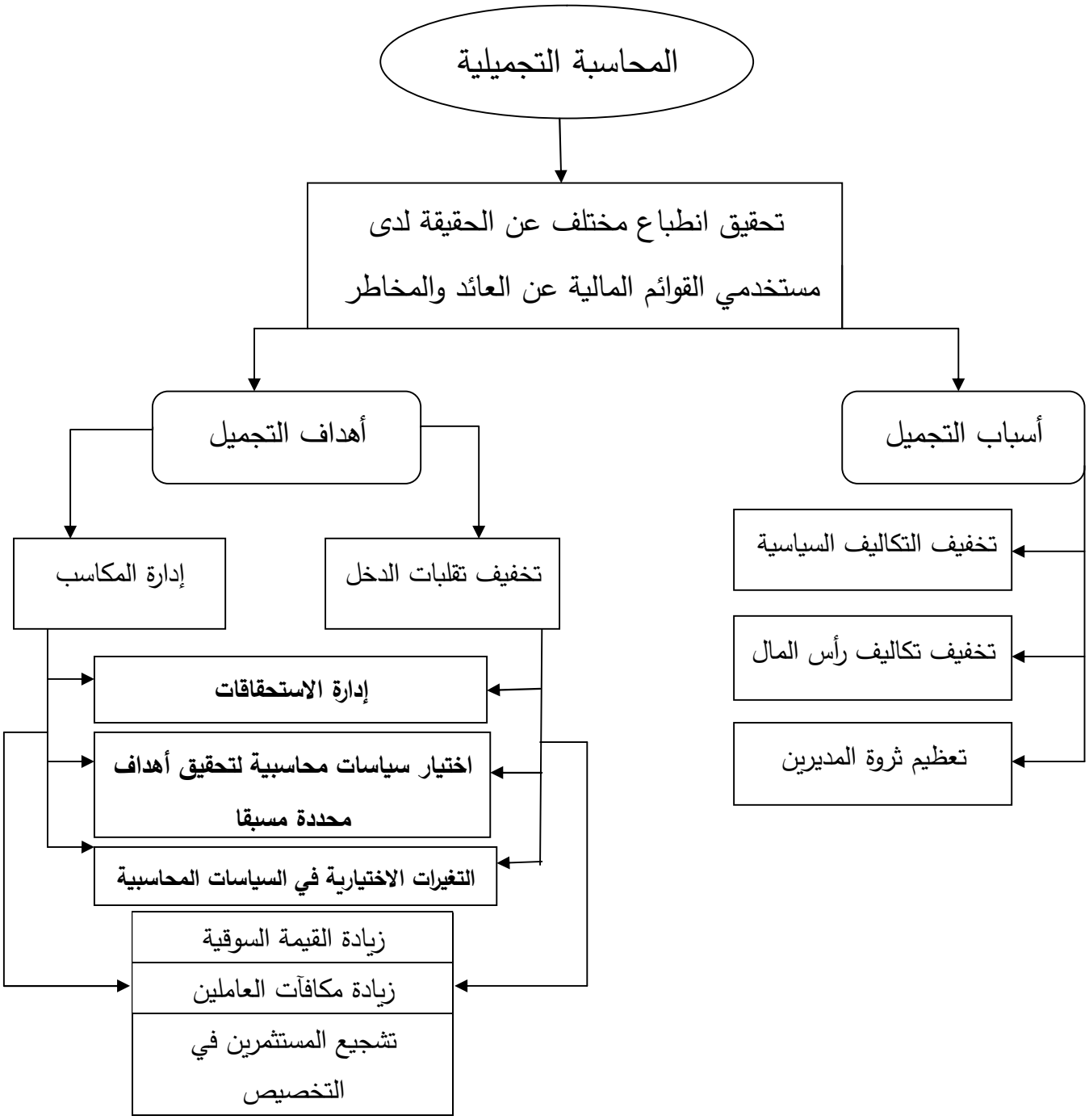

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على (بالرقي، 2012، صفحة 35)

2. دوافع ومحددات تمهيد الدخل

تؤدي العوامل البيئية دورا مهما في تحديد السلوك الإداري، المتوقع اتجاه المسائل المتعلقة بالمفاضلة بين الطرق والإجراءات المحاسبية البديلة، وفي تحديد مستوى الإفصاح، وتمثل سياسة تمهيد الدخل انعكاسا لعدد من الدوافع والمتغيرات المؤثرة في سلوك الإدارة، وواحدة من السياسات غير المعلنة التي تمارسها للتحكم في المعلومات المحاسبية المعلنة في التقارير المالية، ويعتمد إتباع هذه السياسة بشكل أساسي على مدى المرونة المتاحة للإدارة، للتدخل في عملية القياس والإبلاغ المالي كأحد العوامل البيئية المهمة. لذا فإن هذا المبحث سيهتم بمناقشة العوامل المؤثرة على تمهيد الدخل ومشروعيته، ثم التطرق لتفسير دوافع سلوكه، وفي الأخير التعرف على قيود تمهيد الدخل وعلاقته مع التحفظ المحاسبي.

1.2. العوامل المؤثرة في ممارسة تمهيد الدخل

هناك العديد من العوامل التي تؤثر في سلوك الإدارة عند ممارسة أسلوب تمهيد الدخل،والتي على أساسها تحدد خصائص الشركات، وتختلف هذه العوامل من شركة إلى أخرى حسب الظروف التشغيلية والبيئية، ومن أبرز هذه العوامل ما يلي:

1.1.2. حجم المؤسسة: يتم تصنيف الشركات إلى كبيرة ومتوسطة وصغيرة في كل قطاع، وفي مختلف الدول حسب العمليات التشغيلية والاستثمارية،وتتفق معظم الدراسات على أنه كلما زاد حجم الأعمال كلما كانت احتمالية تمهيد الدخل أكبر، وهذا راجع إلى المجال الواسع لتنظيم المصاريف والمستحقات والبنود غير العادية، والمرونة الأكبر في استخدام التغيرات المحاسبية، وكذلك وجود احتمالية أكبر لتقلب الأرباح بين سنة وأخرى في الشركات الكبيرة على عكس الشركات الصغيرة (جهماني، 2001، صفحة 118).

بالإضافة إلى ذلك فإن الشركات الكبيرة أكثر حساسية للبيئة الخارجية من الشركات الصغيرة، لذا فإن التقلبات الإيجابية العالية في الدخل في الشركة الكبيرة، يمكن أن تثير الشكوك حول إدارة الشركة والمنافع المترتبة لها، كما أن التقلبات السلبية الكبيرة تزيد من احتمال وجود تكاليف سياسية غير مرغوب فيها،كخضوعها لمحددات قانونية معينة، والتدخل في الشؤون الخاصة بالإدارة ، لذلك فإن الشركات الكبيرة يكون لها الحافز الأكبر لتمهيد الدخل (طرفاوي، 2021، صفحة 9).

2.1.2. ربحية المؤسسة: تعد مؤشرا هاما ذو تأثير على دوافع إدارة الشركات اتجاه تمهيد الدخل المعلن، إذ أن الهدف من ممارسة ذلك هو جعل الدخل ضمن سلسلة مستقرة عبر الفترات المحاسبية، فإذا

حققت الشركة أرباحا أعلى من المخطط أو من توقعات المحللين في الأسواق المالية، فإن ذلك يدفع إدارة الشركة على العمل على تمهيد الدخل، واستقراره ضمن المدى المستهدف بهدف خلق انطباعات جيدة لدى أصحاب المصالح عن أداء الشركة (القثامي و الخيال، 2010، صفحة 26)، أما إذا عانت الشركة من خسائر متتالية على مر السنين، يكون أداؤها ضعيفا وأرباحها منخفضة، فمن الصعب أن تجد وسائل لتمهيد الدخل فقط تقتصر هذه الأدوات على تأجيل أو تعجيل بعض المصروفات كمصاريف البحث و التطوير، أو تأخير أو تعجيل توقيت شحن المخزون، لذلك فإنه كلما زادت ربحية الشركة كلما زادت احتمالية تمهيد الدخل فيها، لوجود العديد من الوسائل (جهماني، 2001، صفحة 119).

3.1.2. مديونية المؤسسة: تعتبر من أهم العوامل في تقييم كفاءة سياسات التمويل المتبعة في الشركة، وذات دلالة هامة بالنسبة لدائني الشركة، إذ أنها توضح لهم هامش الأمان المتوفر،لاستعادة ديونهم عند تقييم قدرتها على الوفاء بهذه الديون، كما تعبر عن مدى اعتماد الشركة على مصادر خارجية (حميدي، 2011، صفحة 68)، حيث تميل الشركات التي يعتمد هيكلها التمويلي على نسبة أعلى من الديون مقارنة بحقوق الملكية إلى اختيار الأساليب والسياسات التي تؤدي إلى أرباح أعلى أو مبكرة، كما تلجأ إلى التغيير في الأساليب المحاسبية التي تقلل أو تؤجل تسجيل الأرباح في التقارير المالية (Saadaby, Khalid, & Waheeb, 2020, p. 8). وعليه فإن الشركات التي ترتفع فيها نسبة المديونية تلجأ بشكل أكبر إلى ممارسة تمهيد الدخل، مقارنة بالشركات التي تنخفض فيها هذه النسبة، و تذبذب الدخل مؤشر على المخاطر،وهذا ما يدفع بالدائنين إلى طلب علاوة تؤدي إلى رفع تكاليف التمويل بالدين، ما يدفع الإدارة إلى التخلي عن بعض الفرص الاستثمارية المربحة (شخاترة و الخوري، 2014، صفحة 581).

4.1.2. المدفوعات الضريبية: إن نسبة الضريبة تتناسب طرديا مع حجم الإيرادات والأرباح، لذا يترتب على الشركات ذات الربح المرتفع نسبة عالية من الضريبة،فتقوم بممارسة تمهيد الدخل من خلال إتباع الطرق والسياسات التي تمكنها من تخفيض الضريبة المترتبة عليها، بينما تخضع الشركات ذات الربح المنخفض إلى دفعات ضريبية قليلة، وقد تلجأ في هذه الحالة أيضا إلى تمهيد الدخل وذلك لتجنب الفحص من قبل السلطات الضريبية، أما الشركات التي تتحمل خسائر فهي معفاة من الضرائب،وهنا يمكن القول أن سياسة تمهيد الدخل تساعد الإدارة بشكل واسع في التهرب الضريبي، حيث تقوم بالاختيار ما بين الطرق والبدائل المحاسبية للوصول إلى أقل قدر من المدفوعات الضريبية (رياض، 2007، صفحة 11).

5.1.2. معدل نمو المؤسسة: ينعكس تحقيق معدل النمو لحجم مبيعات المؤسسة على نمو مستوى التلاعب بالأرباح، حيث تنتمي المؤسسات التي تتمتع بمعدل نمو مرتفع في حجم المبيعات إلى فئة

المؤسسات الأكثر اهتماما من طرف المستثمرين، أين تبرز ضرورة السيطرة على معدل نمو المبيعات لتجنب التأثير بحجم الاهتمام، إذ يحاول المستثمرون حماية منافعهم الناتجة عن سيطرتهم عن طريق إخفاء أداء المؤسسة عن المستثمرين المحتملين وباستخدام تمهيد الدخل يتلاعب بعض المديرين باستخدام الأنشطة الحقيقية، حيث تتباين الأساليب المستخدمة فنجد مثال: تخفيض أسعار المنتجات لزيادة حجم المبيعات مؤقتا، أو رفع مستوى الإنتاج بشكل غير طبيعي مما يسمح بتخفيض تكلفة الإنتاج المباع، وكذا الحد من المصاريف المقدرة مما يسمح بتحسين هامش الربح (صديقي ف.، 2016).

6.1.2. قطاع نشاط المؤسسة: يعد طبيعة النشاط الذي تزاوله المؤسسة أحد العوامل المؤثرة في سياسة تمهيد الدخل نتيجة لاختلاف الظروف التشغيلية من قطاع إلى آخر، فهناك قطاعات يكون متوفر لديها ما تستطيع من خلاله ممارسة التلاعبات، وقطاعات أخرى يكون ذلك محدودا بالنسبة لها، إذ أن بعض الصناعات لها حساسية خاصة على المستوى القومي كما في صناعة البترول، فوجود أرباح رأسمالية مرتفعة في شركات البترول مع وجود اهتمام قومي للبحث عن مصادر بديلة للطاقة يشير إلى وجود مخاطر سياسية مرتفعة وبالتالي زيادة التكاليف السياسية التي تتحملها الشركات في هذا النشاط، لذا فإن إدارة هذه الشركات تميل بصفة عامة إلى اختيار سياسة محاسبية تؤدي إلى ظهور أرباح منخفضة لكونها تنتمي إلى صناعات محل اهتمام على المستوى القومي (الشيرازي، 1990، صفحة 407).

7.1.2. نوع ملكية المؤسسة: تقسم المؤسسات حسب طبيعة الملكية إلى مؤسسات ذات الملكية الخاصة، والمؤسسات ذات الملكية العامة (المملوكة للدولة)، إذ أن هذه الأخيرة تكون خاضعة للفحص والتدقيق المستمر من قبل الجهات الرقابية الحكومية، مما يقلل من الفرصة المتاحة أمام إدارة المؤسسات في اختيار الطرق والسياسات المحاسبية التي ينتج عنها تمهيد في دخل المؤسسة المعلن عنه.

أما في المؤسسات ذات الملكية الخاصة وبسبب انفصال ملكيتها عن إدارتها، فإنها تكون حريصة للحفاظ على مراكزها الوظيفية وشهرتها الإدارية، وذلك يتطلب استقرار الدخل المعلن لضمان عدم تعرض المؤسسة إلى هزات عنيفة ربما تؤدي إلى اتجاه المستثمرين لعرض أسهمهم للبيع، مما ينعكس سلبا على أسعار أسهمها في الأسواق المالية، وبالتالي فإنها تمتلك الدوافع القوية إلى ممارسة تمهيد الدخل مستغلة بذلك المرونة المتوفرة لها في حدود السلطة المتاحة أمامها (عقيل، 2003، صفحة 81).

8.1.2. معدل العائد على حقوق الملكية للمؤسسة: يقيس هذا المعدل العوائد المتحققة من أموال المالكين المستثمرة في المؤسسة من خلال الأسهم العادية، أما إذا وجدت أسهم ممتازة فإنه يتم طرحها، حيث تتمثل هذه النسبة من حقوق الملكية والتي تتكون من رأس مال الأسهم العادية والاحتياطات والأرباح المتبقية، ويرى البعض بأنه يعبر عن العلاقة بين الأرباح الصافية وحجم الاستثمارات من جانب المالكين في المؤسسة، وبهذا فإنه يقيس العائد لكل دينار يتم استثماره في المؤسسة من جانب الأسهم العادية، وعليه فإنه يعتبر من مؤشرات الأداء الشائعة المستخدمة في التحليل المالي وذلك لأنه يقيس ربحية هيكل رأس المال في المؤسسة، ويعتبر أيضا من المؤشرات المحاسبية المهمة في عملية تقييم الأداء الإستراتيجي للمؤسسة، حيث يقيس كفاءة الإدارة في استخدام واستغلال أموال الملاك وقدرتها على توليد الأرباح.ولتحقيق الإدارة للعائد المرضي يجعلها في مقارنة بين التكاليف الحالية ومبررات وجود التكاليف الخاصة فعلا للاستثمار في الموجودات، والذي بدوره سيجعل الإدارة في تفكير دائم في عمليات التشغيل الكفء ومصدر التمويل، مما يتطلب منها إبعاد أثر للتغيرات دون التحايل على القانون، وإنما الاستفادة من ثغرات المعايير الدولية وهو ما ينتج عنها الزيادة في الأرباح أو تخفيضها وفق مختلف أساليب سياسة تمهيد الدخل (عمارة، بن طبولة، و كيموش، 2023، صفحة 269).

2.2. مشروعية ممارسة تمهيد الدخل

إن الوضع الأخلاقي لسياسة تمهيد الدخل ومشروعية ممارسته هو موضوع خلاف كبير، كما أن التفريق بين تمهيد الدخل الحسن وتمهيد الدخل السيئ يعتبر صعبا نسبيا، وفي هذا المجال تشير أدبيات الفكر المحاسبي إلى وجود مدرستين تجاه تمهيد الدخل ومشروعية ممارسته، حيث ترى المدرسة الأولى أن تمهيد الدخل مهما كانت مبرراته يبقى سلوك انتهازي تمارسه الإدارة من خلال التحريف المقصود للتقارير المالية، مما ينتج عنه إفصاح غير صادق ويمنع المستثمرين من تقييم المخاطر والعائد، مما يؤدي إلى تضليل مستخدمي هذه التقارير المالية (نيربي و شهيد، 2020، صفحة 101)، إلا أن أنصار هذه المدرسة اقتصرت نظرتهم لتمهيد الدخل على الجانب الانتهازي دون الأخذ بعين الاعتبار إمكانية أن يكون معلوماتي الأمر الذي أوجد ثغرة في أدبيات تمهيد الدخل الحالي (Faello, 2012, p. 20).

في حين تدافع المدرسة الثانية عن تمهيد الدخل، وتؤكد على ضرورة تبنيه من قبل الشركات، وترى أنه من الممكن أن يكون آلية إشارة تستخدمها الإدارة للكشف عن معلوماتها الخاصة حول الأرباح

والتدفقات النقدية المستقبلية، الأمر الذي يحد منعدم تماثل المعلومات في ظل علاقات الوكالة ويرفع من قيمة الشركة بالإضافة إلى دوره في تجنب الآثار السلبية لتقلب الربح، خاصة المخاطر الناتجة عن هذا التقلب، وما ينتج عن ذلك من رفع لأسعار الأسهم، إلا أن نظرة أنصار هذه المدرسة لم تكن محدودة كما هي نظرة أنصار المدرسة الأولى، إذ إنها أخذت بعين الاعتبار في دراساتها إمكانية كون تلك الممارسات انتهازية (Obaidat, 2017, p. 2)، (Firmansyah & Herawaty, 2019, p. 95).

وبذلك فإن مشكلة عدم تناسق المعلومات وتضارب الوكالات، الذي يحدث عندما يتم فصل ملكية الأسهم عن العمليات اليومية للشركة، تخلق بيئة للمديرين للمشاركة في تقدير المحاسبة لتعزيز مصلحتهم الذاتية على حساب المساهمين هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنها تخلق أيضًا فرصة للمديرين لاستخدام السلطة التقديرية المحاسبية لتوصيل المعلومات المتعلقة بأداء شركاتهم بطريقة مناسبة مع المستثمرين. لذلك فإن الأدبيات تعكس هذين المنظورين المتنافسين على أنهما المنظور الانتهازي والمنظور المعلوماتي (Sun & Rath, 2008, p. 409)، كالآتي:

1.2.2. المنظور الانتهازي: ينظر إلى تمهيد الدخل على أنه إجراء متعمد يتخذه المدراء لتضليل المستثمرين بشأن أداء الشركة، على سبيل المثال سيحاولون تضخيم الدخل للإيمان بالأداء الجيد، أو تقليل الدخل المعلن عنه للوصول إلى المستوى الذي يتوقعه المحللون، و ذلك لتعظيم أرباحهم الشخصية. حيث تؤكد العديد من الدراسات التي أجريت في السياق الأمريكي أن المديرين لديهم الحافز لإدارة النتائج من خلال الاستحقاقات لأسباب انتهازية. ترتبط هذه الدوافع بالنظرية السياسية التعاقدية ونظرية الأمن الوظيفي و تمهيد الدخل حسب الحدود القصوى (Fakhfakh, 2009, p. 60).

يأخذ منظور السلوك الانتهازي وجهة نظر مفادها أن المديرين يستخدمون عدم تناسق المعلومات، بين الغرباء والمطلعين لتعظيم فائدتهم في التعامل مع عقود التعويض وعقود الديون واللوائح، وبالتالي يتم تضليل المستثمرين من خلال المعلومات غير الموثوقة المبلغ عنها. استخدم (Zimmerman & Watts, 1978) لأول مرة نهج الانتهازية في شرح السلوك التقديري للمديرين على الأرباح المبلغ عنها، للتأثير على النتائج التعاقدية وبالتالي التأثير على عمليات تحويل الثروة (Sun & Rath, 2008, p. 410).

2.2.2. المنظور المعلوماتي: ينظر لممارسات تمهيد الدخل نظرة تفاؤلية، تساعد على تحسين مدلول التقارير المالية للشركة، باعتبار أن المديرين لديهم معلومات خاصة عن الآفاق المستقبلية لشركتهم، وهي معلومات يجب نقلها إلى المستثمرين بشكل حتمي، حتى يتمكنوا من تقييم الأوراق المالية المقدمة لهم بشكل صحيح. ووفقا لنظرية الإشارة يعتبر الاختيار بين السياسات المحاسبية وسيلة يمكن استخدامها للإشارة، وبالتالي فإن ممارسة تمهيد الدخل يمكن تفسيرها أيضا على أنها رغبة المديرين في بعث إشارات

في سوق رأس المال، حول الأداء المستقبلي للشركة من خلال المعلومات التي في حوزتهم (Fakhfakh, 2009, p. 61). علاوة على ذلك ، فإن منظور الإشارات يعني أيضًا أن المساهمين يطالبون بها أحيانًا، وذلك لسببين: أولهما أنه يمكن للمديرين تقليل تكلفة رأس المال من خلال تدفق دخل أكثر سلاسة وإمكانية التنبؤ به، ثانيًا أن تدفق الدخل الأكثر استقرارًا يؤثر على تصورات المستثمرين المحتملين لقيمة الشركة، نظرًا لأن المساهمين الحاليين سيبيعون أسهمهم للجيل التالي من المساهمين في المستقبل، فإن المديرين سيتصرفون نيابة عن المساهمين الحاليين ولديهم حافز لتمهيد الدخل من أجل تعظيم سعر البيع الذي يتلقاه المساهمون الحاليون (Sun & Rath, 2008, p. 410).

يتبين للباحثة مما سبق أن تمهيد الدخل أصبح يمارس من قبل الشركات،لاستمرارها واستقرارها في ظل أزمة الثقة التي تعاني منها الأسواق المالية، الأمر الذي يتطلب من الشركات أن تمارسه بصورة معلوماتية ليست انتهازية،ضمن ضوابط معينة تحكمها أخلاقيات العمل المهني الذي من الصعب جداً الرقابة عليه في ظل مشاكل الوكالة وعدم تماثل المعلومات.

3.2. دوافع الإدارة لممارسة تمهيد الدخل

يشير (Healy & Wahlen, 1999) إلى أنه يمكن تقسيم دوافع تمهيد الدخل إلى ثلاثة دوافع رئيسية، قد ينطوي كل منها على الدافع الانتهازي أو الدافع المعلوماتي (دافع الكفاءة) أو على الدافعين:

1.3.2. الدوافع التعاقدية

تلعب الدوافع التعاقدية دورا هاما في الدراسات المحاسبية كأساس للسلوك الانتهازي للمدراء، فعندما يكون التعاقد بين الشركة والأطراف الأخرى مبنيا على النتائج المحاسبية، يتولد لدى المديرين الدافع لتمهيد الدخل وذلك لتخفيض تكلفة التعاقدات إلى أدنى حد ممكن، وتجنب القيود المفروضة ضمن نصوص هذا التعاقد، و أهم هذه الدوافع هي: زيادة مكافآت و حوافز الإدارة، التوافق مع شروط عقد الدين، و تحقيق الأمن الوظيفي (نيربي و شهيد، 2020، صفحة 101).

أ. زيادة مكافآت وحوافز الإدارة: نجد أن كلا من نظرية الوكالة ونظرية المحاسبة الإيجابية تتفق على أهمية استخدام الشركات لعقود المكافآت والتعويضات والمنح للمدراء، كوسيلة لتحفيزهم على العمل بأقصى جهد ممكن، لذا قد يستغل المدراء هذا التحفيز ويعمدون إلى تغيير نتائج الشركة الحقيقية (قزال، زحاف، و قزال، 2019، صفحة 149)، وهذه التعويضات تبنى في الغالب على أساس صافي الربح، ويعد الدخل المتحقق في نهاية المدة المحاسبية مقياس، تمنح وتحدد بموجبه مكافآت المدراء في كثير من الشركات، إذ تتم مقارنة الدخل المتحقق مع الدخل المخطط لمعرفة مدى تحقق الخطط الموضوعة، وإلى أي مدى

كانت الإدارة ناجحة وذات كفاءة في استثمار واستغلال الموارد المتاحة لتحقيق تلك الخطط، ومن ثم إظهار الانحرافات في الأداء، لذلك يلجا المديرين إلى إتباع ممارسات تمهيد الدخل التي ينتج عنها دخل على وفق الخطة الموضوعة أو تفوقها للحصول على المكافآت والحوافز (العبيدي، 2008، صفحة 83).

ب. التوافق مع شروط الدين: تلجأ الإدارة إلى تمهيد الدخل لطمأنة الدائنين بأن الشركة قادرة على الوفاء بالتزاماتها المستقبلية، وهذا ما يقلل تكاليف ارتفاع احتمالية الإفلاس وبالتالي تخفيض تكاليف الدين، وافترض (Trueman & Titman, 1988) أن تمهيد الدخل يزيد القيمة السوقية للشركة، مما يقلل تكاليف الاقتراض إذا كان التمويل من خلال إصدار الأسهم، وكما أن الدائنين يقومون عادة بوضع شروط وقيود عند منح الائتمان،مثل تحديد توزيع الأرباح وسياسة الاقتراض أو إصدار الأسهم، بالإضافة إلى تحديد بعض الاحتياطيات، وتزداد هذه الشروط بازدياد نسبة الديون إلى حقوق الملكية، وعليه فإن الإدارة القريبة من اختراق هذه الشروط تلجأ لتمهيد الدخل، باختيار الطرق والإجراءات المحاسبية لتقليل احتمالية انتهاك هذه الشروط وما سيترتب عليه (شخاترة و الخوري، 2014، صفحة 574).

ج. تحقيق الأمن الوظيفي: تسعى إدارة الشركات إلى خلق انطباعات جيدة لدى المساهمين، عن أداء الشركة بهدف تحسين العلاقات معهم، و إحراز رضاهم عن أداء الإدارة، و هي تطمح من وراء ذلك إلى تأمين وظيفتها الإدارية، و تجنب المسألة التي من الممكن أن تتعرض لها، مما يدفعها إلى اختيار الطرق والإجراءات المحاسبية التي تؤدي إلى تمهيد دخل الشركة لتحقيق استقرارها الوظيفي، فضلا عن زيادة شهرتها الإدارية فيما يطلق عليه بسوق العمالة الإدارية (Fudenberg & Tirole, 1995)، حيث تؤثر الأرقام المحاسبية تأثيرا مباشرا على مقدار ما تحصل عليه الإدارة من حوافز غير مالية،وهذا ما يحفزها على تمهيد دخلها مستهدفة الحصول على ثقة الملاك بما يكفل لها الاحتفاظ بمركزها الوظيفي، و ذلك بزيادة الأرباح المعلنة من خلال تخفيض نفقات البحوث والتطوير في السنوات الأخيرة من تعاقدها مع المؤسسة، والدافع من وراء تحسين الأرباح في السنوات الأخيرة للتعاقد لا يكون بهدف استيفاء المتطلبات الضرورية للحصول على المكافآت الإدارية فقط، ولكن من أجل تقليص احتمال إنهاء أو الاستغناء عن خدمات الإدارة (شتيوي، 2009، صفحة 13).

2.3.2. دوافع سوق المال (Capital Market Motivations)

يشكل الاستخدام الواسع للمعلومات المحاسبية من قبل المستثمرين و المحللين دافعا للمدراء لتمهيد الدخل، في محاولة منهم التأثير على الأداء السوقي للسهم في الفترة القصيرة، ومن أهم هذه الدوافع هي: التأثير على أسعار الأسهم، التوافق مع تنبؤات المحللين الماليين.

أ. التأثير على أسعار الأسهم: إن تعدد مؤشرات تقييم الأداء ميز بين من يهتم بمستوى الدخل المتوقع وبين من يهتم بمؤشر ربحية السهم، في حين يهتم آخرون بمقدار توزيعات الأرباح على حملة الأسهم، ولذلك يلجأ العديد من المديرين إلى سياسة تمهيد الدخل، والتي بدورها تؤدي إلى التقييم الخاطئ لقيمة الأسهم في السوق، حيث يتم استخدام طرق محاسبية تظهر الدخل المعلن بصورة تبدو طبيعية ومحاولة تقريبه مع الدخل المستهدف، إضافة إلى التأثير الإيجابي على قيمة أسهم الشركة في سوق رأس المال، من خلال تخفيض المخاطر المصاحبة للتقلبات في الدخل المعلن، والذي على أساسه يتم تقسيم نصيب كل سهم في الأرباح، وهو أحد أهم المتغيرات المستخدمة في تحديد القيمة العادلة للسهم في سوق التداول (غزالي و غزالي، 2019، صفحة 192).

فوفقا للنظرية التعاقدية السياسية la théorie politico-contractuelle إذا كان المديرين يملكون أسهم في الشركة، فحافز تمهيد الدخل يكون أقل مقارنة مع باقي المديرين الذين لا يملكون أسهم،حيث نجد أن المديرين الذين يرغبون في بيع أسهمهم في المدى الطويل، يتخذونقرارات قد تسمح بتعظيم قيمة الشركة، في حين أن رغبة المديرين في بيع أسهمهم بسرعة قد تدفعهم إلى اتخاذ قرارات تؤدي لرفع سعر السهم في المدى القصير من خلال تعظيم الدخل المحاسبي (Mard, 2011, p. 6).

ب. التوافق مع تنبؤات المحللين الماليين: تمارس الأسواق المالية ضغوطًا على المديرين،حيث نجد أنها تمنح علاوة للشركات التي تظهر اتجاهًا منتظمًا ومتزايدًا في الأرباح أو التي تتجاوز توقعات المحللين، على عكس الشركات التي ينكسر منحنى نمو أرباحها، فهي تشهد هبوطًا في سوق الأسهم لديها، ومن جهة أخرى حرص المستثمرين على الابتعاد عن الأسهم التي تقل عن التوقعات، يضع الإدارة والمدققين تحت الضغط عند إعداد البيانات المالية، ففي الصين تفرض اللوائح حدًا أدنى من أداء الشركات التي ترغب في إصدار أسهم أو حتى بمجرد الاحتفاظ بمكانتها في السوق المالية، لذلك نجد أن هذه القيود تشجع الشركات على تمهيد دخلها بالزيادة، وأن المديرين يتأثرون بقراراتهم، حتى لو حاولوا ممارسة مهنتهم بنزاهة (Mard, 2011, p. 5).

3.3.2. الدوافع التنظيمية (Regulatory Motivations)

تظهر الدوافع التشريعية والتنظيمية لتمهيد الدخل، عندما يوجد اعتقاد بأن للأرباح المعلنة واستقرارها تأثيرا على عمل واضعي التشريعات أو المسؤولين الحكوميين، وأهم هذه الدوافع: تجنب التكاليف السياسية و تخفيض الأعباء الضريبية.

أ. تجنب التكاليف السياسية: أوضحت النظرية الايجابية التي جاء بها (Zimmerman & Watts, 1978) أن القطاع السياسي يتمتع بالقدرة على إجراء عمليات نقل الثروة بين مختلف المجتمعات،

والشركات معرضة بشكل خاص لهذه العمليات، ولهذا يتولد لدى البعض منها حافز تأميم أو مصادرة هذه التدخلات الحكومية المحتملة،فتتجه الإدارة نحو استخدام آليات دفاعية مثل حملات المسؤولية الاجتماعية في وسائل الإعلام والضغط الحكومي، واختيار الإجراءات المحاسبية لتقليل مستوى الدخل المعلن عنه، (لتفادي الانتباه الذي يجذب الجمهور بسبب الأرباح المرتفعة والإيجارات الاحتكارية)، وبذلك تخفض من احتمالية الإجراءات السياسية المعاكسة، وتقلل من التكاليف المتوقعة التي تفرضها النقابات العمالية من خلال الطلبات المتزايدة الناتجة عن الأرباح الضخمة المعلنة.

ب. تخفيض الأعباء الضريبية: تتجه الإدارة إلى تمهيد الدخل لتحقيق الوفرات الضريبية، أو تأجيل دفعها للمستقبل عن طريق الاختيار بين الطرق المحاسبية المختلفة للوصول إلى مستوى الدخل، وذلك من خلال التلاعب بتوقيت حدوث الإيرادات، والمصروفات على مدار عدد من الفترات المالية، وبالإضافة إلى أن تمهيد الدخل يقلل من القيمة الحالية للالتزامات الضريبية المستقبلية، من خلال التلاعب بالإيرادات والمصروفات (شخاترة و الخوري، 2014، صفحة 573).

شكل رقم (06):العلاقة بين ممارسات تمهيد الدخل والأطراف ذوي المصلحة

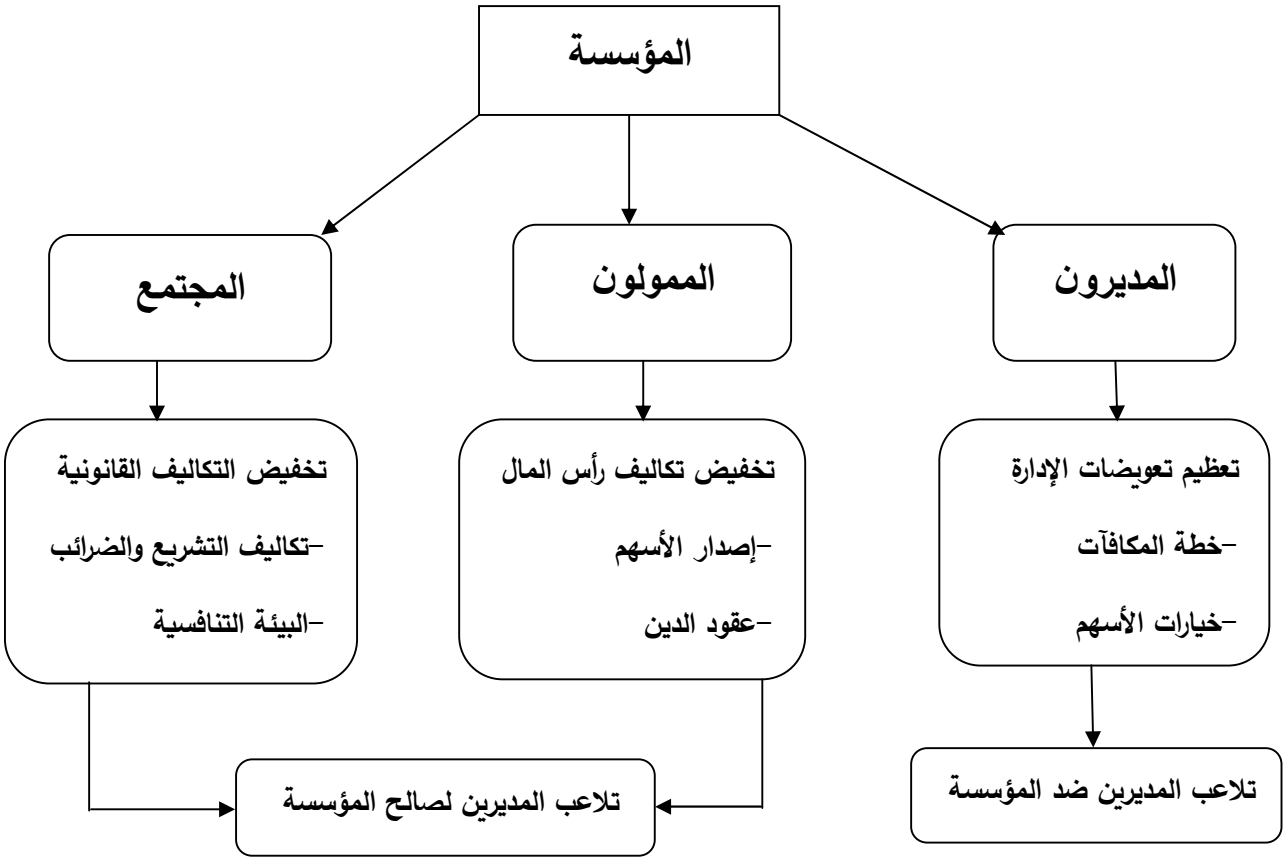

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على (Balaciu & Cosmina, 2008, p. 936)

4.2. قيود تمهيد الدخل

على الرغم من وجود المرونة في اختيار الطرق والإجراءات المحاسبية، والتي تلبي غرض الإدارة في إتباع سلوك تمهيد الدخل، إلا أن هناك مجموعة من القيود التي تضعف من مقدرة الإدارة على سلوك تمهيد الدخل أهمها:

1.4.2. نظام الرقابة الداخلية

يعد الركيزة الأساسية في نجاح الشركات باعتبارها نظام متكامل الأجزاء يتضمن كل أنشطة الشركة، يهدف إلى الدقة والموضوعية وإضفاء الثقة في التقارير المالية بما يخدم جميع الأطراف المستفيدة، ويشمل مختلف الوسائل التي من شأنها تحقق الرقابة الاقتصادية على أنشطة وعمليات الشركة، وتقييم المخاطر المحيطة ببيئة الشركة ونشاطاتها، ونتيجة للأهمية المتزايدة لدور أنظمة الرقابة الداخلية في الشركة، فقد دعت العديد من المنظمات المهنية والأكاديمية المختصة بالقضايا المحاسبية، إلى الإفصاح عن فعالية نظام الرقابة الداخلية المطبق في الشركات ونقاط الضعف الخاصة بتلك النظم، وإذا ما تم تصميمها بشكل جيد وطبقت كما مخطط لها، فإن بإمكانها الحد من دوافع وسلوكيات الإدارة بالشركات نحو التلاعب في الأرقام وتمهيد الدخل المعلن عنه (الناصر، 2012، صفحة 62).

2.4.2. لجنة التدقيق

تعد لجنة التدقيق أحد اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة من الأعضاء غير التنفيذيين، ويقع عليها مسؤولية الإشراف على التقارير المالية السنوية المعدة من قبل الإدارة، والتحقق من كفاية نظام الرقابة الداخلية وفعاليته، كما أنها تقوم بدراسة القوائم المالية السنوية والدورية قبل عرضها في مجلس الإدارة، وإبداء الرأي فيها ومناقشة تقرير التدقيق، سواء المعدة من قبل المدقق الداخلي أو المقدمة من قبل المدقق الخارجي، فضلا عن إصدارها التقرير الذي سينشر مع القوائم المالية، والذي يتضمن رأيها عن مدى تطبيق القوانين واللوائح المختلفة المنظمة لعمل الشركة، والتأكد من الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية والرقابية والمهنية (سليمان، 2006، صفحة 144). لذلك ينبغي أن يكون لهذه اللجنة قدر كاف من الاستقلالية، وأن تتمتع بالخبرة اللازمة للقيام بالمسؤوليات الملقاة على عاتقها بفعالية، كما تمتد مهام لجنة التدقيق إلى تقديم المنشورة إلى مجلس الإدارة وإلى الإدارة التنفيذية، وفي حال تعدد وجهات النظر المتعلقة بالقضايا المحاسبية الهامة، كما في حال الاختيار من بين البدائل المحاسبية والنظر في السياسات

المحاسبية المستخدمة، وإذا ما توافرت الخصائص المطلوبة في لجنة التدقيق التي تمكنها من أداء مهامها بالشكل المطلوب، فإن ذلك سوف يحد من قدرة إدارة الشركة على القيام بممارسة تمهيد الدخل، بما في ذلك التضليل والتلاعب في سائر القوائم المالية والإفصاحات الأخرى (أبو علجية و حمدان، 2009، صفحة 40) و(بن حامد، 2010، صفحة 13).

3.4.2. التدقيق الداخلي

أشارت البحوث الحديثة في السنوات الأخيرة، إلى أن المهام الملقاة على عاتق وظيفة التدقيق الداخلي خرجت عن الإطار التقليدي،إذ تجاوز دورها من المهام المتمثلة بالجانب المالي وحماية أصول الشركة، من التصرفات غير المرغوب فيها واكتشاف الغش والتلاعب، والتأكد من التزام العاملين بالسياسات والإجراءات الموضوعة،لتصبح الوظيفة الجديدة للتدقيق الداخلي في الإطار الأوسع تتضمن الجوانب الإدارية، وأصبحت تركز على تدقيق الأداء وتدقيق مستوى الالتزام بإدارة المخاطر(الرفاعي، 2010، صفحة 59)، لذا تلعب جودة التدقيق الداخلي دورا هاما في تقييد وتضييق نطاق الحرية المتاحة أمام الإدارة، للحد من ممارسة الغش والتلاعب واستعمال أساليب تمهيد الدخل، شرط أن يتوفر لهذه الوظيفة الاستقلالية عن الإدارة التنفيذية في الشركة، وعلى مستوى الدراسات التطبيقية فقط توصلت بعض الدراسات التي أجريت لاختبار دور التدقيق الداخلي في الحد من ممارسة الإدارة في التلاعب بحسابات الشركة، إلى أن هناك علاقة عكسية ذات تأثير معنوي بين جوده التدقيق الداخلي وعمليات التلاعب في الدخل المعلن والقوائم المالية المعدة من قبل الشركة (إبراهيم، 2008، صفحة 12).

4.4.2. التدقيق الخارجي

يهدف التدقيق الخارجي إلى إبداء رأي مهني محايد عن عدالة القوائم المالية، ومدى كونها تعكس المركز المالي والنتيجة الحقيقية لنشاط الشركة،لذلك فإن جودة التدقيق تعتمد على مدى قدرة المدقق الخارجي على اكتشاف الأخطاء والمخالفات الجوهرية، التي تتسم بالأهمية النسبية في القوائم المالية،وكذا تخفيض عدم تماثل المعلومات في العلاقات التعاقدية بين المساهم و الوكيل، ومما لا شك في أن الوكيل لديه خبرة ومعلومات أفضل من حيث الكم والنوع مقارنة بما يمتلكه المساهم، الأمر الذي يدفع الوكيل إلى العمل على استغلال ما لديه من معلومات في تعظيم منفعته الشخصية، وبالتالي ينشأ صراع المصالح

وهنا يبرز دور التدقيق الخارجي، كأداة للرقابة على تصرفات الوكيل وتخفيض هذا التعارض (الشحادة و البرغوثي، 2009، صفحة 11).

تجدر الإشارة إلى أن تقرير المدقق الخارجي يقدم تأكيدات، بأن القوائم المالية للشركة خالية من التحريفات الجوهرية وممارسات التضليل ذات الأهمية النسبية، فالمدقق يعد مسؤولا عن ما ورد في تقريره لذا يجب تجنب تعرضه للمسائلة القانونية، فيما لو ثبت وجود تضليل وتلاعب جوهري في القوائم المالية ولم يشير إليه في تقريره، كما حدث لكبرى شركات التدقيق على مستوى العالم شركة "آرثر أندرسون"، عند تعرضها لغرامات كبيرة كونها هي المسؤولة عن تدقيق حسابات شركة "إنرون"، فإنه سوف يسعى جاهدا لاكتشاف الممارسات الخاطئة من قبل الإدارة عند قياس الدخل وإعداد القوائم المالية، وبالتالي فإن ذلك سوف يكون حائلا أمام الإدارة لمنع أو التقليل من ممارسات تمهيد الدخل المعلن للشركة.

5.4.2. هيكل الملكية

عندما تمتلك الإدارة جزءا من أسهم الشركة ينشئ ما يسمى بالملكية الإدارية، التي هي محاولة ربط بين منافع الإدارة مع منافع المساهمين، وبما أن منافع المساهمين تتمثل في تعظيم ربحية الشركة على المستوى بعيد الأجل أكثر مما هي عليه في الأجل القصير، فإن ذلك سوف يقلل من دوافع الإدارة نحو التضليل والتلاعب واستعمال السياسات، التي من شأنها التأثير على نتائج عمليات الشركة في الأجل القصير، والتي أبرزها ممارسات تمهيد الدخل بل العكس من ذلك سوف يزيد من تركيزها نحو الأنشطة والعمليات، التي تكون أكثر ربحية ونحو تحقيق الاستغلال الأمثل لموارد الشركة وموجوداتها من أجل تحقيق الأهداف التي من أجلها أنشئت الشركة (حميدي، 2011، صفحة 74).

كما أن هياكل الملكية المتكونة من عدد قليل من المساهمين،سوف يدفعهم كبر حجم استثماراتهم إلى الحرص والإشراف على نشاط الشركة، وعلى الطرق التي تسير بها أموالهم من قبل إدارة الشركة، وذلك ما يكون له الآثار الكبيرة في الحد من حرية الإدارة في استعمال ممارسات تمهيد الدخل، على العكس مما هو عليه الحال في حالة الملكيات المشتتة بين عدد كبير من المساهمين،التي يكون فيها المدراء في وضع يسمح لهم باستعمال الطرق والأساليب التي تمكنهم من تحقيق مصالحهم الذاتية، نظرا لضعف اندفاع المساهمين (القثامي و الخيال، 2010، صفحة 265).

6.4.2. المعايير المحاسبية

تسعى الشركات دائما إلى إظهار أفضل صورة ممكنة عن دخلها وموقفها المالي، وذلك لخلق انطباع جيد لدى المحللين الماليين وأصحاب المصلحة عن استقرار الشركة، لما في ذلك من تأثير على سمعة الشركة وأسعار أسهمها في البورصات وديمومة بقائها في الأسواق المالية، وعلى هذا الأساس فإن الإدارة تسعى إلى اختيار البدائل المحاسبية، التي تمكنها من الوصول إلى المستوى المستهدف للدخل في فترة معينة بما يخدم المصالح الذاتية لها، وهنا يبرز دور المعايير المحاسبية في تضييق البدائل المتاحة أمام الإدارة، من خلال توفير إرشادات وممارسات تطبيقية سليمة ينبغي الأخذ بها عند الاختيار ما بين البدائل المحاسبية المختلفة، عن طريق تقليل عدد البدائل والمعالجات المسموح بها، أو تحديد الظروف التي يمكن أن يستعمل فيها كل بديل أو تحديد المعالجات القياسية في بعض المعايير، كما تلعب المعايير المحاسبية دورا هاما في التقليل من الحكم الشخصي للإدارة عند قياس الدخل، من خلال إضافة مرفقات لأغلب المعايير توضح كيفية التطبيق العملي والممارسة السليمة، وإزالة الغموض داخل فقرات المعيار، الذي ربما يستغل من قبل الإدارة للقيام بعمليات التلاعب والاجتهاد، بحجة عدم وضوح المعيار(أبو هلال، 2010، الصفحات 56-59).

5.2. التحفظ المحاسبي وتمهيد الدخل

تعتبر دراسة (Zimmerman & Watts, 1978, pp. 118-119) من أهم وأبرز البحوث التي تناولت موضوع علاقة التحفظ المحاسبي بممارسات إدارة الأرباح وتمهيد الدخل وتعمقت فيه، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الشركات كبيرة الحجم، غالبا تستخدم السياسات المحاسبية التي تؤدي إلى تقليل الدخل المعلن، من أجل الاستفادة من مكاسب ضريبية وتخفيف أعباء التكاليف السياسية والتنظيمية،وتكاليف خطط حوافز الإدارة وغيرها من التكاليف الأخرى عكس الشركات صغيرة الحجم، في حين تشير دراسة (Lafond & Watts, 2008, p. 454) إلى أن سمعة المدير وإدارته ومكافآته وسعر سهم الشركة، سيتأثرون بدرجة كبيرة بالقوائم والتقارير المالية للشركة، ولهذا سيكون للشركة حوافز أكثر لممارسة التحفظ المحاسبي من عدمه، وسيجعل التقيد بإدارة الأرباح يختلف حسب دوافع الإدارة، وبالتالي سيكون لذلك تأثيرات مختلفة على جودة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية.

وبالنسبة لعلاقة سياسات التحفظ المحاسبي بإدارة الأرباح بالشكل السالب لغرض ممارسات تمهيد الدخل،نجد دراسة (Almeida & Neto, 2012) تشير إلى أنه ليس بالضرورة ممارسة سياسات التحفظ المحاسبي معناه أن إدارة الشركة تتبنى سياسة تمهيد الدخل في تعديل قوائمها بما يناسبها، حيث توصلت نتائج هذه الدراسة إلى وجود درجات مرتفعة للتحفظ المحاسبي المشروط في العينة غير الممهدة لدخلها، إلا أن دراسة (Valipour, Talebnia, & Javanmard, 2011, p. 13302) أشارت إلى أن الإدارة عند إدارتها الانتهازية للأرباح بالشكل السالب، تستخدم التحفظ المحاسبي المشروط لغرض ممارسات تمهيد الدخل، وقد ركزت في هذا الشأن دراسة (Taktak, Shabou, & Dumontier, 2010, p. 146) التي تناولت موضوع ممارسة تمهيد الدخل في عدة دول، وأشارت إلى أن لعامل طبيعة النظم القانونية، تأثير بارز على ممارسات تمهيد الدخل، حيث توصلت الدراسة إلى أن البنوك التي تنشط في الدول التي أنظمتها القانونية أكثر صرامة تميل إلى تمهيد دخلها، مثل الدول الأوروبية القارية التي تتميز بممارسة أعلى للتحفظ المحاسبي، بإتباع سياسة حذرة في تقدير الأحداث المستقبلية، عكس تلك الدول الأقل صرامة لأنظمتها القانونية، مثل الدول الأنجلوساكسونية التي تتميز بالتفاني والمخاطرة بنسبة أعلى.

أما بالنسبة للشركات الاقتصادية الجزائرية فإن ممارستهم للتحفظ المحاسبي وتمهيد الدخل، سيكون بدرجات متباينة نظرا لاختلاف الدوافع والأسباب، وغياب سوق مالي نشط له الأثر الكبير نحو توجه الإدارة أكثر إلى تخفيض الدخل عوض زيادته، وذلك تهربا من المدفوعات الضريبية التي تراها عبئا، وهو ما يعتبر إدارة الأرباح بالشكل السالب، ويصطلح عليه ممارسة تمهيد الدخل، هدفه التخلص من التباين في الأرباح الدورية للشركة، مع مرور الوقت وتخفيض مقدار الضريبة المدفوعة، إلا أن التشريع الجبائي الجزائري قد يكون عاملا مؤثر يحد من المبالغة في تخفيض النتيجة.

3. مقاييس تمهيد الدخل

أصبح القياس الكمي لتمهيد الدخل أمرا ضروريا لابد من القيام به عند تقييم دقة المعلومات المحاسبية المعلنة في القوائم المالية، وإمكانية الاعتماد عليها في عملية اتخاذ القرار لما يمتلكه من أثار على مختلف الجهات المستخدمة للمعلومات المحاسبية، ولتحديد تلك الآثار المترتبة على ممارسة أنشطة تمهيد الدخل اهتمت الأدبيات المحاسبية بالتحديد أو القياس الكمي لسلوك تمهيد الدخل في الواقع الميداني، ذلك لأن هذا السلوك يرتبط بدوافع وأهداف الإدارة وكذلك بإمكانياتها المتاحة لتحقيق تلك

الأهداف، والتي يصعب تحديدها وإخضاعها للقياس الكمي بشكل دقيق، ومن أجل فهم ممارسات تمهيد الدخل بشكل أفضل، فإنه لابد من تحديد مناهج قياسه، وفهم الأساليب والتقنيات التي يستعملها المديرون من أجل التأثير على رقم الدخل المعلن عنه، وهذا ما سيتم التطرق إليه من خلال هذا المبحث، إضافة إلى أهم النماذج التي استخدمت من أجل الكشف عن هذه الممارسات، وأخيرا سنحاول معرفة أهم النتائج السلبية التي تترتب عن انتهاج ممارسات تمهيد الدخل والاتجاهات الحديثة للحد منها.

1.3. مناهج قياس تمهيد الدخل

يتم الاعتماد في قياس مدى ممارسة الشركات لتمهيد الدخل، على عدة طرق والتي حددها (Albrecht & Richardson, 1990) في ثلاثة مناهج يعتمد عليها لدراسة تمهيد الدخل:

1.1.3. المنهج الكلاسيكي (التقليدي)

من خلال فحص العلاقة بين متغير التمهيد (نفقات التشغيل، النفقات العادية، أو البنود غير العادية) ومدى تأثيره على الدخل المعلن، ولا يتضمن هذا الأسلوب التمهيد المصطنع بسبب نقص المعطيات في تصميم الفحص، وينتقده البعض لاعتماده على التوقعات في تحديد مستوى الأرباح الحقيقية والتركيز فيه يكون على متغير واحد فقط، والذي يعتبر أمر طبيعي بالنسبة للشركة في حين قد يؤدي ذلك إلى نتائج مشوهة وغير دقيقة، فبعض الشركات التي تلجأ لتمهيد الدخل قد تستخدم ذلك المتغير على وجه التحديد وبالتالي تحيز في القرارات،وكذلك فإن بعض الدراسات الكلاسيكية تأخذ بعين الاعتبار تأثير متغيرات تمهيد الدخل في فترة واحدة فقط وتتجاهل تأثير الزمن، وتنتقد هذه الدراسات لعدم استخدامها للنموذج السلوكي في تفسير سلوك تمهيد الدخل والتنبؤ بتوقيت حدوثه (بوخناف و حولي، 2021، صفحة 520).

2.1.3. منهج معامل التباين

ويعتبر (Imhoff E. A., 1977) أول باحث حاول فصل سلوك تمهيد الدخل الاصطناعي (المتعمد) من قبل الإدارة عن التمهيد الحقيقي (الطبيعي)، وأكد أن إيرادات المبيعات تمثل نتائج الأداء الاقتصادي الحقيقي للشركة،لذلك فهي تتضمن نشاطات التمهيد الحقيقي إن وجدت،وقد ميز سلوك التمهيد الاصطناعي من خلال مقارنة تباين الدخل العادي مع تباين المبيعات، إلا أنه افترض ضمنيا أن التمهيد

الاصطناعي والحقيقي لا وجود لهما في الشركات التي تظهر تباينا كبيرا في المبيعات، ليقوم بعد ذلك (Eckel, 1981) بتصحيح ذلك الافتراض، وقد اختلف أسلوبه عن الباحث السابق في أنه لم يستثني الشركات التي تظهر تقلب منخفض في المبيعات، وتم ربطها مع قيم صافي الدخل كمقياس للدخل من خلال دالة خطية. ووفقا لهذا النموذج تظل التكاليف الوحدوية المتغيرة ثابتة بمرور الوقت، أما بالنسبة للتكاليف الثابتة فهي لا تنخفض ولا يمكن تسوية أو إجراء تمهيد إجمالي للمبيعات، إلا من خلال التمهيد الحقيقي بحيث لا يمكن تمهيد المبيعات من خلال التمهيد الاصطناعي (Habib, 2005, p. 57).

3.1.3. المنهج الاقتصادي الثنائي

إن الشركات وفق هذا المنهج تعتمد على طبيعة القطاع الاقتصادي للدولة، وبذلك يتم تقسيمها إلى قطاعين: قطاع اقتصادي مركزي والشركات فيه تشكل أساس الاقتصاد وتمتاز بالإنتاجية العالية، والسلع المعمرة والصناعات الاستخراجية والموارد المالية والأرباح الضخمة والاستخدام المكثف لرأس المال، وقطاع اقتصادي ثانوي ويضم الشركات صغيرة الحجم وكثافة العمالة والإنتاجية والأرباح فيها والأجور منخفضة. وعلى هذا الأساس يفترض (Belkaoui & Picur, 1984) أن الشركات المركزية تواجه قدرا قليلا من عدم اليقين، وبالتالي فهي أقل حاجة لتمهيد دخلها، أما الشركات الثانوية تتمتع بالمزيد من الفرص وهي مستعدة لتمهيد كل التدفقات النقدية التشغيلية، من خلال إدارة عنصر العمل وقيم الدخل المفصح عنه، وبذلك فإن دراسات هذا المنهج تعتمد على مقارنة التغير في الدخل التشغيلي والتغير في الدخل الطبيعي إلى التغير في المصاريف، ولكن نتائج بحثهم دلت على أن الشركات في القطاع المركزي، على عكس المتوقع قد أظهرت عمقا أكبر في ممارسة تمهيد الدخل من الشركات في القطاع الثانوي (جهماني، 2001، صفحة 125).

ومن بين المناهج المذكورة أعلاه فإن معظم الدراسات أكدت أن منهج معامل التباين هو أفضل منهج للدراسة وقياس تمهيد الدخل وعلى وجه الخصوص نموذج (Eckel, 1981).

2.3. تقنيات وأدوات تمهيد الدخل

تم الإشارة في الفكر المحاسبي إلى العديد من الأساليب والتقنيات، التي تتبعها الإدارة مسبقا لإظهار الدخل المعلن في حالة استقرار وبعيدا عن الانحرافات، بحيث يتم استخدام الأسلوب الذي يحقق النتائج للوصول إلى أهداف محددة ترغب بها الإدارة، وفيما يلي بعض الأساليب والتقنيات المستخدمة لغايات تمهيد الدخل،وهي كالآتي:

1.2.3. التوقيت

المقصود به تمهيد الدخل من خلال حدوث الأحداث والاعتراف بها وتوزيعها على الزمن، حيث يمكن للإدارة أن تضبط وقت الاعتراف بالصفقات والعمليات الفعلية، بما يجعل تأثيرها على الدخل المعلن عنه يميل إلى تقليل حدة التقلبات فيها عبر الزمن، كما وأنه وبافتراض حدوث الحدث والاعتراف به، للإدارة القدرة على تحديد الفترات التي سوف تتأثر بهذا الحدث (Saadaby, Khalid, & Waheeb, 2020, p. 6)، مثل اختيار الوقت الذي يتم فيه البحث وتظهر مصاريف التطوير، وكذلك اختيار وقت الاعتراف بهذه النفقات أو المصاريف والإيرادات الأخرى.

2.2.3. التغيرات المحاسبية

إن استخدام الإدارة التغيير في الطرق والإجراءات المحاسبية، يختلف باختلاف الدوافع المؤدية لتمهيد الدخل، فكل نوع من التغييرات المحاسبية يمكن أن يكون لها نتائج مختلفة، وبشكل خاص تأثيرها على التدفقات النقدية بطريقة غير مباشرة، وبالتالي التأثير في أرباح الشركة، لذلك فإن تباين دوافع الإدارة نحو تمهيد الدخل يؤدي حتما إلى إتباع أساليب مختلفة من التغيير المحاسبي (جهماني، 2001، صفحة 117)، فالأرقام التي تتضمنها التقارير المالية هي تحصيل حاصل لعمليات القياس، الخاضعة إلى أسس اتبعتها إدارة الشركة للاعتراف بالإيرادات والمصروفات، وكذلك لنوع الطرق المحاسبية المتبعة، لذلك نجد أن إدارة الشركات تستغل المرونة المتاحة لتحقيق ما ترغب به من الأهداف، مما يدل على أن عملية اختيار الطرق والإجراءات المحاسبية عملية تحكمية من قبلها، وبذلك تعكس الدوافع السلوكية المتأثرة بها (Belkaoui A. , 2004, p. 470)، و على العموم يمكن تصنيف التغييرات المحاسبية إلى ثلاثة أنواع هي (العتوم، 2015، صفحة 66):

أ. **التغير في السياسة المحاسبية:** ويشمل الطرق والقواعد التي يستعين بها المحاسب في تسجيل المعاملات، ونظرا لتعدد البدائل المحاسبية فإنه يقع على عاتق الإدارة مسؤولية تحديد السياسة المحاسبية بما يتلاءم و ظروفها، أي تغيير في تطبيق طريقة محاسبية معينة إلى طريقة أخرى كما يناسبها، ومثال ذلك التغيير في طريقة احتساب الإهتلاك أو التغيير في طريقة تقييم المخزون... إلخ.

ب. **التغير في التقديرات المحاسبية:** ويشمل أي تغيير في تقديرات سبق وضعها، للحصول على معلومات جديدة، ومثال ذلك التغير في تقدير العمر الإنتاجي لبعض الأصول، فنتيجة للتطورات التكنولوجية الحاصلة قد ينتج عنها انخفاض في العمر، وذلك لظهور منتجات جديدة وبمواصفات أفضل، مما يتطلب تخفيض فترة الإهتلاك المحددة مسبقا، وبالتالي زيادة قسط الإهتلاك للسنة الحالية والسنوات اللاحقة.

ج. **التغير في الوحدة المحاسبية:** ينشأ هذا النوع نتيجة اندماج شركة معينة مع شركة أخرى أو شركتين أو أكثر، مما يتطلب توحيد في الكشوفات المالية لغرض مساعدة المستثمر أو المحلل المالي في فهم أثر

التغير في الوحدة المحاسبية، وهذا النوع لا يؤثر على عملية قياس الدخل و إنما يؤثر فقط على الطريقة التي يتم الإفصاح من خلالها عن الدخل نتيجة لتوحيد الكشوفات المالية.

3.2.3.التصنيفات المحاسبية

أي التمييز ما بين بنود الإيرادات والمصروفات عند قياس الدخل ببنود عادية وغير عادية، حيث يطلق على كل البنود غير المتكررة والناتجة عن ظروف غير اعتيادية وليس لها علاقة بنشاط الشركة الاعتيادي بالبنود غير عادية،مثل الصيانة والبحث والتطوير ونفقات الدعاية الضخمة (Barnea, Ronen, & Sadan, 1976, p. 111).

فالاهتمام بتحديد البنود غير العادية والإفصاح عنها بشكل منفصل في القوائم المالية، يهدف أساسا إلى تخفيض إمكانية استخدامها للتلاعب بالدخل، لاسيما وأن وضع معايير لتعريف ومعالجة الدخل الناتج عن الأحداث والمعاملات غير العادية، يقلل من نطاق حرية الإدارة لاستخدامها بما يناسب مركزها المالي، واستخدام البنود غير العادية للمناورة بالدخل يمكن أن يتم بالشكلين الآتيين (Praag, 2001, p. 24):

أ. من خلال تصنيف الأحداث أو المعاملات غير العادية كبنود عادية بهدف التأثير على الدخل العادي للشركة أو ما يسمى بالتمهيد التصنيفي للدخل، وهذا الأسلوب في المناورة لايؤثر على صافي الدخل المعلن للشركة، و إنما يؤثر على صافي الدخل من الأنشطة التشغيلية.

ب. من خلال توقيت حصول المعاملات غير العادية،حيث يساهم تأثيرها في تمهيد الدخل كتوقيت بيع الموجودات أو توقيت بيع الاستثمارات أو توقيت شطب الديون أو شطب المخزون... إلخ، وهذا الأسلوب في المناورة يؤثر بشكل مباشر على صافي الدخل المعلن للشركة.

4.2.3. المخصصات والاحتياطات المحاسبية

في نهاية كل فترة مالية تقوم الشركات بتكوين مخصصات يتم وضعها جانبا لمواجهة الخسائر المحتملة (غير مؤكدة)، حيث تعد هذه المخصصات من البنود التي يجب أن تكون محددة القيمة بصورة نهائية، بناء على الاجتهادات والتقديرات الشخصية للإدارة، وبذلك تكون أمام فرصة استغلال المرونة المتاحة لها في تمهيد دخل الشركة المعلن عنه، ويقضي المبدأ العام في المحاسبة والسائد لدى أغلب المحاسبين (مبدأ الحيطة والحذر)، بأن لا يتم الاعتراف بالمكاسب المحتملة في حين يتم الاعتراف بالخسائر المحتملة (إذا كانت هذه الخسائر متوقعة الحصول وأمكن تقديرها بدرجة معقولة من الدقة)، إذ أنها تقوم بتقليل المخصصات في فترة الأداء الضعيف، من أجل تخفيض الأعباء، وبالتالي زيادة الدخل،والعكس في فترة الأداء الجيد فإنها تقوم بزيادة المخصصات من أجل تضخيم الأعباء، وبالتالي تخفيض الدخل المعلن عنه، لذلك فالمخصصات تعتبر أحد الآليات التي تتبناها الإدارة من أجل بلوغ

مستوى الدخل المراد أو المخطط له، ومن أمثلة المخصصات المحاسبية نجد (المسعودي و مغامس، 2018، صفحة 107) و(المومني، 2009، صفحة 60):

- مخصص مبالغ الديون المشكوك في تحصيلها؛
- مخصص انخفاض أسعار العملات الأجنبية؛
- مخصص انخفاض أسعار الاستثمارات؛
- مخصص انخفاض أسعار المخزون؛
- مخصص الدعاوي القضائية والنزاعات... إلخ.

أما الاحتياطات تعرف بأنها مبلغ يحتجز من أرباح الشركة (جزء من نتيجة السنة المالية)، لتحقيق أهداف معينة لتدعيم المركز المالي للشركة، كالاحتياطي القانوني والاحتياطي الاختياري، وبالتالي يتوقف تكوينه على شرط تحقيق الشركة للأرباح. وبما أن الشركة مخيرة و لها الحرية في تحديد وتقدير قيمة الاحتياطي الاختياري وكذلك قيمة المؤونة المشكلة، فهي حتما تكون أمام وسيلة قانونية لتمهيد دخلها، بهدف اقتطاع نسب محددة من ربح الشركة المتحقق في الفترة ذات الأداء الجيد، ليتم عكسها لاحقا في الفترات الأخرى ذات الأداء الضعيف (الشمري، 2016، صفحة 29).

مما سبق نجد أن هناك فرق واضح بين المخصصات والاحتياطيات، فالمخصصات ملزمة الشركة بتكوينها قبل تحقيق صافي الربح أو الخسارة، بغض النظر عن النتيجة المنتظرة من نشاط الشركة، أما الاحتياطي فتتغير قيمته بتغير قيمة الأرباح المحققة فعلا، ويتوقف تكوينه على شرط تحقيق الشركة للأرباح.

3.3. نماذج الكشف عن ممارسات تمهيد الدخل

حاول العديد من الباحثين التوصل إلى نماذج وطرق يمكن من خلالها اختبار مدى حياد إدارات الشركات تجاه رقم الدخل المعلن، فمنهم من بحث في تصنيف بنود قائمة الدخل، ومنهم من اعتمد على أسلوب التباين والبحث في المتغيرات، في حين ذهب البعض الآخر إلى البحث في طبيعة أساس الاستحقاق، وما أعطاه هذا الأساس للإدارة من مرونة عند تقدير المستحقات، وذلك لاختبار وجود أو عدم وجود تدخل من قبل الإدارة في نتائج أعمال الشركات، وفيما يأتي نقوم بعرض أهم النماذج المستخدمة من قبل الباحثين، لتصنيف الشركات إلى الشركات الممهدة للدخل والشركات غير الممهدة للدخل:

1.3.3. نموذج (Imhoff E. A., 1977)

يعد أول نموذج حاول فيه الفصل مابين التمهيد الحقيقي والتمهيد الاصطناعي من خلال الربط ما بين التغير في الدخل مع التغير في المبيعات، حيث يقوم هذا النموذج على الافتراضات التالية:

1- الدخل دالة للمبيعات F(S)=1

2- معامل التحديد (R^2) هو المقياس المعبر عن التغير في الدخل، والتغير في المبيعات.

أما إجراءات وخطوات تصنيف الشركات الدخل إلى ممهدة وغير ممهدة فهي كالتالي:

- احتساب معامل التحديد (R^2) لكل من الدخل والمبيعات وفق معادلة الانحدار، وفق المعادلة التالية:

Income = a + B(time) & sales = a + (time)

- بعد ذلك حدد متغير الحجم ل(R^2) لكل من الدخل، والمبيعات لكل معادلة انحدار.

- يمثل (R^2s) معامل التحديد للمبيعات، و(R^2I) معامل التحديد للدخل.

بناء على نتائج المقارنة يتم الحكم على الشركة إذا كانت ممهدة لدخلها أو غير ممهدة، فإذا كان ($R^2I < R^2s$) تكون الشركة ممهدة لدخلها، إذ يكون التغير في مستويات الدخل أقل من التغير في مستويات المبيعات وعكس ذلك تكون الشركة غير ممهدة لدخلها.

2.3.3. نموذج (Eckel, 1981)

يعتبر نموذج (Eckel, 1981) من النماذج المستخدمة في الكشف عن ممارسات تمهيد الدخل، ويعتبر هذا المؤشر إيجابيا من وجهة نظر التحفظ لأن الوحدات الاقتصادية المصنفة على أنها ممهدة من شأنها أن تمهد أرباحها مع عامل ثقة مرتفع. ومع ذلك يجب الأخذ بعين الاعتبار جميع الخصائص ومقارنتها بمعايير أخرى لتمهيد الدخل.

يعتمد نموذج (Eckel, 1981) على أسلوب معامل التبيان لقياس تمهيد الدخل، ويقوم على تحليل نمط سلوك الدخل مقارنة بنمط سلوك المبيعات خلال فترة زمنية معينة، حيث اعتمد (Eckel, 1981) في دراسته على معامل التباين كمقياس لمدى التذبذب في الدخل مقارنة بتذبذب المبيعات، بافتراض أن الدخل هو دالة خطية للمبيعات، أي أن أي تغير يحدث في تذبذب المبيعات ينتج عنه تغير مماثل في تذبذب الدخل، وعليه تعتبر الشركة ممهدة للدخل إذا كان معامل التباين للتغير في الدخل أقل من معامل التباين للتغير في المبيعات.

من خلال ما سبق سنقوم في دراستنا التطبيقية باستخدام نموذج (Eckel, 1981) لقياس ممارسات تمهيد الدخل، وذلك بتصنيف الشركات المدروسة إلى شركات ممهدة وغير ممهدة للدخل من خلال المعادلة التالية:

$$SB = (|\Delta CVI| / |\Delta CVS|)$$

حيث:

SB: مؤشر ممارسة سلوك تمهيد الدخل؛

$|\Delta CVI|$: القيمة المطلقة لمعامل تباين التغير في الدخل للشركة i بين السنة t والسنة $t-1$؛

$|\Delta CVS|$: القيمة المطلقة لمعامل تباين التغير في المبيعات للشركة i بين السنة t والسنة $t-1$.

يتم الحكم على مخرجات النموذج في ضوء مقدار سلوك تمهيد الدخل على النحو التالي (سعادة، 2022، صفحة 29):

– إذا كانت قيمة الفرق سالب في تلك الحالة يمكن الحكم بعدم وجود ممارسات لتمهيد الدخل، وتفسير ذلك أن التغير في المبيعات صعودا وهبوطا صاحبه نفس القدر من التغير في الدخل، وبالشكل الذي يعكس غياب ممارسات تمهيد الدخل .

– إذا كانت قيمة الفرق موجب أو صفر في تلك الحالة يمكن الحكم بوجود ممارسات لتمهيد الدخل، وتفسير ذلك أن التغير في المبيعات صعودا وهبوط لم يؤثر بنفس القدر على الدخل، وذلك بالشكل الذي حافظ على اتساق الأرباح من خلال ممارسات تمهيد الدخل.

– ويستدل على تمهيد الدخل من خلال قسمة تباين معدل تغير الدخل على تباين معدل تغير المبيعات، فإذا كان حاصل القسمة محصور بين (−1) و(+1) يعني الحكم بوجود ممارسات لتمهيد الدخل.

من سمات هذا النموذج أنه لا يقتصر على قياس وسيلة أو نشاط من أنشطة تمهيد الدخل، إذ يأخذ في الحسبان جميع الوسائل المستخدمة في تمهيد الدخل، من خلال اختبار نمط سلوك الدخل قياسا بسلوك المبيعات خلال فترة زمنية محددة، وباستخدام سلسلة زمنية من البيانات الفعلية لحساب مؤشر التمهيد بدلا من سنة واحدة. فضلا عن اتسامه بالموضوعية لاعتماده على أساس إحصائي، يوفر مقياسا واضحا وبسيطا لتمهيد الدخل. كما أنه لا يتطلب وضع تقديرات للدخل المتوقع للشركات أو لبعض

المتغيرات الأخرى الضرورية للقياس، وبذلك يتجنب احتمالات الخطأ عند وضع مثل هذه التقديرات (عقيل، 2003، صفحة 37).

3.3.3. نموذج (Moses, 1987)

تمت نمذجة تمهيد الدخل من قبل (Moses, 1987) حسب المعادلة التالية:

$$SB = (IPE - EeI - IRE - EEI)/Sales$$

حيث:

SB: مؤشر سلوك تمهيد الدخل؛

PE: الأرباح قبل التغيير؛

EE: الأرباح المتوقعة باستخدام نموذج السير العشوائي؛

RE: الأرباح المبلغ عنها (بعد التغيير)؛

Sales: إجمالي المبيعات.

تمثل القيمة الموجبة لمؤشر تمهيد الدخل (SB) دليل على وجود تمهيد الدخل، لأن ذلك يعني أن التغير المحاسبي قد ساهم في تقليل الانحرافات غير المتوقعة في الدخل.

4.3.3. نموذج (Bowen, Burgstahler, & Daley, 1987)

لقي هذا النموذج استحسانا تجريبيا ملحوظ، حيث يتم الاستدلال على ممارسات تمهيد الدخلمن خلال الصورة القياسية التالية:

$$SB_{i.t} = Var\ (\Delta CFO)_{i.t} / Var\ (\Delta\ NI)_{i.t}$$

$SB_{i.t}$: سلوك تمهيد الدخل للشركة i خلال الفترة المالية t؛

$Var(\Delta CFO)_{i.t}$: تباين التغير في التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية للشركة i خلال الفترة المالية t ، ويحسب معدل هذا التغير من خلال الفرق بين التدفقات النقدية للفترة المالية t والفترة المالية t−1 ثم القسمة على التدفقات النقدية في الفترة المالية t−1؛

$Var(\Delta NI)_{i.t}$: تباين معدل التغير في صافي الدخل للشركة i خلال الفترة المالية t، ويحسب معدل هذا التغير من خلال الفرق بين صافي الدخل الفترة المالية t والفترة المالية t−1، ثم القسمة على صافي الدخل في الفترة المالية t−1 .

لم يحدد هذا النموذج قيمة معيارية يمكن الاعتماد عليها لتقدير تلك الممارسات، فقط كلما زادت قيمة مقدار الممارسة كلما دل ذلك على وجود ممارسات لتمهيد الدخل،وزيادة قيمة الممارسة عن الواحد الصحيح تدل على وجود ممارسات تمهيد دخل مؤثرة وجوهرية (سعادة، 2021، صفحة 1279).

5.3.3. نموذج (Leuz & Wysocki, 2003)

تم التعبير عن تمهيد الدخل من خلال هذا النموذج، بنسبة الانحراف المعياري لصافي التدفقات النقدية التشغيلية (مقسومة على إجمالي الموجودات أول الفترة)، إلى الانحراف المعياري لصافي الأرباح قبل البنود غير العادية (مقسومة على إجمالي الموجودات أول الفترة)، و المعادلة التالية توضح ذلك:

$$\sigma(NI_{j,t}/\ Total\ assets_{j,t-1})SI_{j,t} = \sigma(CFO_{j,t}/\ Total\ assets_{j,t-1})$$

حيث:

σ: الانحراف المعياري؛

$SI_{j,t}$: مستوى تمهيد دخل الشركة i خلال الفترة t؛

$NI_{j,t}$: صافي الدخل قبل البنود غير العادية للشركة iخلال الفترة t؛

$CFO_{j,t}$: صافي التدفقات النقدية التشغيلية للشركة i خلال الفترة t؛

$Total\ Assets_{j,t-1}$: إجمالي موجودات السنة السابقة للشركة i.

تشير النسب التي تزيد عن الواحد إلى مزيد من التغير في التدفقات النقدية التشغيلية نسبة إلى تقلب الأرباح، وهو ما يشير ضمنيا إلى استخدام الاستحقاق في تحقيق تمهيد الدخل، ويتم حساب الانحرافات المعيارية على مدار عدة سنوات متتالية، وبالتالي فإن القيم الكبيرة (الصغيرة) من ($SI_{j,t}$) تشير إلى تمهيد الدخل بشكل أكبر (أقل).

6.3.3. نموذج (Francis & al, 2004)

استخدم الباحثون في هذا النموذج نسبة تقلب التدفقات النقدية إلى تقلبات الأرباح لقياس تمهيد الدخل (SI)، والذي يوضح مدى إسهام المحاسبة على أساس الاستحقاق في التقليل من التقلبات الأساسية لعمليات الشركة،وتقلب التدفقات النقدية هنا هو الانحراف المعياري للتدفقات النقدية من العمليات مرجحة بإجمالي الموجودات في بداية السنة، وتشير القيم الكبيرة لـ SI إلى انخفاض مستوى تمهيد الدخل، حيث يفضل كثير من الباحثين الطريقة التالية لقياس تمهيد الدخل:

$$SI_{j,t} = (\sigma(NI_{j,t} / \text{Total Assets}_{j,t}) / \sigma(CFO_{j,t} / \text{Total Assets}_{j,t})$$

حيث:

σ: الانحراف المعياري؛

$NI_{j,t}$: صافي دخل الشركة i قبل البنود غير الاعتيادية خلال الفترة t؛

$CFO_{j,t}$: صافي التدفقات النقدية التشغيلية للشركة iخلال الفترة t؛

$\text{Total Assets}_{j,t-1}$: إجمالي موجودات السنة السابقة للشركة i.

7.3.3. نموذج (Tucker & Zarowin, 2006)

قام الباحثان بقياس تمهيد الدخل من خلال الارتباط السلبي بين التغير في الاستحقاقات الاختيارية (ΔDAP)، والتغير في الدخل التقديري المسبق (ΔPDI)، حيثيفترض هذا الإجراء أن هناك مقدار من الدخل مدار مسبقا من قبل الإدارة، وأن المديرين يستخدمون الاستحقاقات الاختيارية لجعل المقدار المبلغ عنه ممهد، ومن الواضح أن زيادة تمهيد الدخل يبرز في الارتباط القوي سلبيا بين (ΔDAP) و(ΔPDI):

$$SI = \text{Correlation } (\Delta DAP, \Delta PDI)$$

حيث: يحسب الدخل التقديري المسبق (PDI) على أنه صافي الدخل مطروحا منه الاستحقاقات الاختيارية:

$$PDI = (NI - DAP)$$

مع ذلك استخدم بعض الباحثين المقاييس المتعددة لتحديد فيما إذا كانت الشركة تقوم بتمهيد دخلها أم لا، فدراسة (Cvetanovska & Kerekes, 2015) طبقت ثلاثة مقاييس لتمهيد الدخل:

أ. المقياس الأول: يتلخص بعلاقة الأرباح المرتبطة بالمستحقات غير التقديرية مع المستحقات التقديرية، فإذا كانت العلاقة بينهما سلبية يكون الدخل ممهدا، والعكس في حال ما إذا العلاقة موجبة.

ب. المقياس الثاني: علاقة إجمالي الأصول بالتدفقات النقدية التشغيلية، فإذا كانت العلاقة سلبية يكون الدخل ممهدا، والعكس في حال ما إذا العلاقة موجبة.

ج. المقياس الثالث: بتقسيم الانحراف المعياري للدخل على الانحراف المعياري للتدفقات النقدية التشغيلية، فكلما كان الحاصل صغيرا، فهذا يعني أن الشركة تتعمد إلى ممارسة تمهيد الدخل.

بينما استخدم (Chen, 2013) مقياسين لتحديد ممارسة تمهيد الدخل، وهما:

أ. المقياس الأول: يتلخص بتقسيم الانحراف المعياري للتدفقات النقدية التشغيلية على الانحراف المعياري لصافي الربح، فكلما كانت القيمة كبيرة فهذا يعني أن الشركة تقوم بتمهيد دخلها.

ب. المقياس الثاني: يتلخص بعلاقة الأرباح المتمثلة بالمستحقات غير التقديرية مع المستحقات التقديرية.

من خلال ما سبق طرحه من نماذج مختلفة، وإدخال الباحثين بعض التعديلات مع مرور الزمن، محاولة منهم لتطوير كفاءة وفعالية كشفها لممارسات تمهيد الدخل في الشركات، أرى أن جلها اختلف فقط في طريقة الاستدلال و بناء المعادلات، وتوقف ذلك عند الكشف فيما إذا هنالك سلوك تمهيد الدخل من عدمه، أو البعض الآخر تم تصنيف الشركات إلى شركات ممهدة للدخل وغير ممهدة للدخل، ولم يتم التطرق أو التفصيل في تلك الممارسات من حيث تمثيلها في الواقع، أو إيجاد موقعها ووقت حدوثها بالضبط على مستوى القوائم المالية، لذلك فهي تعتبر نماذج كاشفة فقط وليست نماذج تحليلية.

كما نلاحظ أن جميع الباحثين اعتمدوا في بنائهم لهذه النماذج على التدفقات النقدية المتحصل عليها من النشاط التشغيلي والمبيعات وصافي الربح، وقد تم إهمالهم للعديد من المحركات التي تعد أساسية في المركز المالي للشركة أو ربحيتها بشكل خاص كالهيكل المالي، هيكل التكاليف، الحصة السوقية، سمات المستهلكين وغيرهم من المحركات التي من شأنها ساهمت في نمو هذه الشركات.

4.3. النتائج السلبية المترتبة عن ممارسة تمهيد الدخل

من المعلوم وفي غالب الأوقات نجد أن مستخدمي ومحللي القوائم المالية، يرتكز اهتمامهم الكبير على صافي الدخل باعتباره أهم المؤشرات الدالة على قدرة الشركة ونموها، وارتفاعه يدل حتما إلى زيادة أسعار أسهمها الذي ينعكس على شكل توزيعات الأرباح على المساهمين، مما يجذب أكبر عدد ممكن

من المساهمين الجدد، لذلك تسعى الإدارة دائما إلى تعظيمه فتلجأ بدورها إلى العديد من الممارسات التي تؤدي إلى زيادته، إلا أن هذه الممارسات لا ينتج عنها أية تدفقات نقدية تشغيلية حقيقية داخلة أو خارجة.

لذلك يؤكد (Clikeman, 2003, p. 75) أن الإدارة تدرك جيدا أن ممارستها لتمهيد الدخل عمدا أمراً غير مقبول أخلاقياً ويؤدي إلى تضليل مستخدمي القوائم المالية، وبالرغم من أنه سيحقق لها بعض المنافع الذاتية في الأجل القصير إلا أنه سيؤدي إلى حدوث مشاكل خطيرة في الأجل الطويل، ومن أهم هذه المشاكل نذكر ما يلي:

1.4.3. الإضرار بالكفاءة الاقتصادية للشركة

إن قرارات التشغيل التي تتخذها الإدارة بشكل يومي لها تأثير كبير على الكفاءة التشغيلية للشركة، ولذلك فإن أية قرارات تهدف للتأثير على الأرباح، إن لم تؤثر على الكفاءة التشغيلية في المدى القصير فستؤثر عليها في المدى الطويل، فعلى سبيل المثال تعجيل الاعتراف بالنفقات أو تأخيرها كنفقات البحوث والتطوير أو نفقات الصيانة، قد يؤدي إلى حدوث خلل في إنتاجية الشركة، وبالتالي خسارة الشركة لجزء من حصتها في السوق، كما أن تسريع عمليات البيع بهدف تعجيل الإيرادات قد يفقد الشركة فرص تحقيق شروط أفضل لتصريف منتجاتها، وعليه فإن أساليب تمهيد الدخل سوف تؤثر على قيمة الشركة وتؤدي إلى تخفيضها (كامل، 2008، صفحة 19).

2.4.3. تلاشي المعايير الأخلاقية

يعد الوضع الأخلاقي لممارسة تمهيد الدخل نقطة خلاف بين اتجاهين، إذ يعتمد على ما إذا كان ممارسته مبررة أخلاقياً منعدمة، وما إذا كانت الإدارة تقصد من وراء ذلك تحسينا جوهريا لبعض الجوانب المتعلقة بإستراتيجيتها المستقبلية، أم لغرض التضليل المتعمد للجهات ذات العلاقة، وفي هذه الحالة فإن عنصر التعمد الذي تلجأ إليه الإدارة من خلال استخدام بعض الأساليب والمتغيرات المحاسبية، يهدف بالدرجة الأولى إلى التأثير على اتجاه مستخدم القوائم المالية (مرعي، 2002، صفحة 7).

إن ممارسات تمهيد الدخل حتى ولو كانت لا تنتهك مبادئ المحاسبة بشكل مباشر، إلا أنها تبقى سلوكيات مشكوك فيها أخلاقيا، حيث أن إدارة الشركة التي تمهد دخلها تحاول إقناع موظفيها أن إخفاء الوضع الحقيقي من خلال التحايل بالبيانات المالية، هي ممارسة عادية ومقبولة من الناحية الأخلاقية، رغم أنها تضلل الأطراف ذات المصلحة، وهذا ما يؤدي إلى خلق بيئة غير أخلاقية لدى الموظفين في مختلف المستويات، مما يسمح لهم فرصة ممارسة أو التستر على أنشطة غير مقبولة أخلاقيا، وهو ما يؤدي في النهاية إلى تحريفات جوهرية في القوائم المالية، حيث أن المدير الذي يعتمد على وسائل

وتقنيات احتيالية للتأثير على أحد البنود المحاسبية بغية تعديل الأرباح، سيفقد حتما سلطته المعنوية في تنبيه الموظفين عند اعتمادهم لنفس الأساليب لمعالجة نفس البنود المحاسبية (غزالي، 2015).

3.4.3. إخفاء مشاكل الإدارة التشغيلية

إن ممارسات تمهيد الدخل لا تتم على مستوى الإدارة العليا للشركة فقط، وإنما قد تمارس أيضا على مستوى الوحدات التشغيلية للشركة، فمديري الوحدات التشغيلية يمكنهم التلاعب بالمعلومات المالية بهدف الحصول على المكافآت والحوافز، أو تحقيق ترقيات في المنصب أو تجنب انتقادات سوء الأداء، وهنا يشير "Clikeman" إلى أن أحد أهم مخاطر ممارسات تمهيد الدخل التي تتم في المستويات الدنيا، تتمثل في إخفاء مشاكل التشغيل عن الإدارة العليا، حيث تبقى الأخطاء بدون تصحيح والمشاكل بدون حلول لفترة زمنية طويلة وهذا ما يؤثر على أداء الشركة ككل (حمدان، 2009، صفحة 8).

4.4.3. التعرض لعقوبات مالية

قامت لجنة مراقبة عمليات البورصة الأمريكية (SEC) في السنوات الأخيرة، بفرض عقوبات صارمة على الشركات التي تقوم بممارسات التلاعب المحاسبي، ففي أوائل التسعينيات تم إلزام شركة "W.R. Grace & Co" غرامة مالية قدرها مليون دولار أمريكي، كما تم إلزامها بإعادة احتساب أرباحها، وذلك لأن الشركة خلال الفترة (1990–1992) خفضت أرباحها المعلنة بمبلغ 55 مليون دولار، وقامت بدمجها مع الاحتياطات بشكل سري، مما استوجب عليها في الفترة (1993–1995) إعادة تسجيلها كأرباح محققة (بوسنة، 2012، صفحة 127)، وفي هذا الإطار يؤكد "Clikeman" أنه حتى ولو لم تقم لجنة مراقبة عمليات البورصة بفرض غرامات مالية أو عقوبات تأديبية على الشركة، فإن مجرد إعادة احتساب الأرباح والإعلان عنها يمكن أن يكون في حد ذاته مكلف جدا، فخلال السنوات الخمس الماضية فقدت الشركة التي أعادت احتساب أرباحها في المتوسط 10% من قيمتها السوقية، وذلك خلال الثلاثة أيام التالية من إعلان إعادة إعداد قوائمها المالية (Clikeman, 2003, p. 77).

5.4.3. تغيرات في الثروة

قد تحدث ممارسات تمهيد الدخل تغيرات هامة في ثروة الشركة، كأن يحصل المديرون على مكافآت لا تتوافق مع النتائج الفعلية المحققة، أو أن يتم السعي من خلال التلاعب بأرقام الأرباح لنقل الثروة من المساهمين الجدد إلى المساهمين القدامى، أو من مساهمي الأقلية إلى أصحاب الحصص الكبيرة في الشركة، وهذا ما يؤدي إلى تحويل الثروة لصالح فئة معينة من الأطراف ذات المصلحة دون الأخذ بعين الاعتبار بقية الأطراف (حماد، 2005، صفحة 59).

5.3. الاتجاهات الحديثة للحد من ممارسات تمهيد الدخل

بعد سلسلة الانهيارات العديدة التي شاهدتها كبرى الشركات العالمية، نتيجة وجود تلاعب في قوائمها المالية، تعالت الأصوات المنادية بضرورة إيجاد آليات تمكن من الحد من ممارسات تمهيد الدخل،لذلك اتجهت العديد من الدراسات والأبحاث إلى التركيز على زيادة الثقة في القوائم المالية والافصاحات المرفقة بها، وذلك بتضييق المرونة المتاحة أمام الإدارة عند الاختيار مابين البدائل المحاسبية المتعددة للحصول على قوائم مالية تلبى احتياجات المستخدمين وتعبر بكل شفافية ومصداقية عن الوضع المالي الحقيقي للشركة،ويمكن إيجاز أهم هذه الآليات فيما يلي:

1.5.3. تعميم فكرة لجان المراجعة

ظهرت فكرة لجان المراجعة لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية، بعد الهزات المالية العنيفة الناتجة عن التلاعب في التقارير المالية لشركة "Mckesson& Robbins"، والتي أسفرت عن قيام كل من بورصة نيويورك (NYSE) وهيئة سوق المال الأمريكية (SEC)، والمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA)، بالتوصية بضرورة إنشاء لجنة مراجعة بالشركات (سبيعة، 2021، صفحة 98)، كما أصدرت كذلك لجنة Treadwaycommittee عام 1987 تقريرا يؤكد أهمية تشكيل لجان المراجعة من الأعضاء غير التنفيذيين، وحدد هذا التقرير أن المسؤولية الأساسية لهم،تتمثل في اكتشاف التلاعب والغش ومنعه في التقارير المالية، وحديثا وبالضبط سنة 2002 بعد الانهيارات المالية لبعض الشركات الكبرى، صدر قانون Sarbones Oxley والذي أكد على إلزام جميع الشركات بتكوين لجان المراجعة، لما لها من دور هام في منع حدوث تلك الانهيارات المالية في المستقبل، عن طريق التأكيد على أهمية دورها في إعداد القوائم المالية، وأيضا في زيادة استقلالية كل من المدقق الخارجي والداخلي، حيث تعتبر لجان المراجعة حلقة الوصل بينهما وبين مجلس الإدارة، بالإضافة إلى دورها المهم في الرقابة والإشراف على عمليات الشركات، ويتطلب الوفاء الفعال بهذا الدور وجود أعضاء هذه اللجان على مستوى ملائم من الالتزام والاستقلال والخبرة والمعرفة والمهارة، وأن يتمتع هؤلاء الأعضاء بالصلاحيات اللازمة للقيام بالمهام المرتبطة بهم على أكمل وجه، بهدف الحد من أثار الممارسات الاحتيالية (بغداد، 2022). ومن أهم مهام لجنة المراجعة التي تساعد في الحد من ذلك نجد ما يلي (سعيدي، 2021):

– تقييم كفاءة المدير المالي وأفراد الإدارة المالية الرئيسيين؛

– دراسة نظام الرقابة الداخلية بالشركة ومدى كفايته وفعاليته ووضع تقرير عن رأيها وتوصياتها بشأنه؛

– دراسة القوائم المالية قبل عرضها على مجلس الإدارة والإدلاء برأيها وتوصياتها بخصوصها؛

– دراسة السياسات المحاسبية المستخدمة و إبداء الرأي بشأنها؛

– الاطلاع على تقارير المراجعة الداخلية وتحديد أوجه وأسباب القصور في الشركة ومتابعة الإجراءات التصحيحية لها؛

– دراسة وتقييم نظام الإنذار المبكر بالشركة، واقتراح ما يلزم لتحسينه وتطبيقه بفاعلية.

2.5.3. اتجاه مجلس المعايير المحاسبة الدولية IASB

عندما قرر مجلس معايير المحاسبة الدولية، إجراء تعديلات على معايير المحاسبة الدولية التي يصدرها، وتغييرها لتصبح معايير التقارير المالية الدولية IFRS، كان من بين أهم أهداف هذا التغيير الحد من بعض التجاوزات والاستغلال السيئ من قبل بعض المحاسبين لتلك المعايير، عبر استغلالهم لبعض نقاط الضعف الموجودة بالمعايير، والتي كانت إحدى نتائجها ظهور تمهيد الدخل، ومن هذا المنطلق فقد رأى مجلس إصدار معايير المحاسبة الدولية إدارج بعض التعديلات والتغييرات وذلك تلافيا لاستغلال السيئ للمعايير القديمة، والحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية التي ظهرت في ظل المعايير المحاسبية الدولية القديمة، ومن أهم تلك التعديلات (الخشماوي و الدوسري، 2008، صفحة 14):

– العمل على إلغاء غالبية البدائل (المعالجة القياسية) و(المعالجة البديلة) في معايير المحاسبة الجديدة، وذلك بهدف توحيد المعالجات وعدم فسح المجال الاختيار بين عدة بدائل، بحيث تستغل تلك البدائل في تجميل صورة الدخل أو تضخيم الأرباح أو التغطية على بعض الملاحظات على نشاط الشركة.

– إضافة ملاحق لكل معيار محاسبي يوضح كيفية التطبيق العملي، ويعتبر هذا من وجهة نظر الباحثين من أهم التغييرات أو التعديلات التي طرأت على معايير المحاسبة الدولية الجديدة، فقد اتضح أن هنالك غموض وصعوبات متعددة في التطبيق العملي للكثير من فقرات معايير المحاسبة، حيث يصعب على الكثير من المتخصصين توضيح كيفية التطبيق السليم، الأمر الذي قد يستغله بعض ضعاف النفوس في القيام بتلاعبات أو تحريفات لبعض بنود التقارير المالية، بحجة عدم الوضوح أو الفهم السليم للمعيار.

– العمل على إلغاء التناقضات والتعارض الموجود بين بعض المعايير، بالإضافة إلى إزالة أي غموض قد يكتنف تلك المعايير، الأمر الذي يغلق الباب أمام من يريد أن يستغل كل ذلك.

– إدخال التفسيرات الملحقة بالمعايير داخل المعايير نفسها بدل من فصلها في ملحق خاص بكل معيار.

جدول رقم(01): توضيح بعض المعايير التي أتاحت الفرصة لممارسة تمهيد الدخل

رقم المعيار	المعيار	تطبيق المعيار
IAS 01	عرض القوائم المالية	يفرض هذا المعيار إعداد القوائم المالية وفق مبدأ الاستحقاق المحاسبي، وهنا يحدث بعض الخلل بتقديم أو تأخير الاعتراف بالمصروفات والإيرادات حسب مصلحة الشركة.
IAS 02	المخزون	وفقا لهذا المعيار يسمح باستعمال عدة طرق لتحديد تكلفة المخزون، منها طرق الحصر الفعلي(للمنتجات المحدودة) والطرق الافتراضية (LIFO، CMP)، وهذا يساعد على تمهيد الدخل، لذا يجب وضع ضوابط للسماح باستخدام طريقة واحدة مقننة.
IAS 08	السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء	بخصوص السياسات المحاسبية نص البند (2) عن عدم وجود معيار أو تفسير ينطبق بشكل محدد على حدث أو عملية معينة، لذلك تستخدم الإدارة اجتهادها في تطوير وتطبيق السياسة المحاسبية، أما بخصوص التغير في التقديرات المحاسبية، هناك أمورا تتطلب الاستخدام المتكرر للتقديرات للعديد من البنود(مثل العمر الإنتاجي)، وهنا لابد من وجود ضوابط، وإرشادات ملزمة، وتخفيض البدائل الموجودة.
IAS 16	الممتلكات والمصانع والمعدات	يبين هذا المعيار كيفية المحاسبة عن الأصول عند اقتناءها أو مبادلتها أو الاستغناء عنها بالمبادلة أو بيعها، وهنا تدخل مواضيع التكلفة و تقدير العمر الإنتاجي والقيمة المتبقية (الخردة) وطريقة الاهتلاك المتبعة وغيرها، وقد تتدخل الإدارة بعمل التقديرات وطرق الاحتساب تبعا لأهدافها الخاصة، لذا يستوجب تقليل البدائل المحاسبية في ذلك إلى أكبر حد ممكن.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على (أبو هلال، 2010، الصفحات 57-59)

3.5.3. دعم ركائز وآليات حوكمة الشركات

تشير آليات حوكمة الشركات إلى الطرق والأساليب التي تستخدم للتعامل مع مشكلة الوكالة، التي قد تنشأ بين الإدارة وحملة الأسهم عموما، وبين الأقلية من حملة الأسهم والأغلبية المسيطرة من حملة الأسهم، حيث تقوم هذه الآليات بالوظائف الإدارية والرقابية والإشرافية والتحفيزية، وتنظم العلاقات بين الأطراف المختلفة في الشركة (محمود، 2015، صفحة 79).

تمارس إدارة بعض الشركات سياسة تمهيد الدخل لتحقيق الكثير من الأهداف، مثل تجنب الإعلان عن الأرباح أو الخسائر، أو الحصول على بعض المزايا المرتبطة بالأرباح المرتفعة (مثل المكافآت والعمولات)، وبالتالي فإن عملية تمهيد الدخل تعني قيام الإدارة بالتأثير على أو التلاعب بالمعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية بغض النظر عن الهدف من ذلك، و لهذا يمكن الحد من سياسة تمهيد الدخل من خلال آليات حوكمة الشركات الداخلية والخارجية، فالآليات الداخلية تختص بالشركات نفسها، وتشمل على آليات تحقق الرقابة على سلوك الإدارة وسلوك كبار حملة الأسهم في الشركة، والحد من استغلال مواردها بالتواطؤ مع الإدارة في تحقيق المنافع الخاصة بهم، كما تختص الآليات الخارجية بعوامل خارجية تؤثر في أداء الشركة (رزيقات، 2019، صفحة 137).

أما من خلال ركائز حوكمة الشركات والمتمثلة في إدارة المخاطر، الإفصاح والرقابة، يمكننا أن نشكل خطا دفاعيا أمام ممارسات تمهيد الدخل، إذ يمكن لإدارة المخاطر أن تجنب الشركة من الوقوع في الأزمات التي يسببها تمهيد الدخل، كما أنتحقق متطلبات الإفصاح المحاسبي يعمل على إرساء الثقة في البيانات المالية للشركة، ويمكن للرقابة المحاسبية بآلياتها أن تضمن لنا مساءلة مستمرة للشركة، ويمكن القول أن التفاعل الإيجابي بين ركائز حوكمة الشركات يمكنه تشكيل جدار وقائي للحد من ظاهرة تمهيد الدخل والآثار التي قد تترتب عنه (مومن، 2020، صفحة 18).

4.5.3. يقظة وكفاءة المراجعين وتنمية الثقافة المحاسبية لمستخدمي المعلومات المالية

يتم هذا الأمر عن طريق اختيار مكاتب المراجعة ذات الكفاءة والمصداقية العالية، حيث أن المراجع الُكفء والُمتمكن يقوم على تصميم إجراءات المراجعة، للحصول على تأكيد معقول عن التحريفات الناشئة عن المحاسبة الإبداعية التي يتم اكتشافها، والتي تعتبر جوهرية للقوائم المالية الواحدة (سعيدي، 2021، صفحة 243)، أما بالنسبة لتنمية الثقافة المحاسبية لمستخدمي المعلومات المالية تكون عن

طريق التثقيف الذاتي الذي يقومون به بغرض رفع مستواهم المحاسبي،أو من خلال إقامة ندوات أو ملتقيات علمية لتعريفهم بممارسات تمهيد الدخل الشائعة الاستخدام من قبل الشركات عند إعداد القوائم المالية،وعليه فإن إكساب مستخدمي القوائم المالية ثقافة محاسبية من شأنه أن يحد بشكل فعال من قدرة الإدارة على استخدام مثل هذه الممارسات، خوفا من تفطن المستخدمين لتلك الممارسات واهتزاز سمعة الشركة في السوق (سبيعة، 2021، صفحة 100).

5.5.3. تفعيل دور السلوك الأخلاقي للمحاسبين والإدارة

إن للمحاسبين دوراً مهماً في المجتمع، ويعتمد المستثمرون وأصحاب الودائع وأصحاب العمل والحكومة والجمهور على المحاسبين المهنيين، لذلك يقع على عاتق جميع العاملين في مجال الإدارة والمحاسبة والمراجعة مسؤولية أخلاقيات العمل حتى ولو كانوا يعملون كمرؤوسين تابعين لغيرهم، وذلك من أجل خلق توازن في تحقيق مصالح الأطراف المختلفة ذوي العلاقة بالشركة وخلق ثقافة الأمانة العامة والأخلاق العالية، من خلال وضع مصلحة الشركة فوق المصلحة الشخصية (الخشماوي و الدوسري، 2008، صفحة 14)، إذ تعد المسؤولية الأخلاقية المهنية أهم الركائز الأساسية التي يجب توافرها في كافة المهن بوجه عام، وعلى وجه الخصوص المهن التي تعتمد على الحكم الشخصي ومنها مهنة المحاسبة، وقد حثت العديد من المنظمات المهنية والحكومية على أهمية إجراء المزيد من الدراسات للتعرف على أوجه القصور في الالتزامات الأخلاقية لممارسي مهنة المحاسبة، وأشار إلى ذلك الكثير من الباحثين في مجال المحاسبة وحثوا على القيام بالآتي (التميمي، البازي، و مسعود، 2020، صفحة 534):

- تعديل برامج التعليم لرفع مستوى الالتزامات الأخلاقية لدى طالب المحاسبة؛
- تطوير برامج التدريب للمحاسبين لتحسين الحفاظ على الالتزامات الأخلاقية في الممارسة؛
- تعديل ميثاق السلوك الأخلاقي لمهنة المحاسبة.

الشكل رقم(07): التدرج في السلوك الأخلاقي للإدارة في تمهيد الدخل

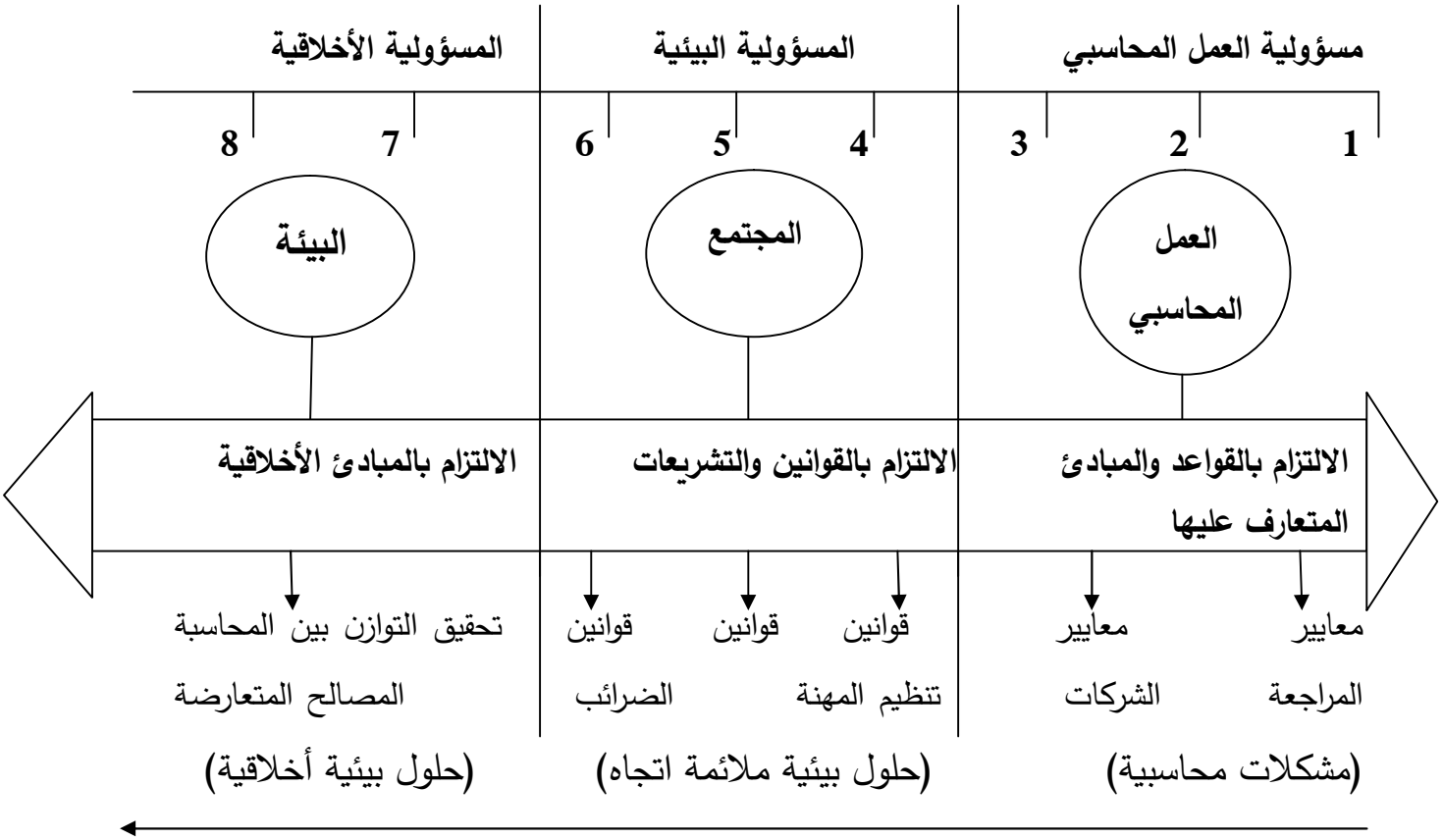

تدرج المسؤولية والأخلاقيات

المصدر: (ابراهيم، 2006، صفحة 124)

الملاحظ من هذا الشكل أن دور الإدارة تجاه مهنة المحاسبة ينقسم إلى مراحل، ابتداءا من مسؤولية العمل المحاسبي، وهي الالتزام بالقواعد والمبادئ المتعارف عليها دون تغيير إلا في حدود ضيقة، مرورا بالمسؤولية البيئية الممثلة في الالتزام بالقوانين والتشريعات الموجهة للشركات وتنظيم مهنة المحاسبة والضرائب وغيرها، وانتهاءا بالمسؤولية الأخلاقية الممثلة في تحقيق التوازن بين المصالح المتعارضة، ويلاحظ أن أخلاقيات الإدارة في مناهجها وسلوكها ومبادئها واحدة، وإن تعددت مفاهيمها وتطبيقاتها، والإدارة في معظم الأحوال تقوم بالممارسات المحاسبية المحرفة لتمهيد دخلها، من أجل تحقيق منافعها الذاتية دون مراعاة مسؤوليتها الأخلاقية، لأنها لا تنظر باحتمالات الضرر الذي قد يلحق من هذه الممارسات بأصحاب المصالح المتعارضة،وإنما تنظر بدرجة أساسية إلى المصلحة الذاتية فقط، لهذا فإن أخلاقيات الإدارة يمكن أن تمثل ضمانة قوية وفعالة من أجل الشركة، لكي تتجنب السلوك الأخلاقي المشين تحقيق التوازن بين أصحاب المصالح المتعارضة في الشركة (ابراهيم، 2006، صفحة 124).

خلاصة الفصل الثاني

يعتبر أسلوب تمهيد الدخل من الممارسات التعسفية الاحتيالية، ذات التأثير السلبي على الشركة والأطراف ذات المصلحة،ويحدث نتيجة استغلال الإدارة للمرونة المتاحة لها من قبل المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، واستغلال المديرين لإمكانية الاختيار بين السياسات المحاسبية والحكم الشخصي حول بعض العناصر التي تحتويها التقارير المالية، وهو ما يؤدي إلى تغيير محتواها وخلق انطباع خاطئ حول الأداء الحقيقي للشركة، وبالتالي تضليل مستخدمي التقارير المالية والمحللين الماليين.

هناك من يرى لتمهيد الدخل بعض الجوانب الإيجابية مثل: التخفيض من حدة التقلبات في أرقام الدخل المتتالية من أجل الحفاظ على الاستقرار في مقدار الأرباح، وإعطاء مستخدمي التقارير المالية معلومات إضافية حول التوقعات المستقبلية للشركة، إلا أنه مهما اختلفت الدوافع وراء قيام المديرين بتمهيد الدخل، فإن كونها ممارسات تلجأ إلى تعديل وتغيير رقم الأرباح بشكل سري دون الإفصاح عن ذلك، يجعلها ممارسات غير مقبولة، من جهة على جودة الأرباح وجودة التقارير المالية، وبالتالي على مستخدمي هذه التقارير، ومن جهة أخرى على أداء الشركة، فحتى وإن حقق تمهيد الدخل بعض المنافع في المدى القصير، فإنه سيكون له تأثيرات سلبية على المدى الطويل، وعليه فإن تمهيد الدخل هو شكل من أشكال المحاسبة الإبداعية يحدث نتيجة لرغبة الإدارة في تقليل الانحرافات غير المتوقعة في الدخل إلى أدنى حد ممكن.

الفصل الثالث: الدراسات السابقة والإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

تمهيد الفصل الثالث

تعتبر الدراسات السابقة الركيزة الأساسية التي يقوم عليها موضوع البحث لتكوين إطار فكري ومفاهيمي تستند إليه الدراسة الحالية في توضيح الجوانب الأساسية لموضوعها خاصة وأن إدارة المعلومات المحاسبية وتمهيد الدخل يعتبران من المفاهيم الحديثة التي ظهرت على الساحة المعرفية خلال السنوات الأخيرة،واختلف الكثير من الباحثين في تحديد مفهومهما، ومنه أسفرت جهود الباحثين على ظهور عدة دراسات تناولت هذا الموضوع من خلال ربطه بعدة متغيرات سنذكرها عند سرد محتوى هذه الدراسات، وعليه سنقدم من خلال هذا الفصل عرضا للدراسات التي سبق أن تناولت موضوع دراستنا أو بعض جوانبه وذلك لتطوير الفرضيات المناسبة في الإجابة على تساؤلات الدراسة، بالإضافة إلى عرض مفصل للإجراءات المنهجية المستخدمة في الربط بين الأسس النظريةوالجوانب التطبيقية للمشكلة محل الدراسة، والتي تتطلب مجموعة من الخطوات العلمية المنظمة في شكل إجراءات متسلسلة، كأساس للوصول إلى جملة من الحقائق والاستنتاجات، وعليه تم تقسيم هذا الفصل إلى:

1. الدراسات السابقة؛
2. منهجية ونموذج الدراسة؛
3. مجتمع وأساليب الدراسة.

1. الدراسات السابقة

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في قياس مدى ممارسة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لتمهيد الدخل وأهم العوامل المؤثرة فيه كونه أحد سياسات إدارة المعلومات المحاسبية، وكون الدراسات السابقة تشكل انطلاقة أي بحث علمي لما توفره من فكرة مبدئية عن متغيرات الدراسة، وأهمية النتائج التي توصلت إليها، وفي إطار استكمال جهود تلك الدراسات، سيتم عرض مجموعة من الدراسات السابقة التي تم الاطلاع عليها ولها صلة بالدراسة، ونظرا لتنوعها تم تقسيم الدراسات السابقة إلى دراسات في البيئة الجزائرية، ودراسات خارج البيئة الجزائرية، ومن ثم تمييز الدراسة الحالية عن سابقتها.

1.1. دراسات في البيئة الجزائرية

حسب اطلاع الباحثة وفي حدود ما توفر لديها من مراجع ومصادر حول موضوع البحث، هناك مجموعة من الدراسات المنجزة على مستوى المؤسسات الجزائرية، التي تناولت الأساليب المختلفة للتلاعب المحاسبي، إلا أنه لا يوجد الكثير من الدراسات القائمة بحد ذاتها عن أسلوب تمهيد الدخل كأحد المتغيرات الرئيسة، وكون المحاسبة الإبداعية وإدارة الأرباح وتمهيد الدخل كلها أساليب تصب في إطار إدارة المعلومات المحاسبية وفق التشريعات والقوانين، يمكن تقسيم وترتيب هذه الدراسات إلى صنفين بدءا بالدراسات التي تناولت المحاسبة الإبداعية تليها الدراسات التي تناولت إدارة الأرباح في البيئة الجزائرية.

1.1.1. دراسات حول المحاسبة الإبداعية

- دراسة (راصدي، 2017)

هدفت هذه الدراسة لمعالجة موضوع المحاسبة الإبداعية وفهم منظورها الأخلاقي، وتحليل أساليبها وتأثيرها على شفافية البيانات المحاسبية، كما تمت مناقشة دوافع الإدارة وتأثير استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية على شفافية القياس المحاسبي والبيانات المالية وتأثيرها على تقييم الأداء. كما هدفت الدراسة إلى فهم ممارسات المحاسبة الإبداعية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وكشف وسائل التعامل مع هذه الممارسات وتحديد التوجهات المستقبلية، وقد توصلت الدراسة إلى أن ممارسات المحاسبة الإبداعية تعتمد على معالجة الأرقام المحاسبية والتلاعب بها بهدف تحقيق مصالح محددة داخل المؤسسة، مثل التهرب الضريبي وتجنب المفاوضات العمالية، كما أظهرت الدراسة أن تلك الممارسات ليست لتجميل

الوضعية المالية فقط بل لأهداف أخرى، وأوصت هذه الدراسة بزيادة دور الرقابة الحكومية والمدققين الخارجيين للحد من ممارسات التلاعب المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

- دراسة (حدادي، 2019)

تمحورت الدراسة حول فهم مفهوم المحاسبة الإبداعية وتحليل دوافعها وأساليبها، مع التركيز على الارتباط بين قواعد السلوك المهني للمحاسبين والمدققين وممارسات المحاسبة الإبداعية، وتقديم نظرة عن تطبيق هذه الممارسات في الشركات الجزائرية، وتوضيح دور محافظي الحسابات في محاولة تقليل تأثير المحاسبة الإبداعية على جودة المعلومات المحاسبية، ولاختبار فرضيات الدراسة اعتمد الباحث على الإحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS، وقد خلصت الدراسة إلى أن المحاسبة الإبداعية تمارس بشكل قانوني ضمن إطار النظام المحاسبي المالي، وأن الدافع الرئيسي لشركات الجزائر لاستخدامها هو التقليل من الربح الخاضع للضريبة، مما يؤثر سلبًا على مصداقية المعلومات المالية ويقلل من قدرتها في اتخاذ القرارات الرشيدة.

- دراسة (سعيدي، 2021)

هدفت هذه الدراسة إلى فهم ممارسات المحاسبة الإبداعية المعتمدة في إعداد القوائم المالية، وتحديد دوافع إدارة الشركة لاستخدام تلك الممارسات، كما أسست الدراسة لتقييم تأثير هذه الممارسات على كفاية الإفصاح وجودة المعلومات المحاسبية، وقد اقترحت مجموعة من الآليات الممكنة للحد من التأثيرات السلبية لتلك الممارسات على مستخدمي القوائم المالية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبيان يحتوي على 32 عبارة وتوزيعها على مجتمع الدراسة، الذي يتألف من أكاديميين ومهنيين مختصين في المحاسبة والتدقيق، تم جمع 292 استمارة صالحة للتحليل الإحصائي من هذا الاستبيان، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن الإفصاح الناتج عن ممارسات المحاسبة الإبداعية لا يكفي لمستخدمي القوائم المالية في اتخاذ قرارات مدروسة، وأن تلك الممارسات تؤثر سلباً على جودة المعلومات المحاسبية، خاصة فيما يتعلق بالخصائص النوعية لجودة المعلومات مثل عدم التحيز. كما توصلت الدراسة إلى أن الآليات المقترحة للحد من التأثير السلبي لممارسات المحاسبة الإبداعية، وعلى رأسها دور المراجع الخارجي، لها دور فعّال في تحسين الوضع وتعزيز جودة المعلومات المالية المتاحة للمستخدمين.

- دراسة (زرقواد، 2022)

تسلط هذه الدراسة الضوء على العلاقة المتداخلة بين الممارسات المحاسبية الإبداعية والتهرب الضريبي في المؤسسات الجزائرية،وتسعى لفهم مدى فعالية المراجعة الضريبية في كشف هذه الممارسات والحد منها. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي لاستعراض مختلف المفاهيم النظرية المتعلقة بالمراجعة الضريبية، والمحاسبة الإبداعية، والتهرب الضريبي، وأيضا ضمن الجانب التطبيقي في وصف إجراءات المراجعة الضريبية المتبعة في الجزائر، وتحليل الممارسات المحاسبية في ملفات المكلفين المشمولين في عينة الدراسة، كما تم مقابلة مفتشين ضرائب لاختبار صحة الفرضيات، وقد كشفت الدراسة عن نتائج هامة تتمثل في استخدام بعض المؤسسات الجزائرية لممارسات محاسبية إبداعية بهدف تقليل عبء الضريبة، وأن هذه الممارسات تعمل على تغليف الحقيقة الاقتصادية للمؤسسة وإخفاء أرباحها الحقيقية، كما وتُعتبر المراجعة الضريبية أداة فعّالة للكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية، لكن يتطلب ذلك خبرة وكفاءة عالية من المراجعين، لذلك أوصت الدراسة بتدعيم قدرات المراجعين الضريبيين من خلال التدريب المستمر وتزويدهم بالمعرفة اللازمة للتعرف على ممارسات المحاسبة الإبداعية، وتعزيز التنسيق بين مختلف الجهات المعنية لمكافحة التهرب الضريبي.

- دراسة (خمقاني، 2016)

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات البترولية الجزائرية، وسعيًا لتحقيق ذلك، قام الباحث ببناء نموذج يعتمد على المستحقات الاختيارية كمؤشر على هذه الممارسات، بالإضافة إلى مجموعة من الإجراءات المقترحة لمعالجة الأرباح، والتدفقات النقدية، والأرصدة الوسيطة للتسيير،وتم تطبيق هذا النموذج على خمس شركات نفطية خلال عامي 2012 و2013. وقد توصلت الدراسة إلى وجود مرونة كبيرة في السياسات المحاسبية المنصوص عليها في النظام المالي الجزائري، وأن استغلال هذه المرونة من قبل الشركات المدروسة لممارسة المحاسبة الإبداعية كان بهدف التأثير على أرباحها وتدفقاتها النقدية وأرصدتها الوسيطة، كما أثبتت فعالية النموذج المقترح في كشف ممارسات المحاسبة الإبداعية واستبعادها من التقارير المالية، وقد أوصت هذه الدراسة على تضييق الخيارات المتاحة في السياسات المحاسبية للنظام المالي الجزائر، والاستفادة من إجراءات النموذج المقترح لكشف ممارسات المحاسبة الإبداعية ومعالجتها.

- دراسة (زنودة، 2020)

تركز هذه الدراسة على العلاقة بين ممارسات المحاسبة الإبداعية والتسيير الضريبي العدواني في المؤسسات الجزائرية، وتفترض الدراسة أن المحاسبة الإبداعية قد تُستخدم كوسيلة لممارسة التهرب الضريبي، مما يُلحق الضرر بالمجتمع من خلال حرمان الخزينة العامة من إيراداتها الضريبية المستحقة. تم تطبيق الدراسة على مؤسسة طهراوي في ولاية بسكرة خلال الفترة من 2002 إلى 2017، واستخدام نموذجي BENEISH وALTMAN وتطبيق تقنية الانحدار الخطي المتعدد لقياس ممارسات المحاسبة الإبداعية و مستوى عدوانية التسيير الضريبي، وقد تم التوصل لوجود ممارسات المحاسبة الإبداعية في مؤسسة طهراوي خلال الفترة المدروسة، وكذلك ارتباط ممارسات المحاسبة الإبداعية بعدوانية التسيير الضريبي. كما توصلت أن أدوات المحاسبة الإبداعية المتمثلة في كل من الرافعة المالية، نمو المبيعات، والنفقات العامة والإدارية، قد تستخدم في التسيير الضريبي العدواني.

- دراسة (لعروسي، 2019)

تسلط هذه الدراسة الضوء على ظاهرة انتشار ممارسات المحاسبة الإبداعية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وتأثيرها السلبي على جودة المعلومات المحاسبية،حيث هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مدى فعالية النظام المحاسبي المالي والأخلاقيات المهنية للمحاسبين في الحد من هذه الممارسات عند إعداد الكشوفات المالية. وقد اعتمدت الدراسة على منهجية كمية شملت عينة من 70 فردًا من مختلف المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تم توزيع عليها استبيان مقسم إلى أربعة محاور، الأول عن ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، الثاني عن متطلبات جودة المعلومات المحاسبية، الثالث عن تأثير المحاسبة الإبداعية على جودة المعلومات المحاسبية، والرابع عن أساليب تخفيض ممارسات إدارة الأرباح. كما وقد تم تحليل بيانات الفترة الممتدة من 2006 إلى 2014 للمؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر، باستخدام اختبار (One Sample T test) للعينة الواحدة ونموذج جونز المعدل لتصنيف المؤسسات عينة الدراسة إلى مؤسسات ممارسة وغير ممارسة لإدارة الأرباح. تم التوصل إلى أن المؤسسات الجزائرية قد مارست المحاسبة الإبداعية خلال فترة الدراسة، وقد كان لذلك تأثيرًا سلبيًا كبيرًا على جودة المعلومات المحاسبية، بما في ذلك الموثوقية والملائمة والقابلة للمقارنة، كما أن المراجعة الخارجية تلعب دورًا هامًا في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، ولضمان

جودة المعلومات المحاسبية يجب الالتزام بأخلاقيات المهنة، وتطبيق النظام المحاسبي المالي بشكل سليم الفعال أن يُساهم في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

- دراسة (سبيعة، 2021)

تركز هذه الدراسة على دور آليات حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، وذلك من خلال دراسة تطبيقية بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب (أوماش – بسكرة)، حيث اعتمدت الدراسة على مقابلة بعض موظفي المؤسسة، وتحليل قوائمها المالية، وقد تم استخدام نموذج جونز المعدل لقياس ممارسات المحاسبة الإبداعية، وكان أهم ما توصلت له من نتائج أن المؤسسة مارست المحاسبة الإبداعية خلال السنوات 2012، 2013، و2014 بهدف تخفيض الربح، وكشفت الدراسة عن اختلاف كبير بين البيانات المالية الحقيقية وغير الحقيقية، أرجعت هذا الاختلاف إلى استخدام المؤسسة للمحاسبة الإبداعية لتحقيق أهدافها الخاصة.كما توصلت لوجود دور كبير ومهم لمختلف آليات حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية،وقد اقترحت الدراسة إنشاء مصلحة للمراجعة الداخلية لتعزيز الرقابة ومنع التلاعب، وأيضا الاهتمام بوظيفة لجنة المراجعة وسن القوانين لضمان وجودها في جميع المؤسسات، وحث المؤسسات الجزائرية على الالتزام بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات، والتزام المحاسبين والمراجعين بالسلوك الأخلاقي المهني.

2.1.1. دراسات حول إدارة الأرباح

- دراسة (صديقي ف.، 2016)

ركزت هذه الدراسة على العلاقة بين الغموض النسبي في الممارسات المحاسبية ومستوى إدارة الأرباح في المؤسسات الجزائرية خلال الفترة 2010–2014 في سياق اعتماد النظام المحاسبي المالي، حيث تهدف هذه الدراسة إلى تقييم مدى مساهمة البدائل المحاسبية في تسهيل ممارسات إدارة الأرباح من قبل المدراء لتحقيق مصالحهم الخاصة، مع التركيز على تطوير قواعد واضحة تسهم في تقليل هذه الممارسات، ووضع إطار لفك الغموض المحيط بتطبيق القواعد المحاسبية، بهدف تحسين أداء النظام المحاسبي المالي، وقد شملت الدراسة 61 مؤسسة جزائرية مختلفة الحجم خلال الفترة المذكورة بعدد مشاهدات قدرت بـ 137 مشاهدة، وباستخدام نموذج جونز المعدل لكشف ممارسات إدارة الأرباح، تم

تحليل البيانات من خلال تقسيمها إلى فترتين: 2009-2011 و 2012-2014، بالإضافة للانحدار الخطي المتعدد لتحليل أثر خصائص المؤسسة ومعايير تصنيفها على مستوى إدارة الأرباح، المتمثلة في: الشكل القانوني، حجم المؤسسة، الهيكل المالي، نوعية الملكية، معدل المردودية، قطاع النشاط، فترات تطبيق SCF، ومرحلة الاستثمار، تم التوصل إلى أن المؤسسات الجزائرية مارست إدارة الأرباح خلال الفترة المدروسة، وساهم الغموض في الممارسات المحاسبية في توفير مجال حرية للمدراء لممارسة إدارة الأرباح، إلا أن خصائص المؤسسة ومعايير تصنيفها لم تظهر أي تأثير على ممارسة إدارة الأرباح.

- دراسة (شاوشي، 2016)

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تأثير التزام المؤسسات الجزائرية بالنظام المحاسبي المالي على ممارسات إدارة الأرباح والحد منها خلال الفترة 2006- 2013، وتسعى إلى تحديد أثر كل من حجم الشركة، مديونية الشركة، وربحية الشركة على هذه الممارسات، كما تُقدم إطارًا مقترحًا لأثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح. لاختبار فرضيات الدراسة تم الاعتماد على عينة من الشركات المدرجة في بورصة الجزائر خلال الفترة المذكورة، وتم استخدام نموذج Kothari لقياس المستحقات الاختيارية كمؤشر للكشف عن ممارسات إدارة الأرباح، كما تم استخدام المتغيرات الوهمية (Dummy Variables) لتمييز تأثير تطبيق معايير المحاسبة الدولية، تم التوصل إلى عدة نتائج أهمها أن تطبيق SCF في المؤسسات الجزائرية محل الدراسة أدى إلى زيادة المستحقات الاختيارية، وبالتالي زيادة ممارسات إدارة الأرباح من قبل هذه المؤسسات، كما توصلت الدراسة لوجود أثر سلبي ذي دلالة إحصائية لحجم المؤسسة وعامل الربحية على ممارسات إدارة الأرباح، أما مديونية الشركة فكان لها تأثير إيجابي على ممارسات إدارة الأرباح، لكنه غير دال إحصائيًا.

- دراسة (كيموش و شرون، 2018)

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف تأثير عدة عوامل على إدارة الأرباح في المؤسسات الجزائرية، وتحديداً تأثير حجم المؤسسة، قطاع النشاط، طبيعة ملكية المؤسسة، والإدراج في السوق المالي على مستويات إدارة الأرباح. تمت الدراسة على 14 مؤسسة خلال فترة من عام 2003-2015، بمجموع 117 مشاهدة. وباستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد أظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير ملموس لحجم المؤسسة وقطاع النشاط والإدراج في السوق المالي على مستويات إدارة الأرباح في هذه

المؤسسات، وعلى الرغم من أن الدراسة شملت أيضًا طبيعة ملكية المؤسسة، إلا أنها لم تسجل أي تأثير لهذا العامل على مستوى إدارة الأرباح.

- دراسة (بريش، 2020)

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تأثير ممارسات إدارة الأرباح على جودة الأرباح المحاسبية في المؤسسات الجزائرية خلال الفترة 2010 -2018، وتهدف إلى تقييم مدى تأثير استخدام الإدارة للحرية في اختيار الطرق والسياسات المحاسبية والتقديرات الحكمية على جودة الأرباح المحاسبية، التي تسعى من خلالها لتحقيق مصالحها الذاتية وتضليل الأطراف ذوي المصلحة بالمؤسسة،شملت الدراسة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر خلال الفترة المذكورة، وباستخدام نموذج Kothari لقياس إدارة الأرباح، ونموذج Richardson لقياس جودة الأرباح المحاسبية، خلصت الدراسة أن هناك العديد من الأساليب التي يمكن للإدارة من خلالها إدارة أرباحها، أحد أهم هذه الأساليب هو استخدام المستحقات الاختيارية بشكل سلبي بهدف تخفيض الأرباح المحاسبية أو بشكل موجب بهدف تضخيمها، توصلت الدراسة أيضًا أن هناك علاقة عكسية بين مستوى جودة الأرباح واتجاه المؤسسات الجزائرية نحو تبني سلوك إدارة الأرباح.

- دراسة (لوالبية، 2020)

هدفت هذه الدراسة إلى معالجة موضوع إدارة الأرباح في الجزائر، ومحدداتها وآليات ضبطها في البيئة المالية والمحاسبية الجزائرية، وذلك بالوقوف على أهم المحددات التي قد يستغلها المسيرون للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ممارسة إدارة الأرباح، وكيفية ضبطها من خلال بعض الآليات المقترحة، وقد استخدمت الدراسة التطبيقية التحليل العاملي بنوعيه الاستكشافي والتوكيدي لتحليل آراء الممارسين والأكاديميين لمهنة المحاسبة والتدقيق والمالية والجباية، بالإضافة لتحليل آليات ضبط ممارسات إدارة الأرباح في الجزائر من خلال النمذجة بالمعادلات الهيكلية، وقد خلصت الدراسة إلى أن أهم المحددات المستغلة من قبل مسيرون المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ممارسة إدارة الأرباح تتمثل في: سلامة إعداد القوائم المالية، القواعد والمبادئ المحاسبية، ربحية الشركة، حوكمة المؤسسات، جودة التدقيق الخارجي، وجود لجان التدقيق، كما توصلت الدراسة أيضًا إلى أن الآليات المقترحة الممثلة في

النظام المحاسبي المالي، حوكمة المؤسسات، جودة التدقيق، ليس لها أي تأثير في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في ظل ضعف مؤشرات البيئة المالية والمحاسبية الجزائرية.

- دراسة (كسكس، 2020)

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور التدقيق المحاسبي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح لتحسين جودة القوائم المالية في البيئة المحاسبية الجزائرية،وذلك للأهمية البارزة التي تمتاز بها إدارة الأرباح كمدخل لجودة القوائم المالية، وسعي الملاك والمسيرين لجلب المستثمرين من خلال توجيه الأرباح المعلن عنها، ولاختبار فرضيات الدراسة تم الاعتماد على 20 مؤسسة ناشطة في قطاعين مختلفين (المحروقات، إنتاج الإسمنت) في الجزائر، وتم استخدام نموذج جونز المعدل لقياس مدى ممارسة إدارة الأرباح في هذه الشركات، كما تم إجراء دراسة ميدانية من خلال استبيان موجه لعينة من ممارسي مهنة التدقيق المحاسبي في الجنوب الشرقي الجزائري، وقد توصلت الدراسة إلى أن المؤسسات الجزائرية لم تسعى نحو ممارسة إدارة الأرباح خلال فترة الدراسة، إلا أن هناك بعض الممارسات الشاذة حدثت خلال سنة 2016، إذ بلغت نسبة المؤسسات الممارسة الكلية 41%، بينما بلغت نسبة المؤسسات غير الممارسة 59% أي تفوق نصف العينة، كما أظهرت نتائج الاستبيان أن ممارسات إدارة الأرباح تؤثر على جودة القوائم المالية، بالإضافة إلى أن مدققي الحسابات يسعون لتحسين جودة القوائم المالية من خلال محاربة كل أساليب إدارة الأرباح.

- دراسة (زحاف، 2018)

هدفت هذه الدراسة لإبراز أهمية الالتزام بمتطلبات الحوكمة للحد من التلاعب بالأرباح وتحسين جودتها في البنوك الجزائرية خلال الفترة 2011-2015، كما هدفت إلى تقييم مدى تأثير هيكل الملكية، ولجان التدقيق، والملكية الحكومية، والملكية الأجنبية على جودة الأرباح وممارسات إدارة الأرباح في هذه البنوك، وقد شملت الدراسة عينة من 11 بنكًا جزائريًا، حيث تم قياس جودة الأرباح من خلال: استمرارية الأرباح، اقتراب الأرباح من النقد، معدل العائد على الأصول، أما قياس ممارسات التلاعب بالأرباح فتم من خلال إدارة الأرباح وتمهيد الدخل. خلصت الدراسة إلى أن البنوك الجزائرية لم تقم بممارسة التلاعب على أرباحها ولم تكن هذه الأرباح ذو جودة خلال فترة الدراسة، في حين أشارت النتائج إلى وجود تأثير

سلبي للجان التدقيق على التلاعب بالأرباح مقاسة بتمهيد الدخل، وأيضا الملكية الحكومية لها تأثير سلبي على جودة الأرباح، أما الملكية الأجنبية لها تأثير إيجابي على جودة الأرباح التي تم قياسها باستمرارية الأرباح ومعدل العائد على الأصول، بينما لم تُظهر الدراسة أي تأثير ذي دلالة إحصائية للمتغيرات الأخرى على جودة الأرباح أو ممارسات إدارة الأرباح.

- دراسة (طرفاوي، 2021)

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز تأثير ممارسات إدارة الأرباح على الربح الضريبي في شركات الإسمنت الجزائرية، وذلك بالتطبيق على المجمع الصناعي إسمنت الجزائر (GICA) خلال الفترة 2010-2016، كما هدفت إلى تقييم مدى تأثير استخدام الإدارة للحرية في اختيار الطرق والسياسات المحاسبية والتقديرات الحكمية على الربح الضريبي، ولتحقيق ذلك تم استخدام نموذج الانحدار المتعدد لتحليل البيانات، وذلك بعد قياس ممارسات إدارة الأرباح من خلال: القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية، وسلوك تمهيد الدخل، أما الربح الضريبي فتم قياسه من خلال نسبة التغير في الربح الضريبي، بالإضافة لقياس العوامل الضابطة كحجم الشركة، ربحية الشركة، مديونية الشركة، وقد أظهرت الدراسة أن هناك تأثيرًا إيجابيًا ذو مؤشرات إحصائية لممارسات إدارة الأرباح عن طريق المستحقات على الربح الضريبي للعوامل (المستحقات الاختيارية، حجم وربحية الشركة)، في حين لم تُظهر الدراسة أي تأثير لمديونية الشركة، أظهرت أيضًا أن هناك تأثيرًا إيجابيًا ذو مؤشرات إحصائية لممارسات إدارة الأرباح عن طريق سلوك تمهيد الدخل على الربح الضريبي للعوامل (حجم الشركة، مديونية الشركة، ربحية الشركة)، في حين لم يكن لتمهيد الدخل أي أثر معنوي، لذلك أشارت الدراسة في الأخير إلى أن هناك عوامل خارجية أخرى هي التي من شأنها تدفع المؤسسات لإدارة الأرباح، أهمها التشريعات الجبائية والسياسات المحاسبية التي تظهر في بيئة الأعمال.

- دراسة (غزالي، 2015)

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور الحوكمة في تعزيز الرقابة على إدارة الأرباح في مجموعة من المؤسسات الجزائرية خلال الفترة 2012-2014. حيث تناولت الدراسة مفهوم إدارة الأرباح، ودوافعها، وأهم التقنيات المستخدمة فيها، بالإضافة إلى مفهوم حوكمة الشركات والآليات الرقابية الرئيسية التي تسهم في تقليل ممارسات إدارة الأرباح. أظهرت النتائج أن المؤسسات الجزائرية المدروسة تدير أرباحها بشكل

إيجابي بهدف تصخيم الأرباح المعلنة، وأن مجالس الإدارة لا تمتلك الخصائص الكافية لتنفيذ دورها الرقابي بشكل فعال على إدارة الأرباح، كما أظهرت الدراسة أن التدقيق الداخلي يتميز بالجودة ولكنه لا يؤثر بشكل كبير على إدارة الأرباح، بينما يتميز التدقيق الخارجي بالجودة وله تأثير عكسي على إدارة الأرباح، مما يشير إلى أهمية تعزيز دور التدقيق الخارجي في تحسين رقابة إدارة الأرباح في هذه المؤسسات.

- دراسة (شنين و زرقون، 2017)

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على ممارسات إدارة الأرباح في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية خلال الفترة 2006-2014، تم تقسيمها إلى مرحلتين: ما قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي وما بعد تطبيقه، حيث شملت الدراسة الميدانية عينة من 11 مؤسسة جزائرية، وتم اعتماد مدخل المستحقات الاختيارية لقياس ممارسات إدارة الأرباح، وافتراض مجموعة من العوامل المؤثرة على إدارة الأرباح (التحفظ المحاسبي، مخاطر الاستغلال، مؤشر السيولة)، على اعتبار أن البيئة الجزائرية لها خصوصية تختلف عن باقي البيئات الاقتصادية الأجنبية التي تعتمد على العوامل التقليدية (ربحية الشركة، مديونية الشركة، حجم الشركة، التسعير في البورصة)، وقد أظهرت نتائج الدراسة انخفاض ممارسات إدارة الأرباح في فترة تطبيق النظام المحاسبي المالي مقارنة بفترة ما قبل التطبيق، وجدت الدراسة أيضًا أن هناك تأثير جوهري لكل من التحفظ المحاسبي، ومخاطر الاستغلال، ومؤشر السيولة) على ممارسات إدارة الأرباح، وهو ما يشير إلى أن النظام المحاسبي المالي قد ساهم في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في المؤسسات الجزائرية.

- دراسة (قزال إ.، 2018)

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور التحفظ المحاسبي في تحسين جودة المعلومات المالية في مؤسسات المساهمة الجزائرية، وإلى تقييم مدى تأثير تطبيق مبادئ التحفظ المحاسبي على جودة البيانات المالية المُفصح عنها بعد اعتماد النظام المحاسبي المالي، من خلال القضاء على انتهازية الإدارة والوقوف على مدى استغلال التحفظ المحاسبي لممارسة إدارة الأرباح بالشكل السالب وما يصطلح عليه بتمهيد الدخل، وقد شملت الدراسة عينة من 47 شركة مساهمة جزائرية خلال الفترة 2011-2015 أين بلغت عدد المشاهدات الكلية 235 مشاهدة، تم استخدام ثلاثة نماذج مختلفة لقياس مستوى التحفظ

المحاسبي، واستخدام نموذج جونز المعدل (1995) لقياس ممارسات إدارة الأرباح، أما تمهيد الدخل تم قياسه بالاعتماد على مؤشر (Eckel, 1981)، وقد خلصت الدراسة أن سياسات التحفظ المحاسبي لها دور في الحد من ممارسات إدارة الأرباح لغرض تضخيمها، في حين لم تُظهر الدراسة أي دليل على استخدام ممارسات التحفظ المحاسبي لغرض تمهيد الدخل، وهو ما يشير أن التحفظ المحاسبي يُساهم في تحسين جودة المعلومات المالية.

2.1. دراسات خارج البيئة الجزائرية

من خلال هذا العنصر سيتم عرض الدراسات السابقة المتعلقة بتمهيد الدخل خارج البيئة الجزائرية، وسنحاول من خلال هذا الجزء توضيح أهم الدراسات العربية والأجنبية التي تقاطعت مع دراستنا الحالية، والتي سيتم استعراضها عبر فترات زمنية مختلفة، وشملت جملة من الأقطار والبلدان مما يشير إلى تنوعها الزمني والجغرافي.

1.2.1. دراسات عربية

- دراسة (حواس و حسياني، 2013)

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم تأثير ممارسات "تمهيد الدخل" على الأداء المالي لبنك الإسكان للتجارة والتمويل في الأردن خلال الفترة 2010–2014، وتحليل العلاقة بينهما، كذلك قياس أثر تمهيد الدخل على مؤشرات الأداء المالي الرئيسية للبنك، بما في ذلك العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، والعائد على الأسهم، حيث اعتمدت الدراسة لقياس تمهيد الدخل على نموذج DeAngelo لحساب كل من المستحقات الكلية والمستحقات غير الاختيارية، كما تم استخدام الوسط الحسابي، القيمة القصوى، القيمة الدنيا، والانحراف المعياري لمعالجة وتحليل نسب الأداء المالي للبنك. خلصت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين "تمهيد الدخل" ونسب الأداء المالي للبنك، حيث أشارت النتائج إلى تأثير سلبي لتمهيد الدخل على كل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، وتأثير إيجابي لتمهيد الدخل على العائد على الأسهم.

- دراسة (عبدلي، 2012)

سعت هذه الدراسة إلى تقييم تأثير آليات حوكمة الشركات على ممارسات تمهيد الدخل في المؤسسات الأردنية، وقد تم اعتماد نموذج (Eckel, 1981) لقياس سياسة تمهيد الدخل وذلك على ثلاثة مستويات مختلفة (الدخل التشغيلي، الدخل قبل الضريبة، صافي الدخل)، بينما حوكمة الشركات تم قياسها بالاعتماد على مؤشرات مستقلة متمثلة في مجلس الإدارة ولجنة التدقيق، أما لتحليل بيانات الدراسة فقد تم استخدام تحليل الانحدار اللوجستي (Logistic Regression Analysis) على عينة شملت 102 مؤسسة مدرجة في بورصة عمان. أظهرت نتائج الدراسة أن المؤسسات الأردنية المدرجة في بورصة عمان تمارس سياسة تمهيد الدخل بنسب متفاوتة حسب كل مستوى إذ بلغت في الدخل التشغيلي نسبة 44.11%، الدخل قبل الضريبة 38.23%، الدخل الصافي بنسبة 41.11%، كما أشارت النتائج إلى أن زيادة عدد أعضاء المجلس ترتبط بزيادة ممارسات تمهيد الدخل في المؤسسات الأردنية. وقد شددت الدراسة على ضرورة اتخاذ إجراءات حذرة لمنع التضليل في القوائم المالية، والذي قد تلجأ إليه الإدارة للحفاظ على مصالحها وتحقيق ذلك على حساب المستثمرين وأصحاب المصلحة الآخرين في المؤسسات.

- دراسة (النابلسي، 2012)

سعت هذه الدراسة لتقييم تأثير حوكمة الشركات على ممارسات تمهيد الدخل في المؤسسات المدرجة ببورصة عمان. لذلك تم تصميم استبيان واستخدامه لجمع البيانات من عينة مكونة من أعضاء مجالس إدارة المؤسسات والمستثمرين (مؤسسات وأفراد)، تم توزيع عشوائيا 208 استبيان، وتم استرداد منه 161 استبيان. وقد تم تحليل البيانات بالاعتماد على برنامج SPSS باستخدام الأدوات الإحصائية الوصفية ومقاييس النزعة المركزية، مقاييس التشتت، اختبار t لعينتين مستقلتين لاختبار الفرضيات، واختبار ألفا كرونباخ لاختبار موثوقية البيانات. أظهرت النتائج دور حوكمة الشركات في الحد من ممارسات تمهيد الدخل في المؤسسات المدرجة ببورصة عمان، وذلك من وجهة نظر كل من أعضاء مجالس إدارة المؤسسات (بشأن الممارسات المرتبطة بالإيرادات والمصروفات) والمستثمرين. أوصت الدراسة بضرورة تطبيق قواعد حوكمة الشركات التزاما كليا للحد من ممارسات تمهيد الدخل، وإجراء المزيد من الدراسات الميدانية لتقييم أثر حوكمة الشركات على هذه الممارسات بشكل أكثر تفصيلاً.

- دراسة (أبو انصار و حمد، 2013)

هدفت هذه الدراسة لمعالجة موضوع تمهيد الدخل وأثره على العوائد السوقية في المؤسسات الصناعية والخدمية المدرجة في بورصة عمان. كما اختبرت الدراسة تأثير نوع القطاع على ممارسات تمهيد الدخل. حيث شملت الدراسة عينة مكونة من 70 مؤسسة مدرجة في بورصة عمان، وقد تم استخدام نموذج (Eckel, 1981) لتصنيف المؤسسات الممارسة وغير الممارسة لتمهيد الدخل، وذلك على أربعة مستويات للدخل (صافي الدخل، صافي الدخل التشغيلي، الدخل قبل الضريبة، وصافي الدخل). كما تم استخدام لقياس الحجم كل من متوسط المبيعات، متوسط إجمالي الموجودات، ومتوسط إجمالي القيمة السوقية. بالإضافة لمختلف الأساليب الإحصائية، بما في ذلك اختبارt، اختبار بيرسون، وتحليل الانحدار المتعدد لاختبار فرضيات الدراسة. أظهرت النتائج أن بعض المؤسسات الأردنية تمارس تمهيد الدخل، حيث تم الكشف عليه في جميع مقاييس الدخل المدروسة في كل من القطاعين الصناعي والخدمي، ولكن بنسب مختلفة. ولم تظهر النتائج أي فروق دالة إحصائيا في سلوك تمهيد الدخل بين القطاع الصناعي والقطاع الخدمي عند كل مقاييس الدخل، باستثناء مستوى صافي الدخل، أشارت النتائج أيضًا أن لتمهيد الدخل أثر على العوائد السوقية غير العادية. وقد أوصت الدراسة كل من المستثمرين والمحللين بتوخي الحذر عند استخدام القوائم المالية المنشورة لأغراض الاستثمار أو كدلالة على استقرار أرباح المؤسسات. لأنه قد يكون هذا الاستقرار ظاهريًا فقط، ناتجًا عن ممارسات تمهيد الدخل لتحقيق دوافع الإدارة المختلفة.

- دراسة (شخاترة و الخوري، 2014)

سعت هذه الدراسة إلى التحقق من ممارسة الشركات الخدمية المدرجة في سوق عمان المالي لسياسة تمهيد الدخل. كما هدفت أيضًا إلى تحديد تأثير خصائص الشركة المختلفة على مدى ممارسة تمهيد الدخل، حيث شملت الدراسة عينة من 45 شركة خدمية خلال الفترة 2005–2009، ولاختبار فرضيات الدراسة تم استخدام نموذج (Eckel, 1981) الذي صنف الشركات إلى مجموعتين (ممارسة وغير ممارسة لتمهيد الدخل)، وذلك بالاعتماد على أربعة مستويات للدخل (صافي الدخل التشغيلي، صافي الدخل قبل الضريبة، صافي الدخل، وربحية السهم الواحد). وقد خلصت الدراسة إلى عدم وجود أي أثر لكل من ربحية الشركة وتوزيع الأرباح على تمهيد الدخل، إلا أن هناك أثر لكل من المديونية

والمدفوعات الضريبية على تمهيد الدخل، وذلك عند كل مستويات الدخل المدروسة، بينما عامل الكثافة الرأسمالية تبين له أثر على تمهيد الدخل، عند مستوى صافي الدخل ومستوى ربحية السهم الواحد فقط.

- دراسة (عقيل، 2003)

هدفت هذه الدراسة إلى معالجة موضوع تمهيد الدخل ودوافع الإدارة لممارسة هذا السلوك في الشركات الصناعية العراقية، كما هدفت لاختبار أثر العديد من المتغيرات على تمهيد الدخل، بما في ذلك حجم الشركة، الكثافة الرأسمالية، المدفوعات الضريبية، مستوى الأداء، ونوع الملكية. ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام نموذج (Eckel, 1981) لقياس ممارسة تمهيد الدخل في عينة شملت 30 شركة صناعية مدرجة في سوق بغداد للفترة 1997-2000، وبالاعتماد على التحليل الإحصائي تم التوصل إلى أن بعض المتغيرات تؤثر بشكل كبير على سلوك الإدارة لممارسة تمهيد الدخل، إذ أبرزت النتائج أن كل من المدفوعات الضريبية، مستوى الأداء، ونوع الملكية تمثل العوامل المؤثرة في تمهد الدخل في الشركات الصناعية العراقية. بينما لم يكن لباقي المتغيرات تأثيرًا ملحوظًا، كما أشارت الدراسة إلى أن احتمالات ممارسة تمهيد الدخل تزداد في الشركات التي تتميز بخصائص معينة، مثل: انخفاض نسبة المدفوعات الضريبية إلى إجمالي المبيعات، ارتفاع معدل العائد على الموجودات، الامتلاك الخاص للشركة. أوصت الدراسة بإجراء المزيد من الدراسات في مجالات أخرى، مثل قطاع الخدمات، لتوسيع نطاق فهم تمهيد الدخل وتحديد العوامل المؤثرة عليه بشكل أكثر دقة.

- دراسة (جهماني، 2001)

هدفت الدراسة إلى التحقق من وجود سلوك تمهيد الدخل في الشركات الأردنية. كما سعت الدراسة للتنبؤ بمدى لجوء إدارات هذه الشركات للطرق والأساليب المحاسبية المعتمدة لتمهيد الدخل، بالإضافة إلى ذلك، قارنت الدراسة تطبيق هذه الأساليب في قطاعي الصناعة والخدمات، وحددت تأثير حجم الشركة على سلوك تمهيد الدخل، ولتحقيق أهداف الدراسة تم اختيارعينة شملت 79 شركة مدرجة في بورصة عمان في قطاع الصناعة وقطاع الخدمات للفترة 1993-1996. حيث تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن في تحليل البيانات، بالإضافة لاستخدام نموذج (Eckel, 1981) لتصنيف الشركات عينة الدراسة إلى ممارسة وغير ممارسة للدخل، خلصت نتائج الدراسة إلى إثبات وجود ظاهرة

تمهيد الدخل في الشركات الأردنية، بينما عدم وجود أي فروقات ذو دلالة إحصائية بين قطاعي الصناعة والخدمات وبين مختلف الأحجام للشركات في مدى وجود ظاهرة تمهيد الدخل في هذه الشركات.

- دراسة (قرعان، 2005)

سعت هذه الدراسة إلى التحقق من مدى وجود ممارسة تمهيد الدخل في الشركات الصناعية الأردنية، وتحديد أهم العوامل التي تدفع الإدارة نحو سلوك تمهيد الدخل، شملت الدراسة عينة من 53 شركة مدرجة في بورصة عمان للفترة 1996-2003 انطبقت عليها كل شروط الدراسة، تم استخدام نموذج (Eckel, 1981) لتصنيف الشركات إلى شركات تمارس تمهيد الدخل وشركات لا تمارس تمهيد الدخل، وذلك بالاعتماد على ثلاثة مقاييس (صافي الدخل التشغيلي، صافي الدخل قبل الضريبة، وصافي الدخل). خلصت الدراسة إلى انتشار ظاهرة تمهيد الدخل في الشركات الصناعية الأردنية، وأن هناك علاقة دالة إحصائيا بين ربحية السهم الواحد وسلوك تمهيد الدخل عند جميع مقاييس الدخل المدروسة.

- دراسة (أبو هلال، 2010)

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد وفحص مدى وجود ظاهرة تمهيد الدخل في الشركات المساهمة العامة المدرجة في السوق الفلسطيني للأوراق المالية، وتأثيرها السلبي على الاقتصاد الوطني بشكل عام والمستثمرين بشكل خاص، وبناء نموذج للحد من هذه الظاهرة. تم استخدام في الدراسة التطبيقية عينة عشوائية مكونة من 27 شركة، وبالاعتماد على نموذج (Eckel, 1981) تم تمييز الشركات التي تمارس تمهيد الدخل عن تلك التي لا تمارسه.أظهرت أهم نتائج الدراسة انتشار ظاهرة تمهيد الدخل في فلسطين، حيث تبين أن نسبة 44.4% من الشركات قد مارست هذا السلوك .أوصت الدراسة بعدد من الإجراءات للحد من ظاهرة تمهيد الدخل بما في ذلك تحديث القوانين والأنظمة المتعلقة بقياس الدخل في الشركات المساهمة العامة في فلسطين، تطبيق مبادئ حوكمة مؤسسية عصرية شفافة والالتزام بها، تقليل البدائل المحاسبية المسموح بها، وضمان الثبات في التقديرات والسياسات المحاسبية.

- دراسة (مكية و مرتكوش، 2016)

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم نموذج Eckel المعتمد في كشف ممارسات تمهيد الدخل، تم تحقيق ذلك من خلال دراسة تأثير تغيير مدخلات النموذج على نتائجه في كشف تمهيد الدخل، وذلك بهدف

تحديد إيجابيات وسلبيات هذا النموذج، وقد خلصت الدراسة إلى أنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين النتائج المتحصل عليها عند استخدام مجمل الدخل للكشف عن ممارسات تمهيد الدخل، وبين النتائج المتحصل عليها عند استخدام صافي الدخل التشغيلي، كما أن نتائج نموذج Eckel لا تختلف باختلاف طول السلسلة عند سنة ثابتة، كما أنها تكون متجانسة عند تطبيق النموذج على السلسلة كاملة، كما تم التوصل إلى أن نتائج نموذج Eckel تختلف باختلاف بيانات الدخل (مجمل الدخل أو صافي الدخل) عند سنة ثابتة، إلا أنها تكون متقاربة عند دراسة السلسلة كاملة، ويشير تقارب نتائج تمهيد الدخل باستخدام بيانات مجمل الدخل وصافي الدخل التشغيلي في الشركات الصناعية إلى إصرار إدارة هذه الشركات على تمهيد دخلها.

- دراسة (عيسى و استامبولي، 2019)

سعت هذه الدراسة إلى التحقق من تأثير إلزام الشركات بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) على سلوك تمهيد الدخل في عدد من الشركات المدرجة في أسواق الأردن وفلسطين وسلطنة عمان. ولتحقيق أهداف الدراسة تم اختيار عينة مكونة من 25 شركة، تم تحليل بياناتها المالية نصف السنوية والختامية على مدار ثماني سنوات، أربع سنوات قبل إلزام تطبيق معايير IFRS وأربع سنوات بعد ذلك. تم استخدام ثلاث مؤشرات لقياس تمهيد الدخل (التغيرات في صافي الدخل، التغيرات في صافي الدخل مقسومة على التغيرات في صافي التدفقات النقدية، الارتباط السالب بين المستحقات والتدفقات النقدية)، وقد خلصت نتائج الدراسة إلى أن إلزام الشركات بتطبيق معايير IFRS لم يؤدِ إلى النتائج المستهدفة في تخفيض ممارسات تمهيد الدخل، وتسجيل ارتفاع تمهيد الدخل بالنسبة للمقياسين الأول والثاني، لكن بشكل غير جوهري، أما الارتفاع في تمهيد الدخل بالنسبة للمقياس الثالث كان جوهريًا، يعود ذلك إلى عدة عوامل منها: المرونة التي تميز معايير IFRS، عدم ملاءمة هذه المعايير لبيئات العمل الوطنية، وعدم وجود حوافز قوية لدى الشركات لتطبيق هذه المعايير.

- دراسة (فريحات، 2016)

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مدى انتشار ظاهرة تمهيد الدخل في الشركات المدرجة في السوق السعودي المالي، المنتمية إلى قطاعي الاستثمار الصناعي والزراعة والصناعات الغذائية، كما تهدف إلى قياس أثر تمهيد الدخل على العوائد السوقية لأسهم تلك الشركات، والتحقق من وجود علاقة بين حجم

الشركة ونوع القطاع وممارسة تمهيد الدخل. ولتحقيق هذه الأهداف تم اختيار عينة شملت 21 شركة مدرجة في السوق السعودي المالي من قطاعي الاستثمار الصناعي والزراعة والصناعات الغذائية خلال الفترة 2008–2012، وقد تم استخدام نموذج (Eckel, 1981) لتصنيف الشركات إلى ممهدة وغير ممهدة للدخل، وذلك بالاعتماد على أربعة مقاييس مختلفة للدخل (مجمل الدخل، صافي الدخل التشغيلي، صافي الدخل قبل الضريبة، وصافي الدخل)، ولقياس حجم الشركة تم اعتماد متوسط إجمالي الموجودات، ولتحليل بيانات الدراسة تم استخدام مختلف الاختبارات الوصفية، اختبار T، اختبار بيرسون، واختبار الانحدار المتعدد. خلصت نتائج الدراسة إلى انتشار ظاهرة تمهيد الدخل في غالبية الشركات السعودية في القطاعين محل الدراسة، وبنسب متفاوتة عند جميع مقاييس الدخل الأربعة، عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية فيما يخص ممارسة تمهيد الدخل بين القطاعين عند كل مقاييس الدخل ماعدا مستوى صافي الدخل التشغيلي، وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين حجم الشركات الممارسة لتمهيد الدخل وحجم الشركات غير الممارسة لتمهيد الدخل، عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين تمهيد الدخل والعوائد السوقية لأسهم شركات قطاع الاستثمار الصناعي وشركات قطاع الزراعة والصناعات الغذائية.

- دراسة (عيسى و حشاد، 2021)

سعت هذه الدراسة إلى تحديد أثر القدرة الإدارية على ممارسات تمهيد الدخل في الشركات المصرية، وتقييم تأثير المحتوى الإعلامي لممارسات تمهيد الدخل على توقعات المستثمرين. ولتحقيق ذلك تم اختيار عينة مكونة من 62 شركة مدرجة على مؤشر EGX100 خلال الفترة 2014–2018 ما يعادل 310 مشاهدة، تم استخدام تحليل مغلف البيانات (DEA) لقياس القدرة الإدارية، وتقييم المحتوى الإعلامي لممارسات تمهيد الدخل من خلال تحليل قدرتها على تحسين دقة توقعات الأرباح، وكذلك فحص انعكاس المعلومات المحاسبية المستقبلية على أسعار الأسهم الحالية، كما تم استخدام نموذج الانحدار الخطي وفقًا لطريقة المربعات الصغرى (OLS)، ونموذج الانحدار المتفاعلي (MMR). أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة إيجابية بين القدرة الإدارية وممارسات تمهيد الدخل، ووجود تأثير إيجابي للقدرة الإدارية على دقة توقعات الأرباح من خلال المحتوى الإعلامي لممارسات تمهيد الدخل، بينما تبين أيضا عدم وجود أي تأثير معنوي للقدرة الإدارية على توقعات المستثمرين من خلال انعكاس المعلومات المحاسبية المستقبلية على أسعار الأسهم الحالية.

- دراسة (القاموسي و ابراهيم، 2018)

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد ظاهرة تمهيد الدخل ومفهوم القيمة الاقتصادية المضافة، وتحليل العلاقة بينهما، وكذلك اختبار أثر تمهيد الدخل على القيمة الاقتصادية المضافة. لذلك تم صياغة فرضيتين الفرضية الأولى تمارس إدارة الشركات سلوك تمهيد الدخل، أما الفرضية الثانية تفيد أن تمهيد الدخل له تأثير على القيمة الاقتصادية المضافة. ولتحقيق ذلك تم اختيار عينة من الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية العراقي خلال الفترة 2006-2014، وقد خلصت نتائج الدراسة إلى ممارسة جميع الشركات عينة الدراسة لسلوك تمهيد الدخل خلال الفترة المدروسة، كما تبين عدم وجود علاقة دالة إحصائيا بين تمهيد الدخل والقيمة الاقتصادية المضافة.

- دراسة (نيربي و شهيد، 2020)

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر ممارسة تمهيد الدخل في المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية، جرت الدراسة التطبيقية على عينة مكونة من 13 شركة مدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، موزعة على مختلف القطاعات الاقتصادية (صناعي، مصارف تقليدية، مصارف إسلامية -تأمين،) وذلك خلال الفترة (2015-2017)، وقد تم الاعتماد لقياس تمهيد الدخل على مؤشر نسبة الانحراف المعياري لصافي الدخل التشغيلي على الانحراف المعياري للتدفقات النقدية التشغيلية، أما المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية تم قياسه من خلال العوائد غير العادية خلال أربع فترات زمنية محيطة بتاريخ نشر التقارير المالية (4 أسابيع سابقة لتاريخ نشر التقارير المالية، أسبوع النشر، أربعة أسابيع لاحقة لتاريخ نشر التقارير المالية، الفترة المحيطة بتاريخ نشر التقارير المالية ضمن نافذة حدث 9 أسابيع)، ولاختبار فرضيات الدراسة تم استخدام أسلوب تحليل الانحدار، خلصت الدراسة إلى أن الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية قد مارست تمهيد الدخل خلال الفترة (2015-2017)، وجود أثر سلبي لتمهيد الدخل على المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية خلال الفترة السابقة لنشر التقارير المالية، إلا أن هذا الأثر كان محدوداً، وذلك راجع إلى قلة اعتماد المستثمرين على التقارير المالية في اتخاذ قراراتهم، وبالتالي عدم كفاءة الأسواق المالية، وجود أثر إيجابي لحجم الشركة كمتغير ضابط في المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية خلال الفترة السابقة لنشر التقارير المالية. عدم وجود أثر لنوع القطاع كمتغير ضابط في المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية في جميع الفترات المحيطة بتاريخ نشر التقارير المالية.

أوصت الدراسة بضرورة توعية وتحذير المستثمرين من ممارسات تمهيد الدخل وآثارها في محتوى التقارير المالية، مع إجراء المزيد من البحوث والدراسات لتطوير مقاييس ملائمة للتمييز بين تمهيد الدخل الانتهازي والمعلوماتي واختبار آثارهما في المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية.

2.2.1. دراسات أجنبية

- دراسة (Chi-Yih, 2010)

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وتقييم العلاقة بين هيكل الملكية وآليات حوكمة الشركات وممارسات تمهيد الدخل في الشركات الصينية، ولتحقيق ذلك تم أخذ عينة مكونة من 1353 شركة مدرجة في بورصتي Shanghai وShenzhen خلال الفترة 1999-2006، وقد تم اعتماد نموذج (Eckel, 1981) لقياس ممارسات تمهيد الدخل، أظهرت نتائج الدراسة إلى انتشار ممارسات تمهيد الدخل بين الشركات الصينية، وكذا أهمية تفعيل آليات حوكمة الشركات للحد من ممارسات تمهيد الدخل، كما تبين أن الشركات التي تتصف بهياكل ملكية مركزة، أو الشركات الحكومية تخضع لرقابة صارمة من قبل المساهمين والمستثمرين والجهات الحكومية، مما يقلل من ممارسات تمهيد الدخل من قبل المدراء.

- دراسة (Mehrazeen & Mehrtash, 2012)

سعت هذه الدراسة إلى تقييم دور آليات حوكمة الشركات في الحد من ممارسات تمهيد الدخل في الشركات الإيرانية، وتحليل تأثير مكونات حوكمة الشركات المختلفة على ممارسات تمهيد الدخل، وقد جرت الدراسة الميدانية على عينة مكونة من 138 شركة مدرجة في بورصة إيران خلال الفترة 1999-2008، تم استخدام نموذج (1981) Eckel لقياس ممارسات تمهيد الدخل، وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة عكسية بين كل من المراجع الداخلي ونسبة الملاك المديرين وممارسات تمهيد الدخل، كذلك وجود علاقة طردية بين نسبة الملاك غير المديرين وممارسات تمهيد الدخل.

- دراسة (Almeida & Neto, 2012)

هدفت الدراسة إلى تحديد قدرة المعلومات المحاسبية على كشف ممارسات تمهيد الدخل ومقارنتها بدرجات التحفظ المحاسبي المشروط في الشركات البرازيلية المدرجة في السوق المالي، حيث تشير

الدراسة أن الشركات تقوم باستخدام الاستحقاق للحد من تقلبات الدخل من سنة لأخرى، ووجود درجات مرتفعة من التحفظ المحاسبي المشروط يؤدي إلى انخفاض مستويات تمهيد الدخل، ولإجراء الدراسة الميدانية تم اعتماد عينة من 2080 شركة خلال الفترة 1997–2009 أين بلغ عدد المشاهدات الكلي 3978، واعتمدت الدراسة على مؤشر (Eckel, 1981) لقياس ممارسة تمهيد الدخل في القوائم المالية وتصنيفها، كما تم استخدام نموذج Basu model (1997) لقياس درجات التحفظ المحاسبي، كما تم استخدام الارتباط الذاتي والانحدار الخطي المتعدد لتحليل العلاقة بين تمهيد الدخل والتحفظ المحاسبي من خلال صافي الدخل لكل سهم من الشركة، والعائد الاقتصادي لكل سهم من الشركة، وقد تم التوصل إلى أن أغلب الشركات البرازيلية عينة الدراسة قامت بممارسة تمهيد الدخل الأمر الذي أدى إلى انخفاض درجات التحفظ المحاسبي المشروط، كما تم تسجيل درجات التحفظ المحاسبي المشروط في الشركات غير الممهدة للدخل وهو ما يدل على سرعة الاعتراف بالخسائر والأرباح وعدم استخدام العامل الزمني، وأن الشركات الممهدة للدخل مستوى التحفظ المحاسبي منخفض بقوائمها المالية، وهو ما يفسر استخدام عامل توقيت الاعتراف بالأرباح والخسائر من أجل تغطية العجز في سنوات الدخل المنخفض.

- دراسة (Valipour, Talebnia, & Javanmard, 2011)

هدفت الدراسة إلى تحديد العلاقة بين التحفظ المحاسبي المشروط وممارسات تمهيد الدخل في الشركات الإيرانية المدرجة في بورصة طهران، وتحليل أثر التحفظ المحاسبي المشروط على سلوكيات تمهيد الدخل، ولتحقيق أهداف الدراسة تم اعتماد عينة مكونة من 117 شركة مدرجة في بورصة طهران خلال الفترة 2001– 2009، لقياس ممارسات تمهيد الدخل تم استخدام نموذج (Eckel, 1981)، أما لقياس التحفظ المحاسبي المشروط فقد تم استخدام نموذج Ball and Shivakumar (2006)، أظهرت النتائج استخدام الشركات الإيرانية الممارسة لتمهيد الدخل سياسة التحفظ المحاسبي المشروط بشكل أكبر لإدارة أرباحها، حيث تبين ميل الشركات الممارسة لتمهيد الدخل إلى استخدام التحفظ المحاسبي المشروط لتقليل أرباحها بشكل أكبر، مما يدعم احتمالية استخدام التحفظ المحاسبي لأغراض انتهازية.

- دراسة (Acharya & Lambrecht, 2015)

بحثت هذه الدراسة في كيفية تطور ظاهرة تمهيد الدخل في المؤسسات عندما يصبح المساهمين الداخليين على دراية بحقوق ملكية المساهمين الخارجيين من الإيرادات، على اعتبار أن الإدارة قد تميل

إلى تقليل الإيرادات المعلنة لتجنب زيادة توقعات المستثمرين بشكل غير مبرر حول الدخل المستقبلي، ومع ذلك، تصبح الأمور أكثر تعقيدًا عندما يكون هناك مساهمون خارجيون لديهم حقوق ملكية في الإيرادات، في هذه الحالة، قد تواجه الإدارة ضغوطًا لتقديم تقارير عن إيرادات دقيقة تتوافق مع توقعات المساهمين الخارجيين، وذلك لتجنب دفع تعويضات غير عادلة، تقترح الدراسة لجوء الإدارة إلى تقارير إيرادات منخفضة بشكل مصطنع في البداية، مما يؤدي إلى انخفاض قيمة حقوق المساهمين الداخليين، مع مرور الوقت، قد تصبح الإيرادات المرصودة وعملية دفع التعويضات أكثر سلاسة وعادلة، مما يؤدي إلى تحقيق أهداف جميع أصحاب المصلحة، تكون مشكلة "قلة الإنتاج" (تخفيض الإيرادات عمدًا) أكثر حدة في المراحل الأولى، ولكن يمكن تخفيفها من خلال المعلومات عالية الجودة والتدقيق المستقل، كما يمكن ربط التعويضات بأداء الأسهم أو تقديم مكافآت أخرى لتحفيز الإدارة على تحقيق نتائج أفضل.

- دراسة (Martinez & Castro, 2011)

سعت هذه الدراسة إلى قياس مدى انتشار ممارسات تمهيد الدخل بين الشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية البرازيلية، وتحليل العلاقة بين تمهيد الدخل وبعض المتغيرات المفسرة (مخاطر السوق، ربحية السهم، قطاع الشركة، حجم الشركة)، ولتحقيق ذلك تم اعتماد عينة مكونة من 147 شركة مدرجة خلال الفترة 1998–2007، واستخدمت الدراسة نموذج الانحدار Ogit لقياس العلاقة بين المتغيرات. أظهرت نتائج الدراسة انتشار ممارسات تمهيد الدخل بين الشركات البرازيلية، حيث تم رصدها في 64 شركة من أصل 147 شركة، وكذا وجود علاقة عكسية بين تمهيد الدخل ومخاطر السوق، حيث تميزت الشركات التي تمارس تمهيد الدخل بمخاطر سوق أقل (معاملات بيتا أقل)، كما توصلت إلى ميل الشركات الصغيرة إلى ممارسة تمهيد الدخل بشكل أكبر مقارنة بالشركات الكبيرة، وأن هناك اختلاف في ممارسات تمهيد الدخل بين القطاعات المختلفة.

- دراسة (Aljuaidi & Aldaoor, 2014)

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم تأثير متطلبات الإفصاح التنظيمية لعام 2004 على ممارسات تمهيد الدخل والقيمة السوقية للشركات المدرجة في بورصة عمان، ومقارنة جودة التقارير المالية للشركات الأردنية قبل وبعد تطبيق متطلبات الإفصاح الجديدة. ولتحقيق أهداف الدراسة تم اختيار عينة مكونة من 94 شركة مدرجة في بورصة عمان من أصل 133 شركة، من بينها 58 شركة صناعية و36 شركة

خدمات عامة، استخدمت البيانات للفترة 1998– 2004. أظهرت نتائج الدراسة تأثيرًا إيجابيًا لمتطلبات الإفصاح الجديدة على جودة التقارير المالية وقيمة السوقية لشركات الخدمات العامة، وتأثيرًا سلبيًا لمتطلبات الإفصاح الجديدة على جودة التقارير المالية، ولكن تأثيرًا إيجابيًا على القيمة السوقية للشركات الصناعية. تشير هذه النتائج إلى أن متطلبات الإفصاح التنظيمية الجديدة قد أدت إلى تحسين جودة التقارير المالية لشركات الخدمات العامة.

3.1. موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة

من عرض وتحليل الأبحاث السابقة والتي أجريت في بيئات مختلفة من حيث درجة التطور، واختلاف طبيعتها التنظيمية والتشريعية، نجد أنها ركزت على متغيرات البحث من جوانب مختلفة، لذلك تعتبر انطلاقة للدراسة الحالية حيث ساهمت في:

– تحديد طبيعة المراجع العربية والأجنبية، والمواقع الالكترونية ذات العلاقة بموضوع الدراسة والتي تم الاعتماد عليها لإجراء الدراسة، ومن ثم تحديد المتغير التابع للدراسة والمتغيرات المستقلة وطبيعة العلاقة بينهما، وكذلك اختيار مجتمع وعينة الدراسة وتحديد النموذج المناسب الملائم لمعالجة البيانات والمعلومات المتعلقة بالدراسة الحالية، وذلك بناءً على نتائج الدراسات السابقة.

– اعتمدت دراستنا الحالية على غرار بعض الدراسات السابقة على عدة أدوات إحصائية وأساليب رياضية من شأنها أن تقيس العلاقة بين المتغيرات المدروسة من خلال استخدام بعض البرامج الإحصائية SPSS و Eviews في إجراء الاختبارات الإحصائية والتي شملت الإحصاء الوصفي وبعض الاختبارات التوزيعية كتحليل الانحدار واختبار الفرضيات، وذلك للوصول إلى إثباتات ونتائج اقتصادية وإحصائية تكون مفيدة للمستقبل.

– ناقشت ظاهرة تمهيد الدخل بعّدها أحد القضايا الرئيسة في بيئة الأعمال المعاصرة عن طريق إمكانية وجودها كظاهرة أو سلوكيات يجري ممارستها في مختلف إدارات المؤسسات، وأثر هذه الممارسات في متغيرات محددة كالأداء المالي وجودة القوائم المالية، اتخاذ القرار وغيرها من المتغيرات باستعمال نماذج وأساليب مختلفة اتبعها الباحثون تتناسب مع البيئة موضع التطبيق.

– بالنسبة للدراسات التي تناولت العوامل المؤثرة في تمهيد الدخل فقد اتفقت كل الدراسات السابقة على هدف مشترك وهو محاولة التعرف على أهم المؤشرات التي لها علاقة قوية بتمهيد الدخل، بالإضافة إلى قياس درجة تأثير هاته المؤشرات وتأثيرها على ممارسة الإدارة لسياسة تمهيد الدخل على اختلاف بيئة الأعمال والفترة الزمنية المدروسة.

– تتميز هذه الدراسة الحالية كونها لن تستخدم حالات افتراضية من خلال مثلا سؤال المديرين أو المسيرين في المؤسسات عينة الدراسة عن العوامل التي قد تؤثر على ممارسات تمهيد الدخل من وجهة نظرهم، أو عن العوامل التي تؤدي إلى انتهاج هذا السلوك، نظرا لأن معظم الدراسات التي تتبع المدخل الاستقصائي تستخدم أدوات قد تكون غير قادرة على استنباط مدى قبول أو رفض ممارسات تمهيد الدخل، كما أنه يمكن أن يظهر بعض التستر من قبل أفراد العينة عند الإجابة مما قد يؤثر على نتائج الدراسة.

– إقتداء هذه الدراسة بالأبحاث التي تناولت موضوع تمهيد الدخل من المنظور المالي، أي اعتماد المؤشرات المالية الكمية والنوعية كمؤشر يعبر عن دوافع هذه الممارسات في بيئة الأعمال الجزائرية، والذي يمكن أن يقدم بشكل أكثر دقة مدى وجود ممارسات تمهيد الدخل في المؤسسات الجزائرية، وذلك بسبب سهولة اختبار هذه الممارسات في نموذج، بالاعتماد فقط على البيانات المالية المفصح عنها سواء تعلق الأمر بالشركات المدرجة في البورصة من خلال بيانات السوق المالي أو غير المدرجة من خلال الموقع الالكتروني للسجل التجاري.

– اعتمدت الدراسة الحالية على غرار الدراسات السابقة على البيانات المالية المنشورة والمدققة، لقياس ممارسة تمهيد الدخل في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وقياس مختلف المتغيرات المؤثرة، حيث تظهر بنية القوائم المالية ومكوناتها أنها كافية للتعبير عن وضعية المؤسسات، بمعنى أن تحليل الأرقام المعبرة عن ممارسات تمهيد الدخل تكون أكثر دلالة على الواقع.

– تشابه الدراسة في عرض طرق قياس ممارسة تمهيد الدخل والوقوف على نموذج (Eckel, 1981) على أنه أفضل النماذج حيث يمتاز النموذج بعدم اقتصاره على وسيلة واحدة أو نشاط واحد في عملية القياس ويأخذ جميع الوسائل بالاعتبار في عملية تمهيد الدخل، ويتصف أيضاً بالموضوعية لأنه يعتمد على أساس إحصائي ومقياس واضح وبسيط ولا يعتمد على التنبؤات والتقديرات للدخل المتوقع للشركة

4.1. ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

بناءً على ما سبق تأتي هذه الدراسة لمتابعة ما تناولته الدراسات السابقة، ومحاولة تدارك بعض الجوانب التي لم يتم التطرق إليها، إلا أنها تتميز عن سابقتها من حيث أنها:

– تتميز دراستنا عن باقي الدراسات السابقة في كونها أول دراسة جزائرية تناولت الإطار العام لإدارة المعلومات المحاسبية والتعمق فيه بشكل واسع وشامل، واعتماد مختلف النظريات المفسرة لهذه الظاهرة، مما شكل لنا جانبين أحدهما سلبي وهو ندرة المراجع وعدم القدرة على تكوين خلفية كبيرة حول الموضوع في البيئة الجزائرية رغم أن الممارسات موجودة منذ القدم إذ تم أخذ الفكرة من دراسة (Stolowy & Breton, 2003)، أما الجانب الإيجابي هو حداثة الموضوع في الجزائر خاصة مع الأحداث الأخيرة التي تعرفها وما أثبتته جائحة فيروس كورونا التي أظهرت للعلن هشاشة النظام الاقتصادي الذي تأثر كثيرا بانهيار أسعار البترول وتأثير كل ذلك على سلوك إدارات المؤسسات الجزائرية.

– فيما يخص مفهوم تمهيد الدخل فقد نوقش بشكل كبير وواسع في الدراسات الأجنبية والعربية خاصة بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة في الأسواق العالمية التي تضررت من الأزمة، أما في البيئة الجزائرية تعتبر دراستنا من أوائل الدراسات التي تناولت هذا المفهوم بشكل عميق ومفصل من خلال تطبيقه على المؤسسات الجزائرية، وفي هذا الشأن تحصلنا فقط على دراسة كل من (طرفاوي، 2021)، (قزال إ.، 2018)، (زحاف، 2018) التي تناولت مفهوم تمهيد الدخل كأحد أشكال إدارة الأرباح أو المحاسبة الإبداعية وقامت بقياسه في المؤسسات الجزائرية.

– تعد دراستنا امتداد للدراسات السابقة، فهي تحاول البحث في العلاقة بين مستوى تمهيد الدخل والعوامل المؤثرة عليه في القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية موزعة على عدة نشاطات اقتصادية محورية، وتختلف بين العمومية والخاصة، حيث لم يسبق وأن تم تناول متغيرات الدراسة الحالية مجتمعة في دراسة واحدة حسب علم الباحثة، وأغلب الدراسات التي تناولت تلك العوامل أو بعضها أجريت في بيئات متطورة اقتصاديا غير البيئة الجزائرية؛

– تناولت الدراسات السابقة بيئات اقتصادية ومحاسبية تختلف عن البيئة الجزائرية، حيث تميزت أغلب الدراسات بتطبيقها على شركات أغلبها مدرجة في البورصة وبالتالي خصائصها الاقتصادية والسوقية

تختلف عن السائدة في الشركات الجزائرية محل الدراسة باستثناء بعض الدراسات التي تناولت تقييم كفاءة نماذج قياس تمهيد الدخل؛

– تتفرد دارستنا الحالية عن سابقاتها من الدراسات السابقة التي تناولت العوامل المؤثرة في تمهيد الدخل، كونها الدراسة الأولى التي جمعت بين نوعين من البيانات وقسمت إلى مجموعتين: الأولى بيانات نوعية تم الحصول عليها من خلال تعريفها القانوني (طبيعة الملكية، قطاع النشاط)، والثانية بيانات كمية تم أخدها من القوائم المالية للمؤسسات (معدل النمو، حجم المؤسسة، الرفع المالي، المدفوعات الضريبية، الربحية، العائد على حقوق الملكية) وبالتالي يمكن القول أن بيانات هذه الدراسة وطرق القياس فيها أكثر موضوعية وواقعية؛

– تعددت بيئات التطبيق في الدراسات السابقة، سواء كانت عربية أو أجنبية فقد اتجهت في غالب الأحيان إلى قطاعي الصناعي والخدماتي الناشطة في البورصة، أما دراستنا الحالية فقد تم تطبيقها في البيئة الجزائرية على عدة أنواع من القطاعات (الصناعة الغذائية، البناء والأشغال العمومية، إنتاج مواد البناء، الطاقة، الصناعة الصيدلانية، الصناعة التحويلية... إلخ) بصفة عشوائية سواء كانت مدرجة أو غير مدرجة في البورصة.

– اختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة، في أنها تم تطبيقها على المؤسسات الاقتصادية التي تمثل جزء كبيرا ومهما من الاقتصاد الوطني الجزائري، من ناحية مجتمع وعينة الدراسة، كما تغطي الدراسة الحالية فترة زمنية تمتد من 2012 إلى غاية 2022، بينما أغلب الدراسات السابقة كانت تغطي فترات زمنية قديمة نسبيا وبسلسلة قصيرة؛

– تختلف نتائج الدراسة الحالية عن نتائج الدراسات السابقة لخصوصية البيئة التي أجريت فيها الدراسة، وحجمها من حيث عدد الشركات الاقتصادية عينة الدراسة، إضافة إلى ذلك الفترة المدروسة (2012–2022) التي هي بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر الذي على الرغم أنه جاء ليساير معايير المحاسبة الدولية، إلا أنه يمتاز بجموده وخضوعه للإجراءات القانونية، وهذا على اختلاف مع بقية الأنظمة المحاسبية المطبقة في البلدان التي أجريت فيها تلك الدراسات؛

– تختلف عن نتائج الدراسات السابقة في العوامل المؤثرة في مستوى تمهيد الدخل، حيث توصلت دراستنا إلى وجود تأثير موجب لكل من ملكية المؤسسة، الرفع المالي، العائد على حقوق الملكية وحجم المؤسسة

في مستوى تمهيد الدخل، كما توصلت لتأثير عكسي لعامل قطاع النشاط بينما لم يكن لمعدل النمو، الربحية والمدفوعات الضريبية أي أثر معنوي، بالمقابل توصلت الدراسات في البيئات الاقتصادية العربية والأجنبية إلى نتائج مختلفة تماما عن نتائج دراستنا فيما يخص بعض العوامل المؤثرة والتي سيتم التطرق لها بالتفصيل عند مناقشة نتائج دراستنا الحالية.

– لكل دراسة بيئة أعمال ومعالجة البيانات ببرامج إحصائية مختلفة، حيث تميزت هذه الدراسة باستخدامها لنماذج رياضية أكثر دقة وحداثة، وهذا يعطي نتائج أشمل من نتائج الدراسات السابقة. ودراستنا الحالية تختلف في محاولتها تقديم دليل إضافي للجزائر عن أهم العوامل المؤثرة لممارسة تمهيد الدخل عند إعداد القوائم المالية، فممارسة تمهيد الدخل في البيئة الجزائرية لا يزال بالكاد استكشافها.

– من خلال ما سبق من عرض للدراسات السابقة تبين أنه لا توجد ولا أطروحة جزائرية تناولت موضوعنا أو جزء منه كمتغير رئيسي سواء فيما يخص إدارة المعلومات المحاسبية أو تمهيد الدخل، باستثناء ما تم تقديمه عبارة عن مقالات وليس دراسات أكاديمية في إطار التحضير للدكتوراه، وهذا إن دل على شيء فإنه يدل عل أن الموضوع لا يزال حديث والاهتمام بالبحث فيه يتزايد في السنوات القادمة في الجزائر.

– من المتوقع أن تساعد نتائج الدراسة الحالية والتوصيات التي خرجت بها الباحثة فيما يخص موضوع الدراسة، المستثمرين وكل من له علاقة بالتقارير والقوائم المالية في ترشيد قراراتهم الاقتصادية، كما يمكن لدراستنا ونتائجها أن تفتح آفاق لبحوث في المستقبل يستفيد منها الطلبة المهتمين بمثل هذه المواضيع، ويكون هذا البحث كدراسة سابقة لهم لاكتشاف اتجاهات أخرى يمكن البحث فيها أو التعمق في نفس الموضوع على عينات أخرى أو في مكان وزمان مختلف.

5.1. فرضيات الدراسة

لغرض الإجابة على إشكالية الدراسة تم صياغة مجموعة من الفرضيات المتعلقة بمشكلة البحث، وقد تم الاعتماد على قاعدة القرار لقبول الفرضية أو رفضها، باستخدام قيمة P–Value Sig التي تعد أصغر مستوى اختبار لقياس المعنوية الإحصائية:

– حيث نقبل الفرضية العدمية إذا كانت قيمة P–Value Sig أكبر من نسبة المعنوية والمحددة بـ 5%، وبالتالي نرفض الفرضية البديلة.

– ونرفض الفرضية العدمية إذا كانت قيمة P–Value Sig أقل أو تساوي نسبة المعنوية والمحددة بـ 5%، وبالتالي نقبل الفرضية البديلة.

صممت فرضيات الدراسة وفق ما تقتضيه أسئلة البحث بالشكل التالي:

– **الفرضية الأولى:** تعتبر أغلب المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ممارسة لتمهيد الدخل خلال فترة الدراسة.

– **الفرضية الثانية:** هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لطبيعة الملكية في مستوى تمهيد الدخل في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية خلال فترة الدراسة.

– **الفرضية الثالثة:** هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لقطاع النشاط في مستوى تمهيد الدخل في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية خلال فترة الدراسة.

– **الفرضية الرابعة:** يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمعدل النمو في مستوى تمهيد الدخل في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية خلال فترة الدراسة.

– **الفرضية الخامسة:** يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمستوى الرفع المالي في مستوى تمهيد الدخل في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية خلال فترة الدراسة.

– **الفرضية السادسة:** هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لمستوى الربحية في مستوى تمهيد الدخل في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية خلال فترة الدراسة.

– **الفرضية السابعة:** هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لمستوى العائد على حقوق الملكية في مستوى تمهيد الدخل في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية خلال فترة الدراسة.

– **الفرضية الثامنة:** يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لحجم المؤسسة في مستوى تمهيد الدخل في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية خلال فترة الدراسة.

– **الفرضية التاسعة:** يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمستوى المدفوعات الضريبية في مستوى تمهيد الدخل في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية خلال فترة الدراسة.

2. منهجية ونموذج الدراسة

بعد أن تم عرض مختلف الجوانب النظرية للدراسة، والإلمام بكافة تفاصيل موضوع البحث، ومن أجل الإجابة على إشكالية الدراسة واختبار فرضياتها، يتطلب منا تحديد المنهجية الأنسب لمثل هذه الأبحاث، وعرض كيفية تحديد المؤسسات المعنية بالدراسة، والمصادر المستخدمة لجمع البيانات المتعلقة بها، بالإضافة إلى الأدوات المستخدمة لتحليلها وفحص نتائجها، وفي خضم كل ذلك علينا صياغة النموذج، وقياس مختلف متغيرات الدراسة اللازمة.

1.2. منهجية الدراسة

بالنظر لطبيعة الموضوع الذي يتناول دراسة إدارة المعلومات المحاسبية من خلال تمهيد الدخل،سيتم إجراء دراسة تطبيقية على عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية التي تتوفر بياناتها المالية باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، ليتم بعدها الاستناد إلى الطريقة الإحصائية عن طريق تصميم نموذج يتكون من معادلة للانحدار الخطي المتعدد، فبعد الحصول على البيانات المالية للمؤسسات محل الدراسة، سيتم اعتمادها في تشكيل سلسة زمنية مقطعية غير متوازنة، ثم الانتقال إلى تقدير هذا نموذج، واستخدام الإحصاء الوصفي والارتباط وبعض الاختبارات الإحصائية لدراسة مدى صلاحية النموذج وفحص الفرضيات، على غرار اختبار المعنوية الكلية للنموذج، واختبار الفروق، ومختلف الاختبارات الضرورية الأخرى، وسيتم تحليل البيانات وتنفيذ مختلف الاختبارات باستخدام البرنامجين الإحصائيين (EXCEL) و(Eviews 12)، وباعتبار منهجية الدراسة محورا رئيسيا في إنجاز الجانب العملي سيتم من خلالها عرض مصادر جمع البيانات، والإجراءات المتبعة في إنجاز هذه الدراسة.

2.2. نموذج الدراسة

تم اختيار نموذج الدراسة القياسي أدناه، بناءا على ما تم عرضه من خلال إشكالية الدراسة وأهدافها وفروضها، حيث تم الاعتماد على الدراسات السابقة في تطويره وذلك لتوضيح طبيعة العلاقة التي تربط بين متغيرات الدراسة، بافتراض المتغيرين العشوائيين Y (تمهيد الدخل)، والذي يمثل المتغير التابع، وX (العوامل المؤثرة)، والتي تمثل المتغيرات المستقلة، وبافتراض أنه لدينا N من المشاهدات المقطعية مقاسة في T من الفترات الزمنية، فإن النموذج يأخذ شكل معادلة الانحدار الخطي المتعدد كالتالي:

$$IS_{it} = \alpha_0 + \alpha_1 GROWTH_{it} + \alpha_2 LEV_{it} + \alpha_3 PRO_{it} + \alpha_4 PROF_{it} + \alpha_5 ROE_{it} + \alpha_6 SEC_{it} + \alpha_7 SIZE_{it} + \alpha_8 TAX_{it} + \varepsilon_{it} \quad (1)$$

حيث:

IS_{it}	مستوى تمهيد الدخل للمؤسسة i خلال الفترة t.
$GROWTH_{it}$	معدل نمو المؤسسة i خلال الفترة t.
LEV_{it}	الرفع المالي للمؤسسة i في نهاية الفترة t.
PRO_{it}	ملكية المؤسسة.
$PROF_{it}$	نسبة الربحية للمؤسسة i خلال الفترة t.
ROE_{it}	معدل العائد على الأصول للمؤسسة i خلال الفترة t.
SEC_{it}	قطاع نشاط المؤسسة.
$SIZE_{it}$	حجم المؤسسة i في نهاية الفترة t.
TAX_{it}	المدفوعات الضريبية للمؤسسة i خلال الفترة t.
α_0	ثابت
α_1، α_2، ... α_8	معاملات انحدار النموذج
ε_{it}	حد الخطأ

الشكل رقم (08):هيكل متغيرات الدراسة

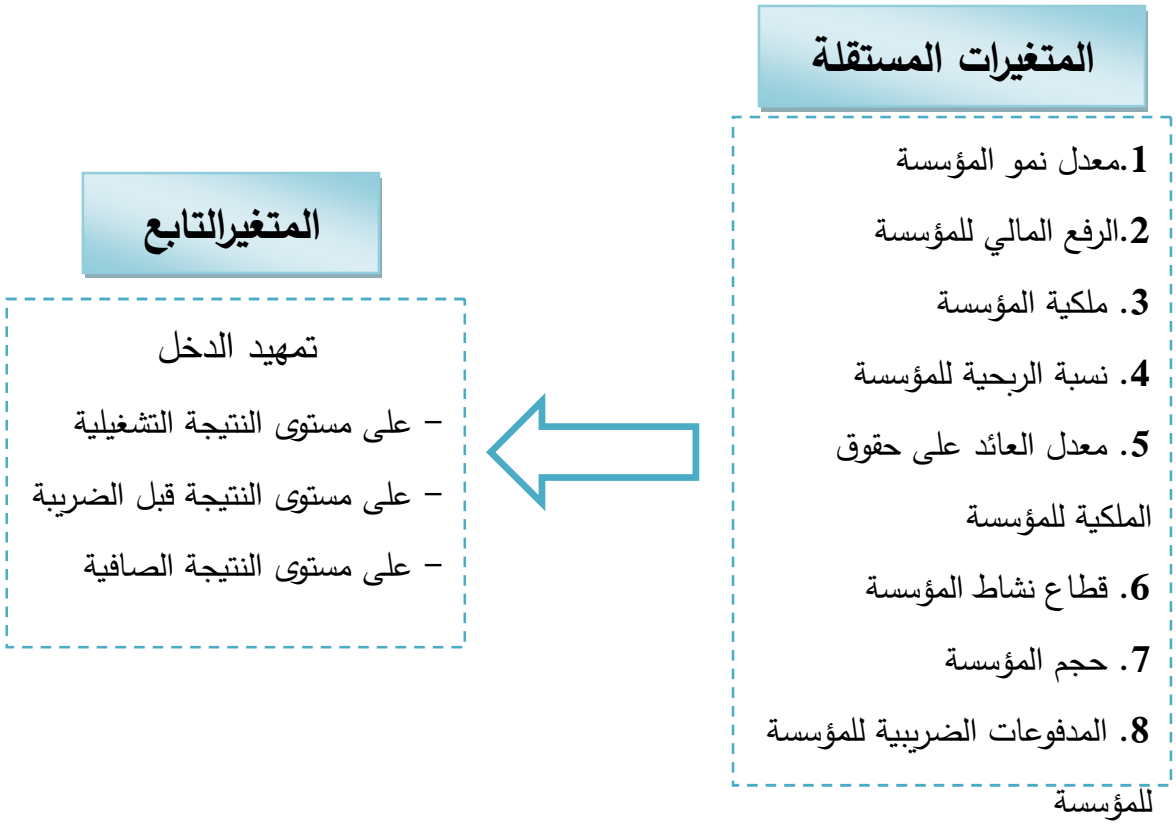

المصدر: من إعداد الطالبة

3.2. قياس متغيرات الدراسة

بعد صياغة نموذج الدراسة وعرض شكل معادلة الانحدار، تحصلنا على عدة متغيرات مستقلة إلى جانبالمتغير التابع المتمثل في تمهيد الدخل، الأمر الذي يدعي توضيح طريقة قياسه، ثم بعد ذلك التطرق لكيفية قياس باقي المتغيرات المستقلة التي تمثل العوامل المؤثرة في تمهيد الدخل.

1.3.2. قياس المتغير التابع (تمهيد الدخل)

من خلال العرض النظري تم التطرق إلى مجموعة من النماذج المستخدمة في قياس مستوى تمهيد الدخل، وقد تفاوت الباحثون في استخدام هذه النماذج باختلاف دراساتهم، إلا أن نموذج (Eckel, 1981) يعتبر أشهر النماذج المستخدمة في الكشف عن ممارسات تمهيد الدخل، والذي يعتمد على أسلوب معامل التباين لقياس تمهيد الدخل، ويقوم هذا الأسلوب على تحليل نمط سلوك الدخل مقارنة بنمط سلوك المبيعات خلال فترة زمنية معينة، حيث اعتمد Eckel في دراسته على معامل التباين كمقياس

لمدى التذبذب في الدخل مقارنة بتذبذب المبيعات على افتراض أن الدخل هو دالة خطية للمبيعات، أي أن أي تغير يحدث في تذبذب المبيعات ينتج عنه تغير مماثل في تذبذب الدخل، وعليه تعتبر المؤسسة ممهدة للدخل إذا كان معامل التباين للتغير في الدخل أقل من معامل التباين للتغير في المبيعات.

ومن سمات هذا النموذج، أنه لا يقتصر على قياس وسيلة أو نشاط من أنشطة تمهيد الدخل، إذ يأخذ في الحسبان جميع الوسائل المستخدمة في تمهيد الدخل، وذلك من خلال اختبار نمط سلوك الدخل قياسا بسلوك المبيعات خلال فترة زمنية محددة، وباستخدام سلسلة زمنية من البيانات الفعلية لحساب مؤشر التمهيد بدلا من سنة واحدة، فضلا عن اتسامه بالموضوعية لاعتماده على أساس إحصائي يوفر مقياسا واضحا وبسيطا للتمهيد وكونه لا يتطلب وضع تقديرات للدخل المتوقع للمؤسسات أو لبعض المتغيرات الأخرى الضرورية للقياس وبذلك يتجنب احتمالات الخطأ التي قد تصاحب وضع مثل هذه التقديرات (عقيل، 2003).

ومما سبق سنقوم في دراستنا باستخدام نموذج (Eckel, 1981) لقياس ممارسات تمهيد الدخل وذلك بتصنيف العينة المدروسة إلى مؤسسات ممهدة وغير ممهدة للدخل من خلال المعادلة التالية:

$$SB = (|\Delta CVI| / |\Delta CVS|)$$

حيث:

SB: مؤشر ممارسة سلوك تمهيد الدخل؛

|Δ CVI|: القيمة المطلقة لمعامل تباين التغير في الدخل للشركة i؛

|ΔCVS|: القيمة المطلقة لمعامل تباين التغير في المبيعات للشركة i؛

وذلك بإتباع الخطوات التالية:

أولا: حساب نسبة مؤشر تمهيد الدخل للفترات المدروسة

نقوم بحساب معامل تباين الدخل والمبيعات للمؤسسة iبإتباع المراحل التالية:

– حساب التغير في كل من الدخل والمبيعات

– حساب الانحراف المعياري والوسط الحسابي للتغير في كل من الدخل و المبيعات،وذلك لإيجاد معامل التباين للتغير فيكل منهما (معامل التباين للتغير في الدخل أو المبيعات = الانحراف المعياري / المتوسط)؛

– إيجاد القيمة المطلقة لناتج قسمة معامل التباين للتغير في الدخل على معامل التباين للتغير في المبيعات لحساب مؤشر تمهيد الدخل.

ثانيا: تحديد نسبة المؤسسات الممهدة وغير ممهدة لدخلها خلال الفترات المدروسة

بعد حساب مؤشرات تمهيد الدخل للمؤسسات عينة الدراسة خلال الفترات المدروسة، بتطبيق نموذج معامل التباين (Eckel, 1981) يمكننا تحديد نسبة المؤسسات الممهدة وغير ممهدة لدخلها. فإذا كانت نسبة المؤشر أقل من الواحد فإن المؤسسة تصنف على أنها ممهد لدخلها ويعطى لها متغير وهمي (1) أما إذا كانت نسبة المؤشر تساوي أو تفوق الواحد فإن المؤسسة تصنف على أنها غير ممهدة لدخلها ويعطى لها متغير وهمي (0). وسيتم قياس تمهيد الدخل بثلاث مقاييس للدخل وهي: صافي الدخل التشغيلي، صافي الدخل قبل الضريبة، وصافي الدخل.

2.3.2. قياس المتغيرات المستقلة (العوامل المؤثرة)

بعد قياس المتغير التابع للدراسة سنقيس أهم العوامل المؤثرة التي اعتمدت في أغلب الدراسات التطبيقية السابقة، وهذا بهدف اختبار تأثيرها في ميل الإدارة لممارسات تمهيد الدخل عند إعداد القوائم المالية، إضافة إلى كونها عناصر ضابطة في التحليل من أجل زيادة القدرة التفسيرية ومعرفة الأثر، حيث يتم حساب هذه المتغيرات بناء على بيانات القوائم المالية المتوفرة .

أ. معدل نمو المؤسسة

يمكن أن تتعرض المؤسسة للعديد من الضغوطات للحفاظ على معدلات النمو المتوقعة أو تجاوزها، وهو ما يحفز إدارة المؤسسة على الانخراط في ممارسات تمهيد الدخل لتحقيق معدلات النمو المستهدفة، ولتوضيح تأثير نمو المؤسسة على سلوك تمهيد الدخل قامت الدراسات السابقة بإدخال متغير نمو المؤسسة كمتغير ضابط،هذا وقد وفرت الدراسات المحاسبية طرق مختلفة لقياس نمو المؤسسة، تماشيا مع الدراسات السابقة،سيتم قياسه من خلال:

معدل نمو المؤسسة = التغير في رقم أعمال المؤسسة بين السنة الحالية والسنة السابقة / رقم أعمال المؤسسة في السنة السابقة

ب. الرفع المالي

أثبتت العديد من الدراسات أن استقرار الدخل يؤدي إلى زيادة ثقة الدائنين بإمكانية سداد المؤسسة لالتزاماتها، وهذا ما يدفع المدراء لتمهيد الدخل لتجنب انخفاض أسعار السندات التي تصدرها، كما أن ازدياد التقلب في الدخل يزيد من تكاليف الاقتراض ويزيد من شروط منح القروض، وعليه فإن المؤسسات التي يرتفع فيها معدل الرفع المالي تلجأ بشكل أكبر لممارسة تمهيد الدخل مقارنة بالمؤسسات التي تنخفض فيها معدل الرفع المالي. وهذا ما يثير التساؤل حول أثر عامل الرفع المالي على مستويات تمهيد الدخل في بيئة الأعمال الجزائرية،حيث سيتم قياسه من خلال:

الرفع المالي = مجموع الديون / إجمالي الأصول

ج. طبيعة الملكية

من أجل المقارنة بين مختلف أنواع الملكية، ودراسة أثر طبيعة ملكية المؤسسة على مستوى تمهيد الدخل في عينة الدراسة، تم تقسيم المؤسسات التي توفرت لنا قوائمها المالية إلى مؤسسات عمومية وخاصة، وفقاً لما هو موضح في الجدول (02) الذي يعرض نسبة كل نوع من عينة الدراسة ككل.

الجدول رقم (02): توزيع المشاهدات حسب طبيعية ملكية المؤسسات المدروسة

الملكية	العدد	النسبة
المؤسسات العمومية	45	%62.5
المؤسسات الخاصة	27	%37.5
المجموع	**72**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالبة

د. نسبة الربحية

تعكس نسبة الربحية قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من خلال الأموال المستثمرة في الأصول، وبغض النظر عن طريقة تمويل هذه الأصول، وهي بذلك تعكس كفاءة الأنشطة التمويلية فقط، حيث بينت العديد من الدراسات أن الشركات تلجأ إلى تمهيد الدخل من أجل تحسين صورة قوائمها المالية المفصح عنها، الأمر الذي ينعكس سلبا على موثوقية المعلومات المالية وجودتها، لذا سوف نستخدم في

دراستنا نسبة الربحية كعامل مؤثر وضابط من أجل التعرف على أثر اختلاف ربحية المؤسسات على موثوقية المعلومات المالية من خلال أثرها على ممارسات تمهيد الدخل، حيث سيتم قياسها من خلال:

نسبة الربحية = صافي الأرباح / مجموع أصول المؤسسة

هـ. العائد على حقوق الملكية

يعد العائد على حقوق الملكية أحد العوامل المحددة في تحديد نمو مستوى دخل المؤسسة وهو مؤشر يعكس الأداء المالي الذي يرتبط بأرباح المؤسسة المعنية، ويستخدم لقياس معدل العائد على استثمارات المساهمين ويتم قياسه من خلال:

معدل العائد على حقوق الملكية = صافي الربح/ حقوق الملكية

و. قطاع النشاط

من أجل المقارنة بين النشاطات المختلفة، ودراسة أثر النشاط على مستوى تمهيد الدخل في عينة الدراسة، تم تقسيم المؤسسات التي توفرت لنا قوائمها المالية إلى قطاع الصناعة الغذائية، قطاع البناء والأشغال العمومية، قطاع الخدمات، قطاع الطاقة، قطاع إنتاج مواد البناء، وقطاع للصناعات الأخرى تمثل في الصناعة التحويلية، الصناعة الصيدلانية، وفقاً ما هو موضح في الجدول (03) الذي يعرض نسبة كل قطاع نشاط من عينة الدراسة ككل.

الجدول رقم (03): توزيع المشاهدات حسب قطاعات النشاط المدروسة

النشاط	العدد	النسبة
الصناعة الغذائية	24	%33.33
الصناعات الأخرى	22	%30.55
الخدمات	14	%19.43
البناء والأشغال العمومية	7	%9.71
الطاقة	5	%6.93
المجموع	72	%100

المصدر: من إعداد الطالبة

ز. حجم المؤسسة

تناولت العديد من الدراسات أثر عامل الحجم على ممارسات تمهيد الدخل، منها من ترى أن المؤسسات الكبيرة الحجم تلجأ إلى ممارسة تمهيد الدخل أكثر نتيجة لتعرضها لضغوطات حكومية ورقابية أكثر من الصغيرة في الحجم بمقابل ممارسات تمهيد الدخل أقل، وفي المقابل العديد من الدراسات ترى العكس بسبب تعرض المؤسسات الصغيرة لضغوطات أكثر وسعيها لتجنب المتابعات القضائية، وتخفيض التكلفة الضريبية، وسيتم قياسه من خلال:

حجم الشركة = اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول

ي. المدفوعات الضريبية

هناك دافع قوي لتوجه الإدارة نحو تمهيد الدخل من أجل تخفيض العبء الضريبي، لأن الضريبة تحسب انطلاقا من الأرباح المحاسبية، حيث تلجأ الإدارة إلى تمهيد الدخل لتقليل أثر الضرائب على أرباح الشركة، وتقوم باختيار السياسات المحاسبية للوصول إلى أقل قدر ممكن من المدفوعات الضريبية (شخاترة و الخوري، 2014، صفحة 582)، ويتم قياسها من خلال:

المدفوعات الضريبية = (النتيجة قبل الضريبة – النتيجة الصافية) / إجمالي الأصول

في الأخير يمكن تلخيص متغيرات الدراسة وطريقة قياسها في الجدول الآتي:

الجدول رقم (04): قياس متغيرات الدراسة

اسم المتغير	رمز المتغير	طريقة قياس المتغير
تمهيد الدخل	IS_{it}	القيمة المطلقة لمعامل تباين التغير في الدخل / القيمة المطلقة لمعامل تباين التغير في المبيعات
معدل نمو المؤسسة	$GROWTH_{it}$	التغير في رقم الأعمال / رقم الأعمال للسنة السابقة
الرفع المالي للمؤسسة	LEV_{it}	مجموعالديون / إجمالي الأصول

نسبة الربحية للمؤسسة	$PROF_{it}$	صافي الأرباح / مجموع الأصول
معدل العائد على الأموال الخاصة للمؤسسة	ROE_{it}	صافي الربح / حقوق الملكية
حجم المؤسسة	$SIZE_{it}$	اللوغاريتم الطبيعيلإجمالي الأصول
المدفوعات الضريبية للمؤسسة	TAX_{it}	(النتيجة قبل الضريبة– النتيجة الصافية) / إجمالي الأصول

المصدر: من إعداد الطالبة

3. مجتمع وأساليب الدراسة

1.3. مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في المؤسسات الاقتصادية في بيئة الأعمال الجزائرية، وقد تم استخدام أسلوب العينات في تحديد المؤسسات محل الدراسة والتي بلغت 72 مؤسسة، جمعت بشكل عشوائي وموزعة على كامل التراب الجزائري، حتى تكون كافية لإمكانية تعميم نتائج الدراسة على كل مفردات مجتمع الدراسة، وقد اشتملت عينة الدراسة على بيانات من النوع Panel Data أي بيانات مقطعية مع سلسلة زمنية، وتتمثل في مزيج ما بين الشركات العمومية والشركات الخاصة، وتنتمي إلى عدة أنواع من القطاعات (الصناعة الغذائية، البناء والأشغال العمومية، الخدمات، الطاقة، إنتاج مواد البناء، وصناعات أخرى تمثلت في الصناعة التحويلية، الصناعة الصيدلانية)، وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين 2012–2022 إذ بلغ عدد مشاهدات الدراسة الكلي 735مشاهدة، وقد تم اختيار هذه الفترة لتشمل أطول فترة ممكنة، لتمكن الباحثة من إجراء الاختبارات الإحصائية اللازمة من أجل الوصول إلى نتائج أكثر دقة وشمولية، ومن شروط عينة الدراسة:

– أن تتوفر كل بياناتها المالية اللازمة لإجراء اختبارات الدراسة والمتمثلة في قائمة الأصول والخصوم، وقائمة جدول حسابات النتائج؛

– أن لا تكون قد أدمجت أو أوقفت عن التداول خلال فترة الدراسة؛

– أن يتم استثناء المؤسسات ذات الطابع المالي مثل شركات التأمين، البنوك، الشركات العقارية... إلخ، نظرا لنظامها المحاسبي الخاص.

1.1.3. جمع البيانات

تجدر الإشارة أنه يمكن استخدام العديد من طرق البحث لجمع البيانات وقد تم في هذا البحث الحصول على المعلومات المالية الخاصة بعينة الدارسة للفترة (2012-2022) من خلال الاتصال المباشر ببعض المؤسسات المدروسة، وتحميل القوائم المالية المنشورة في الموقع الرسمي للمركز الوطني للسجل التجاري https://sidjilcom.cnrc.dz، بالإضافة إلى الولوج إلى موقع لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة في الجزائر www.cosobo.ong لتحميل التقارير الدورية الصادرة عن بورصة الجزائر بخصوص المؤسسات المدرجة فيها.

2.1.3. إجراءات الدراسة

بعد جمع البيانات اللازمة لإجراء هذه الدراسة وتحديد نموذج ومتغيرات الدراسة وطرق قياسها، وتحديد مجتمع وعينة الدراسة المناسبة،سيتم اتباع الخطوات والإجراءات التالية:

- تحديد البيانات المالية المتمثلة في القوائم المالية لشركات عينة الدراسة خلال الفترة 2012-2022؛
- تجميع وتفريغ البيانات المتحصل عليها عينة الدراسة باستخدام برنامج excel؛
- تبويب البيانات المالية باستخدام المجدول وتصنيفها وترتيبها في شكل قاعدة؛
- قياس المؤشرات المالية الخاصة بمتغيرات الدراسة باستخدام المجدول وتبويبها؛
- تقدير النموذج القياسي الخاص بالدراسة باستخدام Eviews؛

2.3. الأساليب الإحصائية المستخدمة

لاختبار فرضيات الدراسة والإجابة على تساؤلاتها والخروج بنتائج دقيقة وشاملة، تم تحليل البيانات بالاعتماد على مجموعة من الأساليب الإحصائية التي يوفرها برنامج Eviews نسخة 13 وفق متطلبات أهداف الدراسة، وذلك من خلال تنفيذ الاختبارات الإحصائية التالية:

1.2.3. الإحصاء الوصفي

اعتمدت الدراسة على مجموعة من أساليب الإحصاءات الوصفية بهدف التعريف بواقع وخصائص متغيرات الدراسة، ويشمل:

- مقاييس النزعة المركزية:وتتضمن الوسط الحسابي والوسيط؛
- مقاييس التشتت:وتتضمن الانحراف المعياري، أعلى وأدنى قيمة؛
- الالتواء والتفلطح، التكرارات والنسب المئوية؛

– اختبار التوزيع الطبيعي:أي أن حدود الخطأ العشوائي تتبع التوزيع الطبيعي أو لا.

2.2.3. اختبار الإشارة

يعتبر أحد الاختبارات اللامعلمية، إذ يساعد على اختبار هل البيانات المتاحة تتبع توزيع ذي الحدين أولا، وذلك باحتمال معين لمجموعة (عينة) واحدة، وافتراض أن البيانات ثنائية أي أن المتغير يأخذ قيمتين 1 في حال نجاح التجربة –1 في حالة الفشل، وبالتالي يكون لدينا تكرارين مشاهدين مناظرين لقيم المتغير، فيقوم هذا الاختبار بمقارنة توزيع المشاهدات الفعلية بالتوزيع الافتراضي، حيث عندما تكون قيمة Sig أقل من 0.05 يدل ذلك على أن توزيع المشاهدات يختلف عن التوزيع الافتراضي وبالتالي فإننا نقوم برفض الفرضية العدمية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1. وقد تم تطبيق ذلك على المؤسسات عينة الدراسة لتقسيمها إلى مجموعة المؤسسات الممارسة للدخل ومجموعة المؤسسات غير الممارسة للدخل.

3.2.3. مصفوفة الارتباط

يعتبر استقلال المتغيرات (عدم وجود ظاهرة الارتباط فيما بينها) في النموذج الخطي العام، أساس صلاحية تطبيق هذا النموذج، وتبرز هذه المشكلة عندما تكون المتغيرات في نموذج الانحدار مترابطة بشكل كبير، إذ تعمل على تضخيم قيمة معامل التحديد (R^2) وتجعله أكبر من قيمته الفعلية، وبالتالي التأثير على كفاءة النموذج بشكل عام. لذلك يهدف اختبار تحليل الارتباط إلى التعرف على حجم واتجاه العلاقة بين كل متغير وبين باقي المتغيرات، وبالتالي يساعد في معرفة طبيعة تلك العلاقات، حيث تكون هنالك علاقة ارتباط إذا كان مستوى المعنوية أقل من 5%، أما إذا كان أقل من (0.35) فهذا يشير إلى وجود علاقة ضعيفة، وإذا كان بين (0.35) و(0.65) فيشير إلى وجود علاقة متوسطة، وإذا كان بين (0.65) و(0.8) فيشير إلى وجود علاقة ارتباط قوية، أما إذا كان أكبر من (0.8) فهذا يدل على وجود مشكلة التداخل الخطي بين المتغيرات المستقلة. وللتحقق من وجود هذه المشكلة سيتم الاعتماد على معامل ارتباط سيبرمان للبيانات اللامعلمية.

4.2.3. اختبار الفروق

في بعض الحالات قد لا تتوافر في المجتمع موضع الدراسة أن يكون توزيعه توزيعا طبيعيا، لذلك فإن استخدام الاختبارات المعلمية في مثل هذه الحالات قد يؤدي إلى نتائج غير دقيقة، كذلك يفترض أن تكون بيانات الظاهرة موضع الدراسة دقيقة، ولكن في بعض الأحيان يتعذر أخذ قياسات عددية دقيقة

على بعض الظواهر، لذلك فإننا نستخدم طرق غير معلمية لا تعتمد على شروط تتعلق بتوزيع المجتمع ولا تحتاج إلى قياسات دقيقة. وسنعرض فيما يلي باستخدام برنامج Eviews الاختبارات اللامعلمية التالية:

– اختبار Wilcoxon–Mann–Whitney: يعد أسلوباً إحصائياً غير معلمي يدرس دلالة الفروق بين مجموعتين مستقلتين،وغالباً ما يتم استخدامه بدلاً من اختبارT عندما لا تتبع بيانات الدراسة التوزيع الطبيعي، والبيانات تكون في المستوى الرتبي أو تمثل درجات من المستوى الفئوي أو النسبي.

– اختبار Kruskal–Wallis: لمقارنة متوسطات عدة مجتمعات مستقلة (تحليل التباين في حالة العينات المستقلة).

– اختبار Van Der Waerden: إجراء لامعلمي بديل لاختبار Kruskal–Wallis لتحليل التباين ANOVA باتجاه واحد، يبدأ الإجراء مع الرتب فيتم ترتيب بيانات العينة جميعها ثم إعطائها رتبا.

– اختبار Chi–square: أسلوب إحصائي لامعلمي لتحديد الفروق بين ما كان متوقعًا وما شوهد في فئة واحدة أو أكثر، يستخدم لمقارنة المتغيرات الفئوية ضمن نفس العينة السكانية. كما أنه يساعد في فحص قيم البيانات الفعلية لتحديد ما يمكن توقعه إذا كانت الفرضية الصفرية صحيحة.

5.2.3. اختبار المعنوية الكلية

لغرض التنبؤ بقيمة المتغير التابع من خلال المتغيرات المستقلة وإيجاد العلاقة الخطية بينهما، تم الاعتماد على قيمة (F) للتحقق من مدى ملائمة نموذج الدراسة، حيث يتم قبول النموذج عندما تكون قيمة(F) المحسوبة أكبر من قيمة (F) الجدولية بالإضافة إلى أن تكون قيمة (Sig F) أقل من5%، ولتحديد قدرة العوامل المؤثرة على تفسير جزء من التغيرات التي تحدث في تمهيد الدخل في معادلة الانحدار تم الاعتماد على معامل التحديد المعدل (AdjustedR Square) إذ تتراوح قيمته بين 0 و1 فكلما اقتربت قيمته من 1 كلما دل على زيادة القدرة التفسيرية للمتغيرات المستقلة والعكس صحيح. أما فيما يتعلق بقبول أو رفض فرضيات الدراسة فقد تم الاعتماد على مخرجات تحليل الانحدار المتعدد، وتم الاعتماد على قيمة (Coefficient β) حيث تنص قاعدة القرار على أنه يكون هناك أثر ذو دلالة إحصائية عندما تقل قيمة المعنوية (Sig T) عن 5%.

6.2.3. اختبار الارتباط الذاتي

من شروط صحة النموذج الخطي العام خلو البيانات المستخدمة فيه من مشكلة الارتباط الذاتي بين متغيرات الدراسة، التي تنشأ عندما تكون حدود الخطأ العشوائي مترابطة بعضها ببعض في نموذج الانحدار، ما ينتج عنه تحيز في قيمة المعلمات المقدرة، وبالتالي ضعف قدرة النموذج على التنبؤ، كما ينتج عنها ارتفاع غير حقيقي في معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة. وللتحقق من وجود هذه المشكلة في نموذج الدراسة سيتم استخدام اختبار (Durbin–Waston) بحيث تتراوح قيمة هذا الاختبار بين (−1) و(+1) لتشير قيمة (D–W) القريبة من الصفر إلى وجود ارتباط موجب قوي بين المتغيرات، بينما القريبة من (2) تشير إلى وجود ارتباط سالب قوي، أما القيمة المثلى هي التي تتراوح مابين (1.5) و(2.5) إذ تشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي بين القيم المتجاورة للمتغيرات.

7.2.3. اختبار الاستقرارية (جذر الوحدة)

إن الهدف الرئيسي لاستخدام تحليل السلاسل الزمنية هو معرفة طبيعة التغيرات التي تطرأ على قيم الظاهرة المدروسة في الفترة الزمنية المخصصة للدراسة (2012–2022)، حيث يعتبر اختبار استقلالية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة أساسي لمعرفة استقرارها وتحديد درجة تكاملها،وضروري قبل بدء عملية النمذجة، وتكمن أهمية تطبيقه على البيانات المقطعية في تبيان مدى كفاءة نموذج الآثار الثابتة للفترات والمجاميع ومقارنته بالنموذج المقدر بأسلوب المربعات الصغرى المدمجة على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، بالإضافة لأهمية الوصول إلى نتائج سليمة وتجنب ظاهرة الانحدار الزائف. ومن بين اختبارات جذر الوحدة المعتمدة في الدراسة ما يلي:

– اختبار Levin,Lin,Chu (LLC): طور هذا الاختبار سنة 2002 وهو ينبثق من اختبار DF ويعتمد على فرضيتين هما الفرضية الصفرية بيانات بانل تحتوي على جذر وحدة، الفرضية البديلة بيانات بانل لا تحتوي على جذر الوحدة.

– اختبار Im,Pesaran,Shin (IPS): طور سنة 2003 وينطلق من نفس فرضيات LLC، حيث أبقى على فرضية العدم كما هي بالمقابل تم تجزئة الفرضية البديلة إلى حالتين تسمح باختلاف جذر الانحدار الذاتي.

– اختبار ديكي فولر المطور Augment Dickey Fuller (ADF): يستخدم في نماذج الفروق ذات الفجوات الزمنية للتخلص من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء، فيكون القرار حسب نتائج اختبار (ADF)

قبول الفرضية الصفرية التي تنص على وجود جذر الوحدة في السلاسل الزمنية، أي أن جميع السلاسل الزمنية غير مستقرة عند مستوى المعنوية5% وتتأكد نتائج عدم الاستقرار هذه مع تطبيق أيضا اختبار فيليبس– بيرون (PP).

– اختبار فيليبس بيرون (PP) :يعتمد على التصحيح غير معلمي للتحيز الموجود في إحصائية اختبار ديكي فولر والناتج عن مشكلتي الارتباط الذاتي وعدم تجانس التباين لبواقي نماذج جذر الوحدة.

3.3. إجراءات تقدير نموذج الدراسة

يعتبر تحليل الانحدار من أهم الأساليب المحققة لأهداف الدراسة،بحيث يهدف إلى دراسة وتفسير العلاقة بين المتغير التابع المتمثل في تمهيد الدخل والمتغيرات المستقلة المتمثلة في كل من معدل النمو، حجم المؤسسة، الربحية، المدفوعات الضريبية، الرفع المالي، قطاع النشاط، وملكية المؤسسة، كما جاء لتحقيق ثلاثة أهداف أساسية هي وصف شكل العلاقة بين المتغيرات، التقدير والتنبؤ بقيمة المتغير التابع عند أي مستوى للمتغيرات المفسرة، والتحكم بقيم المتغير التابع تبعا للتغير في قيم المتغير المفسر عند ثبات بقية المتغيرات المفسرة. لهذا اعتمدت الدراسة الحالية على الانحدار الخطي المتعدد لوصف شكل العلاقة بين المتغيرات. وقد تم استخدام بيانات البانل في تقدير معادلة الانحدار بمعنى دراسة المشاهدات المقطعية خلال فترات زمنية (دمج البيانات المقطعية مع الزمنية في آن واحد)، حيث إذا كانت هذه الفترات الزمنية متساوية سميت بالبيانات الطويلة المتزنة، أما إذا كانت غير متساوية فتسمى بنماذج البيانات الطويلة غير المتزنة، وتأتي نماذج البيانات الطولية في ثلاثة أشكال رئيسية هي:

– نموذج الانحدار التجميعي (PRM): يعتبر من أبسط نماذج البيانات الطولية حيث تكون فيه جميع المعاملات ($\beta 0$، βj) ثابتة لجميع الفترات الزمنية (يهمل أي تأثير للزمن).

– نموذج التأثيرات الثابتة (FAM): يهدف إلى معرفة سلوك كل مجموعة بيانات مقطعية على حدا من خلال جعل معلمة القطع βo تتفاوت من مجموعة إلى أخرى مع بقاء معاملات الميل βj ثابتة لكل مجموعة بيانات مقطعية، ويطلق عليه اسم نموذج المربعات الصغرى للمتغيرات الوهمية.

– نموذج التأثيرات العشوائية (REM): يعتبر هذا النموذج المشاهدات المقطعية والزمنية ما هي إلا معالم عشوائية، وعليه فإن متوسطها معدوم وتباينها ثابت، ويطلق عليه نموذج مكونات الخطأ لاحتوائه على مركبين للخطأ.

4.3. اختبارات تحديد النموذج الملائم لبيانات البانل

عند استعمال معطيات بانل، ومن أجل إيجاد النموذج الملائم من بين النماذج الطولية الرئيسة الثلاثة التي سبق ذكرها في هذه الدراسة، يستخدم ما يسمى باختبارات التحديد، ومنه سيتم إجراء الاختبارات التالية:

– اختبار Likelihood Ration: يتضمن نتائج اختبار فيشر المقيد واختبار كاي مربع يتم استخدامه للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة، إذ يمكن اعتماده انطلاقا من الفرضيتين الآتيتين:

H0: نموذج الانحدار التجميعي هو الملائم لتقدير نموذج الدراسة؛

H1: نموذج الآثار الثابتة أو نموذج الآثار العشوائية هو الملائم لتقدير نموذج الدراسة.

حيث إذا كان مستوى المعنوية للاختبار أكبر من 5%، يتم قبول فرضية العدم أي نموذج الانحدار التجميعي هو الملائم، وإذا كان الاختبار أقل من 5% فيتم رفض فرضية العدم، وقبول الفرضية البديلة أي نموذج الآثار الثابتة أو نموذج الآثار العشوائية هو الملائم، وبالتالي يجب المفاضلة بينهما بالاعتماد على الاختبار الموالي.

– اختبار Hausman: يستخدم هذا الاختبار في حالة وجود اختلاف جوهري بين التأثيرات الثابتة والعشوائية، وهو المدى الذي يرتبط فيه الأثر الفردي بالمتغيرات المستقلة، فتستند فرضية العدم على عدم وجود ذلك الارتباط، وعندها تكون كل من مقدرات التأثيرات الثابتة والعشوائية متسقة ولكن مقدرة التأثيرات العشوائية تكون هي الأكثر كفاءة. وتكون فرضيات كما يلي:

H0: نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم؛

H1: نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم.

يتم الحكم على الاختبار إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من قيمة كاي مربع، نرفض فرضية العدم، كذلك يمكن الحكم عن طريقة قيمة (P value)، فإذا كانت أقل من مستوى معنوية 5% نرفض الفرضية الصفرية.

خلاصة الفصل الثالث

تطرقنا من خلال هذا الفصل إلى عرض وتحليل الدراسات السابقة العربية والأجنبية، التي تناولت الموضوع من عدة جوانب مختلفة خلال فترات زمنية مختلفة، وقمنا بتحديد أهم أوجه التشابه والاختلاف وما يميز دراستنا الحالية عن سابقتها، كما تطرقنا خلال هذا الفصل إلى الإجراءات المنهجية اللازمة لإنجاز الجانب التطبيقي للدراسة، بدء بعرض منهجية ونموذج الدراسة المقترح، والمتكون من معادلة تأخذ شكل الانحدار الخطي المتعدد، بالإضافة إلى كيفية قياس متغيرات الدراسة الرئيسية والممثلة في تمهيد الدخل كمتغير تابع، وكيفية قياس العوامل المؤثرة كمتغيرات مستقلة والمتمثلة في معدل النمو، نسبة الرفع المالي، نسبة الربحية، معدل العائد على حقوق الملكية،حجم المؤسسة، قطاع النشاط، طبيعة الملكية، والمدفوعات الضريبية، ليتم في الأخير وصف العينة المستخدمة وتوضيح نوع المصادر المعتمدة في جمع بيانات الدراسة، وتحديد أهم الأساليب والاختبارات الإحصائية الواجب القيام بها للوصول إلى نتائج أكثر دقة وموثوقية، وذلك بالاعتماد على برامج إحصائية في مقدمتها برنامج Eviews وسيتم في الفصل الموالي عرض النتائج ومناقشتها واختبار فرضيات الدراسة.

الفصل الرابع: عرض وتحليل بيانات الدراسة ومناقشة النتائج

تمهيد:

يهدف هذا الفصل إلى بيان التحليل المالي والمعالجة الإحصائية لبيانات المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، التي تمثل عينة الدراسة خلال الفترة 2012-2022، من خلال تناول نتائج الأساليب الإحصائية المستخدمة في تقدير النموذج القياسي للدراسة، بغرض قياس وتحليل ممارسات إدارة المعلومات المحاسبية لسياسة تمهيد الدخل والعوامل المؤثرة عليها، والوقوف على مدى تطابق ما عرض في الإطار النظري والدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع، وبالتالي سنحاول في هذا الفصل إتباع خطوات منهج الاقتصاد القياسي والإحصائي، وبعدها تحديد العلاقة بن المتغيرات المستقلة المتمثلة في ملكية المؤسسة، قطاع النشاط، الرفع المالي، العائد على حقوق الملكية، معدل النمو، معدل الربحية، حجم المؤسسة، المدفوعات الضريبية، والمتغير التابع المتمثل في تمهيد الدخل باستخدام برنامج (Eviwes 13)، ومن ثم يتمتحليل وتفسير النتائج المتعلقة بالدراسة، وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث:

1. التحليل أحادي المتغير؛
2. التحليل ثنائي المتغير؛
3. التحليل متعدد المتغيرات؛
4. مناقشة النتائج.

1. التحليل أحادي المتغير

تناول هذا المبحث الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة، والتي تتضمن متغير تابع ممثل في تمهيد الدخل وثمانية متغيرات مستقلة متمثلة في: قطاع النشاط، نوع الملكية، الرفع المالي، نسبة الربحية، العائد على حقوق الملكية، المدفوعات الضريبية، معدل النمو، وحجم المؤسسة، وبعد جمع البيانات اللازمة لقياس ممارسات تمهيد الدخل ومختلف العوامل المؤثرة في مؤسسات عينة الدراسة، والاستعانة ببرنامجي Excel وEviews، يمكن عرض وتحليل الإحصاءات الوصفية الخاصة بتلك المتغيرات.

1.1. نتائج قياس مستوى تمهيد الدخل

من خلال هذا الجزء من الدراسة سنتطرق إلى تحليل النتائج الإحصائية المتوصل إليها، للإجابة عن التساؤل الذي تم طرحه في بداية الدراسة، لمعرفة فيما إذا كانت ظاهرة تمهيد الدخل شائعة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية خلال الفترة 2012-2022، وبيان مختلف نسب تمهيد الدخل باستخدام مقاييس الدخل المتعارف عليها، وتقسيم ذلك حسب طبيعة ملكية المؤسسات وحسب مختلف قطاعات النشاط.

1.1.1. الإحصاء الوصفي للمتغير التابع تمهيد الدخل

يوضح الجدول (05) الإحصاءات الوصفية المتعلقة بممارسة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية المدروسة لسياسة تمهيد الدخل خلال الفترة 2012-2022، ويعتبر هذا الجدول ملخصا للنتائج المعروضة في الملحق (01). تم تصنيف المؤسسات إلى ممهدة للدخل (ممارسة) وغير ممهدة للدخل (غير ممارسة)، باستخدام نموذج (Eckel, 1981)، عند ثلاث مستويات مختلفة للدخل، حيث تم تحديد الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل التباين لكل من التغير في الدخل بمستوياته الثلاثة (التشغيلي، قبل الضريبة، والصافي)، والتغير في المبيعات، باعتبارها بيانات ضرورية لتحديد قيمة مؤشر تمهيد الدخل.

الجدول (05): الإحصاءات الوصفية المتعلقة بمدى ممارسة المؤسسات المدروسة لتمهيد الدخل

المستوى / الشركات	صافي الدخل التشغيلي		صافي الدخل قبل الضريبة		صافي الدخل	
	التكرار	النسبة (%)	التكرار	النسبة (%)	التكرار	النسبة
المؤسسات الممارسة لتمهيد الدخل	34	47.22	34	47.22	28	38.88
المؤسسات غير الممارسة لتمهيد الدخل	38	52.77	38	52.77	44	61.11
المجموع	72	100	72	100	72	100

المصدر: بالاعتماد على بيانات الدراسة

يتضح من خلال نتائج الجدول (05) في الأعلى، والشكل (09) الموضح في الأسفل أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية المشكلة لعينة الدراسة، قامت بتمهيد دخلها عند المستوى الأول (صافي

الدخل التشغيلي) بنسبة 47.22%، وبتكرار قدره 34 مؤسسة من إجمالي مؤسسات عينة الدراسة البالغة 72 مؤسسة، في حين بلغت نسبة المؤسسات غير الممهدة لدخلها 52.77%، بتكرار قدره 38 مؤسسة من مجمل عينة الدراسة. وقد سجلت نفس النتائج عند المستوى الثاني (صافي الدخل قبل الضريبة)، أي أن 47.22% من المؤسسات كانت ممهدة للدخل، و52.77% من المؤسسات كانت غير ممهدة للدخل. بينما كانت نتائج المستوى الثالث (الدخل الصافي) مختلفة، حيث بلغت نسبة المؤسسات الممهدة للدخل 38.88%، بتكرار قدره 28 مؤسسة، أما نسبة المؤسسات غير الممهدة للدخل فبلغت 61.11%، بتكرار قدره 44 مؤسسة.

الشكل (09): المؤسسات الممهدة والمؤسسات غير الممهدة للدخل حسب المستويات الثلاث لصافي الدخل

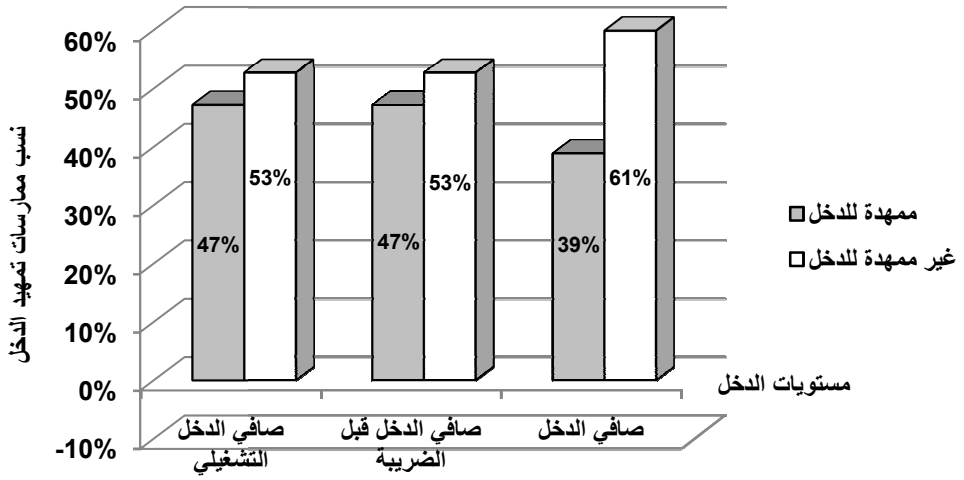

المصدر: بالاعتماد على بيانات الدراسة

أ. المؤسسات الممهدة والمؤسسات غير الممهدة للدخل حسب طبيعة الملكية

بعد تصنيف مؤسسات عينة الدراسة إلى ممهدة وغير ممهدة للدخل، تم تصنيفها حسب طبيعة الملكية (عمومية، خاصة)، حيث نلاحظ من الجدول (06) أن المؤسسات العمومية بلغت نسبة ممارستها لتمهيد الدخل 25%، بتكرار 18 مؤسسة من أصل 28 مؤسسة ممارسة لتمهيد الدخل، بينما نسبة عدم ممارسة المؤسسات العمومية لتمهيد الدخل بلغت 37.5%، بتكرار 27 مؤسسة من أصل 44 مؤسسة غير ممارسة لتمهيد الدخل. في حين سجلت المؤسسات الخاصة ممارسة تمهيد الدخل بنسبة 13.88%، بتكرار 10 مؤسسات من أصل 28 مؤسسة ممارسة لتمهيد الدخل، بينما عدم ممارسة المؤسسات الخاصة لتمهيد الدخل بلغت 23.61%، بتكرار 17 مؤسسة من أصل 44 مؤسسة غير ممارسة لتمهيد الدخل.

الجدول (06): توزيع المؤسسات الممارسة وغير الممارسة لتمهيد الدخل حسب طبيعة الملكية

	المؤسسات الممارسة لتمهيد الدخل		المؤسسات غير الممارسة لتمهيد الدخل	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
المؤسسات العمومية	18	%25	27	%37.5
المؤسسات الخاصة	10	%13.88	17	%23.61
المجموع	28	%38.88	44	%61.11

المصدر: بالاعتماد على بيانات الدراسة

الشكل (10): تصنيف المؤسسات حسب ممارسة تمهيد الدخل وطبيعة الملكية

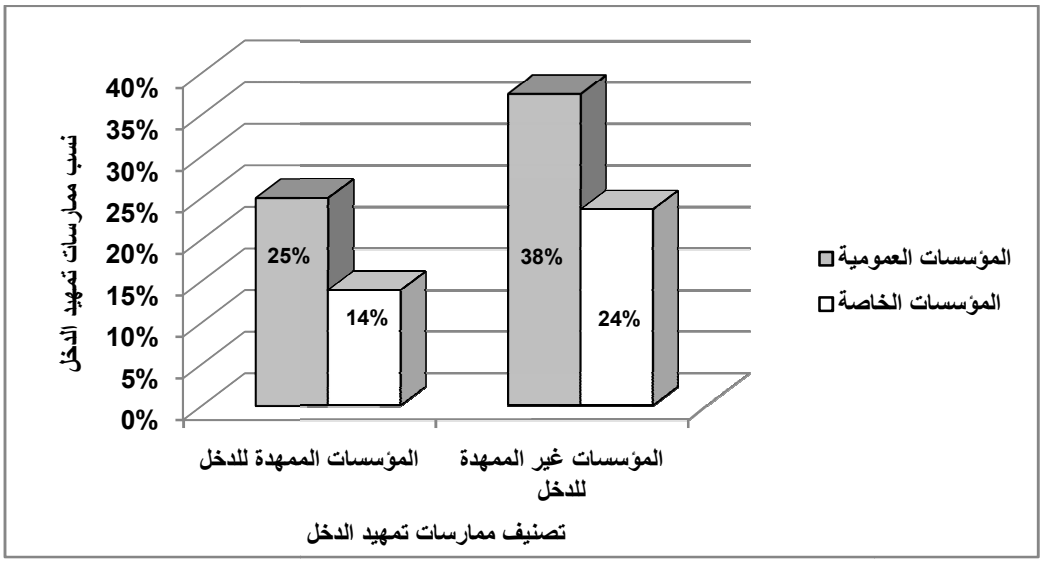

المصدر: بالاعتماد على بيانات الدراسة

ب. المؤسساتالممهدة والمؤسسات غير الممهدة للدخل حسب قطاع النشاط

بعد ما تم تصنيف مؤسسات عينة الدراسة إلى مؤسسات ممهدة للدخل ومؤسسات غير ممهدة للدخل، تم تصنيف المؤسسات حسب قطاع النشاط (الصناعة الغذائية، البناء والأشغال العمومية، الخدمات، الطاقة، والصناعات الأخرى التي تضم الصناعة التحويلية، الصناعة الصيدلانية، وإنتاج مواد البناء). نلاحظ من خلال نتائج الجدول (07) أن النسبة الإجمالية للمؤسسات الممارسة لتمهيد الدخل بلغت 38.88% بتكرار قدره 28 مؤسسة من مجمل عينة الدراسة، وقد توزعت هذه النسبة بين مختلف القطاعات، أين بلغت 11.11% بالنسبة لقطاع الصناعة الغذائية، بتكرار قدره 8 مؤسسات، قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 2.77%، وبتكرار قدره 2، قطاع الخدمات بنسبة 5.55%، وبتكرار قدره 4 مؤسسات، وقطاع الطاقة بنسبة 1.38%، وبتكرار قدره مؤسسة واحدة، أما قطاع الصناعات الأخرى فكان بنسبة 18.05%، وبتكرار قدره 13 مؤسسة. في حين بلغت النسبة الإجمالية للمؤسسات غير الممارسة لتمهيد الدخل 61.11%، وقد توزعت هذه النسبة بين مختلف القطاعات، أين بلغت 22.22%،

بتكرار قدره 16 مؤسسة بالنسبة لقطاع الصناعة الغذائية، قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 6.94%، وبتكرار قدره 5 مؤسسات، قطاع الخدمات بنسبة 13.88%، وبتكرار قدره 10 مؤسسات، قطاع الطاقة بنسبة 5.55%، وبتكرار قدره 4 مؤسسات، أما قطاع الصناعات الأخرى فكان بنسبة 12.5%، وبتكرار قدره 9 مؤسسات.

الجدول (07): نسب ممارسة مؤسسات عينة الدراسة لتمهيد الدخل حسب قطاع النشاط

	المؤسسات الممارسة لتمهيد الدخل		المؤسسات غير الممارسة لتمهيد الدخل	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
الصناعة الغذائية	8	%11.11	16	%22.22
البناء والأشغال العمومية	2	%2.77	5	%6.94
الخدمات	4	%5.55	10	%13.88
الصناعات الأخرى	13	%18.05	9	%12.5
الطاقة	1	%1.38	4	%5.55
المجموع	28	%38.88	44	%61.11

المصدر: بالاعتماد على بيانات الدراسة

الشكل (11): تصنيف ممارسات الشركات لتمهيد الدخل حسب قطاع النشاط

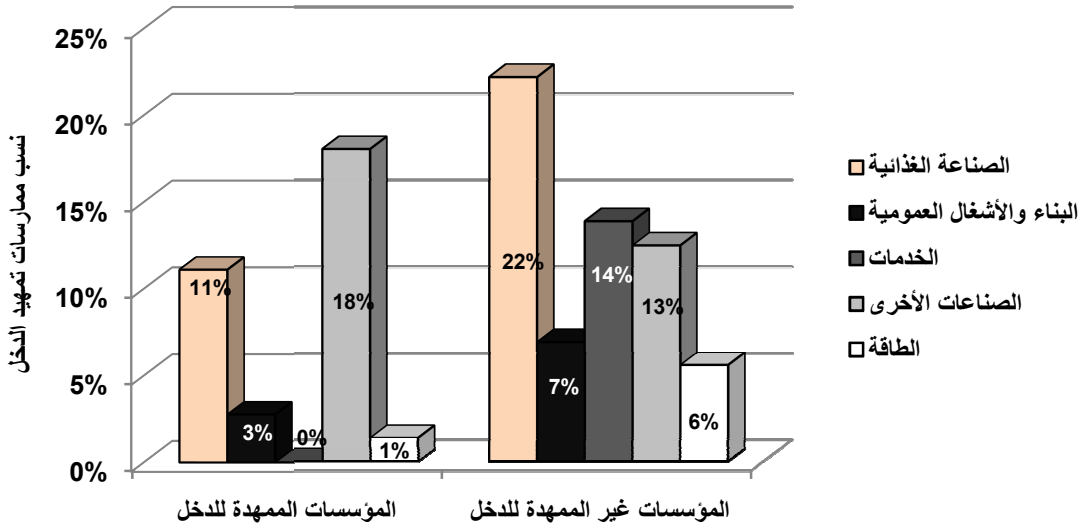

المصدر: بالاعتماد على بيانات الدراسة

2.1.1. اختبار مدى معنوية ممارسة تمهيد الدخل

أ. اختبار اعتدالية التوزيع الطبيعي لبيانات المتغير الثنائي لتمهيد الدخل (ممارسة/غير ممارسة)

سيتم في هذا الجزء اختبار مدى اعتدالية التوزيع الاحتمالي لبيانات المتغير الثنائي لتمهيد الدخل (ممارسة/غير ممارسة)، على مستوى عينة الدراسة البالغة 72 مؤسسة اقتصادية جزائرية خلال الفترة

2012-2022، باستخدام كل من اختبار (Kolmogorov-Smirnov) واختبار (Shapiro-Wilk)، وذلك من أجل تحديد طبيعة الاختبار الإحصائي المناسب للتأكد من مدى وجود مؤشرات ذات دلالة إحصائية على أن غالبية المؤسسات الجزائرية المدروسة قد مارست سلوك تمهيد الدخل. يتضح من خلال نتائج الجدول (08) أن مستوى المعنوية لكلا الاختبارين قد بلغ 0.000 وهو أقل من 5%، وذلك بالنسبة للمستويات الثلاث لتمهيد الدخل، وهو ما يدل على عدم اعتدالية التوزيع الاحتمالي لبيانات متغير سلوك تمهيد الدخل.

الجدول (08): اختبار الطبيعية لبيانات المتغير الثنائي (ممارسة/غير ممارسة)

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistic	Df	Sig.	Statistic	df	Sig.
صافي الدخل	0.377	72	0.000	0.306	72	0.000
صافي الدخل قبل الضريبة	0.455	72	0.000	0.216	72	0.000
صافي الدخل التشغيلي	0.437	72	0.000	0.134	72	0.000

a. Lilliefors Significance Correction

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 13

ب. اختبار الإشارة لبيانات المتغير الثنائي لتمهيد الدخل (ممارسة/غير ممارسة)

لاختبار الفرضية المتعلقة بمدى وجود مؤشرات ذات دلالة إحصائية على أن غالبية المؤسسات الجزائرية المدروسة قد مارست سلوك تمهيد الدخل خلال الفترة (2012-2022)، تم صياغة فرضية إحصائية كما يلي:

الفرضية الصفرية H_0: لا توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على قيام غالبية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بممارسة تمهيد الدخلخلال الفترة 2012-2022.

الفرضية البديلة H_1: توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على قيام غالبية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بممارسة تمهيد الدخل خلال الفترة 2012-2022.

بما أن بيانات سلوك تمهيد الدخل لا تتبع التوزيع الطبيعي، فإن اختبار الإشارة (Sign test) يعتبر الأنسب لاختبار مدى وجود مؤشرات ذات دلالة إحصائية على قيام غالبية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بممارسة تمهيد الدخل خلال فترة الدراسة. حيث يطبق الاختبار على عينة عشوائية مسحوبة من مجتمع يتوزع توزيعا مستمرا مجهول الوسيط، وبياناتها رتبية المقياس، حيث يتم الحصول على الإشارة السالبة في حالة المؤسسات غير الممارسة للدخل، والإشارة الموجبة في حالة المؤسسات الممارسة لتمهيد الدخل، ومن خلاله يمكننا معرفة مدى اختلاف البيانات الخاصة بممارسة تمهيد الدخل عن متوسط فرضي يساوي 0.5.

تشير النتائج المتعلقة بمستوى صافي الدخل إلى أن 40% من المؤسسات الجزائرية مارست تمهيد الدخل خلال الفترة 2012–2022 بعدد مشاهدات 29 مشاهدة من أصل 72 مشاهدة، في حين لم تمارس 60% من المؤسسات تمهيد الدخل بعدد مشاهدات 43 من أصل 72 مشاهدة. بينما على مستوى صافي الدخل قبل الضريبة وصافي الدخل التشغيلي فقد سجلت النتائج أن نسبة 47% من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية مارست تمهيد الدخل خلال الفترة 2012–2022 بعدد مشاهدات 34 مشاهدة من أصل 72 مشاهدة، في حين 53% من المؤسسات لم تمارس تمهيد الدخل بعدد مشاهدات 38 من أصل 72 مشاهدة. بالنسبة لمستوى المعنوية فقد كان أكبر من مستوى المعنوية ($\alpha = 0,05$) في الحالات الثلاث، مما يعني قبول الفرضية الصفرية القائلة بأنه **"لا توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على قيام غالبية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بممارسة تمهيد الدخل خلال الفترة 2012–2022"**، حيث تشير هذه النتائج إلى أن عينة الدراسة تعتبر ممارسة لتمهيد الدخل في المتوسط، مع عدم وجود أدلة دالة إحصائياعلى أن غالبية المؤسسات ممارسة أو غير ممارسة لتمهيد الدخل خلال فترة الدراسة.

الجدول (09): نتائج اختبار مدى معنوية ممارسة تمهيد الدخل من طرف الشركات الجزائرية المدروسة

		Category	N	Proportion	Test Prop.	Exact Sig. (2-tailed)
صافي الدخل	Group 1	ممارسة	29	0.40	0.50	0.125
	Group 2	غير ممارسة	43	0.60		
	Total		72	1.00		
صافي الدخل قبل الضريبة	Group 1	ممارسة	34	0.47	0.50	0.724
	Group 2	غير ممارسة	38	0.53		
	Total		72	1.00		
صافي الدخل التشغيلي	Group 1	ممارسة	34	0.47	0.50	0.724
	Group 2	غير ممارسة	38	0.53		
	Total		72	1.00		

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 13

تم اختيار المستوى الثالث المتمثل في تمهيد الدخل على مستوى صافي الدخل للقيام باختبار الدراسة كونه أدق وأنسب مستوى أدلى بنتائج واضحة ومنطقية من الناحية العلمية والإحصائية، بينما تم الاستغناء عن المستويين التشغيلي والصافي قبل الضريبة لعدم تحصلنا على نتائج مرضية وكافية لإكمال باقي اختبارات الدراسة.

2.1. الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

يوفر الجدول (10) إحصاءات وصفية لتمهيد الدخل (صافي الدخل) والمتغيرات المستقلة التي يتوقع أن تؤثر فيه، والتي تأخذ كلها شكل بيانات البانل غير المتوازنة وغير المهيكلة (بيانات زمنية

مقطعية)، حيث تم تحويل قيم متغير تمهيد الدخل من قيمة مقطعية واحدة خلال فترة الدراسة بالنسبة لكل مؤسسة إلى عدة قيم زمنية خلال كل سنة من سنوات الدراسة. من الجدول يمكن أن نلاحظ أن:

- بلغ المتوسط الحسابي **لمؤشر تمهيد الدخل** خلال فترة الدراسة 0.40192، كما تراوحت نسبته مابين 9.14257- و4.77130، وذلك بانحراف معياري قدره 3.61951، كما نلاحظ أن قيمة الالتواء والتفلطح بلغت 17.83949 و404.90320 على التوالي، وتشير إلى عدم اقتراب بيانات تمهيد الدخل من التوزيع الطبيعي، ويؤكد ذلك قيمة إحصائية (Jarque-Bera) التي بلغت 500607 وكانت معنوية عند مستوى 1%، مما يعني أن البيانات المتعلقة بمتغير تمهيد الدخل لا تتبع التوزيع الطبيعي.
- بلغ المتوسط الحسابي **لمعدل النمو** خلال فترة الدراسة 0.026462، كما تراوحت قيمته بين 0.22363- و0.305006، بانحراف معياري قدره 0.086319، كما نلاحظ أن قيمة الالتواء والتفلطح بلغت 0.623349 و6.430569 على التوالي، وتشير إلى أن بيانات معدل النمو لاتتبع التوزيع الطبيعي، وهو ما يتأكد من خلال قيمة إحصائية (Jarque-Bera) التي بلغت 18.3192 وكانت معنوية عند مستوى 1%.
- بلغ المتوسط الحسابي **للرفع المالي** خلال فترة الدراسة 0.53338، ويشير ذلك إلى اعتماد شركات عينة الدراسة على المصادر الخارجية في تمويل احتياجاتها، وخصوصا من خلال الاقتراض، وبالتالي سيؤدي ذلك غالبا إلى زيادة حجم أصول هذه الشركات، مما يؤدي إلى توسيع نشاطها، وزيادة مستوى ربحيتها، إذا تم ترشيد استغلال هذه الديون. كما تراوحت نسبة الرفع المالي بين 0.00000، وهو ما يدل على وجود شركات تمارس نشاطاتها اعتماداً على حقوق الملكية فقط و0.81476، وهو ما يدل على وجود شركات تعتمد بشكل كبير على الديون في أعمالها، أو تحقق خسائر مدورة مما أدى إلى انخفاض قيمة حقوق الملكية مقارنة بالمديونية. وقد بلغ الانحراف المعياري 0.92889، كما نلاحظ أن قيمة الالتواء والتفلطح بلغت 25.18375 و657.58310 على التوالي، وتشير إلى عدم اقتراب بيانات الرفع المالي من التوزيع الطبيعي، وتؤكد قيمة إحصائية (Jarque-Bera) ذلك، حيث بلغت قيمتها 1325374، وكانت معنوية عند مستوى 1%.
- تراوحت أعلى ودنى قيمة **لملكية المؤسسة** بين 1.00000 و0.0000، وذلك بانحراف معياري قدره 0.48489، كما نلاحظ أن قيمة الالتواء والتفلطح بلغت 0.50894 و1.25902على التوالي، وتشير إلى أن بيانات ملكية المؤسسة لاتتبع التوزيع الطبيعي، ويؤكد ذلك قيمة إحصائية (Jarque-Bera) ومستوى دلالتها، حيث بلغت 125.063 وكانت معنوية عند مستوى 1%.
- بلغ المتوسط الحسابي **لنسبة الربحية** خلال فترة الدراسة 0.57176، كما تراوحت قيمته بين0.68792- و0.87105،بانحراف معياري قدره 1.00160، كما نلاحظ أن قيمة الالتواء

والتفلطح بلغت 10.41468 و114.59070 على التوالي، وهي تشير إلى عدم اقتراب بيانات نسبة الربحية من التوزيع الطبيعي، وتؤكد إحصائية (Jarque-Bera) ومستوى دلالتها ذلك، أين بلغت 396255 وكانت معنوية عند مستوى 1%.

- بلغ المتوسط الحسابي **لمعدل العائد على حقوق الملكية** خلال فترة الدراسة 0.13803، كما تراوحت قيمته بين 0.11727- و0.35762، بانحراف معياري قدره 0.95679، كما بلغت قيمة الالتواء والتفلطح 15.95969 و360.79200 على التوالي، وتشير إلى عدم اقتراب بيانات معدل العائد على حقوق الملكية من التوزيع الطبيعي، وتؤكد إحصائية (Jarque-Bera) ذلك، بقيمة بلغت 395704 ومستوى معنوية أقل من 1%.
- تراوحت قيم **قطاع النشاط** خلال فترة الدراسة بين 5.00000 و1.00000، وذلك بانحراف معياري قدره 1.36618، كما نلاحظ أن قيمة الالتواء والتفلطح بلغت 0.04757- و1.55432 على التوالي، وتشير إلى أن بيانات قطاع النشاط لا تتبع التوزيع الطبيعي، ويتأكد ذلك من خلال قيمةإحصائية (Jarque-Bera) التي بلغت 64.5456 وكانت معنوية عند مستوى 1%.

الجدول(10): نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

	IS	GROWTH	LEV	PRO	PROF	ROE	SEC	SIZE	TAX
Mean	0.4019	0.0265	0.5334	-	0.5718	0.13803	-	9.7264	0.1737
Median	0.1105	0.0086	0.1308	-	0.3495	0.0689	-	9.7187	0.1347
Maximum	4.7713	0.3050	0.8148	1.0000	0.8711	0.3576	5.0000	13.2248	0.2953
Minimum	-9.1426	-0.2236	0.0000	0.0000	-0.6879	-0.1173	1.0000	6.4064	0.1026
Std. Dev.	3.6195	0.0863	0.9289	0.4849	1.0016	0.9568	1.3662	0.9614	0.4104
Skewness	17.8395	0.6233	25.1837	0.5089	10.4147	15.9597	-0.0476	0.3135	-21.1826
Kurtosis	404.90	6.4306	657.5831	1.2590	114.591	360.7920	1.5543	4.0285	515.276
Jarque-Bera	500607	18.3192	1325374	125.063	396255	395704	64.5456	44.6175	1707.61
Probability	0.0000	0.000105	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
Observations	738	663	738	738	738	736	738	738	738

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 13

- بلغ المتوسط الحسابي **لحجم المؤسسة** خلال فترة الدراسة 9.72640، وتراوحت قيمته بين 6.40641 و13.22485، وهو ما يدل على وجود فروقات نسبية بين المؤسسات فيما يخص الحجم، وذلك بانحراف معياري قدره 0.96142. نلاحظ أن قيمة الالتواء والتفلطح بلغت 0.31354 و4.02847 على التوالي، وهي تشير إلى أن بيانات حجم المؤسسة لا تتبع التوزيع الطبيعي، وتؤكدإحصائية (Jarque-Bera) ذلك، حيث بلغت 44.6175 بمستوى معنوية أقل من 1%.

- بلغ المتوسط الحسابي **للمدفوعات الضريبية** خلال فترة الدراسة 0.17370، وتراوحت نسبته بين 0.10260 و0.29525، وذلك بانحراف معياري قدره 0.41035، نلاحظ أيضا أن قيمة الالتواء والتفلطح بلغت 21.18258- و515.27620 على التوالي، مشيرة إلى عدم اقتراب بيانات المدفوعات الضريبية من التوزيع الطبيعي، وتؤكد إحصائية (Jarque-Bera) ذلك بقيمة بلغت 1707.61 ومستوى معنوية أقل من 1%.

2. التحليل ثنائي المتغيرين (Bivariate analysis)

قبل البدء في تحليل النتائج واختبار الفرضيات لابد من التحقق أولا من صلاحية نموذج الدراسة، من خلال تناول النتائج الإحصائية لارتباط المتغير التابع بالمتغيرات المستقلة، وكذا معنوية الارتباط الثنائية بين المتغيرات المستقلة، وذلك للتأكد من خلو النموذج من مشكلة التداخل الخطي، ثم اختبار معنوية الفروق في مستوى تمهيد الدخل حسب نوع الملكية وقطاع النشاط، وأيضا في مستوى مختلف باقي المتغيرات المستقلة بين المؤسسات الممارسة وغير الممارسة لتمهيد الدخل.

1.2. نتائج الارتباط

يوضح الجدول (11) معاملات الارتباط سبيرمان (Spearman) بين المتغير التابع (تمهيد الدخل) والمتغيرات المستقلة (معدل النمو، الرفع المالي، ملكية المؤسسة، نسبة الربحية، معدل العائد على حقوق الملكية، حجم المؤسسة، قطاع النشاط، والمدفوعات الضريبية). حيث نلاحظ وجود علاقة ارتباط موجبة وضعيفة بين مؤشر تمهيد الدخل (IS) وكل من معدل النمو (GROWTH)، ملكية المؤسسة (PRO)، قطاع النشاط (SEC)، ومستوى الحجم (SIZE)، إذ بلغت معاملات الارتباط بين تمهيد الدخل وهذه المتغيرات 0.1492، 0.0656، 0.0744، 0.0968، على التوالي وكانت جميعها أقل من 0.35 عند مستويات معنوية أقل من 5%. في حين بلغ معامل الارتباط بين تمهيد الدخل (IS) والرفع المالي (LEV) كمؤشر مفسر 0.8689 عند مستوى معنوية أقل من 1%، وهو ما يشير إلى وجود علاقة موجبة وقوية بين المتغيرين.

من جانب آخر، نلاحظ عدم وجود أي علاقة ارتباط بين تمهيد الدخل (IS) وكل من نسبة الربحية (PROF)، معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)، والمدفوعات الضريبية (TAX) حيث كانت مستويات معنويتها أكبر من 5%. أما علاقات الارتباط فيما بين المتغيرات المستقلة فكانت موجبة ومتوسطة عند مستوى 0.0000 بين ملكية المؤسسة (PRO) وقطاع النشاط (SEC) بمعامل 0.3964، وبين ملكية المؤسسة (PRO) والحجم (SIZE) بمعامل ارتباط 0.3883، وأيضا بين قطاع النشاط (SEC) والحجم (SIZE) بمعامل 0.5021. أما باقي علاقات الارتباط فكانت كلها ضعيفة أو غير معنوية، وهو ما يعني عدم وجود مشكلة التداخل الخطي بين المتغيرات المستقلة.

الجدول (11): مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

Correlation Probability	IS	GROWTH	LEV	PRO	PROF	ROE	SEC	SIZE	TAX
IS	1.0000								

GROWTH	0.1492	1.0000							
	0.0001	-----							
LEV	0.8689	0.1692	1.0000						
	0.0000	0.0000	-----						
PRO	0.0656	-0.0597	0.0160	1.0000					
	0.0415	0.1251	0.6820	-----					
PROF	-0.0029	-0.0010	0.0017	-0.0032	1.0000				
	0.9410	0.9790	0.9644	0.9343	-----				
ROE	-0.0030	-0.0268	-0.0388	0.1971	0.0223	1.0000			
	0.9396	0.4906	0.3185	0.0000	0.5674	-----			
SEC	0.0744	-0.0426	0.0700	0.3964	0.1332	0.1614	1.0000		
	0.0358	0.2738	0.0719	0.0000	0.0006	0.0000	-----		
SIZE	0.0968	-0.0275	0.0573	0.3883	0.1012	0.1912	0.5021	1.0000	
	0.0127	0.4803	0.1410	0.0000	0.0091	0.0000	0.0000	-----	
TAX	0.0022	-0.0027	-0.0009	0.0109	0.0030	0.0247	-0.0316	-0.0154	1.0000
	0.9546	0.9453	0.9814	0.7797	0.9387	0.5266	0.4166	0.6922	-----

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 13

2.2. اختبار معنوية الفروق بين المؤسسات العمومية والخاصة فيما يخص مستوى تمهيد الدخل

تتطلب دراسة الفروق بين المؤسسات الاعتماد على الاختبارات اللامعلمية بالنسبة لجميع المتغيرات، لأن بياناتها لا تتوزع بشكل طبيعي. وفيما يتعلق بالفروق بين المؤسسات العمومية والخاصة بخصوص مستوى تمهيد الدخل، فقد بلغ مستوى المعنوية لاختبار (Mann–Whitney) 0.0000، وبلغ مستوى المعنوية لاختبار (Med. Chi–square) 0.0062، وبلغ مستوى المعنوية لاختبار (Adj. Med. Chi–square) 0.0078، أما اختبار (Kruskal–Wallis) فبلغ مستوى معنويته 0.0000، والشيء نفسه بالنسبة لاختبار (van der Waerden) الذي بلغ مستوى معنويته 0.0000، أي أن جميع الاختبارات كانت معنوية عند مستوى 1%، مما يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود فروق دالة إحصائيا بين المؤسسات العمومية والخاصة فيما يخص تمهيد الدخل.

الجدول (12): نتائج اختبار الفروق في مستوى تمهيد الدخل حسب الملكية

Method	Df	Z-Value	Sig-Probability
Mann-Whitney		6.033762	0.0000
Mann-Whitney (tie-adj.)		6.033762	0.0000
Med. Chi-square	1	7.479262	0.0062
Adj. Med. Chi-square	1	7.069518	0.0078
Kruskal-Wallis	1	36.40843	0.0000
Kruskal-Wallis (tie-adj.)	1	36.40843	0.0000
van der Waerden	1	42.54064	0.0000

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 13

من خلال الإحصائيات الملخصة في الجدول (13) نلاحظ أن قيمة متوسط الرتب لمستوى تمهيد الدخل في المؤسسات العمومية بلغ 332.6891، بينما بلغت قيمته في المؤسسات الخاصة 430.4101، وهو ما يؤكد وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المؤسسات العمومية والخاصة فيما يخص تمهيد الدخل، ويشير إلى أن مستوى تمهيد الدخل في المؤسسات الخاصة أعلى منه في المؤسسات العمومية، أي المؤسسات الخاصة أكثر ممارسة لتمهيد الدخل مقارنة بالمؤسسات العمومية.

الجدول (13): إحصاءات مستوى تمهيد الدخل حسب الملكية

Variable	Count	Median	> Overall Median	Mean Rank	Mean Score
المؤسسات العمومية	460	0.004173	212	332.6891	-0.185324
المؤسسات الخاصة	278	0.021199	157	430.4101	0.306651
All	738	0.010457	369	369.5000	9.63E-17

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 13

3.2. اختبار معنوية الفروق بين قطاعات النشاط فيما يخص مستوى تمهيد الدخل

كما هو موضح في الجدول (14)، فقد بلغ مستوى المعنوية للاختبار الإحصائي (Med. Chi-square)0.0001،أما مستوى المعنوية لاختبار (Kruskal-Wallis) فبلغ 0.0000، وبلغ مستوى المعنوية لاختبار (van der Waerden) 0.0000، أي أن جميع الاختبارات كانت معنوية عند مستوى 1%، مما يتطلب رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المؤسسات المدروسة فيما يخص تمهيد الدخل حسب قطاعات النشاط.

الجدول رقم (14): نتائج اختبار الفروق في مستوى تمهيد الدخل بين القطاعات

Method	Df	Value	Probability
Med. Chi-square	4	23.77123	0.0001
Adj. Med. Chi-square	4	22.64049	0.0001
Kruskal-Wallis	4	68.61927	0.0000
Kruskal-Wallis (tie-adj.)	4	68.61927	0.0000
van der Waerden	4	74.63507	0.0000

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 13

يتضح من الجدول (15) أن متوسط الرتب لمستوى تمهيد الدخل بالنسبة لقطاع الصناعة الغذائية قد بلغ 462.6333 وهو الأعلى مقارنة بباقي القطاعات، مما يعني أن قطاع الصناعة الغذائية هو الأكثر ممارسة لتمهيد الدخل خلال فترة الدراسة، يليه قطاع البناء والأشغال العمومية بقيمة بلغت 430.4101، ثم قطاع الخدمات بقيمة بلغت 334.3922، فقطاع الطاقة الذي سجل قيمة بلغت 314.3404، ويأتي في الأخير قطاع الصناعات الأخرى (صناعة مواد البناء، الصناعات التحويلية، الصناعات الصيدلانية) بقيمة بلغت 317.9035، باعتباره أقل القطاعات ممارسة لتمهيد الدخل.

الجدول (15): إحصاءات مستوى تمهيد الدخل حسب القطاعات

Variable	Count	Median	> Overall Median	Mean Rank	Mean Score
الصناعة الغذائية	240	0.038400	150	462.6333	0.440670
البناء والأشغال العمومية	70	0.005189	34	332.0143	-0.228737
الخدمات	153	-0.007317	67	334.3922	-0.090298
صناعات أخرى	228	0.004170	95	317.9035	-0.247412
الطاقة	47	0.002677	23	314.3404	-0.415398
All	738	0.010457	369	369.5000	-9.63E-18

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 13

4.2. اختبار معنوية الفروق بين المؤسسات الممارسة وغير الممارسة لتمهيد الدخل فيما يخص مستوى النمو

بلغ مستوى المعنوية لاختبار (Mann–Whitney) 0.0055، كما بلغ مستوى المعنوية لاختبار (Kruskal–Wallis) أيضا 0.0055، وكان كلاهما معنويا عند مستوى 1%، بينما بلغ مستوى المعنوية لاختبار (van der Waerden) 0.0118، وكان معنويا عند مستوى 5%، وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود فروق ذات دلالة إحصائيةبين المؤسسات الممارسة وغير الممارسة لتمهيد الدخل فيما يخص معدل النمو.

الجدول (16): نتائج اختبار الفروق في مستوى النمو بين المؤسسات الممارسة وغير الممارسة لتمهيد الدخل

Method	Df	Value	Probability
Mann-Whitney		2.774337	0.0055
Mann-Whitney (tie-adj.)		2.774337	0.0055
Med. Chi-square	1	3.477889	0.0622
Adj. Med. Chi-square	1	3.189310	0.0741
Kruskal-Wallis	1	7.698092	0.0055
Kruskal-Wallis (tie-adj.)	1	7.698092	0.0055
van der Waerden	1	6.333816	0.0118

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 13

من خلال الإحصائيات الملخصة في الجدول (17) نلاحظ أن متوسط الرتب لمستوى النمو في المؤسسات غير الممارسة لتمهيد الدخل بلغ 349.1069، بينما في المؤسسات الممارسة لتمهيد الدخل بلغ قيمته 307.1، وهذا الاختلاف يؤكد وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المؤسسات الممارسة وغير الممارسة لتمهيد الدخل فيما يخص مستوى النمو، حيث تعتبر المؤسسات غير الممارسة لتمهيد الدخل أكثر نموا مقارنة بالمؤسسات الممارسة لتمهيد الدخل.

الجدول (17): إحصاءات مستوى النمو حسب ممارسة تمهيد الدخل

Variable	Count	Median	> Overall Median	Mean Rank	Mean Score
المؤسسات غير الممهدة للدخل	393	0.016665	208	349.1069	0.080388
المؤسسات الممهدة للدخل	270	0.002729	123	307.1000	-0.117009
All	663	0.010604	331	332.0000	0.000000

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 13

5.2. اختبار معنوية الفروق بين المؤسسات الممارسة وغير الممارسة لتمهيد الدخل فيما يخص مستوى الرفع المالي

بلغ مستوى المعنوية لجميع الاختبارات الإحصائية الملخصة في الجدول (18) 0.0000، وكانت كلها معنوية عند 1%، وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الرفع المالي بين المؤسسات الممارسة وغير الممارسة لتمهيد الدخل.

الجدول(18): نتائج اختبار الفروق في مستوى الرفع المالي بين المؤسسات الممارسة وغير الممارسة لتمهيد الدخل

Method	Df	Value	Probability
Mann-Whitney		7.022564	0.0000
Mann-Whitney (tie-adj.)		7.022564	0.0000
Med. Chi-square	1	8.469861	0.0000
Adj. Med. Chi-square	1	9.079612	0.0000
Kruskal-Wallis	1	40.43873	0.0000
Kruskal-Wallis (tie-adj.)	1	38.41942	0.0000
van der Waerden	1	44.52321	0.0000

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 13

من خلال الإحصائيات الملخصة في الجدول (19) نلاحظ أن متوسط الرتب لمستوى الرفع المالي في المؤسسات غير الممارسة لتمهيد الدخل بلغ 328.7763، بينما بلغ في المؤسسات الممارسة لتمهيد الدخل 398.8567، وهذا الاختلاف يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المؤسسات الممارسة وغير الممارسة لتمهيد الدخل فيما يخص مستوى الرفع المالي، أين تشير النتائج إلى أن المؤسسات الممارسة لتمهيد الدخل تعتبر أكثر مديونية مقارنة بالمؤسسات غير الممارسة لتمهيد الدخل.

الجدول(19): إحصاءات مستوى الرفع المالي حسب ممارسة تمهيد الدخل

Variable	Count	Median	> Overall Median	Mean Rank	Mean Score
المؤسسات غير الممهدة للدخل	438	0.123820	156	328.7763	-0.026055
المؤسسات الممهدة للدخل	300	0.141242	213	398.8567	0.057223
All	738	0.130790	369	369.5000	0.007798

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 13

6.2. اختبار معنوية الفروق بين المؤسسات الممارسة وغير الممارسة لتمهيد الدخل فيما يخص مستوى الربحية

يتضح من الجدول (20) أن مستوى المعنوية بلغ 0.0000 بالنسبة لجميع الاختبارات، وقد كانت جميع الاختبارات معنوية عند مستوى 1%، وعليه ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الربحية بين المؤسسات الممارسة وغير الممارسة لتمهيد الدخل.

الجدول (20): نتائج اختبار الفروق في مستوى الربحية بين المؤسسات الممارسة وغير الممارسة لتمهيد الدخل

Method	Df	Value	Probability
Mann-Whitney		6.257178	0.0000
Mann-Whitney (tie-adj.)		6.257178	0.0000
Med. Chi-square	1	34.17041	0.0000
Adj. Med. Chi-square	1	33.29986	0.0000
Kruskal-Wallis	1	39.15448	0.0000
Kruskal-Wallis (tie-adj.)	1	39.15448	0.0000
van der Waerden	1	42.45824	0.0000

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 13

من خلال الجدول (21) نلاحظ أن متوسط الرتب لمستوى الربحية في المؤسسات غير الممارسة لتمهيد الدخل قد بلغ 410.1393، بينما بلغت قيمته في المؤسسات الممارسة لتمهيد الدخل 310.1667، وهذا ما يدل على أن المؤسسات غير الممارسة لتمهيد الدخل أكثر ربحية من المؤسسات الممارسة لتمهيد الدخل، ويؤكد نتائج اختبارات الفروق.

الجدول (21): إحصاءات مستوى الربحية حسب ممارسة تمهيد الدخل

Variable	Count	Median	> Overall Median	Mean Rank	Mean Score
المؤسسات غير الممهدة للدخل	438	0.061921	258	410.1393	0.197102
المؤسسات الممهدة للدخل	300	0.022482	111	310.1667	-0.287769
All	738	0.049509	369	369.5000	3.85E-17

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 13

7.2. اختبار معنوية الفروق بين المؤسسات الممارسة وغير الممارسة لتمهيد الدخل فيما يخص العائد على حقوق الملكية

بلغ مستوى المعنوية لاختبار (Mann–Whitney) 0.0130، وبلغ مستوى المعنوية لاختبار (Kruskal–Wallis) نفس القيمة، بينما بلغ مستوى المعنوية لاختبار (van der Waerden) 0.0246، أي أن جميع الاختبارات كانت معنوية عند مستوى 5%، مما يتطلب رفضالفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى العائد على حقوق الملكية بين المؤسسات الممارسة وغير الممارسة لتمهيد الدخل.

الجدول (22): نتائج اختبار الفروق في معدل العائد على حقوق الملكية بين المؤسسات الممارسة وغير الممارسة لتمهيد الدخل

Method	Df	Value	Probability
Mann-Whitney		2.482970	0.0130
Mann-Whitney (tie-adj.)		2.482970	0.0130
Med. Chi-square	1	3.241101	0.0718
Adj. Med. Chi-square	1	2.976636	0.0845
Kruskal-Wallis	1	6.166014	0.0130
Kruskal-Wallis (tie-adj.)	1	6.166014	0.0130
van der Waerden	1	5.052270	0.0246

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 13

من خلال إحصائيات الجدول رقم (23) نلاحظ أن متوسط الرتب لمستوى العائد على حقوق الملكية في المؤسسات غير الممارسة لتمهيد الدخل قد بلغ 384.6422، بينما في المؤسسات الممارسة لتمهيد الدخل بلغ قيمته 345.04، وهذا الاختلاف يدل ويؤكد أكثر على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المؤسسات الممارسة وغير الممارسة لتمهيد الدخل فيما يخص مستوى العائد على حقوق الملكية.

الجدول (23): إحصاءات معدل العائد على حقوق الملكية حسب ممارسة تمهيد الدخل

Variable	Count	Median	> Overall Median	Mean Rank	Mean Score
المؤسسات غير الممهدة للدخل	436	0.078369	230	384.6422	0.068238
المؤسسات الممهدة للدخل	300	0.063538	138	345.0400	-0.099173
All	736	0.068915	368	368.5000	-1.45E-17

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 13

8.2. اختبار معنوية الفروق بين المؤسسات الممارسة وغير الممارسة لتمهيد الدخل فيما يخص الحجم

بلغ مستوى المعنوية لاختبار (Mann-Whitney) 0.0009، كما بلغ مستوى المعنوية لاختبار (Med. Chi-square) 0.0027، وبلغ مستوى المعنوية للنسخة المعدلة منه 0.0035، أما اختبار (Kruskal-Wallis) فبلغ مستوى معنوية 0.0000، والشيء نفسه بالنسبة لاختبار (van der Waerden) الذي بلغ مستوى معنويته 0.0007؛ وبما أن جميع الاختبارات كانت معنوية عند مستوى 1%، فإن ذلك يتطلب رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الحجم بين المؤسسات الممارسة وغير الممارسة لتمهيد الدخل.

الجدول(24): نتائج اختبار الفروق في حجم المؤسسات بين المؤسسات الممارسة وغير الممارسة لتمهيد الدخل

Method	Df	Value	Probability
Mann-Whitney		3.333096	0.0009
Mann-Whitney (tie-adj.)		3.333096	0.0009
Med. Chi-square	1	8.986301	0.0027
Adj. Med. Chi-square	1	8.542603	0.0035
Kruskal-Wallis	1	11.11070	0.0009
Kruskal-Wallis (tie-adj.)	1	11.11070	0.0009
van der Waerden	1	11.37265	0.0007

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 13

من خلال الجدول (25) نلاحظ أن متوسط الرتب لمستوى الحجم في المؤسسات غير الممارسة لتمهيد الدخل قد بلغ 391.1484، بينما بلغ في المؤسسات الممارسة لتمهيد الدخل 337.8933، وهذا الاختلاف يؤكد وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المؤسسات الممارسة وغير الممارسة لتمهيد الدخل فيما يخص مستوى الحجم، حيث كان حجم المؤسسات غير الممارسة لتمهيد الدخل أكبر من حجم المؤسسات الممارسة لتمهيد الدخل في المتوسط.

الجدول (25): إحصاءات حجم المؤسسات حسب ممارسة تمهيد الدخل

Variable	Count	Median	> Overall Median	Mean Rank	Mean Score
المؤسسات غير الممهدة للدخل	438	9.810962	239	391.1484	0.102010
المؤسسات الممهدة للدخل	300	9.572986	130	337.8933	-0.148934
All	738	9.718669	369	369.5000	2.24E-09

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 13

9.2. اختبار معنوية الفروق بين المؤسسات الممارسة وغير الممارسة لتمهيد الدخل فيما يخص المدفوعات الضريبية

بلغ مستوى المعنوية للاختبارين (Mann-Whitney) و(Kruskal-Wallis) 0.0014، كما بلغ مستوى المعنوية لاختبار (Med. Chi-square) 0.0108، بينما بلغ مستوى المعنوية للنسخة المعدلة منه 0.0134، في حين بلغ مستوى المعنوية لاختبار (van der Waerden) 0.0038؛ وبمأن جميع الاختبارات كانت معنوية عند مستوى 1% أو 5%، فإن ذلك يتطلب رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى المدفوعات الضريبية بين المؤسسات الممارسة وغير الممارسة لتمهيد الدخل.

الجدول (26): نتائج اختبار الفروق في المدفوعات الضريبية بين المؤسسات الممارسة وغير الممارسة لتمهيد الدخل

Method	Df	Value	Probability
Mann-Whitney		3.194942	0.0014
Mann-Whitney (tie-adj.)		3.197472	0.0014
Med. Chi-square	1	6.492603	0.0108
Adj. Med. Chi-square	1	6.116301	0.0134
Kruskal-Wallis	1	10.20878	0.0014
Kruskal-Wallis (tie-adj.)	1	10.22495	0.0014
van der Waerden	1	8.370387	0.0038

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 13

من خلال إحصائيات الجدول (27) نلاحظ أن متوسط الرتب لمستوى المدفوعات الضريبية في المؤسسات غير الممارسة لتمهيد الدخل قد بلغ 390.2511، بينما بلغ في المؤسسات الممارسة لتمهيد الدخل 339.2033، وهذا الاختلاف يؤكد وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المؤسسات الممارسة وغير الممارسة لتمهيد الدخل فيما يخص مستوى المدفوعات الضريبة، أين تم تسجيل مستوى أعلى للمدفوعات الضريبية لدى المؤسسات غير الممارسة لتمهيد الدخل مقارنة بالمؤسسات الممارسة لتمهيد الدخل.

الجدول (27): إحصاءات المدفوعات الضريبية حسب ممارسة تمهيد الدخل

Variable	Count	Median	> Overall Median	Mean Rank	Mean Score
المؤسسات غير الممهدة للدخل	438	0.167746	236	390.2511	0.088017
المؤسسات الممهدة للدخل	300	0.108113	133	339.2033	-0.126989
All	738	0.150102	369	369.5000	0.000616

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 13

3. التحليل متعدد المتغيرات (Multivariate analysis)

بعد إجراء مختلف الاختبارات السابقة، نأتي إلى المرحلة الأخيرة في دراستنا وهي مرحلة تقدير النموذج، ومعرفة طبيعة العلاقة الخطية بين المتغيرات المستقلة والتي تعبر عن العوامل المؤثرة وبين المتغير التابع والذي يتمثل في تمهيد الدخل. وسوف نستخدم لتقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد طريقة المربعات الصغرى.

1.3. اختبارات الاستقرارية (جذر الوحدة)

عرفت البيانات المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية عدة تذبذبات خلال فترة الدراسة، خاصة في فترة كوفيد 19 (جائحة كورونا)، وقد تشير هذه التذبذبات إلى عدم ثبات التباين، وبالتالي عدم استقرارية هذه السلسلة الإحصائية. وقبل تقدير نموذج الدراسة يتطلب الأمر فحص مدى استقرارية بيانات المتغيرات المكونة له، أي مدى احتوائها على جذر الوحدة، وذلك من أجل تحديد طرق التقدير والاختبارات الإحصائية المناسبة. وقد تم ذلك باستخدام أربعة اختبارات لجذر الوحدة، متمثلة في: ADF، PP، Levin, Lin & Chu t، Im, Pesaran and Shin W-stat، وذلك في ظل الخيارات الثلاثة الممكنة (ثابت، ثابت واتجاه عام، لا شيء). حيث تفترض الفرضية الصفرية لجميع الاختبارات، وبالنسبة لكل الخيارات أن بيانات السلسلة الزمنية المقطعية تتضمن جذر الوحدة (عدم الاستقرارية).

الجدول (28): نتائج اختبار الاستقرارية لمتغيرات الدراسة

	Method	IS	GROWTH	LEV	PROF	ROE	SIZE	TAX
Individual intercept	**Null: Unit root (assumes common unit root process)**							
	Levin, Lin & Chu t*	(-14.87)**	(-1885.4)**	(-131.55)**	(-3.37)**	(-43.46)**	(-19.88)**	(-52.41)**
	Null: Unit root (assumes individual unit root process)							
	Im, Pesaran and Shin W-stat	(-5.93)**	(-158.60)**	(-23.55)**	-0.63	(-12.94)**	(-6.56)**	(-18.60)**
	ADF - Fisher Chi-square	(277.03)**	(412.75)**	(226.25)**	(225.75)**	(307.79)**	(235.51)**	(425.57)**
	PP - Fisher Chi-square	(283.86)**	(484.69)**	(224.64)**	(236.83)**	(309.95)**	(310.88)**	(427.78)**
Individual intercept and trend	**Null: Unit root (assumes common unit root process)**							
	Levin, Lin & Chu t*	(-31.29)**	(-1094.4)**	(-31.93)**	(-13.75)**	(-52.25)**	(-8.68)**	(-64.89)**
	Null: Unit root (assumes individual unit root process)							
	Im, Pesaran and Shin W-stat	(-5.77)**	(-54.59)**	(-2.039)*	-1.36	(-7.63)**	-1.42	(-8.77)**
	ADF - Fisher Chi-square	(320.35)**	(330.93)**	(173.41)*	(220.28)**	(325.07)**	(203.08)**	(329.14)**
	PP - Fisher Chi-square	(349.62)**	(488.01)**	(247.34)**	(306.51)**	(349.74)**	(294.32)**	(479.24)**
None	**Null: Unit root (assumes common unit root process)**							
	Levin, Lin & Chu t*	(-9.36)**	(-1484.4)**	(-18.89)**	(-5.66)**	(-20.76)**	(10.34)**	(-15.01)**
	Null: Unit root (assumes individual unit root process)							
	ADF - Fisher Chi-square	(331.57)**	(633.12)**	(244.05)**	(299.63)**	(422.65)**	(249.74)**	(383.79)**
	PP - Fisher Chi-square	(353.44)**	(665.36)**	(220.00)**	(292.82)**	(418.01)**	(250.76)**	(386.36)**

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 13

تشير النتائج الملخصة في الجدول (28) إلىأن جميع الاختبارات الإحصائية كانت معنوية عند مستوى 1% في ظل الخيارات الثلاثة، باستثناء الاختبارين الإحصائيين (Im, Pesaran and Shin

W-stat) و(ADF - Fisher Chi-square) في حالة الرفع المالي (خيار الثابت والاتجاه العام)، أين كانا معنويين عند مستوى 5%، واختبار (Im, Pesaran and Shin W-stat) في حالة الربحية (خيار الثابت)، ونفس الاختبار في حالة الربحية والحجم (خيار الثابت والاتجاه العام) الذي كان غير معنوي. انطلاقا من هذه النتائج يمكن رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة القائلة بأن بيانات السلسلة الزمنية المقطعية لا تتضمن جذر الوحدة بالنسبة لجميع المتغيرات، مما يعني أن بيانات جميع متغيرات الدراسة مستقرة عند المستوى، وبالتالي إمكانية تقدير نموذج الدراسة بالاعتماد على الطرق الساكنة، فضلا عن تجنب بعض المشاكل القياسية، على غرار الانحدار الزائف.

2.3. تقدير نموذج الدراسة للعينة ككل

تم تقدير نموذج الدراسة باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة لبيانات البانل (Panel EGLS) في جميع الحالات، وذلك لتجاوز مشكلة عدم اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي المعيارية (Normality)، وعدم تجانس البواقي المعيارية (Heteroscedasticity)، على اعتبار أن هاتين الخاصيتين ضروريتين لتطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية؛ في حين تفترض طريقة المربعات الصغرى المعممة عدم اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي المعيارية، وعدم تجانس البواقي المعيارية.

لتحديد النموذج المناسب للبيانات الطولية تم الاعتمادعلى اختبارين إحصائيين، الأول من أجل المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة، من خلال اختبار (Redundant Fixed Effects-Likelihood Ratio)، وإذا كان نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم، يتم إجراء الاختبار الثاني من أجل المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية من خلال اختبار (Hausman)، الذي يسمح بتحديد النموذج النهائي الملائم لبيانات الدراسة.

يتضح من الجدول (29) أن مستوى المعنوية لاختبار (Redundant Fixed Effects-Likelihood Ratio) بلغ 0.000، وكان الاختبار معنويا عند 1%، وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، التي تنص على أن نموذج الآثار الثابتة أفضل من نموذج الانحدار التجميعي.

الجدول(29): نتائج اختبار اختبارRedundant Fixed Effects - Likelihood Ratio لنموذجلنموذج الدراسة المقدر باستخدام عينة الدراسة ككل

Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	14.650362	(71,583)	0.0000
Cross-section Chi-square	676.832691	71	0.0000

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 13

حسب النتائج الملخصة في الجدول (30)، فإن اختبار (Hausman) يشير إلى أن نموذج التأثيرات العشوائية أفضل من نموذج الآثار الثابتة، على اعتبار أن الاختبار كان غير معنوي، حيث بلغ مستوى معنويته 0.8948 وكان أكبر من 5%.

الجدول (30): نتائج اختبار Hausman لنموذج الدراسة المقدرباستخدام عينة الدراسة ككل

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	2.254733	6	0.8948

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 13

يلخص الجدول (31) نتائج تقدير النموذج لعينة الدراسة ككل، والتي تضم إجمالي 738 مشاهدة، تخص 72 مؤسسة اقتصادية، خلال فترة الدراسة الممتدة من 2012 إلى غاية 2022. انطلاقا من هذه النتائج يتضح أن النموذج كان معنويا عند مستوى1%، حيث بلغت القيمة الإحصائية (F-statistic) 258.4899، وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية، كما بلغت القدرة التفسيرية للنموذج من خلال معامل التحديد المصحح ($Adj-R^2$) 0.757346، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر ما يعادل 75.73% من التباين الحاصل في مستوى تمهيد الدخل خلال فترة الدراسة، وتعتبر هذه النسبة جد معتبرة، وهو دليل على قدرة المتغيرات المستقلة على تفسير ممارسة تمهيد الدخل، في حين فإن نسبة 23.98% المتبقية غير المفسرة تعود إلى المتغيرات والعوامل الأخرى أو الأخطاء العشوائية.

تشير قيمة (Durbin-Watson) إلى حالة عدم التأكد بخصوص الاستقلال الذاتي للبواقي، وذلك لأنها تقع ضمن المجال المحصور بين القيمة الحرجة الدنيا (dL = 1.80) والقيمة الحرجة القصوى (dU = 1.85)، أي أن القيمة 1.805184 تقع ضمن المجال [1.80 – 1.85]، علما أن القيمتين الحرجتين مأخوذتين عند مستوى معنوية 1% ودرجات حرية 750 (عدد المشاهدات) و8 (عدد المتغيرات المفسرة).

تشير النتائج إلى أن الثابت (C) كان معنوياعند مستوى1% وسالبا، أما بخصوص معاملات الانحدار المتعلقة بالمتغيرات المستقلة فيمكن أن نلاحظ:

- هناك علاقة موجبة بين ملكية المؤسسة ومستوى تمهيد الدخل، حيث بلغ معامل الانحدار المتعلق بملكية المؤسسة 0.109763 بمستوى معنوية 0.0153 وهو أقل من مستوى 5%، وعليه يمكن تأكيد صحة **الفرضية الثانية** القائلة بأن "هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لطبيعة الملكية في مستوى تمهيد الدخل في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية خلال فترة الدراسة".
- هناك علاقة عكسية بين قطاع النشاط ومستوى تمهيد الدخل، حيث بلغ معامل الانحدار المتعلق بقطاع النشاط 0.187933- بمستوى معنوية 0.0000 وهو أقل من مستوى 1%، وعليه يمكن

تأكيد صحة **الفرضية الثالثة** القائلة بأن "هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لقطاع النشاط في مستوى تمهيد الدخل في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية خلال فترة الدراسة".

- كان معامل الانحدار المتعلق بمعدل النمو غير معنوي، حيث كان مستوى المعنوية أكبر من مستوى 5%، وعليه يتم رفض **الفرضية الرابعة** القائلة "بوجود تأثير ذو دلالة إحصائية لمعدل النمو في مستوى تمهيد الدخل في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية خلال فترة الدراسة".
- هناك تأثير موجب لمستوى الرفع المالي في تمهيد الدخل، حيث بلغ معامل الانحدار المتعلق بنسبة الرفع المالي 0.464984 بمستوى معنوية 0.0000 وهو أقل من مستوى1%، أي كلما زاد مستوى الرفع المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بنسبة 1%، زادت ممارسات تمهيد الدخل بمقدار 0.464984%، والعكس صحيح، وعليه يمكن تأكيد صحة **الفرضية الخامسة** القائلة "بوجود تأثير ذو دلالة إحصائية لمستوى الرفع المالي في مستوى تمهيد الدخلفي المؤسسات الاقتصادية الجزائرية خلال فترة الدراسة".
- كان معامل الانحدار المتعلق بمستوى الربحية غير معنوي، حيث كان مستوى المعنوية أكبر من مستوى 5%، وعليه يتم رفض **الفرضية السادسة** القائلة بأن "هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لمستوى الربحية في مستوى تمهيد الدخل في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية خلال فترة الدراسة".
- هناك تأثير موجب لمعدل العائد على حقوق الملكية في مستوى تمهيد الدخل، حيث بلغ معامل الانحدار المتعلق بمعدل العائد على حقوق الملكية 0.151625 بمستوى معنوية 0.0188 وهو أقل من مستوى 5%، أي كلما زاد معدل العائد على حقوق الملكية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بنسبة 1%، زادت ممارسات تمهيد الدخل بمقدار 0.151625%، وعليه يمكن تأكيد صحة **الفرضية السابعة** القائلة بأن "هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لمستوى العائد على حقوق الملكي في مستوى تمهيد الدخل في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية خلال فترة الدراسة".
- هناك تأثير موجب بين حجم المؤسسة ومستوى تمهيد الدخل، حيث بلغ معامل الانحدار المتعلق بحجم المؤسسة 0.195983 بمستوى معنوية 0.0000 وهو أقل من مستوى1%، أي كلما زاد مستوى حجم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بنسبة 1%، زادت ممارسات تمهيد الدخل بمقدار0.195983%، وعليه يمكن تأكيد صحة **الفرضية الثامنة** القائلة "بوجود تأثير ذو دلالة إحصائية لحجم المؤسسة في مستوى تمهيد الدخل في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية خلال فترة الدراسة".
- كان معامل الانحدار لمستوى المدفوعات الضريبية غير معنوي، حيث كان مستوى المعنوية أكبر من 5%، وعليه يتم رفض **الفرضية التاسعة** القائلة "بوجود تأثير ذو دلالة إحصائية لمستوى المدفوعات الضريبية في مستوى تمهيد الدخل في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية خلال فترة الدراسة".

الجدول (31): نتائج تقدير نموذج الدراسة لعينة الدراسة ككل

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GROWTH	0.000327	0.001529	0.213615	0.8309
LEV	0.464984	0.001163	399.8884	0.0000
PRO	0.109763	0.045162	2.430449	0.0153
PROF	-0.002129	0.001976	-1.077299	0.2817
ROE	0.151625	0.064366	2.355674	0.0188
SEC	-0.187933	0.034910	-5.383412	0.0000
SIZE	0.195983	0.040704	4.814817	0.0000
TAX	-0.000440	0.003569	-0.123173	0.9020
C	-1.289441	0.412817	-3.123518	0.0019
R-squared	0.760287	**Mean dependent var**		0.407425
Adjusted R-squared	0.757346	**S.D. dependent var**		3.773057
S.E. of regression	1.858606	**Sum squared resid**		2252.279
F-statistic	258.4899	**Durbin-Watson stat**		1.805184
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 13

3.3. تحليل الحساسية

بعد ما تم تحديد النموذج النهائي الملائم لبيانات الدراسة الكلية، والتوصل إلى مختلف النتائج واختبار الفرضيات، نريد من خلال هذا الجزء التحقق من مدى متانة نموذج الدراسة، وتحديد فيما إذا كانت هناك تأثيرات على النتائج في حال التغيرات التي قد تطرأ على مكونات النموذج. لذلك سنقوم بإعادة إجراء نفس الاختبارات التي سبق التطرق لها ولكن بتقسيم عينة الدراسة إلى مجموعات (ممارسة لتمهيد الدخل وغير ممارسة)، و(حسب طبيعة الملكية) و(حسب قطاع النشاط)، ومراقبة التغيرات التي قد تحدث على مخرجات النموذج.

1.3.3. حساسية نموذج الدراسة لممارسة تمهيد الدخل

يلخص الجدول (32) نتائج اختبار (Redundant Fixed Effects–Likelihood Ratio) لنموذج الدراسة المقدر باستخدام مجموعة المؤسسات غير الممهدة ومجموعة المؤسسات الممهدة للدخل، حيث بلغ مستوى المعنوية 0.000، وكان أقل من مستوى 1% في الحالتين، ووفقا لذلك يتم رفض الفرضية الصفرية، وقبول الفرضية البديلة، والمتضمنة تفوق نموذج الآثار الثابتة على نموذج الانحدار التجميعي.

الجدول (32): نتائج اختبار Redundant Fixed Effects – Likelihood Ratio لنموذج الدراسة المقدر باستخدام مجموعة المؤسسات غير الممهدة ومجموعة المؤسسات الممهدة للدخل

	Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
المؤسسات غير الممهدة للدخل	Cross-section F	14.138798	(42,342)	0.0000
	Cross-section Chi-square	393.589430	42	0.0000
المؤسسات الممهدة للدخل	Cross-section F	28.232984	(28,235)	0.0000
	Cross-section Chi-square	397.810717	28	0.0000

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 13

حسب الجدول (33)، فإن نموذج الآثار العشوائية أفضل من نموذج الآثار الثابتة، وذلك لأن مستوى المعنوية كان أكبر من 5% في كلتا الحالتين، الأمر الذي يستوجب قبول الفرضية الصفرية المتضمنة تفوق نموذج الآثار العشوائية لتقدير نموذج الدراسة باستخدام بيانات المؤسسات الممهدة للدخل وبيانات المؤسسات غير الممهدة للدخل.

الجدول (33): نتائج اختبار Hausman لنموذج الدراسة المقدر باستخدام مجموعة المؤسسات غير الممهدة ومجموعة المؤسسات الممهدة للدخل

	Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
المؤسسات غير الممهدة للدخل	Cross-section random	4.189053	6	0.6511
المؤسسات الممهدة للدخل	Cross-section random	10.142065	6	0.1188

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 13

يلخص الجدول (34) نتائج تقدير النموذج لمجموعة المؤسسات غير الممهدة للدخل، حيث تشير النتائج إلى أن النموذج كان معنويا عند مستوى 5%، حيث بلغت القيمة الاحتمالية لإحصائية (F-statistic) 2.645735، وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية، كما بلغت القدرة التفسيرية للنموذج من خلال معامل التحديد ($Adj-R^2$) 0.066935، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر ما يعادل 6.69% من التباين الحاصل في المؤسسات غير الممهدة للدخل، وتعتبر هذه النسبة ضعيفة جدا، بينما نسبة 93.31% المتبقية غير المفسرة تعود إلى متغيرات وعوامل أخرى أو أخطاء عشوائية.

تشير قيمة (Durbin-Watson) إلى حالة عدم التأكد بخصوص الاستقلال الذاتي للبواقي، وذلك لأنها تقع بين القيمة 4 ناقص القيمة الحرجة الدنيا والقيمة 4 ناقص القيمة الحرجة القصوى، أي 2.827546 تقع ضمن المجال [2.62؛ 2.87] ، في نفس السياق، تشير النتائج أن الثابت (C) كان معنويا عند مستوى 1%، كما توحي معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة أن هناك علاقة عكسية بين نسبة المديونية، نسبة الربحية، قطاع النشاط ومستوى تمهيد الدخل، وعلاقة موجبة بين ملكية المؤسسة،

معدل العائد على حقوق الملكية، حجم المؤسسة ومستوى تمهيد الدخل، إلا أن معاملات الانحدار المتعلقة بكل من معدل النمو والمدفوعات الضريبية فقد كانت غير معنوية، وهو ما يدل على أن هذه المتغيرات لا تؤثر في مستوى تمهيد الدخل في المؤسسات غير الممهدة.

الجدول (34): نتائج تقدير نموذج الدراسة لمجموعة المؤسسات غير الممهدة للدخل

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GROWTH	0.103548	0.185567	0.558010	0.5772
LEV	-0.653393	0.143819	-4.543163	0.0000
PRO	0.255985	0.071620	3.574222	0.0004
PROF	-0.007325	0.003411	-2.147522	0.0324
ROE	0.435644	0.093426	4.662999	0.0000
SEC	-0.264596	0.028890	-9.158726	0.0000
SIZE	0.415306	0.047190	8.800796	0.0000
TAX	-0.012590	0.013966	-0.901503	0.3679
C	-2.955426	0.426875	-6.923400	0.0000
R-squared	0.107607	**Mean dependent var**		0.595742
Adjusted R-squared	0.066935	**S.D. dependent var**		2.462205
S.E. of regression	2.375635	**Sum squared resid**		2105.078
F-statistic	2.645735	**Durbin-Watson stat**		2.827546
Prob(F-statistic)	0.000433			

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 13

يلخص الجدول رقم (35) نتائج تقدير نموذج الدراسة لمجموعة المؤسسات الممهدة للدخل. حيث تشير النتائج أن النموذج كان معنويا عند مستوى5%، حيث بلغت القيمة الاحتمالية لإحصائية (F-statistic) 89.84487، وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية، كما بلغت القدرة التفسيرية للنموذج من خلال معامل التحديد ($Adj-R^2$) 0.798242، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر ما يعادل 79.82% من التباين الحاصل في المؤسسات الممهدة للدخل، وتعتبر هذه النسبة عالية جدا، وهو دليل على قدرة المتغيرات المستقلة على تفسير تمهيد الدخل بالنسبة للمؤسسات الممهدة، بينما نسبة 20.18% المتبقية غير المفسرة تعود إلى متغيرات وعوامل أخرى أو أخطاء عشوائية.

تشير قيمة (Durbin-Watson) لعدم التأكد من الاستقلال الذاتي للبواقي، وذلك لأنها تقع بين القيمة 4 ناقص القيمة الحرجة الدنيا والقيمة 4 ناقص القيمة الحرجة القصوى، أي 2.835963 تقع ضمن المجال [2.62؛ 2.87]، في نفس السياق تشير النتائج أن الثابت (C) كان معنويا عند مستوى 1%، كما توحي معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة بوجود علاقة موجبة بين نسبة المديونية، ملكية المؤسسة، حجم المؤسسة ومستوى تمهيد الدخل، إلا أن معاملات الانحدار المتعلقة بكل من معدل النمو،

نسبة الربحية، معدل العائد على حقوق الملكية، قطاع النشاط والمدفوعات الضريبية فكانت غير معنوية، وهو ما يدل على أن هذه المتغيرات لا تؤثر في مستوى تمهيد الدخل في المؤسسات الممهدة.

الجدول (35): نتائج تقدير نموذج الدراسة لمجموعة المؤسسات الممهدة للدخل

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GROWTH	-0.000448	0.000796	-0.562912	0.5740
LEV	0.463780	0.000708	655.1942	0.0000
PRO	0.109676	0.028728	3.817766	0.0002
PROF	0.002420	0.001875	1.290154	0.1981
ROE	0.012839	0.020645	0.621907	0.5345
SEC	-0.001201	0.010198	-0.117754	0.9064
SIZE	0.057694	0.015684	3.678509	0.0003
TAX	0.011324	0.006136	1.845452	0.0661
C	-0.732917	0.153679	-4.769159	0.0000
R-squared	0.798353	**Mean dependent var**		0.393080
Adjusted R-squared	0.798242	**S.D. dependent var**		6.369603
S.E. of regression	0.267034	**Sum squared resid**		17.96945
F-statistic	89.84487	**Durbin-Watson stat**		2.835963
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 13

بعد تقسيم عينة الدراسة إلى مجموعة المؤسسات الممهدة للدخل ومجموعة المؤسسات غير الممهدة للدخل، وإجراء الاختبارات التي سبق التطرق لها عند تقدير النموذج لعينة الدراسة ككل، تم التوصل إلى أن هناك تشابه وهناك اختلافات في النتائج، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (36): ملخص نتائج حساسية نموذج الدراسة لممارسة تمهيد الدخل

البيان	عينة الدراسة ككل	المؤسسات غير الممهدة للدخل	المؤسسات الممهدةللدخل
($Adj\text{-}R^2$)	%75.73	%6.69	%79.82
(Durbin-Watson)	1.80	2.82	2.83
علاقة موجبة	– ملكية المؤسسة – الرفع المالي – حجم المؤسسة – العائد على حقوق الملكية	– ملكية المؤسسة – حجم المؤسسة – العائد على حقوق الملكية	– الرفع المالي – ملكية المؤسسة – حجم المؤسسة

علاقة عكسية	– قطاع النشاط	– الرفع المالي – معدل الربحية – قطاع النشاط	
علاقات غير معنوية	– معدل النمو – معدل الربحية – المدفوعات الضريبية	– معدل النمو – المدفوعات الضريبية	– معدل النمو – معدل الربحية – العائد على حقوق الملكية – قطاع النشاط – المدفوعات الضريبية

المصدر: من إعداد الطالبة

2.3.3. حساسية نموذج الدراسة لطبيعة الملكية

يلخص الجدول (37) نتائج اختبار (Redundant Fixed Effects–Likelihood Ratio) لنموذج الدراسة المقدر باستخدام مجموعة المؤسسات العمومية ومجموعة المؤسسات الخاصة، وقد بلغ مستوى المعنوية 0.000 أي أنه أقل من1% في الحالتين، ووفقا لذلك يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، والمتضمنة تفوق نموذج الآثار الثابتة على نموذج الانحدار التجميعي.

جدول رقم (37): نتائج اختبار Redundant Fixed Effects – Likelihood Ratio لنموذج الدراسة المقدر باستخدام مجموعة المؤسسات العمومية ومجموعة المؤسسات الخاصة

	Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
المؤسسات العمومية	Cross-section F	11.609152	(45,360)	0.0000
	Cross-section Chi-square	369.380607	45	0.0000
المؤسسات الخاصة	Cross-section F	85.558267	(25,217)	0.0000
	Cross-section Chi-square	593.816397	25	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 13

حسب الجدول رقم (38)، فإن نموذج التأثيرات العشوائية أفضل من نموذج الآثار الثابتة في الحالتين، وذلك لأن مستوى المعنوية كان أكبر من 5%، الأمر الذي يستوجب قبول الفرضية الصفرية المتضمنة تفوق الآثار العشوائية على نموذج الآثار الثابتة.

جدول رقم (38): نتائج اختبار Hausman لنموذج الدراسة المقدر باستخدام مجموعة المؤسسات العمومية ومجموعة المؤسسات الخاصة

	Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
المؤسسات العمومية	Cross-section random	1.340589	6	0.9694
المؤسسات الخاصة	Cross-section random	6.801064	6	0.3396

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 13

يلخص الجدول رقم (39) نتائج تقدير النموذج لمجموعة المؤسسات العمومية، حيث تشير النتائج إلى أن النموذج كان معنويا عند مستوى 5%، حيث بلغت القيمة الاحتمالية لإحصائية (F-statistic) 216.9264، وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية، كما بلغت القدرة التفسيرية للنموذج من خلال معامل التحديد ($Adj-R^2$) 0.686214، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر ما يعادل 68.62% من التباين الحاصل في المؤسسات العمومية، وتعتبر هذه النسبة قوية جدا، وهو دليل على قدرة المتغيرات المستقلة على تفسير مستوى تمهيد الدخل في المؤسسات العمومية، بينما نسبة 31.38% المتبقية غير المفسرة فتعود إلى متغيرات وعوامل أخرى أو أخطاء عشوائية.

جدول رقم (39): نتائج تقدير نموذج الدراسة لمجموعة المؤسسات العمومية

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GROWTH	0.530723	0.525462	1.010011	0.3131
LEV	0.396922	0.067531	5.877604	0.0000
PROF	-0.001860	0.002409	-0.772378	0.4403
ROE	0.790568	0.237049	3.335043	0.0009
SEC	-0.141381	0.052477	-2.694168	0.0074
SIZE	0.041255	0.060449	0.682484	0.4953
TAX	0.004039	0.003829	1.054659	0.2922
C	0.073404	0.654309	0.112185	0.9107
R-squared	0.689855	Mean dependent var		0.408560
Adjusted R-squared	0.686214	S.D. dependent var		4.693836
S.E. of regression	2.170288	Sum squared resid		1902.900
F-statistic	216.9264	Durbin-Watson stat		2.888163
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 13

تشير قيمة (Durbin-Watson) إلى وجود ارتباط ذاتي سالب للبواقي، لأنها تقع ضمن المجال 4 و4 ناقص القيمة الحرجة القصوى، أي 2.888163 تقع ضمن المجال [2.87؛ 4]، أما الثابت (C)

فكان غير دال إحصائيا بمستوى معنوية 0.9107 والتي كانت أكبر من 5%، بينما توحي معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة أن هناك علاقة موجبة بين نسبة المديونية، العائد على حقوق الملكية، ومستوى تمهيد الدخل، وهناك علاقة عكسية بين قطاع النشاط ومستوى تمهيد الدخل في المؤسسات العمومية، إلا أن معاملات الانحدار المتعلقة بكل من معدل النمو، نسبة الربحية، حجم المؤسسة والمدفوعات الضريبية فكانت غير معنوية، وهو ما يدل على أن هذه المتغيرات لا تؤثر في مستوى تمهيد الدخل في المؤسسات العمومية.

يلخص الجدول رقم (40) نتائج تقدير النموذج لمجموعة المؤسسات الخاصة، حيث تشير النتائج أن النموذج كان معنويا عند مستوى 5%، حيث بلغت القيمة الاحتمالية لإحصائية (F-statistic) 6.270583، وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية، كما بلغت القدرة التفسيرية للنموذج من خلال معامل التحديد ($Adj-R^2$) 0.118033، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر ما يعادل 11.8% من التباين الحاصل في المؤسسات الخاصة، وتعتبر هذه النسبة ضعيفة جدا، بينما نسبة 88.2% المتبقية غير المفسرة فتعود إلى متغيرات وعوامل أخرى أو أخطاء عشوائية.

جدول رقم (40): نتائج تقدير نموذج الدراسة لمجموعة المؤسسات الخاصة

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GROWTH	-0.000485	0.003384	-0.143316	0.8862
LEV	-0.799383	0.170592	-4.685934	0.0000
PROF	0.004173	0.048209	0.086571	0.9311
ROE	0.057141	0.051675	1.105777	0.2699
SEC	-0.232091	0.021344	-10.87388	0.0000
SIZE	0.293890	0.030997	9.481205	0.0000
TAX	-0.124484	0.044915	-2.771565	0.0060
C	-1.750902	0.239585	-7.308055	0.0000
R-squared	0.174934	**Mean dependent var**		0.405546
Adjusted R-squared	0.118033	**S.D. dependent var**		1.171812
S.E. of regression	1.093307	**Sum squared resid**		288.0721
F-statistic	6.270583	**Durbin-Watson stat**		2.894807
Prob(F-statistic)	0.000001			

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 13

تشير قيمة (Durbin-Watson) إلى وجود ارتباط ذاتي سالب للبواقي، وذلك لأنها تقع ضمن المجال 4 و4 ناقص القيمة الحرجة القصوى، أي 2.894807 تقع ضمن المجال [2.87؛ 4]، في نفس السياق، تشير النتائج أن الثابت (C) كان معنويا عند مستوى 1%، كما توحي معاملات الانحدار

للمتغيرات المستقلة أن هناك علاقة عكسية بين نسبة المديونية، قطاع النشاط، المدفوعات الضريبية ومستوى تمهيد الدخل، وهناك علاقة موجبة بين حجم المؤسسة ومستوى تمهيد الدخل، إلا أن معاملات الانحدار المتعلقة بكل من معدل النمو، نسبة الربحية ومعدل العائد على حقوق الملكية فكانت غير معنوية، وهو ما يدل على أن هذه المتغيرات لا تؤثر في مستوى تمهيد الدخل في المؤسسات الخاصة.

بعد تقسيم عينة الدراسة حسب طبيعة الملكية إلى مجموعة المؤسسات العمومية ومجموعة المؤسسات الخاصة، وإجراء الاختبارات التي سبق التطرق لها عند تقدير النموذج لعينة الدراسة ككل، تم التوصل إلى أن هناك تشابه وهناك اختلافات في النتائج، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (41): ملخص نتائج حساسية نموذج الدراسة لطبيعة الملكية

البيان	عينة الدراسة ككل	المؤسسات العمومية	المؤسسات الخاصة
($Adj\text{-}R^2$)	%75.73	%68.62	%11.8
(Durbin-Watson)	1.80	2.88	2.89
علاقة موجبة	– ملكية المؤسسة – الرفع المالي – حجم المؤسسة – العائد على حقوق الملكية	– الرفع المالي – العائد على حقوق الملكية	– حجم المؤسسة
علاقة عكسية	– قطاع النشاط	– قطاع النشاط	– الرفع المالي – قطاع النشاط – المدفوعات الضريبية
علاقة غير معنوية	– معدل النمو – معدل الربحية – المدفوعات الضريبية	– معدل النمو – معدل الربحية – حجم المؤسسة – المدفوعات الضريبية	– معدل النمو – معدل الربحية – العائد على حقوق الملكية

المصدر: من إعداد الطالبة

3.3.3. حساسية نموذج الدراسة لقطاع النشاط

يلخص الجدول (42) اختبار (Redundant Fixed Effects–Likelihood Ratio) لنموذج الدراسة المقدر باستخدام مجموعة المؤسسات حسب القطاعات، حيث كان مستوى المعنوية أقل من 1% بالنسبة لكل القطاعات ماعدا قطاع الطاقة، ووفقا لذلك يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة والمتضمنة تفوق نموذج الآثار الثابتة على نموذج الانحدار التجميعي، بينما قطاع الطاقة هو القطاع

الوحيد الذي كانت مستوى معنويته أكبر من 5%، وبذلك نقبل الفرضية الصفرية المتضمنة تفوق نموذج الانحدار التجميعي على نموذج الآثار الثابتة.

جدول رقم (42): نتائج اختبار Redundant Fixed Effects – Likelihood Ratio لنموذج الدراسة المقدر باستخدام مجموعة المؤسسات حسب القطاعات

	Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
الصناعة الغذائية	Cross-section F	73.200294	(23,183)	0.0000
	Cross-section Chi-square	494.669357	23	0.0000
البناء والأشغال العمومية	Cross-section F	21.247850	(6,50)	0.0000
	Cross-section Chi-square	79.813121	6	0.0000
الخدمات	Cross-section F	21.028728	(13,118)	0.0000
	Cross-section Chi-square	165.458915	13	0.0000
صناعات أخرى	Cross-section F	21.843553	(21,177)	0.0000
	Cross-section Chi-square	262.112998	21	0.0000
الطاقة	Cross-section F	1.137275	(4,31)	0.3573
	Cross-section Chi-square	5.750959	4	0.2185

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 13

يلخص الجدول نتائج اختبار (Hausman)، والذي يشير إلى أن نموذج التأثيرات العشوائية أفضل من نموذج الآثار الثابتة فيما يخص قطاع الصناعة الغذائية، قطاع الخدمات، الصناعات الأخرى (الصناعة التحويلية، الصناعة الصيدلانية، وإنتاج مواد البناء)، وذلك لأن مستوى المعنوية أكبر من 5%، الأمر الذي يستوجب قبول الفرضية الصفرية المتضمنة تفوق نموذج الآثار العشوائية على الآثار الثابتة. أما فيما يخص قطاع البناء والأشغال العمومية فإن نموذج الآثار الثابتة أفضل من الآثار العشوائية، وذلك لأن مستوى المعنوية كان أقل من 1%، الأمر الذي يوحي برفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة المتضمنة تفوق الأثر الثابتة على الآثار العشوائية.

جدول رقم (43): نتائج اختبار Hausman لنموذج الدراسة المقدر باستخدام مجموعة المؤسسات حسب القطاعات

	Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
الصناعة الغذائية	Cross-section random	6.190245	6	0.4022
البناء والأشغال العمومية	Cross-section random	127.487101	6	0.0000
الخدمات	Cross-section random	6.152795	6	0.4063
صناعات أخرى	Cross-section random	0.819389	6	0.9915
الطاقة	Cross-section random	-	-	-

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 13

يلخص الجدول رقم (44) نتائج تقدير النموذج لمجموعة مؤسسات قطاع الصناعة الغذائية، حيث تشير النتائج أن النموذج كان معنويا عند مستوى 5%، حيث بلغت القيمة الاحتمالية لإحصائية (F-statistic) 5.428229، وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية، كما بلغت القدرة التفسيرية للنموذج من خلال معامل التحديد ($Adj-R^2$) 0.108837، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر ما يعادل 10.88% من التباين الحاصل في مؤسسات قطاع الصناعة الغذائية، وتعتبر هذه النسبة ضعيفة جدا، بينما نسبة 89.12% المتبقية غير المفسرة تعود إلى متغيرات وعوامل أخرى أو أخطاء عشوائية.

أما قيمة (Durbin-Watson) فتشير إلى وجود ارتباط ذاتي سالب للبواقي، وذلك لأنها تقع ضمن مجال 4 و4 ناقص القيمة الحرجة القصوى، أي 2.896746 تقع ضمن المجال [2.87؛ 4]، في نفس السياق تشير النتائج أن الثابت (C) كان معنويا عند 1%، كما توحي معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة أن هناك علاقة عكسية بين نسبة المديونية، المدفوعات الضريبية ومستوى تمهيد الدخل، وهناك علاقة موجبة بين ملكية المؤسسة، حجم المؤسسة ومستوى تمهيد الدخل، إلا أن معاملات الانحدار المتعلقة بكل من معدل النمو، نسبة الربحية، ومعدل العائد على حقوق الملكية فكانت غير معنوية، وهو ما يدل على أن هذه المتغيرات لا تؤثر في مستوى تمهيد الدخل في مؤسسات قطاع الصناعة الغذائية.

جدول رقم (44): نتائج تقدير نموذج الدراسة لمجموعة مؤسسات الصناعة الغذائية

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GROWTH	0.003621	0.024307	0.148970	0.8817
LEV	-0.714669	0.223648	-3.195507	0.0016
PRO	0.556158	0.055272	10.06217	0.0000
PROF	0.252108	0.262713	0.959631	0.3384
ROE	0.051696	0.061053	0.846738	0.3981
SIZE	0.327409	0.048560	6.742352	0.0000
TAX	-0.127864	0.047682	-2.681624	0.0079
C	-2.852718	0.476249	-5.989974	0.0000
R-squared	0.176094	**Mean dependent var**		0.471223
Adjusted R-squared	0.108837	**S.D. dependent var**		1.253531
S.E. of regression	1.170852	**Sum squared resid**		281.0332
F-statistic	5.428229	**Durbin-Watson stat**		2.896746
Prob(F-statistic)	0.000010			

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 13

يلخص الجدول (45) نتائج تقدير النموذج لمجموعة مؤسسات قطاع البناء والأشغال العمومية، حيث تشير النتائج أن النموذج كان معنويا عند مستوى 5%، حيث بلغت القيمة الاحتمالية لإحصائية

(F-statistic) 2.587917، وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية، كما بلغت القدرة التفسيرية للنموذج من خلال معامل التحديد ($Adj-R^2$) 0.290672، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر ما يعادل 29.06% من التباين الحاصل في مؤسسات قطاع البناء والأشغال العمومية، وتعتبر هذه النسبة ضعيفة نوعا ما، بينما نسبة 70.94% المتبقية غير المفسرة فتعود إلى متغيرات وعوامل أخرى.

أما قيمة (Durbin-Watson) فتشير لعدم التأكد من الاستقلال الذاتي للبواقي، وذلك لأنها تقع ضمن المجال 4 ناقص القيمة الحرجة الدنيا و4 ناقص القيمة الحرجة القصوى، أي 2.867095 تقع ضمن المجال [2.62؛ 2.87]، في نفس السياق، تشير النتائج أن الثابت (C) كان معنويا عند مستوى 1%، كما توحي معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة أن هناك علاقة موجبة بين نسبة المديونية وتمهيد الدخل، وهناك علاقة عكسية بين نسبة الربحية، حجم المؤسسة ومستوى تمهيد الدخل، إلا أن معاملات الانحدار المتعلقة بكل من معدل النمو، ملكية المؤسسة، معدل العائد على حقوق الملكية والمدفوعات الضريبية فكانت غير معنوية، وهو ما يدل على أن هذه المتغيرات لا تؤثر في مستوى تمهيد الدخل في مؤسسات قطاع البناء والأشغال العمومية.

جدول رقم (45): نتائج تقدير نموذج الدراسة لمجموعة مؤسسات البناء والأشغال العمومية

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GROWTH	0.095479	0.047635	2.004407	0.0509
LEV	0.156613	0.071003	2.205736	0.0324
PRO	-0.060877	0.041239	-1.476187	0.1467
PROF	-0.092731	0.023033	-4.026077	0.0002
ROE	-0.017329	0.029387	-0.589700	0.5583
SIZE	-0.074144	0.022746	-3.259642	0.0021
TAX	0.007979	0.004570	1.745788	0.0875
C	0.699132	0.221001	3.163479	0.0028
R-squared	0.473724	**Mean dependent var**		-0.002791
Adjusted R-squared	0.290672	**S.D. dependent var**		0.196095
S.E. of regression	0.162734	**Sum squared resid**		1.218188
F-statistic	2.587917	**Durbin-Watson stat**		2.867095
Prob(F-statistic)	0.006044			

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 13

يلخص الجدول رقم (46) نتائج تقدير النموذج لمجموعة مؤسسات قطاع الخدمات. حيث تشير النتائج أن النموذج كان معنويا عند مستوى 5%، حيث بلغت القيمة الاحتمالية لإحصائية (F-statistic) 104.9538، وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية، كما بلغت القدرة التفسيرية للنموذج من

خلال معامل التحديد ($Adj-R^2$) 0.739581، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر ما يعادل 73.95% من التباين الحاصل في مؤسسات قطاع الخدمات، وتعتبر هذه النسبة قوية، بينما نسبة 26.05% المتبقية غير المفسرة تعود إلى متغيرات وعوامل أخرى أو أخطاء عشوائية.

أما قيمة (Durbin-Watson) فتشير إلى عدم التأكد من الاستقلال الذاتي للبواقي، وذلك لأنها تقع ضمن المجال 4 ناقص القيمة الحرجة الدنيا و4 ناقص القيمة الحرجة القصوى، أي 2.820126 تقع ضمن المجال [2.62؛ 2.87]، في نفس السياق، تشير النتائج أن الثابت (C) كان معنويا عند مستوى1%، كما توحي معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة أن هناك علاقة موجبة بين نسبة المديونية، معدل العائد على حقوق الملكية ومستوى تمهيد الدخل، وهناك علاقة عكسية بين ملكية المؤسسة، حجم المؤسسة ومستوى تمهيد الدخل، إلا أن معاملات الانحدار المتعلقة بكل من معدل النمو، نسبة الربحية والمدفوعات الضريبية فكانت غير معنوية، وهو ما يدل على أن هذه المتغيرات لا تؤثر في مستوى تمهيد الدخل في مؤسسات قطاع الخدمات.

جدول رقم (46): نتائج تقدير نموذج الدراسة لمجموعة مؤسسات الخدمات

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GROWTH	0.334883	0.365345	0.916620	0.3610
LEV	0.431477	0.052000	8.297703	0.0000
PRO	-0.601306	0.150259	-4.001801	0.0001
PROF	-0.014930	0.018887	-0.790518	0.4307
ROE	7.161531	2.065625	3.467005	0.0007
SIZE	-0.606289	0.214079	-2.832078	0.0054
TAX	0.130876	0.266291	0.491479	0.6239
C	6.449904	2.141396	3.012010	0.0031
R-squared	0.769995	**Mean dependent var**		1.382805
Adjusted R-squared	0.739581	**S.D. dependent var**		7.832623
S.E. of regression	3.117745	**Sum squared resid**		1263.644
F-statistic	104.9538	**Durbin-Watson stat**		2.820126
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 13

يلخص الجدول رقم (47) نتائج تقدير النموذج لمجموعة مؤسسات قطاع الصناعات الأخرى. حيث تشير النتائج أن النموذج كان معنويا عند مستوى 5%، حيث بلغت القيمة الاحتمالية لإحصائية (F-statistic) 7.466921، وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية، كما بلغت القدرة التفسيرية للنموذج من خلال معامل التحديد ($Adj-R^2$) 0.181605، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر ما يعادل 18.16% من التباين الحاصل في مؤسسات قطاع الصناعات الأخرى وتعتبر هذه النسبة ضعيفة نوعا ما، بينما نسبة 81.84% المتبقية غير المفسرة فتعود إلى متغيرات وعوامل أخرى أو أخطاء عشوائية.

أما قيمة (Durbin–Watson) فتشير إلى عدم التأكد بخصوص الارتباط الذاتي للبواقي، وذلك لأنها تقع ضمن المجال 4 ناقص القيمة الحرجة الدنيا و4 ناقص القيمة الحرجة القصوى، أي 2.874111 تقع ضمن المجال [2.62؛ 2.87]، في نفس السياق، تشير النتائج إلى أن الثابت (C) كان معنويا عند مستوى 1%، كما توحي معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة أن هناك علاقة موجبة بين نسبة المديونية، ملكية المؤسسة، معدل العائد على حقوق الملكية، حجم المؤسسة ومستوى تمهيد الدخل، إلا أن معاملات الانحدار المتعلقة بكل من معدل النمو، نسبة الربحية والمدفوعات الضريبية فكانت غير معنوية، وهو ما يدل على أن هذه المتغيرات لا تؤثر في مستوى تمهيد الدخل في مؤسسات الصناعات الأخرى.

جدول رقم (47): نتائج تقدير نموذج الدراسة لمجموعة مؤسسات الصناعات الأخرى

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GROWTH	0.000507	0.000534	0.949710	0.3434
LEV	0.025829	0.006026	4.286051	0.0000
PRO	0.118261	0.015681	7.541783	0.0000
PROF	7.60E-05	0.000349	0.217972	0.8277
ROE	0.061135	0.026879	2.274460	0.0240
SIZE	0.026230	0.007339	3.573949	0.0004
TAX	-0.000167	0.000395	-0.423512	0.6724
C	-0.302661	0.070124	-4.316083	0.0000
R-squared	0.209687	**Mean dependent var**		-0.000767
Adjusted R-squared	0.181605	**S.D. dependent var**		0.131906
S.E. of regression	0.119329	**Sum squared resid**		2.805156
F-statistic	7.466921	**Durbin-Watson stat**		2.874111
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 13

يلخص الجدول رقم (48) نتائج تقدير النموذج لمجموعة مؤسسات قطاع الطاقة. حيث تشير النتائج إلى أن النموذج كان معنويا عند مستوى 5%، حيث بلغت القيمة الاحتمالية لإحصائية (F–statistic) 7.878642، وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية، كما بلغت القدرة التفسيرية للنموذج من خلال معامل التحديد ($Adj–R^2$) 0.501652، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر ما يعادل 50.16% من التباين الحاصل في مؤسسات قطاع الطاقة، وتعتبر هذه النسبة متوسطة نوعا ما، بينما نسبة 49.84% المتبقية غير المفسرة فتعود إلى متغيرات وعوامل أخرى أو أخطاء عشوائية.

تشير قيمة (Durbin–Watson) إلى عدم التأكد بخصوص الارتباط الذاتي للبواقي، وذلك لأنها تقع ضمن المجال 4 ناقص القيمة الحرجة الدنيا و4 ناقص القيمة الحرجة القصوى، أي 2.931432 تقع ضمن المجال [2.62؛ 2.87]، أما الثابت (C) فكان غير معنوي، حيث بلغ مستوى معنويته

0.9521 أي أكبر من 5%، بينما توحي معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة أن هناك علاقة عكسية بين نسبة الربحية ومستوى تمهيد الدخل، وهناك علاقة موجبة بين معدل العائد على حقوق الملكية ومستوى تمهيد الدخل، إلا أن معاملات الانحدار المتعلقة بكل من معدل النمو، المديونية، حجم المؤسسة والمدفوعات الضريبية فكانت غير معنوية، وهو ما يدل على أن هذه المتغيرات لا تؤثر في مستوى تمهيد الدخل في مؤسسات قطاع الطاقة.

جدول رقم (48): نتائج تقدير نموذج الدراسة لمجموعة مؤسسات الطاقة

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GROWTH	1.953388	1.787300	1.092926	0.2819
LEV	-3.434067	1.940922	-1.769297	0.0856
PROF	-0.028002	0.009360	-2.991679	0.0051
ROE	13.24324	4.963023	2.668381	0.0115
SIZE	-0.053665	0.224147	-0.239417	0.8122
TAX	0.227162	0.495706	0.458260	0.6496
C	-0.154767	2.558047	-0.060502	0.9521
R-squared	0.574581	**Mean dependent var**		-0.665690
Adjusted R-squared	0.501652	**S.D. dependent var**		3.459443
S.E. of regression	2.446950	**Sum squared resid**		209.5647
F-statistic	7.878642	**Durbin-Watson stat**		2.931432
Prob(F-statistic)	0.000021			

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 13

بعد تقسيم عينة الدراسة إلى مجموعة المؤسسات حسب القطاعات، وإجراء الاختبارات التي سبق التطرق لها عند تقدير النموذج لعينة الدراسة ككل، تم التوصل إلى أن هناك تشابه وهناك اختلافات في النتائج، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (49): ملخص نتائج حساسية نموذج الدراسة لقطاع النشاط

البيان	عينة الدراسة ككل	الصناعة الغذائية	الأشغال العمومية	الخدمات	الصناعات الأخرى	الطاقة
($Adj\text{-}R^2$)	%75.73	%10.88	%29.06	%73.95	%18.16	%50.16
Durbin-) (Watson	1.80	2.89	2.86	2.82	2.87	2.93
علاقة موجبة	– ملكية المؤسسة – الرفع المالي – حجم المؤسسة – العائد على حقوق الملكية	– ملكية المؤسسة – حجم المؤسسة	– الرفع المالي	– الرفع المالي – العائد على حقوق الملكية	– ملكية المؤسسة – الرفع المالي – حجم المؤسسة – العائد على حقوق الملكية	– العائد على حقوق الملكية

علاقة عكسية	– قطاع النشاط	– الرفع المالي – المدفوعات الضريبية	– حجم المؤسسة – معدل الربحية	– ملكية المؤسسة – حجم المؤسسة		– معدل الربحية
علاقة غير معنوية	– معدل النمو – معدل الربحية – المدفوعات الضريبية	– العائد على حقوق الملكية – معدل النمو –معدل الربحية	– ملكية المؤسسة – العائد على حقوق الملكية – معدل النمو – المدفوعات الضريبية	– معدل النمو – معدل الربحية – المدفوعات الضريبية	– معدل النمو – معدل الربحية – المدفوعات الضريبية	– الرفع المالي – حجم المؤسسة – معدل النمو – المدفوعات الضريبية

المصدر: من إعداد الطالبة

4. مناقشة نتائج الدراسة

إن النتائج الإحصائية التي تم التوصل إليها، تساهم في تحليل كيفية إدارة المعلومات المحاسبية من طرف المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من خلال سياسة تمهيد الدخل، فبعد إجراء الدراسة التطبيقية والتعليق على المخرجات الإحصائية بشكل مختصر، سيتم من خلال هذا الجزء تحليل وتفسير نتائج اختبار فرضيات الدراسة، ومناقشتها وفقا للأسئلة الفرعية التي تم طرحها من خلال المقدمة آنفا.

الفرضية الأولى: تعتبر أغلب المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ممارسة لتمهيد الدخلخلال فترة الدراسة.

من أجل الوقوف على واقع ممارسة سياسة تمهيد الدخل، استخدمنا نموذج (Eckel, 1981) عند ثلاثة مستويات مختلفة من الدخل (التشغيلي، قبل الضريبة، والصافي)، وقد أشارت الإحصاءات الوصفية أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية المشكلة لعينة الدراسة خلال الفترة 2012–2022 قد قامت بتمهيد دخلها عند مستوى صافي الدخل بنسبة 38.88%، وهي نسبة معتبرة تفوق ثلث العينة المدروسة بتكرار قدره 28 مؤسسة، أما نسبة المؤسسات غير الممهدة للدخل فبلغت 61.11%، بتكرار قدره 44 مؤسسة من أصل 72 مؤسسة.

وفق نتائج اختبار الإشارة الذي يقوم بمقارنة توزيع المشاهدات الفعلية بالتوزيع الافتراضي، حيث تشير قيمة Sig التي تكون أكبر من 0.05 إلى أن توزيع المشاهدات لا يختلف عن التوزيع الافتراضي، نجد أن مستوى دلالة الاختبار كانت أكبر من مستوى المعنوية 5% والذي يوضح عدم وجود اختلاف ذو دلالة إحصائية بين المؤسسات الممارسة وغير الممارسة لتمهيد الدخل، ومنه ووفقا لهذا الاختبار فإن عينة الدراسة تعتبر ممارسة لتمهيد الدخل في المتوسط عند مستوى المعنوية (α= 0,05) مع عدم وجود أدلة دالة إحصائياعلى أن غالبية المؤسسات ممارسة أو غير ممارسة لتمهيد الدخل خلال فترة الدراسة. وبالتالي

رفض الفرضية الأولى القائلة بأنه "توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على قيام غالبية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بممارسة تمهيد الدخل خلال فترة الدراسة".

هذه النتائج تتفق مع النتائج التي خلصت إليها كل من دراسة (طرفاوي، 2021)، (قزال إ.، 2018)، (بوسنة، 2012)، (زحاف، 2018)، (راصدي، 2017)، والتي تفيد بعدم ممارسة غالبية المؤسسات الجزائرية لتمهيد الدخل.

من خلال النتائج الإحصائية يمكن تفسير نسبة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية الممارسة لتمهيد الدخل خلال فترة الدراسة، برغبتها في تخفيض تقلبات دخلها وجعله مستقرا، من خلال تخفيض دخل السنوات ذات الربح الجيد، واستخدامه في السنوات ذات الربح المتدني، وذلك من أجل تقديم انطباع جيد للمتعاملين معها، ورغبة منها في تحسين صورة نتائج أعمالها وجعل السلسة الزمنية غير متذبذبة وأكثر استقرارا وتغطية عجزها، لاعتقادها أن استقرار الأرباح يحفز المستثمرين الحاليين على الاحتفاظ باستثماراتهم، ويحفز المستثمرين المتوقعين على الاستثمار في هذه المؤسسات، بالإضافة إلى دافع الضريبة حيث تسعى الشركات إلى تخفيض العبء الضريبي، وذلك بنقله وتأجيله من الفترة الحالية إلى الفترات اللاحقة.

بشكل عام يمكننا تفسير نسبة عدم ممارسة تمهيد الدخل في البيئة الجزائرية لطبيعة المحاسبة التي تتسم أكثر بالصبغة القانونية، ولعامل الغموض في تطبيق الخيارات والطرق المحاسبية من قبل المهنيين والمحاسبين وفق النظام المحاسبي المالي SCF، وما ينتج عنها من انخفاض في المرونة المتاحة للإدارة للتدخل في عملية القياس والإبلاغ المالي عموما، مما يحد من قدرة الإدارة على المناورة بالإيرادات والمصروفات باستخدام الطرق والإجراءات المحاسبية مقارنة بالدول الأخرى المشمولة بالدراسات السابقة، بالإضافة إلىعامل طبيعة الملكية للمؤسسات ونمط تسييرها، فالمؤسسات العمومية أغلب أسهمها مملوكة لطرف واحد هو الدولة التي تستحوذ على تسيير أغلب الشركات الكبرى، والمؤسسات الخاصة أغلب أسهمها مملوكة للعائلة، وبالتالي عدم وجود مجالس إدارة تتكون من عدة مساهمين يسعون إلى دوافع شخصية. كما يمكن تفسير المؤسسات غير الممارسة لتمهيد الدخل أن لديها القدرة على تغطية نفقاتها وتدبير الأموال اللازمة من أجل عملياتها ونشاطاتها التشغيلية، وأن التحسن في صافي أرباحها قد عكس فعاليتها ونجاح إجراءاتها في ضبط الإنفاق ومواكبة التطورات، كما عكس في الوقت نفسه استقرار الأوضاع الاقتصادية بوجه عام، وعودة النشاط في العديد من القطاعات، وعموما انخفاض نسبة تمهيد الدخل في هذه الدراسة مقارنة بالنتائج التي توصلت إليها معظم الدراسات السابقة هي نتيجة طبيعية لاختلاف الظروف البيئية.

الفرضية الثانية: هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لطبيعة الملكية في مستوى تمهيد الدخل فيالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية خلال فترة الدراسة.

لإثبات فرضية وجود أثر لعامل الملكية على مستوى تمهيد الدخل في الشركات الاقتصادية الجزائرية، قمنا بعد تصنيف مؤسسات عينة الدراسة إلى ممهدة وغير ممهدة للدخل، إلى تصنيفها حسب طبيعة الملكية عمومية وخاصة، وقد سجلت النتائج الإحصائية أن المؤسسات العمومية بلغت نسبة ممارستها لتمهيد الدخل 25%، في حين سجلت المؤسسات الخاصة نسبة 13.88%، بينما نسبة عدم ممارسة المؤسسات العمومية لتمهيد الدخل بلغت 37.5%، والمؤسسات الخاصة نسبة 23.61%.

استخدمنا أيضا مصفوفة الارتباط (سيبرمان) وقد أشارت النتائج إلى وجود علاقة ارتباط موجبة وضعيفة بين مؤشر تمهيد الدخل وملكية المؤسسة، لتتوافق مع نتائج اختبارات معنوية الفروق التي أشارت لوجود دلالة إحصائية بين المؤسسات العمومية والخاصة فيما يخص تمهيد الدخل، وقد بلغ متوسط الرتب لمستوى تمهيد الدخل في المؤسسات العمومية 332.6891، بينما بلغت قيمته في المؤسسات الخاصة 430.4101، وهو ما يشير إلى أن مستوى تمهيد الدخل في المؤسسات الخاصة أعلى منه في المؤسسات العمومية، أي المؤسسات الخاصة أكثر ممارسة لتمهيد الدخل مقارنة بالمؤسسات العمومية، وقد أكدت أيضا نتائج معادلة الانحدار أنهناك علاقة موجبة بين ملكية المؤسسة ومستوى تمهيد الدخل، حيث بلغ معامل الانحدار المتعلق بملكية المؤسسة 0.109763 بمستوى معنوية 0.0153، وعليه يمكن **تأكيد صحة الفرضية الثانية** بأن "هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لطبيعة الملكية في مستوى تمهيد الدخل في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية خلال فترة الدراسة".

فالمؤسسات الخاصة تحاول ضمان استقرار مستوى الدخل المعلن وتقليل التقلبات غير المتوقعة التي قد تحصل فيه، والتي قد تؤدي إلى اتجاه المستثمرين إلى عرض أسهمهم للبيع نتيجة لتذبذب الأرباح المعلنة للمؤسسة، مما ينعكس سلبا على أسعار أسهمها في الأسواق المالية، وهو أمر لا يحدث بنفس الدرجة بالنسبة للمؤسسات العمومية، وأيضا فالمؤسسات العمومية تخضع للفحص والتدقيق المستمر من قبل الجهات الرقابية الحكومية بشكل أكبر مقارنة بالمؤسسات الخاصة، مما يقلل من المجالات المتاحة للإدارة للتلاعب بالدخل بين الفترات في المؤسسات العمومية. وفي الجزائر بالتحديد تخضع المؤسسات العمومية لقيود الميزانية كما يشرف ديوان المحاسبة على عمليات التدقيق، وتلتزم فرق الإدارة العليا فيها برفع تقارير دورية إلى الوزارة ذات الصلة، كما نجد أن تعيين مجالس الإدارة يتم من قبل الحكومة.

هذه النتيجة تتفق مع دراسة (عقيل، 2003) التي توصلت أن هناك علاقة إحصائية بين سلوك تمهيد الدخل ونوع ملكية الشركة (قطاع خاص، قطاع مختلط)، حيث أثبتت وجود فروق بين مجموعتي الشركات الممهدة للدخل والشركات غير الممهدة للدخل من حيث نوعية ملكية الشركة، وأشارت أن

الشركات ذات الملكية الخاصة تميل بشكل أكبر إلى العمل على تمهيد واستقرار الدخل مقارنة بالشركات ذات الملكية المختلطة، وأيضا دراسة (الحسناوي، 2006) توصلت أن هناك مجموعة من المتغيرات التي تعمل كمحددات لسلوك الإدارة باتجاه تمهيد الدخل أهمها نوع الملكية.

كما أن دراسة (هويدي، 1998) أشارت إلى تأثير طبيعة الملكية على سلوك تمهيد الدخل، فكلما انخفضت مساهمة الدولة في ملكية الشركة كلما أدى ذلك إلى ميل أكبر إلى تمهيد الدخل، فالعلاقة عكسية بين حجم ملكية الدولة وتمهيد الدخل، وهذه النتيجة تعني احتمالية زيادة التمهيد في القطاع الخاص مقارنة بالقطاع المختلط. كما أثبتت دراسة (عبيد، 2017) وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين هيكل الملكية وجودة الأرباح المحاسبية، حيث وجدت تأثير سلبي لنوع الملكية على تمهيد الدخل. أوضحت أيضا نتائج دراسة (Burgstahler, Hail, & Leuz, 2006) أن كل من المؤسسات الخاصة والعمومية تتأثر بشكل متباين بالعوامل المؤسسية، مثل تجنب المنازعات الضريبية، وكذا حماية المستثمرين من الخارج وهيكل سوق رأس المال، حيث بينت النتائج التجريبية وجود مستويات أعلى لتمهيد الدخل في المؤسسات الخاصة، ويكمن تفسير ذلك الاختلاف بين المؤسسات الخاصة والعمومية من خلال اقتصاديات التصنيع الحديثة، مما يرجح احتمال انتقال ملكية المؤسسات الخاصة في المستقبل.

إلا أن نتائج دراسة (كيموش و شرون، 2018) في البيئة الجزائرية أشارت إلى عكس ذلك، وقد تم التوصل إلى أن المؤسسات الخاصة لا تعتبر أكثر ممارسة لإدارة الأرباح مقارنة بالمؤسسات العمومية، نظرا لعدم وجود اختلاف بين المؤسسات الخاصة والعمومية فيما يخص مستوى إدارة الأرباح، وفسر ذلك بعدم وجود اختلاف بين المؤسسات العمومية والخاصة فيما يخص المرجعية المحاسبية، حيث تعتمد جميع المؤسسات الاقتصادية الجزائرية خاصة أو عمومية كانت على النظام المحاسبي المالي عند إعداد قوائمها المالية، مما يوفر نفس الفرص لمسيري المؤسسات بغرض إدارة الأرباح. وقد تشابه في ذلك مع دراسة (صديقي ف.، 2016) الذي توصل إلى أن العلاقة بين نوعية الملكية وإدارة الأرباح غير معنوية، مما يدل على عدم إمكانية التنبؤ بقيم إدارة الأرباح باستخدام قيم نوعية الملكية.

الفرضية الثالثة: هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لقطاع النشاط في مستوى تمهيد الدخل في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية خلال فترة الدراسة.

لإثبات فرضية وجود أثر لعامل قطاع النشاط على مستوى تمهيد الدخل في الشركات الاقتصادية الجزائرية، قمنا بعد تصنيف مؤسسات عينة الدراسة إلى ممهدة وغير ممهدة للدخل، إلى تصنيفها حسب قطاع النشاط (الصناعة الغذائية، البناء والأشغال العمومية، الخدمات، الطاقة، والصناعات الأخرى التي تضم الصناعة التحويلية، الصناعة الصيدلانية، وإنتاج مواد البناء)، وقد توزعت النسبة الإجمالية لممارسة تمهيد الدخل بين مختلف القطاعات، أين بلغت 11.11% بالنسبة لقطاع الصناعة الغذائية،

قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 2.77%، قطاع الخدمات بنسبة 5.55%، وقطاع الطاقة بنسبة 1.38%، أما قطاع الصناعات الأخرى فكان بنسبة 18.05%، في حين وزعت النسبة الإجمالية للمؤسسات غير الممارسة لتمهيد الدخل إلى نسبة 22.22% بالنسبة لقطاع الصناعة الغذائية، قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 6.94%، قطاع الخدمات بنسبة 13.88%، قطاع الطاقة بنسبة 5.55%، أما قطاع الصناعات الأخرى فكان بنسبة 12.5%.

أشارت نتائج معاملات الارتباط إلى وجود علاقة موجبة وضعيفة بين مؤشر تمهيد الدخل وقطاع النشاط، في حين بلغ متوسط الرتب لمستوى تمهيد الدخل بالنسبة لقطاع الصناعة الغذائية 462.6333 وهو الأعلى مقارنة بباقي القطاعات، مما يعني أن قطاع الصناعة الغذائية هو الأكثر ممارسة لتمهيد الدخل خلال فترة الدراسة، يليه قطاع البناء والأشغال العمومية بقيمة بلغت 430.4101، ثم قطاع الخدمات بقيمة بلغت 334.3922، فقطاع الطاقة الذي سجل قيمة بلغت 314.3404، ويأتي في الأخير قطاع الصناعات الأخرى (صناعة مواد البناء، الصناعات التحويلية، الصناعات الصيدلانية) بقيمة بلغت 317.9035، باعتباره أقل القطاعات ممارسة لتمهيد الدخل. في حين أثبتت نتائج معامل الانحدار أن هناك علاقة عكسية بين قطاع النشاط ومستوى تمهيد الدخل، حيث بلغ معامل الانحدار المتعلق بقطاع النشاط 0.187933- بمستوى معنوية 0.0000 وهو أقل من مستوى 1%، وعليه يمكن **تأكيد صحة الفرضية الثالثة** القائلة بأن "هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لقطاع النشاط في مستوى تمهيد الدخل في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية خلال فترة الدراسة".

يمكن إرجاع هذا التباين في مستويات تمهيد الدخل بين قطاعات النشاط المختلفة إلى اختلاف هيكل المصروفات التشغيلية وطبيعة ودرجة تعقيد كل قطاع، فهناك قطاعات تتسم بدرجة عالية من التعقيد خاصة فيما يتعلق بالاعتراف بالإيرادات، مما يتيح مجال أكبر للإدارة للتلاعب بالأرباح مقارنة بالقطاعات الأخرى.

تتفق هذه النتيجة مع دراسة (كيموش و شرون، 2018) التي أشارت إلى وجود تأثير لقطاع النشاط على مستوى إدارة الأرباح في المؤسسات الجزائرية، أي أن مستوى إدارة الأرباح يختلف بين المؤسسات في مختلف القطاعات، وقد فسر ذلك بوجود بعض الاختلافات بين القطاعات فيما يخص القواعد المحاسبية المطبقة، نظرا لاختلاف العمليات الاقتصادية بينها، وكل تلك الاختلافات تؤدي إلى اختلاف الهوامش المحاسبية المتاحة للمسيرين في مختلف القطاعات.

بينما لم تتفق مع دراسة (صديقي ف.، 2016) التي أوضحت أن نوعية النشاط لا تمثل دافع للمديرين في المؤسسات الجزائرية من أجل إدارة الأرباح، إذ توصلت نتائجه إلى أن العلاقة بين المتغيرين غير معنوية مما يدل على عدم إمكانية التنبؤ بقيم إدارة الأرباح باستخدام قيم متغير قطاع النشاط، وذلك لأن بيئة المؤسسات في الجزائر تتميز بدرجة منافسة متجانسة بالنسبة لجميع النشاطات مهما كانت، وأن

الاقتصاد الجزائري يتميز بعجز الموارد الاقتصادية في تغطية احتياجات للمجتمع ككل. ونجد أيضا دراسة (هويدي، 1998) التي توصلت إلى عدم وجود أي تأثير لقطاع النشاط على مستوى تمهيد الدخل.

ومن أولى الدراسات التي اهتمت بعامل قطاع النشاط وتأثيره على سلوك تمهيد الدخل نجد دراسة كل من (Belkaoui & Picur, 1984)، ودراسة (Albrecht & Richardson, 1990)، وأثبتت اختلاف مستويات تمهيد الدخل بين المؤسسات وفقا لأنشطتها، إلا أن تقسيمهم للقطاعات كان مختلفا عن التقسيم السائد في الجزائر، إذ قسموا القطاعات إلى رئيسية ومحيطة ومركزية، وقد توصلوا إلى أن القطاعات المحيطية المملوكة من قبل القطاع الخاص تميل أكثر إلى تمهيد الدخل مقارنة بالقطاعات المركزية المملوكة من قبل الدولة.

الفرضية الرابعة: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمعدل النمو في مستوى تمهيد الدخل في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية خلال فترة الدراسة.

تم افتراض عامل معدل النمو كمؤشر مؤثر في سلوك الإدارة نحو تمهيد الدخل، باعتبار أن المؤسسة تتعرض للعديد من الضغوطات للحفاظ على معدلات النمو المثالية، وبالتالي تندفع للانخراط في مختلف التلاعبات لتحقيق معدلات النمو المستهدفة، وقد أشارت نتائج معاملات الارتباط إلى وجود علاقة موجبة وضعيفة بين مؤشر تمهيد الدخل (IS) ومعدل النمو (GROWTH)، إذ بلغ معامل الارتباط بينهما 0.1492، وهي أقل من 0.35 عند مستوى معنوية أقل من 5%. كما أن نتائج اختبارات الفروق (Mann–Whitney) و(Kruskal–Wallis) كانت معنوية عند مستوى 1%، وأيضا نتائج اختبار (van der Waerden) كان معنوي عند مستوى 5%، وهو مايدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المؤسسات الممارسة وغير الممارسة لتمهيد الدخل فيما يخص معدل النمو. كما بلغ متوسط الرتب لمستوى النمو في المؤسسات غير الممارسة لتمهيد الدخل 349.1069، بينما في المؤسسات الممارسة لتمهيد الدخل بلغ 307.1، وهو ما يشير أن المؤسسات غير الممارسة لتمهيد الدخل أكثر نموا مقارنة بالمؤسسات الممارسة لتمهيد الدخل. بينما نتائج معامل الانحدار المتعلقة بمعدل النمو فكانت غير معنوية عند مستوى 5%، وعليه يتم **رفض الفرضية الرابعة** القائلة "بوجود تأثير ذو دلالة إحصائية لمعدل النمو في مستوى تمهيد الدخل في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية خلال فترة الدراسة".

بينما توصلت العديد من الدراسات إلى وجود علاقة معنوية طردية أهمها: دراسة (Ayadi & Boujelbène, 2015)، (Yosr & Abaoub, 2014)،(Baolei & Gaoliang, 2012)، (Kamarudin, Wan Adibah, & Samsuddin, 2012) والتي أثبتت أنه كلما كانت معدلات النمو في المؤسسات مرتفعة كلما زاد اتجاه سلوك الإدارة نحو التلاعب بالأرباح المحاسبية، فالنمو السريع قد

يؤدي إلى تدهور قدراتها المالية وإلى عدم التحكم في إدارة الموارد المالية على المدى الطويل، مما قد يخلق لها صعوبات مالية ويثقل كاهلها.

بشكل عام الشركات التي تعرض نمواً قوياً تواجه ضغوطاً للحفاظ على هذا النمو لتلبية توقعات المستثمرين والمحللين، كما قد تواجه العرض المفاجئ لتقلبات الأرباح التي يمكن أن تثير قلق المستثمرين. لذا تلجأ الإدارة إلى تمهيد الدخل لتخفيف هذه التقلبات لتظهر استمرارية في الأداء وتوفير صورة أكثر استقراراً وجاذبية، وقابلية للتنبؤ والاعتمادية، مما يعزز ثقة المستثمرين ويجذب استثمارات جديدة. كما يمكن أن يحسن شروط الاقتراض للشركة ويسهل عمليات الاندماج والاستحواذ وغيرها من الأنشطة التمويلية.

في حين توصلت دراسات أخرى إلى وجود علاقة معنوية عكسية من بينها دراسة (Houqe, Kamran, & Zijl, 2015)، (Rusmin, Emita, & Bambang, 2014) و (Jensen & Meckling, 1976) إذ أشارت نتائجهم إلى أن مديري المؤسسات التي لها معدلات نمو بطيئة تتجه إلى تضخيم الأرباح بشكل أكبر مقارنة بالمؤسسات ذات معدلات النمو السريعة، فالنمو البطيء قد يخلق للمؤسسة صعوبات في مواجهة المنافسة مما يثير مشكلة البقاء، ولذلك تقوم بتمهيد دخلها بهدف تغطية العجز وتخفيف المخاوف بشأن الأداء الضعيف ولتفادي التأثير السلبي على أسعار أسهم وقيمة المؤسسة مستقبلا. وبشكل عام الشركات ذات معدل النمو البطيء قد تجد تمهيد الدخل وسيلة للحفاظ على الصورة الإيجابية أمام الأسواق والمستثمرين، وتحسين شروط الحصول على قروض أو تمويل بإظهار قدرتها على توليد دخل مستقر.

الفرضية الخامسة: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمستوى الرفع المالي في مستوى تمهيد الدخل في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية خلال فترة الدراسة.

بلغ معامل الارتباط بين تمهيد الدخل (IS) والرفع المالي (LEV) كمؤشر مفسر 0.8689 عند مستوى معنوية أقل من 1%، وهو ما يشير إلى وجود علاقة موجبة وقوية بين المتغيرين، وقد بلغ مستوى المعنوية لجميع الاختبارات الإحصائية لاختبار الفروق 0.0000، وكانت كلها معنوية عند 1%، وهو مايشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الرفع المالي بين المؤسسات الممارسة وغير الممارسة لتمهيد الدخل. كما بلغ متوسط الرتب لمستوى الرفع المالي في المؤسسات غير الممارسة لتمهيد الدخل بلغ 328.7763، بينما بلغ في المؤسسات الممارسة لتمهيد الدخل 398.8567، أين تشير النتائج إلى أن المؤسسات الممارسة لتمهيد الدخل تعتبر أكثر مديونية مقارنة بالمؤسسات غير الممارسة لتمهيد الدخل. كما أشارت نتائج معامل الانحدار أن هناك تأثير موجب لمستوى الرفع المالي في تمهيد الدخل، حيث بلغ 0.464984 بمستوى معنوية 0.0000 وهو أقل من مستوى 1%، أي كلما زاد مستوى الرفع

المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بنسبة 1%، زادت ممارسات تمهيد الدخل بمقدار 0.464984%، والعكس صحيح، وعليه يمكن **تأكيد صحة الفرضية الخامسة** القائلة بأن "بوجود تأثير ذو دلالة إحصائية لمستوى الرفع المالي في مستوى تمهيد الدخل في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية خلال فترة الدراسة".

يشير اتجاه العلاقة الإحصائية الطردية أن المؤسسات التي ترتفع فيها نسبةالمديونية تزيد فيها احتمالية تمهيد الدخل من الشركات التي تنخفض فيها نسبة المديونية، وقد يعود السبب في ذلك إلى محاولة المؤسسات كسب ثقة الدائنين في إمكانية سداد المؤسسةللالتزامات المترتبة عليها، ولتجنب انخفاض أسعار سنداتها والالتزام بالقيود المفروضة، وتعتبر هذه النتيجة متوافقة مع معظم الدراسات السابقة التي تناولت علاقة مديونية الشركة بمفهوم تمهيد الدخل، بالإضافة إلى تماشيها مع واقع البيئة الجزائرية، وهذا راجع لدور شروط عقود الدين التي تضعها البنوك في سعيها للحصول على قوائم مالية موثوقة وغير مضللة لصورة الشركة المالية من أجل ضمان قدرة الشركات المقترضة على الإيفاء والسداد في آجال الاستحقاق، فزيادة تقلبات الدخل تزيد من شروط الاقتراض التي تفرض على المؤسسة.

تتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسات كل من: (Irungu, 2024)(غازي، 2016)،(شخاترة و الخوري، 2014)، (عبدلي، 2012)، و(Carlson & Bathala, 1997)، بأن هناك علاقة طردية بين مديونية وسياسة تمهيد الدخل، كما أثبتت دراسة (عبيد، 2017) وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الرافعة المالية وجودة الأرباح المحاسبية، حيث وجدت تأثير موجب للرافعة المالية على تمهيد الدخل.

إلا أنها تختلف مع دراسة كل من (العتيبي، 2016)، (Hidayat, Sinoeraya, & Widyaningsih, 2016)، (Monalisa, 2015)، والتي توصلت إلى عكس دراستنا الحالية، حيث يمكن تفسير هذه النتيجة (لا توجد علاقة) أن إدارات هذه المؤسسات لا تقوم بممارسة تمهيد الدخل بدافع تجنب مخالفات اتفاقيات الائتمان، أو من أجل طمأنة الدائنين والأطراف ذات العلاقة بقدرتها على سداد التزاماتها من خلال ما تُعلنه من استقرار في أرباحها في القوائم المالية السنوية. فمثلا هناك دراسات أثبتت أن المؤسسات السعودية الممهدة للدخل وغيرالممهدة للدخل كلاهما تتضمن معدلات مرتفعة ومنخفضة للمديونية.

الفرضية السادسة: هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لمستوى الربحية في مستوى تمهيد الدخل في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية خلال فترة الدراسة.

أشارت النتائج الإحصائية إلى عدم وجود أي علاقة ارتباط بين تمهيد الدخل (IS) ونسبة الربحية (PROF)، حيث كانت مستوى معنويتها أكبر من 5%. في حين خلصت جميع اختبارات الفروق إلى

أنها كانت جميعها معنوية عند مستوى 1%، وهو ما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الربحية بين المؤسسات الممارسة وغير الممارسة لتمهيد الدخل. وهو ما أكده متوسط الرتب لمستوى الربحية في المؤسسات غير الممارسة لتمهيد الدخل والذي بلغ 410.1393، بينما بلغت قيمته في المؤسسات الممارسة لتمهيد الدخل 310.1667، وهذا ما يدل على أن المؤسسات غير الممارسة لتمهيد الدخل أكثر ربحية من المؤسسات الممارسة لتمهيد الدخل، إلا أن معامل الانحدار المتعلق بمستوى الربحية غير معنوي، حيث كان أكبر من 5%، وعليه يتم **رفض الفرضية السادسة** القائلة بأن "هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لمستوى الربحية في مستوى تمهيد الدخل في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية خلال فترة الدراسة".

رغم من أن عامل ربحية الشركة يعتبر عامل مؤثر على سلوك الإدارة في تمهيد الدخل كما أشارت إليه العديد من الدراسات السابقة منها دراسة (Ashari, Chye Koh, Tan, & Wong, 1994) ودراسة (Carlson & Bathala, 1997) إلا أن دراستنا لم تثبت أهمية لعامل ربحية الشركة في تمهيد الدخل. حيث يظهر من نتائج التقدير أن عامل الربحية لم تكن له أي دلالة إحصائية في مستوى تمهيد الدخل في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية خلال فترة الدراسة، وهذه النتيجة مشابهة للنتيجة التي خلصت إليها دراسة (قرعان، 2005)، (شخاترة و الخوري، 2014)، (العتيبي، 2016)، (غرايبة، 2015)، (Monalisa، 2015)، و(Hidayat, Sinoeraya, & Widyaningsih, 2016) التي أظهرت بأنه لا توجد علاقة بين ربحية الشركات المساهمة وتمهيد الدخل.

يمكن أن نلاحظ من نتيجة هذه العلاقة أن قرار ممارسة الإدارة لتمهيد الدخل تقوم به الإدارة بهدف الإعلان فقط عن دخل مستقر بصرف النظر عن حجم الربحية التي تحققها الشركة، كما نجد أن هذه النتيجة مشابهة لما توصلت إليه الدراسات في البيئة الجزائرية (قزال إ.، 2018)، (شنين و زرقون، 2017)، (صديقي ف.، 2016)، (شاوشي، 2016)، والتي أشارت إلى أنه لا يوجد تأثير لعامل ربحية الشركة على ممارسات إدارة الأرباح.

بينما تختلف مع دراسة (هويدي، 1998) التي قدمت أدلة ميدانية على ميل الشركات ذات الربحية العالية إلى تمهيد الدخل بشكل أكبر مقارنة بالشركات ذات الربحية المنخفضة، إذ أن هذه الأخيرة سينصب اهتمامها أولا على محاولة تجنب الخسارة أو تقليلها، وتحسين ربحية الشركة أكثر من اهتمامها بالعمل على تقليل التقلبات في الدخل وضمان استقراره، كما وتختلف مع دراسة كل من (الحسناوي، 2006)، (Saeidi, 2012)، (Lewis & Chaney, 1994) التي أثبتت أن نسبة عالية من الشركات تميل إلى تمهيد الدخل عند ارتفاع مستوى أدائها. ولا تتوافق هذه النتيجة أيضا مع دراسة (عبيد، 2017)، ودراسة (Luqman & Shahzad, 2012) التي توصلت إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين ربحية الشركة وجودة الأرباح المحاسبية، حيث وجدوا تأثير سلبي لربحية الشركة على تمهيد الدخل،

وأشارت أيضا دراسة كل من (غازي، 2016) و(Tseng & Lai, 2007) إلى أن هناك علاقة عكسية، وقد فسرت هذه النتيجة بأن الشركات الأقل ربحية تميل إلى استخدام سياسة تمهيد الدخل بشكل أكبر كي تظهر بصورة أفضل لمستخدمي القوائم المالية.

الفرضية السابعة: هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لمستوى العائد على حقوق الملكية في مستوى تمهيد الدخل في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية خلال فترة الدراسة.

أشارت نتائج الدراسة لعدم وجود أي علاقة ارتباط بين تمهيد الدخل (IS) ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE) حيث كان مستوى المعنوية أكبر من 5%. إلا أن جميع الاختبارات المطبقة لاختبار الفروق المتمثلة في (Mann–Whitney) و(Kruskal–Wallis) و(van der Waerden) كانت معنوية عند مستوى 5%، مما يدل أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى العائد على حقوق الملكية بين المؤسسات الممارسة وغير الممارسة لتمهيد الدخل. كما وأن متوسط الرتب لمستوى العائد على حقوق الملكية في المؤسسات غير الممارسة لتمهيد الدخل قد بلغ 384.6422، بينما في المؤسسات الممارسة لتمهيد الدخل بلغ قيمته 345.04، وهذا ما يؤكد أكثر على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المؤسسات الممارسة وغير الممارسة لتمهيد الدخل فيما يخص مستوى العائد على حقوق الملكية. كما أشارت نتائج معامل الانحدار أن هناك تأثير موجب لمعدل العائد على حقوق الملكية في مستوى تمهيد الدخل، حيث بلغ 0.151625 بمستوى معنوية 0.0188 وهو أقل من مستوى 5%، أي كلما زاد معدل العائد على حقوق الملكية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بنسبة 1%، زادت ممارسات تمهيد الدخل بمقدار 0.151625%، وعليه يمكن **تأكيد صحة الفرضية السابعة** القائلة بأن "هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لمستوى العائد على حقوق الملكية في مستوى تمهيد الدخل في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية خلال فترة الدراسة".

يعزى قيام المؤسسات بسلوك تمهيد الدخل كإحدى ممارسات إدارة المعلومات المحاسبية، بهدف جعل قيم العائد على حقوق الملكية متقاربة أو متزايدة، خاصة في الفترات التي تقل فيها أرباحها، وذلك لأن هذه النسبة تعتبر من أهم مؤشرات الأداء المالي، من خلال فعالية وقدرة الإدارة في تحقيق الأرباح من كل وحدة من حقوق الملكية التي يمتلكها المساهمون في توليد الأرباح، حيث أن انخفاض هذه النسبة سيؤدي إلى عزوف المستثمرين عن الاستثمار في المؤسسة. لذلك يعد العائد على حقوق الملكية أحد العوامل المحددة في تحديد نمو مستوى دخل الشركة.

تتفق هذه النتيجة مع دراسة (Luqman & Shahzad, 2012) التي خلصت إلى وجود علاقة بين تمهيد الدخل ونسب الربحية في الشركات المتمثلة بالعائد على حقوق الملكية. كما وقد أشارت دراسة كل من (Hastuti, Andrew, & Prajogi, 2021)، (Sugiarti, 2017) و (Handayani & Fuad,

(2015 أنه كلما انخفضت نسبة العائد على حقوق الملكية كلما زادت احتمالية ممارسة تمهيد الدخل، لإظهار أن الإدارة يمكنها إدرار مصدر الأموال بشكل فعال. وتوصلت أيضا دراسة (Suryandari، 2012) أن الشركات ذات الحجم الأكبر والتي لديها صناعة إستراتيجية من المرجح أن تمارس تمهيد الدخل، لأن أنشطة الشركة معروفة وتحظى باهتمام كبير في عيون المستثمرين والحكومة والجمهور، ونظرًا لأنه يحظى باهتمام المستثمرين ترغب الشركة دائما في تقديم تقرير أداء جيد لجذب اهتمامهم وذلك بعرض معدل عائد ثابت ومربح.

إلا أن دراسة (Handayani & Fuad, 2015)، و(Siregar، 2015) توصلت إلى أن متغير العائد على حقوق الملكية له تأثير سلبي كبير على ممارسة تمهيد الدخل، أي تميل الشركات التي لديها نسبة منخفضة من العائد على حقوق الملكية إلى ممارسة تمهيد الدخل، فعند انخفاض نسبة العائد على حقوق الملكية تصبح المؤسسة غير موثوقة وسيئة في إدارة رأسمالها، الأمرالذي سيجعل المستثمرين بالتأكيد يفكرون مرة أخرى عند استثمار أموالهم في المؤسسة، كما وقد أشارت دراسة (Nafea, Vakilifard, & Fathollahi, 2013) أن تخفيض العائد على حقوق المساهمين يؤدي إلى تقليل توزيعات الأرباح للسهم الواحد، وبالتالي الإدارة تتجه أكثر لتمهيد الدخل لتعويض ذلك التخفيض. في حين أظهرت الدراسة التي أجراها (SHolikhah, 2018) أن العائد على حقوق الملكية ليس له تأثير كبير على ممارسات تمهيد الدخل. وأيضا دراسة (غرايبة، 2015) توصلت إلى أنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية للعائد على حقوق الملكية بين الشركات الممهدة وغير الممهدة للدخل.

الفرضية الثامنة: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لحجم المؤسسة في مستوى تمهيد الدخل في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية خلال فترة الدراسة.

أشارت النتائج إلى وجود علاقة ارتباط موجبة وضعيفة بين مؤشر تمهيد الدخل (IS) ومستوى الحجم (SIZE)، إذ بلغ معامل الارتباط 0.0968 عند مستوى معنوية أقل من 5%. كما أن جميع اختبارات الفروق كانت معنوية عند مستوى 1%، ما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الحجم بين المؤسسات الممارسة وغير الممارسة لتمهيد الدخل. وهو ما أكده متوسط الرتب لمستوى الحجم في المؤسسات غير الممارسة لتمهيد الدخل الذي بلغ 391.1484، بينما بلغ في المؤسسات الممارسة لتمهيد الدخل 337.8933، أي أن حجم المؤسسات غير الممارسة لتمهيد الدخل أكبر من حجم المؤسسات الممارسة لتمهيد الدخل في المتوسط. كما أشارت نتائج معامل الانحدار أن هناك تأثير موجب بين حجم المؤسسة ومستوى تمهيد الدخل، حيث بلغ 0.195983 بمستوى معنوية 0.0000 وهو أقل من مستوى 1%، أي كلما زاد مستوى حجم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بنسبة 1%، زادت ممارسات تمهيد الدخل بمقدار0.195983%، وعليه يمكن **تأكيد صحة الفرضية الثامنة** القائلة "بوجود تأثير ذو

دلالة إحصائية لحجم المؤسسة في مستوى تمهيد الدخل في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية خلال فترة الدراسة".

هذه هي النتيجة السائدة في الأدبيات المحاسبية حول العلاقة بين حجم الشركة وسلوك تمهيد الدخل، والتي تقضي بزيادة ميل الشركة إلى تمهيد الدخل مع الزيادة في حجمها، ويرجع السبب في ذلك إلى رغبة الإدارة في تجنب التكاليف السياسية المترتبة على الزيادة في الحجم، كما هو الحال في دراسات (Moses, 1987)، و(Herrmann & Inoue, 1996).

تتشابه هذه النتيجة مع دراسة (كيموش و شرون، 2018) في البيئة الجزائرية التي أشارت إلى أن هناك علاقة طردية بين حجم المؤسسات الجزائرية وإدارة الأرباح. وأن هذه النتائج تتفق مع نظرية التكاليف السياسية، حيث تعتبر المؤسسات كبيرة الحجم أكثر استهدافا من طرف السلطات، لذا يعمل المسيرون على التحكم في مستوى الأرباح بما يتوافق مع الأوضاع السائدة، وتجنب أي إجراءات تشريعية أو تنظيمية تؤثر سلبا على قيمة المؤسسة، ويمكن أن يكون ذلك بهدف تخفيف الأعباء الضريبية، أو الاستفادة من الامتيازات والإعانات... إلخ.

كما تتفق هذه النتيجة مع نتيجة كل من (عبدلي، 2012)، (Hidayat, Sinoeraya, & Widyaningsih, 2016)، (Martinez & Castro, 2011)، (Michelson, Wagner, & Wootton, 2000) التي أظهرت أن هناك علاقة طردية بين حجم المؤسسات وتمهيد الدخل، ويمكن إرجاع ذلك إلى أنه كلما زاد حجم الشركات توافرت لها فرصة وحرية أكبر، من خلال تنوع عناصر الدخل للقيام بممارسة سلوك تمهيد الدخل، كما أثبتت أيضا دراسة (Mande & Kwak, 2000) أهمية عامل حجم الشركة كمحدد لإدارة الشركات اليابانية بإتباع سياسة تمهيد الدخل.

بينما توصلت دراسات كل من (Albrecht & Richardson, 1990)، (هويدي، 1998)، (شخاترة و الخوري، 2014)، و(غازي، 2016) أن هناك علاقة عكسية، وأن الشركات كبيرة الحجم تميل بشكل أقل من الشركات صغيرة الحجم لتمهيد دخلها المعلن، وأن الشركات الكبيرة لا تحقق فائدة من تمهيد دخلها لأنها تخضع لتدقيق ومراقبة كبيرة من قبل الحكومة والمجتمع، كما يشير تأثير انخفاض حجم الشركة الذي يقابله ارتفاع في ممارسات تمهيد الدخل إلى أن الشركات صغيرة الحجم كثيرا ما تلجأ إلى ممارسة ظاهرة تمهيد الدخل بهدف التهرب وتخفيض الضريبة المستحقة على الدخل، وذلك من خلال استعمال الطرق والسياسات المحاسبية التي تؤدي إلى زيادة التكاليف والأعباء من جهة وتخفيض الإيرادات من جهة أخرى.

في حين لم تتوصل لأي أثر كل من دراسة (أبو انصار و حمد، 2013)، (الحسناوي، 2006)، (العتيبي، 2016)، (غرايبة، 2015)، (قرعان، 2005)،(عقيل، 2003)، (عسيري، 2002)، (جهماني، 2001)، (Monalisa، 2015) وكذلك دراسة (Godfrey & Jones, 1999)، التي أشارت كلها إلى

عدم أهمية الحجم في الشركات الأسترالية كعامل مؤثر في تمهيد الدخل، ويمكن تفسير ذلك بعدم وجود ضرائب تفرض على الشركات في بيئات هذه الدراسات أو وجود التزامات أخرى على هذه الشركات كالمسؤولية الاجتماعية، خاصة في الشركات المساهمة الكبيرة، مما يعني أنه لا يوجد ما يدفع إدارة هذه الشركات إلى ممارسة تمهيد الدخل لغرض تجنب أي التزام قد تتحمله نتيجة لحجمها، كما يمكن أن يعود سبب عدم وجود علاقة بين الحجم وتمهيد الدخل إلى أن حجم الشركة يرتبط بشكل مباشر مع قدرة الشركة وكفاءة طاقمها المالي على استخدام الأدوات محاسبية، وبالتالي تمهيد الدخل دون ترك أي أثر.

الفرضية التاسعة: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمستوى المدفوعات الضريبية في مستوى تمهيد الدخل في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية خلال فترة الدراسة.

أشارت نتائج الدراسة إلى عدم وجود أي علاقة ارتباط بين تمهيد الدخل (IS) والمدفوعات الضريبية (TAX) حيث كانت مستوى معنويتها أكبر من 5%. بينما أشارت نتائج جميع اختبارات الفروق أنها معنوية عند مستوى 1%، وهو ما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى المدفوعات الضريبية بين المؤسسات الممارسة وغير الممارسة لتمهيد الدخل. وقد أكد ذلك متوسط الرتب لمستوى المدفوعات الضريبية في المؤسسات غير الممارسة لتمهيد الدخل الذي بلغ 390.2511، بينما بلغ في المؤسسات الممارسة لتمهيد الدخل 339.2033، وهو ما يدل على تسجيل مستوى أعلى للمدفوعات الضريبية لدى المؤسسات غير الممارسة لتمهيد الدخل مقارنة بالمؤسسات الممارسة لتمهيد الدخل. إلا أن نتائج معامل الانحدار المتعلقة بمستوى المدفوعات الضريبية كانت غير معنوية، وعليه يتم **رفض الفرضية التاسعة** القائلة "بوجود تأثير ذو دلالة إحصائية لمستوى المدفوعات الضريبية في مستوى تمهيد الدخل في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية خلال فترة الدراسة".

لا يمكن أن نجد تفسيرا مقبولا لانعدام أثر للمدفوعات الضريبية في سلوك تمهيد الدخل، بعكس ما كان متوقعا أن المؤسسات قد تلجأ للمحافظة على مستوى ثابت من المدفوعات الضريبية إلى تمهيد دخلها. إلا أنها تتوافق مع دراسة (غازي، 2016) التي توصلت أيضاإلى عدم وجود أي علاقة ذات دلالة إحصائية بين المدفوعات الضريبية وسياسة تمهيد الدخل للشركات المالية الأردنية، كما لم تثبت نتائج دراسة (قرعان، 2005) وجود أي علاقة ذات دلالة إحصائية بين سلوك تمهيد الدخل وعامل نسبة المدفوعات الضريبية إلى مجموع المبيعات بين الشركات الممهدة وغير الممهدة للدخل.

نجد دراسة (Herrmann & Inoue, 1996) التي تعمقت وكانت أكثر تفصيلا وشمولية من الدراسة الحالية في تفسير تأثير المدفوعات الضريبية في سلوك الإدارة لتمهيد الدخل، تشير إلى أنه في حالة تحقيق الشركة دخل فعلي أعلى من المتوقع فإن ممارسة تمهيد الدخل تزداد مع تخفيض المدفوعات الضريبية، وفي حالة تحقيق الشركة دخل أقل من المتوقع فإن احتمالات تمهيد الدخل تنخفض عند زيادة

المدفوعات الضريبية. أيضا دراسة (جهماني، 2001) أثبتت أهمية المدفوعات الضريبية كونها عامل مؤثر على سياسة الإدارة في تمهيد دخلها، حيث أن الضريبة تحسب إعتمادا على الأرباح المتحققة في الشركات، فتلجأ الإدارة إلى تمهيد الدخل لتقليل أثر الضرائب على أرباح الشركة في الفترات المالية المتتابعة، وتقوم الإدارة بالاختيار ما بين الطرق والبدائل المحاسبية للوصول إلى أقل قدر من المدفوعات الضريبية، كما يمكن إرجاع السبب إلى اختلاف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الدول.

كما أظهرت نتائج دراسة (شخاترة و الخوري، 2014) بأن عامل المدفوعات الضريبية له علاقة طردية مع سياسة تمهيد الدخل عند مستوى صافي الدخل فقط، وأثبت أن وجود علاقة في هذا المستوى بالتحديد إنما هو نابع من أهمية صافي الدخل بالنسبة للمدفوعات الضريبية في البيئة الأردنية، حيث تعتمد قيمة المدفوعات الضريبية على صافي الدخل لاحتسابها فتلجأ الشركات عادة لتمهيد دخلها للمحافظة على مستوى ثابت من المدفوعات الضريبية، وكان اتجاه العلاقة طردي بين المتغيرين بمعنى أنه تزداد قيمة المدفوعات الضريبية في الشركات الممهدة عنها في الشركات غير الممهدة للدخل، ويمكن تفسير ذلك بأن الشركات الممهدة للدخل يكون الدخل فيها مستقرًا، ولا يوجد فيه تقلبات تزيد أوتنقص من المدفوعات الضريبية، وعليه تكون المدفوعات الضريبية في الشركات الممهدة أعلى من الشركات غير الممهدة، وهذا عكس ما توصلت إليه دراسة (عقيل، 2003) بأن نسبة المدفوعات الضريبية في الشركات الممهدة للدخل تكون منخفضة مقارنة بالشركات غير الممهدة، وذلك ناتج أساسا عن رغبة الإدارة في تلك الشركات في تجنب ارتفاع المدفوعات الضريبية، من خلال العمل على تمهيد واستقرار الدخل المعلن وتجنب التقلبات غير المتوقعة التي تحدث في دخل الشركة، إذ أن هذه التقلبات يمكن أن تؤدي إلى ارتفاع المدفوعات الضريبية للشركة.

فالمدفوعات الضريبية تعتبر من الحوافز الرئيسية للتلاعب بالحسابات، وأهم العوامل المؤثرة في سلوك الإدارة لاختيارها الطرق والسياسات المحاسبية التي تهدف إلى التقليل من الدخل المحاسبي المعلن قصد التخفيض الضريبي، حيث أنه من بين الأهداف الرئيسية عند إعداد القوائم المالية هو تحديد الوعاء الضريبي الذي تخضع له المؤسسة، وبناء على ذلك تتمكن الإدارة من إظهار الدخل بالشكل الذي يؤدي إلى الحد من قيمة المدفوعات الضريبية.

خلاصة الفصل

بعد تحليل بيانات الدراسة وفحص فرضياتها المقترحة، نكون قد أوضحنا في هذا الفصل أهم الإجراءات التحليلية والقياسية التي قمنا بها من أجل التحقق من مدى الإجابة على التساؤلات المطروحة، ومناقشة واستخلاص النتائج المتحصل عليها ومدى تحققها في هذه الدراسة، ونكون قد أزلنا اللبس أو الغموض عن العناصر التي وردت في هذا الفصل، وكذلك تم التأكد من شروط صحة أداة القياس والتي تسمح لنا بالوثوق في النتائج التي تم الوصول إليها.

قد تم التوصل إلى أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية خلال الفترة 2012-2022 كان لدى إداراتها ميل لممارسة تمهيد الدخل إلا أن غالبية هذه المؤسسات قد سجلت أنها لم تمارس هذه السياسة، وقد تم التوصل إلىأن كل منطبيعة الملكية، الرفع المالي، معدل العائد على حقوق الملكية، حجم المؤسسة، قطاع النشاط تعد من العوامل المؤثرة في سلوك تمهيد الدخل، في حين ينعدم هذا التأثير بالنسبة لعامل الربحية، معدل النمو والمدفوعات الضريبية، مما يدل على عدم وجود أهمية لتأثير هذه العوامل في سلوك الإدارة في البيئة الجزائرية نحو تمهيد الدخل.

ونظرًا لعدم وجود إجماع في الدراسات السابقة بشأن العوامل المؤثرة في تمهيد الدخل، يمكن القول أن العوامل التي تؤثر على تمهيد الدخل في بلد أواقتصاد معين لا يمكن تعميمها على بلدان أواقتصاديات أخرى نظرا لاختلاف خصائص كل منها.

خاتمة

تمهيد

تعتبر القوائم المالية كخلاصة نشاط المؤسسات خلال السنة المالية، حيث تحتوي هذه القوائم المالية على التفاصيل المالية التي تساعد مستخدميها على اتخاذ القرارات التي يرونها في صالحهم، ونظرا للأهمية التي تكتسبها هذه القوائم لدى المستخدمين المختلفين سواء من داخل أو خارج المؤسسة جعلها عرضة لتحريفات وتلاعبات محاسبية من طرف إدارة المؤسسات رغبة منها في إعطاء صورة حسنة عن وضعية المؤسسة ودخلها، إذ يعد الدخل العنصر الأكثر أهمية من بين عناصر القوائم المالية فهو يعبر عن مدى كفاءة الإدارة في تسيير الموارد الاقتصادية المتاحة لها، وعليه فإن التصريح غير الحقيقي للدخل والذي لا يعكس المصداقية والشفافية الواجب العمل بها من شأنه إلحاق الضرر بالأطراف ذات المصالح مما قد يقودهم إلى اتخاذ قرارات غير صائبة والتي من شأنها إلحاق الضرر بالمؤسسة على المدى الطويل. لذلك وبغية إزالة التذبذب الذي من الممكن أن يحدث في سلسلة دخلها خلال عدة فترات مالية، وجعله يبدو مستقرا، يمكن أن تقوم المؤسسة بنقل دخل سنوات الدخل المرتفع إلى سنوات الدخل المنخفض، ويعتبر هذا شكلا من أشكال إدارة المعلومات المحاسبية الذي لا يخالف القوانين والمعايير المحاسبية، ويسمى بتمهيد الدخل، بحيث يستغل في ذلك المحاسب الثغرات الموجودة في القوانين والمعايير المحاسبية، وكذا المرونة المحاسبية المتاحة.

تجدر الإشارة أن الرهان الحقيقي اليوم يقع على عاتق الأطراف ذات المصالح عامة والمستثمرين خاصة حيث أنه عليهم عدم الاعتماد بشكل كلي ومسلم به على ما تنشره المؤسسات من أرقام وبيانات في قوائمها المالية، ولابد من التحقق والتحليل أكثر لتلك الأرقام والبيانات، كما أنه لابد من تقصي الحقائق وراء استقرار الأرباح الذي من الممكن أن يكون ناتجا عن السلوك المتعمد لتمهيد الدخل، ولابد من الجهات الرقابية الداخلية والخارجية وضع إجراءات رقابية صارمة لمحاولة الحد من هذه التجاوزات غير الأخلاقية بالدرجة الأولى، وإرساء معايير أخلاقيات الأعمال لمهنة المحاسبة بالدرجة الثانية.

من هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة بهدف فحص مدىتأثير بعض العوامل على مستوى تمهيد الدخل، والتي تتمثل في: معدل نمو المؤسسة، الرفع المالي للمؤسسة، نسبة ربحية المؤسسة، معدل العائد على حقوق الملكية للمؤسسة، حجم المؤسسة، قطاع النشاط، طبيعة ملكية المؤسسة، والمدفوعات الضريبية للمؤسسة. ومن أجل تحقيق هذاالهدف، تم دراسة العلاقة بين العوامل السابقة، ومستوى تمهيد

الدخل معبرا عنه بمعامل التباين بين الدخل والمبيعات، وذلك من خلال نموذج للانحدار الخطي المتعدد؛ وقد شملت الدراسة مجموعة من المؤسسات الجزائرية، ضمت 72 مؤسسة خلال 11 سنة بين سنتي 2012 و2022 ليكون عدد المشاهدات الكلية هو 783 مشاهدة خلال فترة الدراسة.

1. الاستنتاجات النظرية

فيما يتعلق بالجانب النظري يمكن التوصل إلى النتائج التالية:

– يعد صافي الدخل من أكثر العناصر عرضة للتلاعب والغش من الإدارة، فهو الحصيلة النهائية التي تحققها الشركات والذي يعتمد عليه أغلب المستخدمين للقوائم المالية لأنه يعبر عن مدى قوة الشركة واستمراريتها والذي يعكس الصورة الحقيقية للشركة، ويؤدي شيوع وانتشار ممارسة تمهيد الدخل إلى إثارة الشكوك حول جودة القوائم المالية وبالتالي زعزعة ثقة المستثمرين في مدى إمكانية الاعتماد عليها في اتخاذ مختلف القرارات الاستثمارية.

– إن ممارسات تمهيد الدخل تتيح لإدارة الشركات زيادة أو تخفيض دخلها، تبعاً للهدف الذي يخدمها، وهذا يقودنا إلى نتيجة مفادها أن ممارسات تمهيد الدخل عبارة عن أنشطة منافية للحقيقة، أي أنها لا تعبر عن الصورة الحقيقية للدخل، وأن كل شيء لا يعبر عما يراد التعبير عنه يعد احتيالاً هدفه تضليل مستعملي المعلومات سواء أكان المستثمرون أم الدائنون أم الجهات الحكومية وغيرها.

– يعتبر تمهيد الدخل شكلا من أشكال التلاعب المحاسبي الذي لا يخالف القوانين والمعايير المحاسبية، إذ يقوم المحاسب باستخدام معرفته بالقواعد والمعايير المحاسبية، وكذا الثغرات المتاحة في المعايير المحاسبية الدولية (المرونة المحاسبية والتقديرات المحاسبية) من أجل نقل دخل سنوات المرتفع إلى سنوات الدخل المنخفض، وبالتالي تخفيف تقلباته من سنة لأخرى.

– ليس بالضرورة أن ينتج عن ممارسات تمهيد الدخل تغيير في الرقم النهائي لصافي الدخل، وإنما قد ينتج عنه تغيير في فقرات قائمة الدخل دون التأثير على النتيجة النهائية، وهو ما يطلق عليه التمهيد التصنيفي للدخل.

– تؤدي ممارسات تمهيد الدخل إلى الإفصاح عن ما تريد الأسواق المالية والمحللين الماليين سماعه بدلا من الإفصاح عن نتيجة النشاط النهائية للمؤسسة من أجل إظهار نتيجة نشاط متوافقة مع توقعات المحللين والأسواق المالية.

– إن توفر المرونة وتعدد البدائل في القواعد المحاسبية وعدم صرامة المعايير التي تصدرها الجهات المختصة لتنظيم عمل المهنة، يعد أحد الوسائل التي تستخدمها إدارة المؤسسات للمناورة في القياس والإفصاح عن الدخل المعلن عنه، ومن هذه البدائل اختيار السياسة المحاسبية وتكوين المخصصات ووضع التقديرات، بحيث تتيح للإدارة أن تستخدم التخفيض أوالزيادة في الدخل.

– هناك تباين في دوافع الإدارة نحو تمهيد الدخل فمنها ما يعزى إلى المنفعة المباشرة للإدارة ذاتها مثل الاستقرار الوظيفي والشهرة الإدارية والحوافز، ومنها ما يعود على المؤسسة والإدارة بالنفع معا مثل التهرب الضريبي وتخفيض التكاليف السياسية ومقابلة شروط الائتمان، إذ أن المؤسسة ستكون مستفيدة بشكل مباشر بينما تستفيد الإدارة بذلك بشكل غير مباشر من خلال ما تظهره من نجاح ومهارة في إدارة المؤسسة الأمر الذي يترتب عليه زيادة في عوائدها الذاتية.

– بالرغم من الاختلاف الجذري في تأثير كل من تمهيدالدخل الانتهازي والمعلوماتي على التقارير المالية، إلا أنه لم يتمحتى الآن التوصل إلى معيار موحد ومتفق عليه بين الباحثين يؤكد أن الممارسات انتهازية أو معلوماتية، الأمر الذي يؤثر على دقة نتائج الأبحاث والدراسات المتعلقة في مجال تمهيد الدخل وآثاره.

– يهدف تمهيد الدخل غالبا إلى تغطية العجز وتضليل البيانات المالية ، لذلك فمن غير الممكن القضاء على مثل هذه الممارسات المرتبطة بالدافع الانتهازي للإدارة بل لابد من تحديد خط دفاعي تحكمه آليات رقابية فعالة، وأساليب حديثة للحد من هذه الممارسات إلى أدنى مستوى ممكن، ومن بينها تفعيل نظم الحوكمة وأخلاقيات الأعمال في منشآت الأعمال.

2. الاستنتاجات التطبيقية

أما فيما يتعلق بالجانب العملي من هذه الدراسة فقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

– تم التوسع في توضيح ظاهرة تمهيد الدخل بدافع تغطية النقص الحاصل في الدراسات المحلية حول هذه الظاهرة، وكذلك الغموض ونقص المعلومات المتوفرة في هذا المجال، لذلك كان لابد من الاستفادة من الأبحاث الدولية في إثراء مادة هذا البحث وبالتالي زيادة مدى وعي المطلع بهذه الظاهرة.

– من خلال مراجعة بعض القوائم المالية للمؤسسات الجزائرية عينة الدراسة، تم اكتشاف عدد من حالات القصور في مجالات التعاملوكانت بعيدة عن الإفصاح فضلاً عن نقص المعلومات وخصوصا تلك المتعلقة بالخبرة والاختصاص والتحصيل الدراسي.

– افتقار غالبية التقارير المالية التي تنشرها المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لكشف التدفقات النقدية في عينة الدراسة (لا تعده من الأساس)، وإذا تم التحصل عليه يكون غير متوافق مع الأسس والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وهو ما ألزمنا تفادي نماذج قياس ممارسات تمهيد الدخل المعتمدة عليه.

– تشير نتائج التحليل الإحصائي إلى أن ظاهرة تمهيد الدخل موجودة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية خلال الفترة 2012–2022، بغض النظر عن المقياس المستخدم للتعبير عن الدخل سواء الصافي التشغيلي أو الصافي قبل الضريبة أو صافي الدخل، إلا أننا اخترنا صافي الدخل لإكمال باقي الاختبارات، ويرجع السبب في ذلك إلى الأهمية التي يمثلها في كونه عنصرا مهما في مجالات تقييم أداء المؤسسات والتنبؤ بالأرباح والتدفقات النقدية المستقبلية، وعليه تم تأكيد صحة **الفرضية الأولى**.

– اتضح من النتائج أن هنالك علاقة ارتباط موجبة بين متغيرات البحث ولكنها ليست قوية والسبب يرجع إلى وجود عوامل أخرى لم يتناولها البحث.

– بالنسبة للعوامل المفسرة أوضحت نتائج الاختبارات الإحصائية أن هنالك مجموعة من المتغيرات المؤثرة التي تعمل كمحددات لسلوك الإدارة باتجاه تمهيد الدخل، وهناك متغيرات أخرى لم تدعم النتائج وجود أي علاقة إحصائية بينها وبين سلوك تمهيد الدخل كالتالي:

- ✓ هناك علاقة موجبة بين ملكية المؤسسة ومستوى تمهيد الدخل، وعليه تم تأكيد صحة **الفرضية الثانية** القائلة بأن "هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لطبيعة الملكية في مستوى تمهيد الدخل في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية خلال فترة الدراسة".

- ✓ هناك علاقة عكسية بين قطاع النشاط ومستوى تمهيد الدخل، وعليه تم تأكيد صحة **الفرضية الثالثة** القائلة بأن "هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لقطاع النشاط في مستوى تمهيد الدخل في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية خلال فترة الدراسة".
- ✓ كان معامل الانحدار المتعلق بمعدل النمو غير معنوي، وعليه تم رفض **الفرضية الرابعة** القائلة "بوجود تأثير ذو دلالة إحصائية لمعدل النمو في مستوى تمهيد الدخل في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية خلال فترة الدراسة".
- ✓ هناك تأثير موجب لمستوى الرفع المالي في تمهيد الدخل، وعليه تم تأكيد صحة **الفرضية الخامسة** القائلة بأن "بوجود تأثير ذو دلالة إحصائية لمستوى الرفع المالي في مستوى تمهيد الدخل في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية خلال فترة الدراسة".
- ✓ كان معامل الانحدار المتعلق بمستوى الربحية غير معنوي، وعليه تم رفض **الفرضية السادسة** القائلة بأن "هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لمستوى الربحية في مستوى تمهيد الدخل في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية خلال فترة الدراسة".
- ✓ هناك تأثير موجب لمعدل العائد على حقوق الملكية في مستوى تمهيد الدخل، وعليه تم تأكيد صحة **الفرضية السابعة** القائلة بأن "هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لمستوى العائد على حقوق الملكية في مستوى تمهيد الدخل في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية خلال فترة الدراسة".
- ✓ هناك تأثير موجب بين حجم المؤسسة ومستوى تمهيد الدخل، وعليه تم تأكيد صحة **الفرضية الثامنة** القائلة "بوجود تأثير ذو دلالة إحصائية لحجم المؤسسة في مستوى تمهيد الدخل في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية خلال فترة الدراسة".
- ✓ كان معامل الانحدار المتعلق بمستوى المدفوعات الضريبية غير معنوي، وعليه تم رفض **الفرضية التاسعة** القائلة "بوجود تأثير ذو دلالة إحصائية لمستوى المدفوعات الضريبية في مستوى تمهيد الدخل في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية خلال فترة الدراسة".

3. التوصيات

انطلاقا من النتائج التي تم التوصل إليها، ومن واقع التحليل الإحصائي للبيانات، يمكن اقتراحعددمنالتوصيات التي يمكن أن تساهم في الحد من ممارسات تمهيد الدخل ومختلف أشكال إدارة

المعلومات المحاسبية بشكل عام في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، ومن المتوقع أن تساهم في معالجة مشكلة البحث والسلبيات التي شخصت من قبل الباحثة كالآتي:

– العمل على تطوير المعارف والقدرات المحاسبية لدى المحاسبين من خلال دورات تكوينية توضح أكثر فلسفة النظام المحاسبي المالي والخيارات والطرق المحاسبية التي يقدمها من أجل تحسين مخرجات الأنظمة المحاسبية للمؤسسات الجزائرية؛

– تخفيض نطاق استخدام الطرق المحاسبية البديلة في القياس المحاسبي، وتحديد الظروف والأحوال التي يجب أن تستخدم فيها كل طريقة من هذه الطرق، ووضع قواعد وأحكام من شأنها تقليل استخدام الاجتهاد الشخصي الممارس من قبل الإدارة.

– ضرورة التزام المؤسسات بإعداد الكشوفات المالية ومنها كشف التدفقات النقدية وفق الأسس المحاسبية الصحيحة ومراعاة التناسق في التطبيق بين السنوات لتوفير قابلية المقارنة بين السنوات حتى تكون المعلومة المقدمة مفيدة للمستخدمين.

– ضرورة الالتزام بمتطلبات الإفصاح في البيانات المالية خاصة الملاحق، بتقديم كل المعلومات المحاسبية الضرورية، الطرق المحاسبية المستخدمة ومبررات تغييرها، وما هي الأسس التي تم بناء عليها إعداد التقديرات وذلك لإضفاء المزيد من الشفافية على التقارير المالية، وتسهيل عملية الرقابة وكشف ممارسات تمهيد الدخل، بالإضافة لتخفيف درجة السرية غير المبررة في الجزائر.

– ضرورة إدراك مستخدمي المعلومات والمستثمرين في المؤسسات الجزائرية لمدى أهمية وتأثير ظاهرة تمهيد الدخل ومحدداتها وذلك عند اعتمادهم لمعلومات الكشوفات المالية في اتخاذ قراراتهم، إذ ينبغي الحذر والابتعاد عن الأمان المطلق بدقة الأرقام المحاسبية وتمثيلها الصادق، وتوجيه الاهتمام بشكل خاص إلى المؤسسات التي تتسم بانخفاض مدفوعاتها الضريبية وارتفاع مستوى أدائها.

– التوسع في دراسة أسباب ودوافع لجوء إدارات المؤسسات الجزائرية إلى ممارسات تمهيد الدخل، وعمل دراسات تعتمد أسلوب الاستبانة والمقابلات لكل من المحاسبين، والمدراء الماليين والإدارة العامة والتدقيق الداخلي والخارجي للوقوف على أسباب تمهيد الدخل ودوافع إدارات المؤسسات الجزائرية للقيام بذلك.

– ضرورة تفعيل مختلف الآليات الرقابية الداخلية والخارجية، وجعلها مواكبة مع التطورات وملائمة مع متغيرات البيئة الجديدة، وقادرة على اكتشاف حالات التلاعب في القوائم المالية، مع إتخاذ إجراءات ردعية

اتجاه ممارسيها في حال اكتشافها تفاديا لتفشي هذه الظواهر في مختلف المؤسسات وحماية حقوق الملاك وأصحاب المصالح.

– ضرورة الاهتمام بمستوى الإفصاح عن الإجراءات المتخذة ضد الفساد من جانب المؤسسات وضرورة وجود جهة مستقلة يمكنها متابعه وتقييم تلك الإجراءات، وذلك لأنه يوضح حسن النية في أن تلك المؤسسات تعمل على محاولة الحد من الممارسات الفاسدة التي تنشأ نتيجة تضارب المصالح والتي تضر بالمستثمرين والمجتمع ككل.

– ضرورة وجود ضوابط تضاف إلى المعايير المحاسبية، بهدف تقليل التقديرات المحاسبية بقدر الإمكان، والحد من المرونة في القياس المحاسبي.

– ضرورة اهتمام واضعي المعايير بالأبعاد السلوكية لعملية القياس والإبلاغ المالي وعدم جعل الاهتمام محصورا بالجانب الفني للعمل المحاسبي، فالجوانب السلوكية تؤثر على دقة المعلومات المحاسبية المعلنة في الكشوفات المالية.

– ضرورة اهتمام الأكاديميين والمختصين بالبحث المحاسبي في الدول العربية بإيجاد مقياس جديد للكشف عن تمهيد الدخل وعدم الاكتفاء بما هو موجود من مقاييس باعتبار أن تمهيدالدخل يرتبط بسلوك الإدارة وأن السلوك قد يختلف بين الإدارات تبعا للثقافات والضوابط المحاسبية التي تحكم كل بيئة.

4. الآفاق المستقبلية للدراسة

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج يمكن تقديم مجموعة من المجالات التي تشكل أساساً لبحوث ودراسات مستقبلية، لعل من أهمها:

– إجراء دراسات أخرى في نفس الموضوع على أن تكون عينات الدراسة أكبر وخلال فترات زمنية مختلفة، مع التوسع في البحث عن العوامل والأسباب التي تجعل المؤسسات تقوم بتمهيد دخلها.

– نظرا لعدم إمكانية تعميم نتائج هذه الدراسة على القطاعات الاقتصادية الأخرى نتيجة الاختلاف الكبير في طبيعة محاسبتها، من الضروري القيام بدراسات تتناول المؤسسات المالية (البنوك والتأمينات) بشكل خاص بهدف إعطاء صورة أكثر وضوحا في هذا القطاع.

– إجراء المزيد من البحوث الأكاديمية في مجال اختبار نوع ممارسات تمهيد الدخل بغية الوصول لمعيار موضوعي ومتفق عليه عالميا للتمييز بين تمهيد الدخل الانتهازي والمعلوماتي، ليتم طرحه وتبنيه في الأسواق المالية، واستخدامه من قبل المستثمرين والمحللين الماليين فيها.

– البحث في كفاءة باقي المناهج والنماذج المعدة لاختبار وقياس سلوك تمهيد الدخل، وباقي أشكال إدارة المعلومات المحاسبية، وكذا إجراء دراسات لتقييم نماذج كشف تمهيد الدخل وتقديم النموذج الأفضل في الكشف عنه، وعدم الاقتصار على استخدام النماذج التقليدية فقط.

– إعداد دراسات وأبحاث أخرى تتعمق في الموضوع قيد الدراسة، وتحاول الانتقال من مرحلة قياس ممارسات تمهيد الدخل إلى مرحلة البحث عن حلول ناجعة في الحد منها.

– إجراء دراسات مستقبلية حول موضوع المحاسبة القضائية وآليات عملها، والتعرف على دور كل من المراجع القانوني والخبراء الماليين وآليات الحوكمة الداخلية في الحد من ظاهرة تمهيد الدخل.

قائمة المراجع

أ.المراجع باللغة العربية

1. إبراهيم.ع .س(2008)العوامل المحددة لجودة وظيفة المراجعة الداخلية في تحسين جودة حوكمة الشركات:دراسة تطبيقية،مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية،المجلد 45، العدد 01.
2. ابراهيم.م .ز (2006) السلوك الأخلاقي للإدارة عند قياس الدخل المحاسبي بمنظمات الأعمال –دراسة اختبارية–، مجلة آفاق جديدة، المجلد 18، العدد01، ص ص106–133.
3. أبو انصار. م&حمد.آ .خ (2013) أثر تمهيد الدخل على العوائد السوقية للشركات المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، دراسات العلوم الإدارية،المجلد40، العدد02.
4. أبو علجية.ع .م&حمدان.ع (2009) أثر الحوكمة المؤسسية على إدارة الأرباح، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي العلمي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية.
5. أبو نصار.م&حميدات.ج (2017) معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية –الجوانب النظرية والعلمية–، الطبعة الثالثة، عمان،الأردن، دائرة المكتبة الوطنية.
6. أبو هلال.م .م (2010) بناء نموذج للحد من ظاهرة سلوك تمهيد الدخل في الشركات المساهمة العامة المدرجة سوق فلسطين للأوراق المالية مقارنة مع نموذج ماليزيا، عمان،أطروحة دكتوراه تخصص محاسبة، كلية الأعمال، جامعة عمان العربية.
7. أحمد ابراهيم شرف (2017) أثر تبني معايير التقرير المالي الدولية على جودة التقرير المالي: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، مجلة التجارة والتمويل، العدد 04، ص ص 277–324.
8. إسماعيل سليمان.أ .ف (2018) أثر التحفظ المحاسبي على جودة التقرير المالي في بيئة الأعمال المصرية،اسم المجلة غير موجود، المجلد 09، العدد01، ص ص 518–541.
9. التميمي.ع .ح&الساعدي.ح .ح (2015) إدارة الأرباح: عوامل نشوءها و أساليبها و سبل الحد منها، الطبعة الاولى،جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد.
10. التميمي.م .م&البازي.ع .م&مسعود.ل .ص (2020) أثررقابة جودة التدقيق على جودة الإفصاح المحاسبي في ظل دوافع الإدارة بالتلاعب بالسياسات المحاسبية،مجلة الدنانير ، العدد20، ص ص 522–564.
11. الجرف.ي .أ (2017) أثر التطورات فى معايير المحاسبة المصرية على مستوى ممارسة إدارة الأرباح:دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، جامعة طنطا، كلية التجارة، ص ص62–133.
12. الحسناوي.ر .ع (2006) العوامل المؤثرة في عملية تمهيد الدخل: دراسة ميدانية على الشركات المساهمة الصناعية العراقية،المجلة العربية للمحاسبة، المجلد09، العدد01، ص ص27–72.

13. الحنفى.خ .م (2022) أثر ممارسات إدارة الأرباح على العائد السوقى للسهم: مع دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المسجلة بالبورصة المصرية،مجلة البحوث المحاسبية، العدد02،ص ص615-655.

14. الخشماوي.ع .م&الدوسري.م .ن (2008) المحاسبة الإبداعية ودور المدقق في التحقق من ممارساتها ونتائجها،الكويت، مسابقة البحوث التاسعة على مستوى جميع القطاعات،ديوان المحاسبة.

15. الرفاعي.م (2010) جودة أنشطة المراجعة الداخلية ودورها في الحد من ممارسات إدارة الأرباح:دراسة تطبيقية على البيئة السعودية،بحث مقدم إلى الندوة الثانية عشر لتطوير سبل المحاسبة في المملكة العربية السعودية بعنوان مهنة المحاسبة في المملكة العربية السعودية وتحديات القرن العشرين.

16. السلمان.أ .ب (2012) تطور جودة المعلومات المحاسبية،مجلة البحوث المحاسبية،المجلد11، العدد02.

17. الشحادة.ع .ا&البرغوثي.س .ا (2009) ركائز الحوكمة ودورها في ضبط إدارة الأرباح فب البيئة المصرفية في ظل الأزمة المالية العالمية، بحث مقدم إلى الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية.

18. الشمري.م .د (2016) أثر تمهيد الدخل على الأداء المالي: دراسة تطبيقية على بنك الإسكان للتجارة والتمويل2010-2014، جامعة الشرق الأوسط،كلية الأعمال، قسم المحاسبة.

19. الشيرازي.ع .م، (1990) نظرية محاسبية،الطبعة الأولى،الكويت، ذات السلاسل للطباعة والنشر.

20. العبيدي.ص .ب (2008) دور التحكم المؤسسي في تخفيض ممارسات المحاسبة الإبدعية وتحقيق التوافق بين مصالح أطراف الوكالة،أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد .

21. العتوم.ح .م (2015) أدوات الحاكمية المؤسسية وأثرها في الحد من تمهيد الدخل في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، رسالة ماجستير تخصصمحاسبة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة جرش، الأردن.

22. العتيبي،ا .خ (2016) تمهيد الدخل والعوائد غير العادية للأسهم في الشركات المساهمة السعودية، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الشرق العربي للدراسات العليا،المملكة العربية السعودية.

23. القاموسي. ض .ع&ابراهيم ,آ .ع (2018) تأثير تمهيد الدخل في القيمة الاقتصادية المضافة: دراسة تطبيقية في عينة من الشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية،مجلة الإدارة والاقتصاد،المجلد41، العدد115، ص ص192-204.

24. القثامي.ف&الخيال.ت (2010) إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية،مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، المجلد47، العدد01.

25. المسعودي.ح .ع&مغامس.ر .ص (2018) تطبيق قانون Benfordلكشف ممارسات متهيد الدخل عند القياس بالقيمة العادلة: بحث تحليلي لعينة مختارة من المصارف العراقية، المجلة العراقية للعلوم الإدارية،المجلد16، العدد65، ص ص98-119.

26. المطارنة.ع .ع (2014) تمهيد الدخل وعلاقته بمؤشرات الربحية، ومصروف ضريبة الدخل، وجودة التدقيق:دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية والخدمية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان،أطروحة دكتوراه، جامعة العلوم الاسلامية العالمية،الأردن.

27. المومني، ع .ا (2009) دور الأبعاد السلوكية لإدارة الوحدات الاقتصادية في القياس والإفصاح المحاسبي في حدوث الأزمات المالية:دراسة نظرية، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الرابع حول الأزمة المالية العالمية الراهنة وانعكاساتها على اقتصاديات دول منظمة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

28. النابلسي.ز .م (2012) دور حوكمة الشركات في الحد من ممارسات تمهيد الدخل في الشركات المدرجة في بورصة عمان :دراسة ميدانية، رسالة ماجستير تخصص محاسبة، كلية الاقتصاد والأعمال، جامعة جدارا، الأردن.

29. الناصر.أ .ح (2012) دور آليات الحوكمة الداخلية في التهرب الضريبي من خلال ممارسات تمهيد الدخل: دراسة تطبيقية في عينة من المصارف الخاصة في العراق،رسالة ماجستير في الضرائب، مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد.

30. بالرقي.ت (2012) المحاسبة الإبداعية:المفاهيم والأساليب المبتكرة لتجميل صورة الدخل، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، العدد12، ص ص23-50.

31. بشاى.م .ع&يوسف.م .م&شحاتة.و (2021) دراسة أثر التكاليف السياسية على العلاقة بين الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية وإدارة الأرباح،مجلة الدراسات المالية والتجارية، العدد03،ص ص131-152.

32. بغداد.أ (2022) دور آليات الحوكمة في تأطير المحاسبة الإبداعية وأثرها على جودة المعلومات المحاسبية في مؤسسات التأمين:دراسة حالة،أطروحة دكتوراهتخصص محاسبة ومراجعة، قسم العلوم المالية والمحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تيسمسيلت.

33. بلال كيموش، وإلياس شرشافة (2019) مفاهيم التقرير المالي في ضوء الإطار المفاهيمي 2018 لمجلس معايير المحاسبة الدولية، مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية ، المجلد 02، العدد01، ص ص 117-136.

34. بن حامد.ا .ع (2010) دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات المساهمة بالمملكة العربية السعودية،بحث مقدم إلى الندوة الثانية عشر لتطوير المحاسبة في المملكة العربية السعودية.

35. بن دوبة.م (2023) أثر أخلاقيات مهنة التدقيق على جودة التقارير المالية: دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه تخصصتدقيق ومراقبة التسيير، قسم علوم مالية ومحاسبة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة أحمد درايعية.

36. بوخناف.و&حولي ,و (2021) أثر ممارسات تمهيد الدخل على القيمة السوقية دراسة عينة من شركات المساهمة السعودية للقطاع الصناعي للفترة 2017-2014، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني،المجلد06، العدد02، ص ص510-532.

37. بوعظم.ف (2022) قرارات تمويل المؤسسات الاقتصادية في ظل عدم تماثل المعلومات:نظرية الإشارة كمدخل مفسر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالقروض البنكية،أطروحة دكتوراه تخصص مالية المؤسسة، قسم العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف1.

38. بوقابة.ز (2022) أثر جودة التدقيق الخارجي على إدارة الأرباح :دراسة حالة لآراء مجموعة من الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات في الجزائر،أطروحة دكتوراه تخصص محاسبة وتدقيق، قسم العلوم التجارية،كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3.

39. جعفر.م .ع (2008) دور نظرية الوكالة في تطوير البحث العلمي في الفكر المحاسبي،رسالة ماجستير تخصصمحاسبة، كلية العلوم الإدارية الدراسات العليا، جامعة أم درمان الإسلامية.

40. جهماني.ع .ع (2001) سلوك تمهيد الدخل في الأردن: دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في بورصة عمان، المجلة العربية للمحاسبة، المجلد04، العدد01.

41. حدادي.س (2019) دور محافظ الحسابات في اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية والحد من آثارها على جودة المعلومات المالية: دراسة حالة مجموعة من شركات محافظة الحسابات والشركات الجزائرية،أطروحة دكتوراه تخصص بنوك ومحاسبة، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف المسيلة.

42. حرفوش. أ (2019) البدائل النظرية لتقييم جودة التقارير المالية :دراسة تحليلية،مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد02، العدد01، ص ص179-204.

43. حلمي.أ .ج (2009) تطوير معايير التدقيق والتأكيد الدولية وقواعد أخلاقيات المهنة،عمان، الأردن، دار صفاء للنشر والتوزيع.

44. حماد.ط .ع (2008) حوكمة الشركات، شركات قطاع عام ومصارف، المفاهيم، التجارب، المتطلبات، الاسكندرية،مصر،الدار الجامعية.

45. حماد.ط .ع (2005) حوكمة الشركات –المفاهيم،المبادئ، التجارب، تطبيقات الحوكمة في المصارف،الإسكندرية، الدار الجامعية.

46. حمدان.ع .م (2009) دور التدقيق الخارجي في التنبؤ بالأزمات المالية،المؤتمر الدولي السابع حول:تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال،التحديات، الفرص، الآفاق.

47. حمدان.م&القاضي ,ح (1995) نظرية المحاسبة، دمشق،مطبعة الجامعة.

48. حمزة العرابي، وخالد قاشي (2015) الإطار المفاهيمي المحاسبي الجديد لمجلس معايير المحاسبة الدولية IASB في ظل التقارب مع مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكيFASB، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية ، المجلد08، العدد03، ص ص 54-74.

49. حمزة بوسنة (2012) دور التدقيق المحاسبي في تفعيل الرقابة على إدارة الأرباح: دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية و الفرنسية، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، قسم العلوم التجارية،تخصص دراسات مالية و محاسبية معمقة.

50. حميدي.ك .س (2011) العلاقة بين حوكمة الشركات وتمهيد الدخل:دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية،رسالة ماجستير تخصص محاسبة، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة الكوفة،العراق.

51. حنيش.و (2014) دور تكلفة الإحلال الاكتوارية المستحدثةفي المحافظة على القيمة المالية للمؤسسة: تطبيق على مؤسسة التركيب الصناعي بالجزائر،أطروحة دكتوراه، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3.

52. حواس.ص&حسياني.ع .ا (2013) تعزيز دور لجان المراجعة لمحاربة ظاهرة اتساع رقعة إدارة الأرباح في المؤسسات الجزائرية،مجلة المؤسسة جامعة الجزائر، العدد03.

53. خالد بريش (2020) ممارسة الإدارة لأساليب إدارة الارباح وأثرها على جودة الأرباح المحاسبية: حالة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة دكتوراهتخصص دراسات محاسبية وجباية وتدقيق، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3.

54. خليل.م&ابراهيم ,أ (2005) دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاسها على سوق المالية:دراسة نظرية تطبيقية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، العدد01، ص ص 723-782.

55. خمقاني.ب .ا (2016) نحو نموذج لاكتشاف واستبعاد ممارسات المحاسبة الإبداعية من التقارير المالية في ظل النظام المحاسبي المالي: دراسة حالة عينة من الشركات البترولية العامة بالجزائر للفترة2012-2013، أطروحة دكتوراه تخصص محاسبة وجباية، قسم علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

56. راصدي.ص (2017) أثر المحاسبة الإبداعية على قياس وتقييم أداء المؤسسات: دراسة حالة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لولاية بجاية،أطروحة دكتوراه تخصص محاسبة وتدقيق، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2.

57. رجب عثمان.ي .م (2018) نموذج كمي مقترح للتنبؤ بالغش في القوائم المالية لزيادة فعالية عملية المراجعة الخارجية: دراسة تطبيقية،أطروحة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة عين الشمس،مصر.

58. رزيقات.ب (2019) أثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)على إدارة الأرباح دراسة تحليلية لتجارب الدول القائمة على التطبيق، أطروحة دكتوراهتخصص محاسبة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة .

59. رياض.ع .ا (2007) الوسائل والدوافع المؤثرة في سياسة تمهيد الدخل: دراسة ميدانية،المجلة العربية للمحاسبة، المجلد10، العدد01.

60. زحاف.ص (2018) أهمية الالتزام بمتطلبات الحوكمة للحد من التلاعب بالأرباح وتحسين جودتها: دراسة تطبيقية على عينة من البنوك العاملة في الجزائر للفترة2011–2015، أطروحة دكتوراه تخصص دراسات محاسبية وجبائية متقدمة، قسم العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

61. زرقواد.و (2022) دور المراجعة الجبائية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية: دراسة ميدانية، أطروحة دكتوراه تخصص محاسبة وتدقيق،قسم علوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس.

62. زنودة.إ (2020) المحاسبة الإبداعية واشكالية التسيير الضريبي:دراسة حالة المؤسسة الإقتصادية طهراوي ولاية بسكرة للفترة 2002–2017، أطروحة دكتوراه تخصصمحاسبة، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة.

63. زهران.ع .ا (1990) استخدام نظرية الوكالة في تحليل مشكلة الاختيار من بين الطرق والقواعد المحاسبية البديلة مع التطبيق على بعض المنشآت المصرية،رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة القاهرة.

64. زياد عبد الحليم ذيبة، نضال محمود الرمحي، وعمر عيد الجعيدي (2011) نظم المعلومات في الرقابة والتدقيق، عمان، دار المسيرة.

65. زياني.ع .ا (2023) دور التدقيق المالي في تحسين جودة التقارير المالية: دراسة حالة عينة من محافظي الحسابات على مستوى الجزائر، مجلة الاقتصاد والمالية ، المجلد09، العدد01، ص ص 125–138.

66. سبيعة.ن (2021) دور حوكمة الشركات في الحد من سلبيات المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية: دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب –أوماش–بسكرة،أطروحة دكتوراه تخصص محاسبة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة.

67. سعادة.ط .إ (2021) رؤية متعددة الأبعاد لنمذجة آليات قياس جودة الأرباح المحاسبية وفق منهجية النمذجة المفاهيمية:دراسة قياسية موسعة،المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، المجلد02، العدد02، ص ص1229–1313.

68. سعادة.ط .إ (2022) قياس وتقييم سلوك ممارسات تمهيد الدخل وأثره في دعم القيمة السوقية خلال الفترات الاقتصادية الضبابية بالتطبيق على الحالة المصرية2010–2015:دراسة تجريبية متعددة النماذج،المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية،المجلد03، العدد02، ص ص1–67.

69. سعيدي.ف (2021) تأثير ممارسات المحاسبة الإبداعية على كفاية الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية و سبل الحد منها: دراسة حالة لآراء عينة من الأكاديميين والمهنيين بالجزائر ومصر،أطروحة دكتوراهتخصص محاسبة وتدقيق، قسم العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة2.

70. سليمان.م .م (2006) حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، مصر، الدار الجامعية.

71. سوياد.أ (2016) دور مراجع الحسابات الخارجي في اكتشاف التضليل في القوائم لمالية والتقرير عنه: دراسة استقصائية لآراء مراجعي الحسابات في ولاية سطيف،مجلة الأبحاث الاقتصادية، العدد02.

72. شاوشي.ك (2016) إطار مقترح لأثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الجزائرية، أطروحة دكتوراه تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، قسم العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس .

73. شتيوي.أ .أ (2009) دراسة تطبيقية لتحليل العوامل الاقتصادية على ممارسات إدارة الأرباح بالشركات المصرية،المجلة العلمية للتجارة و التمويل، العدد01.

74. شخاترة.م .ز&الخوري.ع .ف (2014) مدى استخدام ممارسات تمهيد الدخل في قطاع الخدمات الأردني،المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد10، العدد04.

75. شنين.ع .ا&زرقون.م (2017) تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على ممارسات إدارة الأرباح للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد03.

76. صبايحي.ن (2015) الأبعاد الأخلاقية لمهنة المحاسبة وتطبيقات التلاعب المحاسبي،مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، العدد 22 .

77. صديقي.أ&بن يحي.ي (2020) أثر ممارسات إدارة الأرباح بالمستحقات والأنشطة الحقيقية على عوائد الأسهم: دراسة ميدانية على شركات المساهمة التكنولوجية والخدماتية المدرجة في بورصة باريس،مجلة التكامل الإقتصادي،المجلد08، العدد 04،ص ص 66-81.

78. صديقي. ف (2016) ظروف وحوافز إدارة أرباح المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في سياق الغموض النسبي لممارسات النظام المحاسبي المالي (SCF): دراسة لعينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية للفترة 2010-2014، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

79. صيام. و (2009) مدى إدراك محللي الائتمان لمخاطر إجراءات المحاسبة الخلاقة وللاجراءات المناسبة للكشف عنها في البنوك التجارية، المجلة الأردنية في إدارة الاعمال،المجلد05، العدد02، ص ص 163-182.

80. طرفاوي. م .ا (2021) أثر إدارة الأرباح على الربح الضريبي للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية: دراسة تطبيقية للشركات التابعة للمجمع الصناعي إسمنت الجزائر (GICA)للفترة الممتدة بين 2010-2016،أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح،الجزائر.

81. عبد الحليم.أ (2018) أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية:دراسة تحليلة علر شركات صناعة الأدوية المدرجة ببورصة عمان، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط .

82. عبدلي.ي .أ (2012) أثر حوكمة الشركات على سياسة تمهيد الدخل في الشركات المساهمة العامة الصناعية والخدمية الأردنية: دراسة تحليلة،رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة اليرموك، الأردن.

83. عبيد.ر .ر (2017) قياس وتفسير العلاقة بين خصائص الوحدة الاقتصادية وجودة الأرباح المحاسبية:دراسة تطبيقية في الشركات السعودية،المجلد 21، العدد 02، ص ص 680-733.

84. عسيري.ع .ا (2002) تمهيد الدخل من قبل الشركات المساهمة السعودية،مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية،المجلد39،العدد02، ص ص 255-286.

85. عقيل.ح .ح (2003) تمهيد الدخل :دراسة ميدانية في عينة مختارة من الشركات الصناعية، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق

86. علي تبن.ب .ا (2018) دور الضبط المؤسسي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح وموثوقية التقارير المالية في المصارف السودانية: دراسة ميدانية،أطروحة دكتوراه في المحاسبة، كلية الدراسات العليا، جامعة أم درمان الإسلامية،السودان.

87. عمر عيسى جهماني (2001) سلوك تمهيد الدخل في الأردن: دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في بورصة عمان، المجلة العربية للمحاسبة، المجلد 04، العدد01.

88. عيسى.ر&استامبولي.آ (2019) أثر إلزام الشركات بتبني معايير التقرير المالي الدولية على تمهيد الدخل: دراسة مسحية على عينة من الشركات المدرجة في الأسواق المالية العربية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية –سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية،المجلد41، العدد01، ص ص 353-372.

89. عيسى.ع .م&حشاد ,ط .م (2021) قياس أثر القدرة الإدارية على المحتوى الإعلامي لممارسات تمهيد الدخل في بيئة الأعمال المصرية دراسة عملية، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية،المجلد02، العدد02،ص ص 317-330.

90. غازي.ع .ا (2016) مدى استخدام ممارسات تمهيد الدخل في الشركات الأردنية المالية المدرجة في بورصة عمان: دراسة تطبيقية،رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية،الأردن.

91. غرايبة.ع .ا (2015) العوامل المؤثرة في ممارسة تمهيد الدخل وأثرها على الأداء المالي في الشركات الخدمية الأردنية المدرجة في بورصة عمان: دراسة تحليلية،رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية،الأردن.

92. غزالي. ز (2015) دور الحوكمة في تفعيل الرقابة على إدارة الأرباح في المؤسسات الاقتصادية: دراسة لبعض المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، رسالة ماجستيرتخصص الحوكمة ومالية المؤسسة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف .

93. غزالي.ز&غزالي.ر (2019) ممارسات إدارة الأرباح و مدى انتهاجها في شركات المساهمة: دراسة قياسية لمجموعة من الشركات الجزائرية، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 03، العدد01.

94. فريحات.م .أ (2016) أثر تمهيد الدخل في العوائد السوقية لأسهم الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية، المجلة العربية للإدارة،المجلد36، العدد02، ص ص121-140.

95. فؤاد ريمون ميلاد (2016) أثر الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية IFRS–IAS على التحفظ المحاسبي وجودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية، مجلة الفكر المحاسبي ، المجلد 20، العدد 02، ص ص 517–572.

96. قرعان،س .ص (2005) العوامل المؤثرة في سياسة تمهيد الدخل: دراسة ميدانية في الشركات الصناعية الأردنية، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة اليرموك، الأردن.

97. قزال.إ (2018) دراسة تأثير سياسات التحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي:دراسة تطبيقية على عينة من شركات المساهمة الجزائرية للفترة2011–2015، أطروحة دكتوراه تخصص دراسات محاسبية وجبائية متقدمة، قسم العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

98. قزال.ا&زحاف ,ص&قزال ,أ (2019) قياس اتجاه ممارسات إدارة الأرباح في شركات المساهمة الجزائرية،مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد 05، العدد04.

99. كامل.س .م (2008) أثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح:دراسة تطبيقية،مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية،المجلد45، العدد08.

100. كبلان.م .ع (2013) قياس أثر ممارسات إدارة الأرباح على أسعار أسهم الشركات المسجلة بسوق الاوراق المالية الليبي،المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة –كلية التجارة جامعة طنطا–، العدد02، ص ص1512–1538.

101. كسكس.م (2020) التدقيق المحاسبي كآلية للحد من ممارسات إدارة الأرباح لتحسين جودة القوائم المالية في البيئة المحاسبية الجزائرية: دراسة تطبيقية لعينة من المؤسسات الإقتصادية الجزائرية،أطروحة دكتوراه تخصص تسيير محاسبي وتدقيق، قسم العلوم المالية والمحاسبة، جامعة غرداية.

102. كيموش.ب (2015) دور البدائل المحاسبية المتعلقة بالبنود التشغيلية في إدارة الأرباح :حالة الشركات المدرجة في بورصة الجزائر،المجلة العربية للمحاسبة،المجلد18، العدد02،ص ص 121–155.

103. كيموش.ب (2014) دور المصاريف والنواتج غير النقدية واحتياجات رأس المال العامل في إدارة الأرباح :حالة المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر 2005–2009. مجلة الباحث، العدد14، ص ص 43–56.

104. كيموش.ب&شرون.ع .ا (2018) أثر بعض خصائص المؤسسات الجزائرية في مستوى إدارة الأرباح: دراسة استكشافية، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، العدد07، ص ص 514–530.

105. لعروسي.آ (2019) تأثير المحاسبة الإبداعية على جودة المعلومات المحاسبية في الجزائر:دراسة استطلاعية ، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، مسيلة.

106. لوالبية.ف (2020) محددات إدارة الأرباح للمؤسسات الاقتصادية في ظل البيئة المالية والمحاسبية الجزائرية: دراسة ميدانية استقصائية،أطروحة دكتوراه تخصص مالية المؤسسة، قسم العلوم المالية والمحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير ،جامعة أحمد دراية ، أدرار، الجزائر.

107. مجدي عبد الحكيم مليجي (2014) أثر التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية وقيمة الشركات المسجلة في بيئة الأعمال السعودية: دراسة نظرية تطبيقية، مجلة المحاسبة والمراجعة ، المجلد 02، العدد 02، ص ص1-49.

108. مجدي عبد الحكيم مليجي مليجي (2019) قياس أثر القدرة الإدارية على جودة التقرير المالي وخطر انهيار أسعار الأسهم دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية ، المجلد 03 ، العدد 03، ص ص 293-379.

109. محمد الشريف بن زواي (2019) إختبار علاقة الوساطة للإفصاح بين جودة التدقيق وجودة التقارير المالية حسب أراء أصحاب المهنة: نموذج معادلات هيكلية باستخدام المربعات الصغرى الجزئية، مجلة العلوم التجارية والتسيير، المجلد15، العدد 01، ص ص 61-79.

110. محمد راشد.م .ا (2020) أثر حجم وتدوير منشأة مراقب الحسابات على ممارسات إدارة الأرباح المحاسبية والحقيقة:دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية،المجلد04، العدد01،ص ص1-65.

111. محمد زياد شخاترة، وعبير فايز الخوري (2014) مدى استخدام ممارسات تمهيد الدخل في قطاع الخدمات الأردني، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال ، المجلد 10، العدد04.

112. محمود.ع .ع (2015) نموذج مقترح لقياس أثر تطبيق حوكمة الشركات، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، مصر.

113. مرعي.ل .أ (2002) تقييم مدى جودة الأرباح المحاسبية الصادرة عن الشركات المساهمة المصرية من منظور ممارسات إدارة الأرباح، العدد 02.

114. مصطفى حسن.ح .ع (2020) أثر تطبيق معايير التقرير المالي الدولية على المقدرة التنبؤية لمخصصات خسائر القروض لتحسين جودة التقارير المالية والأداء المالي، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، المجلد04، العدد01، ص ص1-61.

115. مكية.ن&مرتكوش.ع (2016) تقييم نموذج Eckelالمستخدم في كشف ممارسات تمهيد الدخل: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة الصناعية في الأسواق المالية العربية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية –سلسلة العلوم الاقتصادية والقنونية،المجلد38، العدد06،ص ص 237-260.

116. مومن.ف .ا (2020) أثر الالزامات المهنية للمراجع الخارجي على مواجهة أساليب المحاسبة الإبداعية:دراسة ميدانية،أطروحة دكتوراه تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمة لخضر الوادي.

117. نيربي.ح .ع&شهيد ,ر .ح (2020) أثر تمهيد الدخل في المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية:دراسة تطبيقية على سوق دمشق للأوراق المالية، مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادية، المجلد13، العدد05.

118. هويدي.ع (1998) دراسة اختبارية لبعض محددات تمهيد الدخل في الشركات المساهمة الكويتيةللإدارة العامة،المجلد38، العدد02.

2.المراجع باللغات الأجنبية

1. Abdelghany, K. E. (2005). Measuring the quality of earnings. *Managérial auditing Journal, Vol 20* (N°9).
2. Acharya, V. V., & Lambrecht, B. M. (2015). "A Theory of Income smoothing When Insiders Know More Than Outsiders". *Review of Financial Studies, Vol 28* (N° 9), PP 2534-2574.
3. Ajekwe, C., & Ibiamke, A. (2017). Accounting Frauds: A Review of Literature. *IOSR Journal Of Humanities And Social Science (IOSR-JHSS), Vol 22* (N°4), PP 38-47.
4. Ajward, A. R. (2011). An Empirical Evaluation of the Effectiveness of Audit Committees in terms of Earnings Quality. *The bulletin of the Graduate School of Commerce, Vol 72*, PP 107-132.
5. Alain, F. (2009). *Gouvernanced'Entreprise.* Bruxelles, Belgique: Edition de Boeck.
6. Albrecht, W. D., & Richardson, F. M. (1990). "Income Smoothing by Economy Sector". *Journal of Business Finance and Accounting, Vol 17* (N° 5), PP 713-730.
7. Aljuaidi, O. E., & Aldaoor, L. A. (2014). MANDATORY ADOPTION OF IASB STANDARDS, INCOME SMOOTHING, AND REACTIONS OF THE JORDANIAN EMERGING ASE MARKET. *European Journal of Accounting Auditing and Finance Research, Vol 02* (N°04), PP 1-21.
8. Almeida, J. E., & Neto, A. S. (2012). Effects of income smoothing practices on the conservatism of public companies listed on the BM & FBOVESPA. *Revista Contabilidade and Finanças, Vol 23* (N°58), PP 65-75.
9. Amat, O., & Gowthorpe, C. (2004). Creative Accounting: Nature, Incidence And Ethical Issues. *Journal of Economic literature* (749), PP1-19.
10. Ashari, N., Chye Koh, H., Tan, S. L., & Wong, W. H. (1994). Factors Affecting Income Smoothing Among Listed Companies in Singapore. *Accounting and Business Research, Vol 24* (N°96), PP 291-301.
11. Ayadi, W. M., & Boujelbène, Y. (2015). Internal governance mechanisms and value relevance of accounting earnings: An empirical study in the French context. *International Journal of Managerial and Financial Accounting, Vol 07* (N°01).
12. Balaciu, D., & Cosmina, M. (2008). Is Creative Accounting A form of manipulation University of Oradea. *Journal accredited CNCSIS, vol 3* (N°17), PP 935-940.

13. Balaciu, D., Bogdan, V., & Beattrice, V. (2009). A brief review of creative accounting literature and its consequences in practice. *Annales universitatis apulensis series Oeconomica, vol 11* (N°1).

14. Baolei, Q., & Gaoliang, T. (2012). The Impact Of Audit Committees' Personal Characteristics On Earnings Management: Evidence From China. *The Journal of Applied Business Research,, Vol 28* (N°06), PP 1331-1343.

15. Barnea, A., Ronen, J., & Sadan, S. (1976). Classificatory Smoothing of Income with Extraordinary Items. *The Accounting Review, Vol 51* (N° 1), PP 110-122.18. Barnea, A., Ronen, J., & Sadan, S. (1976). Classificatory Smoothing of Income with Extraordinary Items. *The Accounting Review, Vol 51* (N° 1), PP 110-122.

16. Beidleman, C. (1973). "Income Smoothing: The Role of Management". *The Accounting Review, 48* (4), PP 653-667.

17. Belkaoui. (2004). *Accounting Theory* (éd. 6). USA: Thomson Learning.

18. Belkaoui, A., & Picur, R. (1984). The Smoothing of Income Numbers: So Empirical Evidence on Systematic Differences Between Core and Periphery Industrial Sectors. *Journal of Buiness Finance ana Accounting* , PP527-545.

19. Ben Omonuk, J. (2007). Rate Regulation and Earnings Management: Evidence From The U.S. Electric Utility Industry. Doctorat of Philosophy in Accounting, The Department of Accounting, Louisiana State University.

20. Biddle, G. c., Hilary, G., & Verdi, R. S. (2009). How does financial reporting quality relate to investment efficiency? *Journal of Accounting and Economics, Vol 48* (N°2), PP 112-131.

21. Bowen, R., Burgstahler, D., & Daley, L. (1987). The incremental information content of accrual Versus cash flows. *The Accounting Review, Vol°62* (N° 4), PP 723-747.

22. Burgstahler, D. C., Hail, L., & Leuz, C. L. (2006). The Importance of Reporting Incentives: Earnings Management in European Private and Public Firms. *The Accounting Review, Vol 81* (N° 05), PP 983-1016.

23. Carcello, J., & Nagy, A. (2003). Auditor industry specialization and fraudulent financial reporting. Working paper, University of Tennessee and John Carroll University.

24. Carlson, S. J., & Bathala, C. T. (1997). Ownership Differences and Firms' Income Smoothing Behavior. *Journal of Business Finance & Accounting, Vol 24* (N°02), PP 179-196.

25. Casta Francois, J. (2000). *Théorie positive de la comptabilité.*Paris: in Encyclopédie de C.C.A, Economica éd.

26. Chen, F., Hope, K. O., & Wang, X. Q. (2011). Financial reporting quality and investment efficiency of private firms in emerging markets. *The Accounting Review, Vol 86* (N°4), PP 1255-1288.

27. Chen, L. (2013). "Income Smoothing, Information Uncertainty, Stock Returns, and Cost of Equity". *Review of Pacific Basin Financial Markets and Policies, Vol 16* (N° 3), PP 1-34.

28. Chen, T., Kalara, A., & Sun, B. (2009). "Why do consumers buy extended service contracts?". *Journal of Consumer Research, Vol 36* (N° 1), PP 611-623.

29. Chi-Yih, Y. (2010). Ownership Structure, Corporate Governance and Income smoothing in China.

30. Chong, H. G. (2006, November). Is income smoothing ethical? *Journal of Corporate Accounting & Finance* .

31. Clikeman, P. M. (2003). Where auditors fear to tread: Internal auditors should be proactive in educating companies on the perils of earnings management and in searching for signs of its Use. *The internal auditor journal of the Institute of Internal Auditors, Vol 60* (N°4), PP 69-78.

32. Colmant, B., Gillet, R., & Szafarz, A. (2009). *Efficience des Marches: Concepts, Bulles Spéculatives, et Image Comptable* (éd. 2eme édition). larcier.

33. Copeland, R. M., & Licastro, R. D. (1968). A Note on Income Smoothing. *The Accounting Review, vol 43* (N°3), PP 540-545.

34. Copeland, R. M., & Wojdak, J. F. (1969). Income Manipulation and the Purchase-Pooling Choice. *Journal of Accounting Research, Vol 7* (N°2), PP 188-195.

35. Cushing, B. E. (1969). An Empirical Study of Changes in Accounting Policy. *Journal of Accounting Research, Vol 7* (N°2), PP 196-203.

36. Cvetanovska, B., & Kerekes, B. (2015). "The Impact of Income Smoothing on Firm Value after the Sarbanes- Oxley Act: An Empirical Research on US Public CompaniesBetween 2006-2012". Sweden, Master thesis, Lund University.

37. De Angelo, L. E. (1981). Auditor size and audit quality. *Journal of accounting and economics, Vol 3* (N°3), PP 183-199.

38. Eckel, N. (1981). The Income Smoothing Hypothesis Revisited. *ABACUS, Vol 17* (N°1), PP 28-40.

39. Eftekhari, A. (2016). The relationship between audit quality, agency problems and quality of the financial information. *International Academic Journal of Business Management, Vol 3* (N°2), PP 18-24.

40. Egolum, P. U. (2021). EXTERNAL AUDIT CHARACTERISTICS AND EARNINGS MANAGEMENT: INCOME SMOOTHING APPROACH. *UNIPORT JOURNAL OF BUSINESS, ACCOUNTING & FINANCE MANAGEMENT, Vol 12* (N° 2), PP 59-71.

41. Ewert, R., & Wagenhofer, A. (2011). Earnings Quality Metrics and What They Measure. Austria, University of Graz.

42. Faello, J. (2012). Is Strong Corporate Governance Associated With Informative Income Smoothing? Mississippi State University, A Dissertation for the Degree of Doctor of Philosophy in Business Administration.

43. Fakhfakh, I. B. (2009). Free cash flow, gestion des resultats et gouvernement des entreprises : Etude comparative des entreprises Françaises et Americaines. Thèse du Doctorat, Université de Reims Champagne Ardenne.

44. Fama, E. F. (1965). The behavior of stock-market prices. *The journal of Business, Vol 38* (N°1), PP 34-105.

45. Fels, M. (2015). *"Mental Accounting, Access Motives, and Overinsurance".* Dortmund, University of Dortmund (TU), Department of Economics, Germany.

46. Ferrero, M. J., Cano, R. D., & Sanchez, G. I. (2016). The Causal Link between Sustainable Disclosure and Information Asymmetry: The Moderating Role of the Stakeholder Protection Context. *Corporate Social Responsibility and Environmental Management, Vol 23*, PP 319-332.

47. Filip, A., Labelle, R., & Rousseau, S. (2015). Legal regime and financial reporting quality. *Contemporary Accounting Research, Vol 32* (N° 01), PP 280-307.

48. Firmansyah, A., & Herawaty, V. (2019). Do Artificial and Real Income Smoothing Increase Earning Informativeness Equivalently in Indonesia? *South East Asia Journal of Contemporary Business, Economics and Law, Vol°18* (N°5).

49. Francis, J., & al, e. (2004). "Costs of Equity and Earnings Attributes". *The Accounting Review, Vol 79* (N° 4), PP 967-1010.

50. Fudenberg, D., & Tirole, J. (1995). A Theory of Income and Dividend Smoothing Based on Incumbency Rents. *Journal of Political Economy, 103* (1).

51. Godfrey, J. M., & Jones, K. L. (1999). Political Cost Influence on Income Smoothing Via Extraordinary Items Classification. *Accounting& Finance, Vol 39* (N°03), PP 229-254.

51.Gordon, M. J. (1964). "Postulates, Principles and Research in Accounting". *The Accounting Review, Vol 39* (N° 2), PP 251-263.

52. Gordon, M. J. (1966). Discussionof the Effects of Alternative Accounting Rules for Nonsubsidiary Investments. *Journal of Accounting Research, Vol 4*, PP 220-223.

53. Graham, J. R., Harvey, C. R., & Rajgopal, S. (2005). "The Economic Implications of Corporate Financial Reporting". *Journal of Accounting & Economics, Vol 40* (N° 1), PP 3-73.

54. Habib, A. (2005). Firm-Specific Determinants Of Income Smoothing In Bangladesh: An Empirical Evaluation. *Advances In International Accounting* (N°18), 53-71.

55. Handayani, F., & Fuad, F. (2015). FAKTOR YANG BERPENGARUH TERHADAP PERATAAN LABA PERUSAHAAN OTOMOTIF YANG TERDAFTAR DI BURSA EFEK INDONESIA (BEI) PERIODE 2009-2012. *Diponegoro Journal of Accounting, Vol 04* (N°02), PP 466-477.

56. Harris, D., & Shi, L. (2014). "Why Are Earnings Distributions Kinky: Upwards Earnings Management by Small-Profit Firms or Income Smoothing by Many Firms?

57. Hastuti, R. T., Andrew, R., & Prajogi, M. B. (2021). Profitability Effect on Smoothing of Income with Size of Firm as Moderating Variable in Manufacturing Corporates. *Advances in Economics, Business and Management Research, Vol 216*, PP 80-86.

58. Healy, P. M. (1985). "The Effect of Bonus Schemes on Accounting Decisions". *Journal of Accounting and Economics, Vol 7*, PP 85-107.

59. Healy, P., & Wahlen, J. (1999). A Reviw of the Earnings Management Literature and its Implication for Standard Serring. *Accounting Horizons, 13* (4).

60. Hepworth, S. R. (1953). Smoothing Periodic Income. *The Accounting Review, Vol 28* (N°1), PP 32-39.

61. Herath, S. K., & Albarqi, N. (2017). Financial reporting quality: A literature review. *International Journal of Business Management and Commerce, Vol 2* (N°2), PP 1-14.

62. Herrmann, D., & Inoue, T. (1996). Income smoothing and incentives by operating condition: An empirical test using depreciation changes in Japan. *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation, Vol 05* (N°02), PP 161-177.

63. Hidayat, B., Sinoeraya, E., & Widyaningsih, R. (2016). The effect of reported comprehensive income, firm size, profitability and leverage on income smoothing.

64. Houqe, N., Kamran, A., & Zijl, T. (2015). Effects of Audit Quality on Earnings Quality and Cost of Equity Capital: Evidence from India.

65. Huang, X., & sun, L. (2017). Managerial ability and real earnings management. *Advances in Accounting, Vol 39*, PP 91-104.

66. Hutin, H. (2003). *Toute la finance d'entreprise en pratique.* Organisation.

67. IAS08, م. ا. (2016). إصدار المعايير الدولية للتقرير المالي. *ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين*

68. Imhoff, E. A. (1981). "Income Smoothing: an analysis of critical issues". *Quarterly Review of Economics and Business, 21* (3), PP 23-42.

69. Imhoff, E. A. (1977). "Income Smoothing-A Case for Doubt". *Accounting Journal* , PP 85-100.

70. Irungu, A. M. (2024). LEVERAGE, CORPORATE GOVERNANCE AND INCOME SMOOTHING IN THE FIRMS LISTED IN THE NAIROBI STOCK EXCHANGE, KENYA. *International Journal of Accounting and Finance, Vol 01* (N°01), PP 1-20.

71. Jafarpour, M., & Soumehsaraei, B. (2014). "An Overview Income Management and Income Smoothing and its Importance in Accounting". *International Journal of Business and Behavioral Sciences, Vol 4* (N° 1).

72. Jense, M. (2005). "Agency costs of overvalued equity". *Financial Management* , PP 5-19.

73. Jensen, M. C., & Meckling, W. H. (1976). Theory of the Firm: Managerial Behavior, Agency Costs and Ownership Structure. *Journal of Financial Economics, Vol 03* (N° 04), PP 305-360.

74. Kamarudin, K. A., Wan Adibah, W. W., & Samsuddin, M. E. (2012). The Influence of CEO Duality on the Relationship between Audit Committee Independence and Earnings Quality. *Social and Behavioral Sciences, Vol 65*, PP 919-924.

75. Kamolsakulchai, M. (2015). The impact of the audit committee effectiveness and audit quality on financial reporting quality of listed company in stocks exchange. *Review of Integrative Business and Economics Research, Vol 4* (N°2).

76. Kaplan, R. S., & Roll, R. (1972). Investor Evaluation of Accounting Information:Some Empirical Evidence. *The Journal of Business, Vol 45* (N°2), PP 225-257.

77. Khaneja, S., Bhargava, V., & Gupta, L. (2017). Redefining the Role of Auditor in Curbing Creative Accounting Practices. *International Journal of Management and Social Sciences Research, Vol 6* (N°3), PP 32-37.

78. Kiesso, D., Weygandt, J., & Warfield, T. (2001). *"Intermediate Accounting"*. New York: John Wiley and Sons.

79. Koch, B. (1981). "Income Smoothing: An Experiment". *The Accounting Review, 56* (3), PP 574-586.

80. Krishnan, G. V. (2005). The association between Big 6 auditor industry expertise and the asymmetric timeliness. *Journal of accounting, auditing & finance, Vol 20* (N°3), PP 209-228.

81. Lafond, R., & Watts, R. L. (2008). The Information Role of Conservatism. *The Accounting Review, Vol°83* (N°2), PP 447-478.

82. Lambert, R. A. (1984). "Income Smoothing as Rational Equilibrium Behavior". *The Accounting Review,, Vol 59* (N° 4), PP 604-618.

83. Leuz, N. C., & Wysocki, P. D. (2003). "Earnings management and investor protection: an international comparison". *Journal of Financial Economics, Vol 69* (N° 3), PP 505-527.

84. Lewis, C. M., & Chaney, P. K. (1994). An Empirical Analysis of Income Smoothing: Evidence from Initial Public Offerings.

85. Li, H. (2018). Unconditional Accounting Conservatism and Real Earnings Management. *International Journal of Financial Research, Vol 9* (N°2), PP 203-215.

86. Lopatta, K., Buchholz, F., & Kaspereit, T. (2016). Asymmetric Information and Corporate Social Responsibility. *Business & Society, Vol 55* (N°03), PP 458-488.

87. Luqman, R. A., & Shahzad, F. (2012). An Association between Income Smoothing, Income Tax And Profitability Ratios in Karachi Stock Exchange (An Empirical Investigation). *INTERDISCIPLINARY JOURNAL OF CONTEMPORARY RESEARCH IN BUSINESS, Vol 03* (N°09), PP 986-990.

88. Manaf, A., Amran, N. A., & Ishak, R. (2016). Audit size and earnings value relevance in Malaysia. *Information, Vol 19* (N°7), PP 2655-2659.

89. Mande, V. F., & Kwak, W. (2000). Income Smoothing & Discretionary R& D Expendetures of Japanese Firms. *Contemporary Accounting Research, Vol 17* (N°02), PP 263-302.

90. Mard, Y. (2011). Vers une information comptable plus transparente : l'apport des recherches portant sur la gestion des résultats comptables. *1*. Manuscrit Auteur Comptabilité et Connaissances, France.

91. Markarian, G., & Albornoz, B. G.-d. (2012). *Income Smoothing and Idiosyncratic Volatility.*

92. Martinez, A. L., & Castro, M. A. (2011). Bond Ratings and Income Smoothing in Brazil. *Latin American Business Review, Vol 12* (N°2), PP 59-81.

93. Mcdermott, K. E. (2012). Financial Reporting Quality and Investment in Corporate Social Responsibility. Doctoral Candidate, Kenan-Flagler Business School. The Universityof North Carolina at Chapel Hill.

94. Mehrazeen, A. R., & Mehrtash, M. (2012). Corporate Governance Mechanism and Income Smoothing in Iran. *Journal of Basic and Applied Scientific Research, Vol 2* (N°4), PP 3188-3194.

95. Michael, K., & Nahum, D. (2002). "Com 'Big Bath' and Earnings Smoothing Coexist as Equilibrium Financial Reporting Strategies. *Journal of Accounting Research, Vol 40* (N°4), PP 761-796.

96. Michelson, S., Wagner, J. J., & Wootton, C. W. (2000). The relationship between the smoothing of reported income and risk-adjusted returns. *Journal of Economics and Finance, Vol 24* (N°02), PP 141-159.

97. Monalisa. (2015). Income smoothing in India - an empirical study of BSE 200 index. *companies. International Journal of Business, Management and Allied Sciences, Vol 02* (N°01), PP 2001-2014.

98. Moses, O. (1987). "Income Smoothing and Incentives:Empirical Tests Using Accounting Changes". *The Accounting Review, 62* (2), PP 358-377.

99. Mulford, C. W., & Comiskey, E. E. (2002). *"The Financial Numbers Game Detecting Creative Accounting Practices".* John Wiley and Sons, Inc, new jersey.

100. Nafea, S., Vakilifard, H., & Fathollahi, J. (2013). A Survey of the Relationship between Income Smoothing and Stock Market Prices and Financial Ratios in Accepted Firms in Tehran Stock Exchange. *Journal of life science and Biomedicine, Vol 03* (N°02), PP135-139.

101. Ness, K. E., & Mirza, A. M. (1991). Corporate social Disclose: A note on a test of Agency theory. *The British Accounting Review, Vol 23* (N°3), PP 211-217.

102. Obaidat, A. (2017). Income Smoothing Behavior at the Times in Saudi Stock Companies. *Journal of the Faculty of Commerce for Scientific Research, Vol°47* (N°1).

103. Piosik, A., & Genge, E. (2019). The Influence of a Company's Ownership Structure on Upward Real Earnings Management. *Journals Sustainability, Vol 12* (N°1).

104. Praag, V. B. (2001). *Earnings Management : Empirical Evidence on Value Relevance and Income Smoothing.* Amsterdam: Doctoral dissertation,Tenbergen Institude Research Series.

105. Renkas, J., Goncharenko, O., & Lukianets, O. (2015). Quality of financial reporting: approaches to measuring. *International Journal of Accounting and Economics Studies, Vol 4* (N°1), PP 1-5.

106. Ronald, C. (1968). "Income Smoothing". *Supplement to journal of Accounting reseach, Vol 16*, PP 101-116.

107. Ronen, J., & Sadan, S. (1975). Do Corporations Use Their Discretion in Classifying Accounting Items to Smooth Reported Income? *Financial Analysts Journal, vol 31* (N°5), PP 62-68.

108. Roychowdhury, S. (2006). Earnings management through Real Activities Manipulation. *Journal of Accounting and Economics, Vol 42* (N°03), PP 335-370.

109. Rusmin, R., Emita, A., & Bambang, H. (2014). The impact of surplus free cash flow and audit quality on earnings management: The case of growth triangle countries. *Asian Review of Accounting, Vol 22* (N°03).

110. Saadaby, M. D., Khalid, S., & Waheeb, G. (2020). FACTORS AFFECTING THE PRACTICE OF INCOMESMOOTHING POLICY (AN APPLIED STUDY ON. *Entrepreneurship Education, 23* (5).

111. Sadan, S., & Ronen, J. (1975). "Do Corporations Use Their Discretion in Classifying Accounting Items to Smooth Reported Income?". *Financial Analysts Journal, Vol 31* (N°5), PP 62-68.

112. Saeidi, P. (2012). The Relationship between Income Smoothing and Income Tax and Profitability Ratios in Iran Stock Market. *Asian Journal of Finance & Accounting, Vol 04* (N°01), PP 46-51.

113. Salih, K. Y., Abdalla, D. S., & al, e. (2020). "FACTORS AFFECTING THE PRACTICE OF INCOME SMOOTHING POLICY (AN APPLIED STUDY ON SUDANESE BANKS)". *Journal of Entrepreneurship Education, Vol 23* (N° 5), PP 1-22.

114. Schipper, K., & Vincent, L. (2003). Earnings Quality. *Accounting Horizons* , PP 97-110.

115. shipper, K., & Linda, V. (2003). Earning Quality. *Accounting Horizons Journal* , PP 97-110.

116. SHolikhah, R. A. (2018). Pengaruh Return on Asset, Return on Equity, dan Net Profit Margin terhadap Praktik Perataan Laba (Income smoothing) (Studi pada Perusahaan Sektor Jasa Infrastruktur, Utilitas, dan Transportasi yang Terdaftar di Bursa Efek Indonesia Periode 2014-2016). *Jurnal Administrasi Bisnis, Vol 60* (N°01), PP 1-8.

117. Simpson, R. H. (1969). An Empirical Examination of Possible Income Manipulation. *The Accounring Review, Vol 44* (N° 4), PP 806-817.

118. Siregar, N. B. (2015). Analisis Pengaruh Rasio Keuangan Terhadap Income smoothing dengan Ukuran Perusahaan sebagai Variabel Moderating pada Perusahaan Perkebunan yang Terdaftar di Bursa Efek Indonesia dan Bursa Malaysia.

119. Stolowy, H., & Breton, G. (2000). *A FRAMEWORK FOR THE CLASSIFICATION OF ACCOUNTS MANIPULATIONS.*

120. Stolowy, H., & Breton, G. (2004). Accounts Manipulation: A Literature Review and Proposed Conceptual Framework. *Review of Accounting and Finance, Vol 3* (N°1), PP 5-92.

121. Stolowy, H., & Breton, G. (2003). La gestion des données comptables : une revue de la littérature. *Association Francophone de Comptabilité, «Comptabilité -Contrôle – Audit », Vol 9* (N°1), PP 125-151.

122. Sugiarti, R. (2017). Fator-faktor rasio keuangan dan good corporate governance yang mempengaruhi praktik perataan laba. *Jurnal Ilmu Akuntansi, Vol 10* (N°02), PP 247-260.

123. Sun, l., & Rath, S. (2008). Fundamental Determinants, Opportunistic Behavior and Signaling Mechanism: An Integration of Earnings Management Perspectives. *International Review of Business Research Papers, 4* (4).

124. Sunder, S. (1973). Relationship Between Accounting Changes and Stock Prices: Problems of Measurement and Some Empirical Evidence. *Journal of Accounting Research, Vol 11*, PP 1-45.

125. Suryandari, N. N. (2012). Analisis faktor-faktor yang mempengaruhi income smoothing. *Media Komunikasi, Vol 11* (N°01), PP 1-15.

126. Taktak, N. B., Shabou, R., & Dumontier, P. (2010). Income Smoothing : Evidence from Banks Operating in OECD Countries. *Internnational Journal of Economics Finance, Vol°2* (N°4), PP140-150.

127. Trueman, B., & Titman, S. (1988). An Explanation for Accounting Income Smoothing. *Journal of Accounting Reserch, 26*.

128. Tseng, l.-j., & Lai, C.-W. (2007). The Relationship between income smoothing and company profitability: an empirical study. *international journal of management, Vol 24* (N°04), PP 733-823.

129. Tucker, J. W., & Zarowin, P. A. (2006). "Does Income Smoothing Improve Earnings Informativeness?". *The Accounting Review, Vol 81* (N° 01), PP 251-270.

130. Valipour, H., Talebnia, G., & Javanmard, S. A. (2011). The interaction of income smoothing and conditional accounting conservatism. *African Journal of Business Management, Vol° 34* (N°5), PP 13302-13308.

131. Valipour, H., Talebnia, G., & Javanmard, S. A. (2011). The interaction of income smoothing and conditional accounting conservatism. *African Journal of Business Management, Vol° 34* (N°5), PP 13302-13308.

132. White, G. E. (1970). Discretionary Accounting Decisions and Income Normalization. *Journal of Accounting Research, Vol 8* (N°2), PP 260-273.

133. Yosr, N., & Abaoub, E. (2014). Accounting Manipulations and IFRS: Evidence from French companies. *International Journal of Economics and Finance, Vol 06* (N°11), PP 229-244.

134. Yurisandi, T., & Puspitasari, E. (2015). Financial Reporting Quality - Before and After IFRS Adoption Using NiCE Qualitative Characteristics Measurement. *Procedia - Social and Behavioral Sciences, Vol 211*, PP 644-652.

135. Zimmerman, J. L., & Watts, R. L. (1978). Towards a Positive Theory of the Determination of Accounting Standards. *The Accounting Review, 53* (1).

الملاحق

ملحق رقم (01): نتائج ممارسة شركات عينة الدراسة لتمهيد الدخل على ثلاث مستويات

الرقم	اسم الشركة	الفترة	التشغيلي	قبل الضريبة	الصافي
1	CCLS de Skikda	2013-2020	0,331860781	0,331860781	0,331968194
2	SPA ASMIDAL	2012-2021	12,71469236	3,596655808	3,815070879
3	SPA COSIDER	2012-2022	22,60680882	22,51486063	11,42773586
4	SPA RED MED	2012-2022	17,0741541	1,327292176	1,624989797
5	SPA SIDER EL HADJER	2012-2022	0,702994533	0,320841715	0,215467148
6	EPE CYCMA SPA GUELMA	2012-2022	0,213351997	0,010309293	0,010034607
7	Societé des CIMENTS HADJAR SOUD	2012-2022	1,061824539	1,031566479	0,451095236
8	RAFFINERIE DE SKIKDA	2013-2019	4,32268771	4,671857733	42,33544595
9	Ceram Divindus EL-MILIA	2012-2019	1,605840164	1,64881809	1,567670609
10	SPA SociéteTassili	2012-2022	2,387051274	2,446234007	2,888678522
11	SPA MostaviMostaganem	2012-2022	0,951271706	0,978564451	4,105234636
12	Groupe Sonatrach	2012-2022	1,06763465	0,799428036	0,675934283
13	SPA Tannerie de Jijel	2012-2019	1562,870318	22,84829994	2,074712431
14	SARL Les Moulins Amor Benamor	2012-2022	0,69530003	0,619830436	0,167653234
15	CIC Les Moulins Meroura	2012-2022	1,434033735	1,473793072	1,530057771
16	EntrepriseLaiterieSahliat	2012-2022	0,213635965	0,175673031	3,427875088
17	SPA LaiterieSoummam	2012-2022	370,1877053	32,97188415	31,40511368
18	SARL Laiterie Haroun	2012-2022	0,014030861	0,014030404	0,011447734
19	SPA Sociéte des ciments de sour el Ghozlane	2012-2022	1,636360953	2,570927336	1,726862648
20	EPE Jijel Liege Etancheite SPA	2012-2022	0,358128123	0,406682575	0,415133698
21	Groupe Getex	2013-2019	0,528111484	1,022015361	0,961572985
22	EntreprisePortuaire de Jijel	2012-2022	0,64689694	0,955471389	1,373442306
23	EntreprisePortuaire de Skikda	2012-2022	14,89526127	2,642822134	2,583570734

0,689478099	0,684951376	0,752834229	2012-2022	EntreprisePortuaire de Mostaganem	24
0,876093432	0,876093432	0,584869905	2013-2021	CCLS DE Guelma	25
0,104739142	0,077104068	0,10077178	2014-2022	Enamarbeur- Unitéguelma	26
0,853535952	0,942496329	0,839131757	2012-2022	Biopharm SPA	27
3,939472897	4,716526197	151,4432896	2012-2022	EPE de travaux de Terrassements	28
1,048093512	0,170206133	0,160662843	2012-2022	Saidal SPA	29
0,967686531	0,827881706	0,914908292	2012-2022	EL Aurassi	30
0,50019026	0,485935993	0,502181829	2012-2019	NCA-Rouiba	31
2,58827737	2,64016317	2,551938493	2012-2022	SNC FrèresBoukabou	32
0,448912474	0,471819629	0,780816329	2012-2022	SARL Bordjiba	33
2,359777004	0,646752197	0,718461936	2013-2020	Société Algérienne De Production De L'éléctricité	34
1,946773136	1,908477389	1,960439962	2012-2022	Group GPT	35
4,77600389	6,334727826	5,622484843	2012-2021	SPA DES CIMENTS DE TEBESSA	36
3,850402943	4,096160431	0,670923439	2012-2021	EPE-ETRS SOUK AHRAS	37
0,470802582	0,463572263	0,476218904	2014-2022	SPA FERME Samai Mohamed	38
2,440122243	2,038217483	1,523387732	2012-2020	CIC Moulins Sidi Rghiss	39
0,049546057	0,046400212	0,04996548	2012-2022	SPA Africaver	40
1,230166468	1,35744892	2,904017794	2012-2022	SPA Bayat Catering	41
0,515097647	0,379325256	0,464900456	2012-2022	EntreprisePortuaireBejaia	42
1,982302582	1,879950001	1,771387287	2012-2019	SPA SNGCB	43
0,174151458	0,187536908	0,682184581	2012-2022	SPA CevitalBejaia	44
2,664121103	3,48313131	4,156511494	2012-2019	SPA INERGA	45
2,106462161	10,79228494	12,8995824	2012-2020	SARL SodagriMateriels Agricoles Mostaganem	46
0,830344032	0,551290409	0,540009395	2012-2022	EPE ALTRO SPA	47
1,832301154	1,680379677	1,825509955	2012-2022	SPA HYPROC Shipping	48
0,70833877	0,302631686	0,254897859	2012-2019	Groupe smide El-Harrouch	49

5,239857865	5,469338898	5,459157763	2012-2022	**SPA LaiterieArib**	50
0,643976611	0,563136097	0,306482044	2012-2022	**SONARIC**	51
1,211963577	1,0204622	0,856138536	2012-2019	**Groupe ERIAD Setif Unité Msila**	52
3,335028953	2,922441408	2,795491071	2012-2022	**sarl Conserverie Alimentaire Amer Benomar C.A.B**	53
1,367278119	1,500912089	1,55154361	2012-2022	**SCS Skikda Containers services**	54
2,452045121	2,747211769	2,126315258	2012-2022	**SNC Ayachi Said**	55
1,074368926	0,978217685	1,000865881	2012-2018	**UPCF Consolide**	56
0,275358669	0,37584524	0,375531276	2012-2022	**SARL Gamma Meubles**	57
0,432856271	0,533985929	0,975936222	2012-2022	**SARL Esselsabils Des Eaux MineralesBouglez**	58
7,104090895	881,1550944	944,9827299	2012-2022	**SPA Guedila Des Eaux Minerales**	59
2,634312825	2,523082206	2,79304248	2012-2022	**Complexe Avicole Lzs Hauts Plateaux Setif**	60
90,77700079	69,09463848	43,94219153	2012-2022	**EntreprisePortuaire de Annaba**	61
7,893903064	11,48965509	11,48854266	2012-2022	**SARL Moulins Ezibane**	62
8,802746945	42,3484601	4,341781993	2012-2022	**Laiterie de Edough Annaba**	63
0,284562718	0,284558692	0,284558692	2012-2022	**EURL Boudakhana Travaux routiers**	64
2,570323163	2,340550913	45,20134729	2012-2022	**Entreprise des Ciments et derives de Chelef**	65
1,305384187	0,811411346	0,849702154	2012-2022	**SPA Entreprise Des Boutilles à GAZ**	66
0,351849025	0,034482814	0,002673749	2012-2022	**EURL Thevest Pharm**	67
1,300159805	1,067020659	1,104557912	2012-2022	**EPE SPA Somatel**	68
2,976252198	3,411322518	25,1968979	2012-2021	**EntreprisePortuaire de Alger**	69
0,426713457	0,539237066	0,6003486	2012-2022	**EntreprisePortuaire de tenes**	70
0,799733629	0,623213176	1,108693625	2012-2022	**SPA UNION Pharmaceutique**	71
1,702259977	1,678314654	1,5292267	2012-2021	**SARL HUPP Pharma**	72

ملحق رقم (02): ملكية وقطاع نشاط مؤسسات عينة الدراسة

الرقم	اسم الشركة	الفترة	ملكية المؤسسة	قطاع النشاط
1	CCLS de Skikda	2013-2020	عمومية	الصناعة الغذائية
2	SPA ASMIDAL	2012-2021	عمومية	الطاقة
3	SPA COSIDER	2012-2022	عمومية	البناء والأشغال العمومية
4	SPA RED MED	2012-2022	عمومية	الخدمات
5	SPA SIDER EL HADJER	2012-2022	عمومية	الصناعة التحويلية
6	EPE CYCMA SPA GUELMA	2012-2022	عمومية	الصناعة التحويلية
7	Societé des CIMENTS HADJAR SOUD	2012-2022	عمومية	إنتاج مواد البناء
8	RAFFINERIE DE SKIKDA	2013-2019	عمومية	الطاقة
9	Ceram Divindus EL-MILIA	2012-2019	عمومية	إنتاج مواد البناء
10	SPA SociéteTassili	2012-2022	عمومية	الخدمات
11	SPA MostaviMostaganem	2012-2022	خاصة	الصناعة الغذائية
12	Groupe Sonatrach	2012-2022	عمومية	الطاقة
13	SPA Tannerie de Jijel	2012-2019	عمومية	الصناعة التحويلية
14	SARL Les Moulins Amor Benamor	2012-2022	خاصة	الصناعة الغذائية
15	CIC Les Moulins Meroura	2012-2022	عمومية	الصناعة الغذائية
16	EntrepriseLaiterieSahliat	2012-2022	خاصة	الصناعة الغذائية
17	SPA LaiterieSoummam	2012-2022	خاصة	الصناعة الغذائية
18	SARL Laiterie Haroun	2012-2022	خاصة	الصناعة الغذائية
19	SPA Sociéte des ciments de sour el Ghozlane	2012-2022	عمومية	إنتاج مواد البناء
20	EPE Jijel Liege Etancheite SPA	2012-2022	عمومية	الصناعة التحويلية
21	Groupe Getex	2013-2019	عمومية	الصناعة التحويلية
22	EntreprisePortuaire de Jijel	2012-2022	عمومية	الخدمات
23	EntreprisePortuaire de Skikda	2012-2022	عمومية	الخدمات

24	EntreprisePortuaire de Mostaganem	2012-2022	عمومية	الخدمات
25	CCLS DE Guelma	2013-2021	عمومية	الصناعة الغذائية
26	Enamarbeur- Unitéguelma	2014-2022	عمومية	إنتاج مواد البناء
27	Biopharm SPA	2012-2022	عمومية	الصناعة الصيدلانية
28	EPE de travaux de Terrassements	2012-2022	عمومية	البناء والأشغال العمومية
29	Saidal SPA	2012-2022	عمومية	الصناعة الصيدلانية
30	EL Aurassi	2012-2022	عمومية	الخدمات
31	NCA-Rouiba	2012-2019	خاصة	الصناعة الغذائية
32	SNC FrésBoukabou	2012-2022	خاصة	الصناعة الغذائية
33	SARL Bordjiba	2012-2022	خاصة	إنتاج مواد البناء
34	Société Algérienne De Production De L'éléctricité	2013-2020	عمومية	الطاقة
35	Group GPT	2012-2022	عمومية	الطاقة
36	SPA DES CIMENTS DE TEBESSA	2012-2021	عمومية	إنتاج مواد البناء
37	EPE-ETRS SOUK AHRAS	2012-2021	عمومية	البناء والأشغال العمومية
38	SPA FERME Samai Mohamed	2014-2022	خاصة	الصناعة الغذائية
39	CIC Moulins Sidi Rghiss	2012-2020	عمومية	الصناعة الغذائية
40	SPA Africaver	2012-2022	عمومية	الصناعة التحويلية
41	SPA Bayat Catering	2012-2022	خاصة	الخدمات
42	EntreprisePortuaireBejaia	2012-2022	عمومية	الخدمات
43	SPA SNGCB	2012-2019	عمومية	البناء والأشغال العمومية
44	SPA CevitalBejaia	2012-2022	خاصة	الصناعة الغذائية
45	SPA INERGA	2012-2019	عمومية	البناء والأشغال العمومية
46	SARL SodagriMateriels Agricoles Mostaganem	2012-2020	خاصة	الصناعة الغذائية
47	EPE ALTRO SPA	2012-2022	عمومية	البناء والأشغال العمومية
48	SPA HYPROC Shipping	2012-2022	عمومية	الخدمات
49	Groupe smide El-Harrouch	2012-2019	عمومية	الصناعة الغذائية

50	SPA LaiterieArib	2012-2022	خاصة	الصناعة الغذائية
51	SONARIC	2012-2022	عمومية	الصناعة التحويلية
52	Groupe ERIAD Setif Unité Msila	2012-2019	عمومية	الصناعة الغذائية
53	sarl Conserverie Alimentaire Amer Benomar C.A.B	2012-2022	خاصة	الصناعة الغذائية
54	SCS Skikda Containers services	2012-2022	عمومية	الخدمات
55	SNC Ayachi Said	2012-2022	خاصة	إنتاج مواد البناء
56	UPCF Consolide	2012-2018	خاصة	الصناعة الغذائية
57	SARL Gamma Meubles	2012-2022	خاصة	الصناعة التحويلية
58	SARL Esselsabils Des Eaux MineralesBouglez	2012-2022	خاصة	الصناعة الغذائية
59	SPA Guedila Des Eaux Minerales	2012-2022	خاصة	الصناعة الغذائية
60	Complexe Avicole Lzs Hauts Plateaux Setif	2012-2022	عمومية	الصناعة الغذائية
61	EntreprisePortuaire de Annaba	2012-2022	عمومية	الخدمات
62	SARL Moulins Ezibane	2012-2022	خاصة	الصناعة الغذائية
63	Laiterie de Edough Annaba	2012-2022	خاصة	الصناعة الغذائية
64	EURL Boudakhana Travaux routiers	2012-2022	خاصة	البناء والأشغال العمومية
65	Entreprise des Ciments et derives de Chelef	2012-2022	خاصة	إنتاج مواد البناء
66	SPA Entreprise Des Boutilles à GAZ	2012-2022	عمومية	الصناعة التحويلية
67	EURL Thevest Pharm	2012-2022	خاصة	الصناعة الصيدلانية
68	EPE SPA Somatel	2012-2022	خاصة	الخدمات
69	EntreprisePortuaire de Alger	2012-2021	عمومية	الخدمات
70	EntreprisePortuaire de tenes	2012-2022	عمومية	الخدمات
71	SPA UNION Pharmaceutique	2012-2022	خاصة	الصناعة الصيدلانية
72	SARL HUPP Pharma	2012-2021	خاصة	الصناعة الصيدلانية

ملحق رقم (03): نتائج العوامل المؤثرة للمؤسسة عينة الدراسة خلال الفترة 2012-2022

الرقم	اسم الشركة	حجم المؤسسة	ربحية المؤسسة	الرفع المالي	المدفوعات الضريبية
1	CCLS de Skikda	9,668165656	-0,011980512	1,420637626	7,15671111
2	SPA ASMIDAL	10,72382481	0,074011657	0,01597723	0,002215817
3	SPA COSIDER	10,68162596	0,024408045	0,815943236	0,017444021
4	SPA RED MED	9,919606582	0,023593275	0,511198207	0,002569523
5	SPA SIDER EL HADJER	11,00611749	-0,098896311	1,050631169	0,011244408
6	EPE CYCMA SPA GUELMA	8,949049745	-0,107621527	1,770652282	-0,000851203
7	Societé des CIMENTS HADJAR SOUD	10,19247421	0,092653116	0,160322814	0,259141004
8	RAFFINERIE DE SKIKDA	11,07116285	-0,084913916	0,174194408	0,024392437
9	Ceram Divindus EL-MILIA	9,450104393	-0,007137254	0,899956443	-0,001756693
10	SPA SociéteTassili	10,45745076	-0,014117551	0,387688167	8,221041205
11	SPA MostaviMostaganem	9,527238839	-0,105073768	0,89909374	0,040528789
12	Groupe Sonatrach	13,0156791	0,046401865	0,429829054	0,010321768
13	SPA Tannerie de Jijel	9,091994576	-0,013313867	0,388932545	-0,000286794
14	SARL Les Moulins Amor Benamor	10,08311769	0,008594965	0,805525156	0,017453953
15	CIC Les Moulins Meroura	8,515816536	0,030852867	0,378394541	-0,002350703
16	EntrepriseLaiterieSahliat	9,190306557	0,003941537	0,660406706	-0,025166926
17	SPA LaiterieSoummam	10,80244686	0,051340921	0,167157746	0,022616427
18	SARL Laiterie Haroun	7,607930936	0,012771799	0,899529921	0,027238839
19	SPA Sociéte des ciments de sour el Ghozlane	9,94921309	0,099783281	0,242805943	0,06227233
20	EPE Jijel Liege Etancheite SPA	8,867299551	-0,018748251	0,333159212	9,533521105
21	Groupe Getex	10,52214658	-0,042516886	0,641925628	0,015321199
22	EntreprisePortuaire de Jijel	10,94663449	0,010087845	0,027392607	0,007651011
23	EntreprisePortuaire de Skikda	10,38434106	0,091972866	0,234790868	0,029494346
24	EntreprisePortuaire de Mostaganem	9,605813353	0,000209767	0,396862256	0,012951509

0	1,340064876	−0,023544322	9,467796769	**CCLS DE Guelma**	25
0,033233951	0,445424612	−0,060990136	8,723807868	**Enamarbeur− Unitéguelma**	26
0,025164452	0,419888168	0,106859118	10,66506741	**Biopharm SPA**	27
3,367931105	3,541821292	−0,006213076	9,194896189	**EPE de travaux de Terrassements**	28
−0,025857736	0,465792867	0,053180487	10,5938177	**Saidal SPA**	29
0,006762143	0,622029966	0,018223786	10,04645005	**EL Aurassi**	30
0,000378937	0,791559443	−0,049157705	9,886056701	**NCA−Rouiba**	31
0,016591739	1,027697033	−0,030753655	8,266689345	**SNC FrèresBoukabou**	32
0,009080678	0,109807261	−0,009894553	7,950059913	**SARL Bordjiba**	33
−0,002866134	1,966473387	−9,41961206	11,57895831	**Société Algérienne De Production De L'éléctricité**	34
0,021647862	0,559935569	0,060145917	10,67859176	**Group GPT**	35
0,017304949	0,397636039	0,073737921	9,778708942	**SPA DES CIMENTS DE TEBESSA**	36
0,005402876	0,670093723	0,020859801	9,109416344	**EPE−ETRS SOUK AHRAS**	37
0,002111462	0,369010532	0,004126909	8,274859854	**SPA FERME Samai Mohamed**	38
0,000969385	0,469707559	0,00859625	9,399128078	**CIC Moulins Sidi Rghiss**	39
0,000889884	0,416526765	−0,043494559	9,550441208	**SPA Africaver**	40
0,00497735	0,696061879	0,017877278	10,06067902	**SPA Bayat Catering**	41
0,015060655	0,337707168	0,068850897	10,27516619	**EntreprisePortuaireBejaia**	42
0,012782696	0,617342815	0,040780729	10,74191432	**SPA SNGCB**	43
0,005834343	0,395129789	0,043746576	11,60212346	**SPA CevitalBejaia**	44
0,0124834	0,658063034	0,057590583	10,31694257	**SPA INERGA**	45
0,019774853	0,930788707	0,015426326	9,011511365	**SARL SodagriMateriels Agricoles Mostaganem**	46
−0,01982477	0,802267985	−0,019070979	10,16182758	**EPE ALTRO SPA**	47
0,014780319	0,415109118	0,044948855	10,92339143	**SPA HYPROC Shipping**	48
−0,004955391	0,27546262	−0,003802727	9,427389269	**Groupe smide El−Harrouch**	49
0,017313392	0,325068334	0,098615586	9,316618425	**SPA LaiterieArib**	50

0,008540194	0,221932061	0,038829589	9,481192203	**SONARIC**	51
0,000326629	0,517435782	0,081022553	9,439602759	**Groupe ERIAD Setif Unité Msila**	52
0,013358747	0,611409834	0,076000977	10,17035593	**sarl Conserverie Alimentaire Amer Benomar C.A.B**	53
−0,002040877	0,23095063	−0,002820859	8,948295369	**SCS Skikda Containers services**	54
−0,00458136	0,733081629	0,018950035	8,745626451	**SNC Ayachi Said**	55
−0,008200301	0,317146898	0,213309363	8,937121803	**UPCF Consolide**	56
0,006139605	0,680586656	0,028939028	8,917342013	**SARL Gamma Meubles**	57
0,00233403	0,847503516	0,016549901	9,3566606	**SARL Esselsabils Des Eaux MineralesBouglez**	58
3,973363598	0,508688907	0,307346682	9,687173531	**SPA Guedila Des Eaux Minerales**	59
0,000120718	0,837880185	−0,027643053	9,696942711	**Complexe Avicole Lzs Hauts Plateaux Setif**	60
0,027758655	0,34676566	0,10036233	10,01836379	**EntreprisePortuaire de Annaba**	61
−0,002625917	0,281203116	0,096962061	8,399424151	**SARL Moulins Ezibane**	62
0,005627589	0,371168236	0,0274568	9,43674973	**Laiterie de Edough Annaba**	63
7,650350106	0,959748077	0,032263118	8,074925769	**EURL Boudakhana Travaux routiers**	64
0,018833962	0,2161149	0,07307837	10,73746181	**Entreprise des Ciments et derives de Chelef**	65
0,045720817	0,621310027	−0,018303291	9,737590884	**SPA Entreprise Des Boutilles à GAZ**	66
−0,008639503	0,923307804	0,011300174	10,15551777	**EURL Thevest Pharm**	67
−0,00502585	0,59354864	−0,017359093	9,920588438	**EPE SPA Somatel**	68
0,018245116	0,294508337	0,073098138	10,54336327	**EntreprisePortuaire de Alger**	69
0,014846443	0,511802252	0,012683261	9,418271947	**EntreprisePortuaire de tenes**	70
0,014975775	0,609764966	0,075778597	9,934199536	**SPA UNION Pharmaceutique**	71
0,003287444	0,76597016	0,037275303	9,593172436	**SARL HUPP Pharma**	72